

مما استملكه العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى
ابراهيم اسمعيل حسن كاتب زاده
بالجي الشامي عفي عنهما



تمت



الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاى دار السعادة
الشريفة لسنة ثمان وعشرين
ومائة والف



هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغاء دار السعادة الحاج بشير
وفقه للخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير.
حرره الفقير اليه سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على ما الهمني كن عصاميا لا عظاميا وان كنت ابا للكرام وخلفا عن الاعلام وحفظني ان اكون اسميا وجعل كل يوم لي خيرا مما تقدم عليه من الايام ثم ابلغ صلوة واتم سلام ابلغ مراقد عظام ومشاهد اجسام جسام لسيدنا محمد افضل من ولي خير كلام وآله وصحبه قدوة متبعي الحلال والحرام وبعد فيقول المفتقر الى الله القوي المتين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني المشتهر بعصام الدين ان الكتاب الذي تحصيله انسب من كل مناسب وتفصيله اجل المراقي الى اعلى المراتب الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب وصله الله الى اعز المطالب وجعل انيسه اجل مقاصد كل طالب وهو وان شرحه اوحدي بعد اوحدي واوضحه المعي بعد المعي لم يبرز الى الآن لاهله وبقي اكثر مقاصده على دلائل كان في اصله ربما يتخيل المعول على شروحه انه صار محصلا لمقصده من غوامض مقاصده ولم ينل منه محصلا فطالما احدا في ذلك الى ان اشرحه شرحا واضحا موضحا مختصرا مقيدا لمطلقاته مفسرا مفيدا لمغلقاته ضابطا لمرسلاته مفصلا لمجملاته مصلحا لمختلاته مصححا لمعتلاته لاما اعيى المتعاسي اولم يره الا ناسي وكان يعوقني عنه العوايق وسوابق نوائب ساقتني الى اللواحق الى ان سألني الاقدام عليه من لا ينبغي مخالفته لانه حفت بي منن ابيه وعاطفته وتحققت انه لا يضيع عملي ولا يخيب دون بابه املي وهو ان لا يخفى على ذلك لالمعي دقايق نظري وحقايق ما ادى اليه فكري ويعلم حق اهل العلم على الناس ويميز ارباب الالباب ممن ليس لهم الا الحواس ولا يسوي بين اصحاب طريق الصواب وتابعي الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس وكيف لا وقد توحد فيما بين اولاد السلاطين والحكام بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام فلذا جعله ربه في مقام الاكرام عبد العزيز العلام لا زال الله من التوفيق

قوام

قوام ومن التأبيد عصام كما جعل اباه الذي هو اعظم خواقين الانام واكرم سلاطين الانام واحماهم لحوزة الاسلام عن الانهدام وانعمهم لصلاة اليتيم بالصيلم والاصطلام واسخى من الجود العام واشجع من ضرغام الآجام عبيد الله نوابا ثم دابا لهذا المقام يا رب ويا رباه رب ارباه واياه وجعلهما مما آتيتهم الحكمة والحكومة واحفظهما عن فتنة الباس والخصومة وادم جيشهما في ظلال العيش الناعم بانعام ذلك الاب وهذا الابن المنعم سيما الامير الكبير رباه في ايام الطفولية والصبا بلبن العلم والعدل والفقه والورع والسخى الامير الخليق الحري بجوامع المدح والثنا المتفرد من بين الامراء بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطا مربي العلماء نعم المربي يار محمد بن الامير المغفور المبرور جان وفايي اللهم ارزقه حسنات في الدارين يقول صاحبها حسبي يجد الله شرحا للطف لم يكتحل عين الانسان بثانيه ولم يتمثل عند انسان العين مايدانيه ومما ارجو ان يكون مرضية ان جلبت ما يحويه الكتب من العلل النحوية وما ينطوي ما ينطق عليه الزبر من زيف ما لا يخفى ضعفه مطوية اذ ليس فيهما الا تشحيذ الاذهان وقد تيسر في غاية ما في الامكان في اثناء تشييد الاركان اثق بالله ان يكون تاليفا مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتسببا للوصول الى اجل الطلبة وهو حسبي ونعم الوكيل

اعلم انه لا بد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة وصوله الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد الشيء يسمى تصديقا والا فتصورا وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشيء ينتقل منه اليه فبديهي وان توقف فنظري نسبة الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول والاصل في المعرف ان يكون مميزا للكل من افراد المعرف عن كل ما ليس فردا له وذلك بان يشمل كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل ما ليس فردا له ويسمى منعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفى في المعرف بالتمييز عن بعض لكنه

لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكثر في تعيين اللغة ولذلك
يناقش في تعريفات تلك المفهومات بفوت المنع ولا يجاب عنها بالاكتفاء
بل بتكلف ما امكن لعلمائنا ومن شرائط المعرف ان يجتنب فيه عن اللفظ
المشترك وهو ما وضع لمتعدد لكل بوضع على حدة لا يكون تابعا للوضع
الآخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له في الوضع
الآخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع
له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغي ان يشترط الاجتناب عن
الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع
له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد فكانهم
اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه وبين المجاز ومعنى الاجتناب عنهما
ان لا يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ما هو ومن
شرائطه ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالقناع
لم يفسر او فسر بالشنايع وما تراه كثيرا في تعريفات هذا الكتاب وغيره
من ذكر الفاظ هي من مصطلحات هذا الفن كالمعرف والمتعلم كما لا يعرف
المعرف لا يعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت
شايعة في الالسنة مشتهرة بحيث كان المص يعرف من حال المخاطبين انهم
يعرفونها فلم تبق مشتهرة بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف
تصور مفهوم المعرف اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من
ثمرات هذا التصور فيجب ان يقصد بكل من لفظي المحدود والحد مفهومه
لا الافراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف فمخالف
لما هو عادة اصحابها ولذلك يحفظ المعرف والمعرف عن استعمال ما
يدل على قصد الفرد وينكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل و [illegible] ربما
ان يتكلف ان كان له شان وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان في قوة
اعتبر المص في تعريفات الفنون المستخرجة بالتتبع امرين آخرين احدهما انه
ينبغي ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب بالتعريفات
مع التتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو معرفة احوال
كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه

يعدل

يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغني عن تعلم النحو من تم
استقرائه واما من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا يصح ان يعرف له بعض
المفهومات لما عرف بالتتبع ليعلم احكام اخرى له لم يعرف بالتتبع هذا وعين
التحقيق يحكم بان خطاب هذه الفنون لا يخرج عن مخاطب ليس له تتبع اصلا
وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا الاصل وما لم تنطبق عليه يكون مختلا
ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر يتوقف على تتبع ما لانه لا يتم بالنظر الى من هو
عار عنه راسا وثانيهما وهو مذكور في بحث الحال من شرح المفصل ان
المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر هذا [illegible] ان قولهم
في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه
فعل الفاعل سواء كان وقع عليه في نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظا لم يكن
مفعولا به وظاهر دعواه في غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية
عن هذا المعتبر الا ترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها
ما يدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات معناه
انه حاله بحسب دلالة اللفظ بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال
معنى اللفظ الذي هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من
احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا
من تعريفاته لا يتم بدونه ومما يلاحظ في التعريف ان يكون مركبا من جزئين احدهما اخص
من الآخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الآخر فقط والآخر يصدق على جميع افراده
ويسمى الآخر اعم ويسمى الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره
وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا من المعرف وان كان الجزآن بحيث يشتمل
كل منهما ما يشمل الآخر فقط وسماه الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة
الجنس والآخر بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان
اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من
المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوهم
التعريف بالاخفى او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة
المعرف ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة
وما يتوقف معرفته على الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه من عادة

ارباب التعريف ان يعقبوا الحدود بالتقسيم وفائدته اما تكميل معرفة المحدود واما
تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان ما يختص بكل من الاحكام والتقسيم
هو ضم مفهومين متخالفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع
او في نظر العقل والثاني هو الذي يقال له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم
الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين الذي ضما اليه قيد القسم والمجموع الحاصل
من كل ضم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم
الآخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم يجب للمفهوم لا للفرد وان كان ثمرته جعل
الافراد طائفة طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد
والاصل في التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط
حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر عند العقل بمجرد ما ذكر في التقسيم من غير ملاحظة ما هو
الخارج عنه وان كان لازالة وقد لا يكون كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم
ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية
والاصل ايضا في التقسيم ان لا يصدق شيء من الاقسام على ما يقصد عليه القسيم
الآخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم لعدم تباين ما
ضمت الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولما فرغنا من تمهيد الاصول حان القول
الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع والابتهال الى الفياض الوهاب
لالهام الصدق واعلام الصواب وللتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان المستفاد
من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد
من بعضها انها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد فكان وجه ان الخطبة في الاكثر
الى فيه فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب الى انها متروكة الحمد فقط
وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سنتهم وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع
يريد ان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذي
لم يسبق المصنف احد بمثله واورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع والتزمه السلف بتخييل
ما ليس للمسلم اليه سبيل بل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد هضما للنفس
تخييل انه ليس مسلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان تخييل انه ليس
ككتب السلف وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء به بل يكفي فيه تخييل عدم الابتداء

والتخييل

والتخييل تحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شايع من ذكر لفظ الحمد او ما يشتق
منه لانها لما اعتادت النفس استفادة الحمد في اوائل الكتب بهذا الطريق
ولم تجد ما تخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح
الدلالة على جميع الصفات اجمالا او على بعضها تفصيلا وليس الحمد قول القائل
الحمد لله بل القول الدال على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه من مزلة كثير
لما سلوك اسلم منه وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما
او عن احوال ما يتوقف معرفتهما على معرفته من اقسامهما وما لا يعلم الشيء لا يمكن
ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف
وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم انما يقتضي سبق
علم الكاسب ففيه ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ
تفصيله لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المبحوث عنه في
العلم على وجه يتميز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه ويتعين عند المتعلم
ان هذه الحالة له لا لغيره وشيء من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا الوجه ثم البحث
عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فلما
يبحث عن الخبر الجملة والحال الجملة والصفة كذلك صح كان الاولى تعريف الجملة لان البحث
عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة
فالبحث عن الكلام خفي الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال
قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره
وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن
الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال
بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة
مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف
وجود فرده على وجود فرد ما وتوقف معرفة فرده على معرفة فرد ما وتوقف معرفة
تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال الكلمة معرفة بلام التعريف فلنعين لك
اولا معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمله المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام
فنقول لام التعريف اما للاشارة الى تعيين ما اريد بمدخوله ويسمى لام الجنس
وله شعب لانه قد يقصد بالمعرف به الى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر

بحث الكلمة

باعتبار نفسه كما في الانسان
حيوان ناطق

عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في فرد غير معين
ويخص باسم لام العهد الذهني وقد يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص
باسم لام الاستغراق واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب
ويقال له لام العهد الخارجي واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة
الى فرد من المدلول فيصح ان يكون مدخول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لا معنى جنس للكلمة
يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد معانيها فلا بد من ان يكون المسمى
بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة من جملة افراد
المسمى بهذه اللفظة وحمل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطب
لا يفهم من اطلاقها في مقام تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون
القصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيده منها المتعلم
للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم مدلوله لا تقول
قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذي ذكرته من ان التعريف للمفهوم
لا للفرد حتى يجب تعرية المحدود عما يدل على قصد الفرد لانا نقول اما قصد تمييز
افراده فيقصد في التعريف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول
لفظ المحدود او نفس الموضوع هو له فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز
افراد ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لا يخالف القانون واما للاشارة الى نفس
المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لكن
فيه حتى يحمل اللام للحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب
المتعلم منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في
الشايع للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وفي اللام للاشارة
الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين لام
الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة في العقل وان
كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا تنافي الكثرة الخارجية على ان الوحدة لا تنافي
الكثرة بل كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء
من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم ماخوذ مع الوحدة والكثرة لا تنافي
وحدة جزء بل تستلزمها اذ الكثرة الامن الاحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق
ولا على لام العهد الذهني لما عرفت انه لا قصد الى فرد على ان لام العهد الذهني توهم

جهالة

جهالة المحدود لفظ لم يقل لفظة لانه لم يقصد التانيث لاستواء التذكير والتانيث
والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشاف في سورة يوسف
في قوله تعالى حتى تكون حرضا بل جوز ترك التانيث في صفة على زنة المصدر في
تفسير قوله تعالى خلصوا نجيا ولا الوحدة لا لانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلمة
حيث جعل عبد الله كلمة اذ لا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير اعتبار وحدة لان
التاء نص في الوحدة لا يجوز تجريدها عنها بل لان معنى الوحدة في الكلمة افرادها
فيغني قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل المهمل اي الذي لم يوضع
لمعنى والمستعمل اي الذي وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد لانه في عرف اللغة
ما يتلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح وتنقض بالضمير المستتر لانه ليس مما
يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس مما يتلفظ به الانسان
فلانه لو كان منه لكان محذوفا لان المحذوف ما يتلفظ به لكن لم يتلفظ به وقوى
وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز
حذف الفاعل في غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والتزم المصر
كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بحذف الفاعل
ولا يخفى انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال اللفظ ما يتلفظ به
الانسان او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف على الدوال الاربع والحركات
الاعرابية لانها في حكم ما يتلفظ به في الوضع للمعنى والافادة له مع انها ليست
بالفاظ قال المصرح في الايضاح ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فينبغي
ان يزاد في التقييد ويقال او في حكمه في وقوعه فاعلا او مؤكدا او معطوفا
عليه ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوي ينصرف الى الحكم النحوي والفرق
بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف من مقولة الصوت
والحرف ولفظ موضوع منوي ربما يتلفظ به في هذا المقام الذي حذف
فيه كما في قولك الهلال فان المنوي ربما يتلفظ فيه بلفظة هذا وربما يقال
هذا الهلال وربما لا يجوز التلفظ به في هذا المقام لكن يتلفظ به في مقام
آخر كما في قولك حمدا فان المقدر فيه حمدت وهو وان لا يتلفظ بدونه
كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح الرضي في بحث المضمرات وقول
النحاة ان الفاعل في زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة

ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ نعبر واعنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به بقي ان المستتر ماذا فنحن نقول والله
اعلم انه المعنى المعقول الحاضر في مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى لحضوره عن
الاحضار باللفظ وفي الغيبة لفظ اذا كان لسبق الذكر ففي التكلم والخطاب ليس من
جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوي السابق لفظيا كما
في قولك زيد سمع واللفظ قيل فالفاعل اللفظ والحقيقي في اضرب متحدان لكونه
فاعلا للفظ بجعل لفظا حكميا فيه ذكره بعض الافاضل الشارحين انه ليس من مقولة الصوت
والحرف اصلا والحق التفصيل وما نقله الشارح الرضي عن بعض النحاة في بحث المضمرات
المقدر في ضرب ينبغي ان يكون نصف الالف وثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل
من ضمير المثنى ليس بشيء اذ لا يخطر بالبال حين سماع اضرب شيء بازاء المخاطب من نصف
الالف او ثلث الواو على انه ينبغي ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون ثلثه
الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر في ضاربان الف وفي ضاربون واو وفي
ضاربات نون فمع بعد ما يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق لكن بقي على ما حققنا انه يشكل
ح جعل اللفظ الحكمي لما وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوي فكيف يكون موضوع
وموضوع له فيختل تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة
ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقيين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكميا
ودالا حكميا ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام آخر في تحقيقه لكن مخافة الاطناب
دعت الى الحوالة عليه فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد اللفظ
بالانسان لا يخرج كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ
حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان والمحققون لايهام ترك
المص ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب وان قيد في ايضاح المفصل وضع
بمنزلة الفصل يخرج المهمل كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور وامثالها
من الاصوات الموضوعة للمعاني من غير ان يكون الفاظا الا ان تقدم اللفظ
منعها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون مغنيا عن قيد
الافراد لان الوضع تعيين شيء بحيث ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء
الثاني من غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك لكن تعيين اجزائه مثلا اذا عين
زيد للذات المخصوصة والقائم لذات له القيام وصورة التركيب لثبوت القائم

لزيد

لزيد فقد عين زيد قائم المجموع بهذه المعاني لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير
قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ للموضوع هو له عين للمحل ما
يناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظ وضعناه لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة
وهذا التعيين الشامل لهما ايضا من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص
المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل
اقسام الكلمة وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك وهذا
التعريف دلي مقولهم تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم الشيء
الثاني كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك
او المنطق وقد بسطنا بيانه في شرح فارسي المنطق ولا ينتقض تعريف الوضع
بوضع الحرف لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد
للانتقال من ضميمة لان الضميمة انما تجب ليعلم الوضع لانه عالم لكن الضميمة لا بد
عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة وفي هذا الكلام مزيد
تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون
معنى قوله وضع عين شيء لشيء بحيثية مخصوصة بلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ
ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع عن شيئين وجعله بمعنى التعيين
لكن لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة في اللفظ والمعنى بعد
قطعهما عن الشيئين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما فبقوله وضع لا يخرج شيء من
المهملات لانه ما من مهمل الا وعين ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة
وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم يعين لمعنى فما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد
التجريد ما سوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء عين لغرض التركيب فخروجها
بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا تجريد عن الحيثية المعتبرة في مفهوم الوضع لانه
لو جرد عنها يدخل المجاز في تعريف الكلمة وللنظر الدقيق ههنا شهود آخر وهو انه
ربما يكون للمعنى في حالة الاجمال احكام ليست حالة التفصيل الا ترى انه يصح
قولك علم زيد واسنادك العلم الى زيد بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل
صورة الشيء في العقل لا يبقى لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل
وله غير نظر لكن قوله وضع بمعناه الاجمالي صالح للاسناد الى اللفظ والتعلق
بالمعنى وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى فح وضع احترازا عن جميع المهملات

كما هو المشهور ولا احتراز بقوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا كمعاني حروف
الهجاء او غيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهو اما مصدر بمعنى المقصود نقل الى المقصود
او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان من ضيق الفطن كما اشتهر
بان جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل او اسم مفعول وكان في الاصل
معنيا كمرمى خفف وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه مفرد احتراز عن المركبات
مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه
على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه المعنى المفرد اللفظ
فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة على المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع
فان المتبادر من الوضع لمعنى مفرد ان يكون احد طرفي الوضع المعنى المفرد واما اخره مع افراده
عن الوصف بالجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر
منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متاخر عن الوضع ولا غنى عن ذكر الوضع لاستلزام
الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد بل مفرد
فيكون تعريفا بالمجاز بقي ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل المثنى
والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف اي ليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس
بجملة واستعماله بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب وتوقف كلا في موضعه فاستعماله
في التعريف مخل ومما لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا
وبالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا
كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد من
قيد الحيثية اي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى
المركب والاسد باعتبار المعنى المجازي والا لم يكن التعريف مانعا فيل الانسب بغرض علم النحو
ان يجعل قائمة وبصرى من مركب اعرب اعراب الكلمة داخلا في حد الكلمة وقد فات ذلك
الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب الكلمتين
خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذ لا يقال له لفظة اذ المراد
باللفظة ما لا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الا مرة
واحدة ونحن نقول لغرض الزمخشري مثل عبد الله من تعريف الكلمة يشبه ان يكون
زنة كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم
قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد

ومركب

ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد كزيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا
اسما واحدا كمعدي كرب وبعلبك ومضاف ومضاف اليه كعبد الله ومناف وامرئ القيس
والكنى وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح المختصر لابن الحاجب ان النحاة اجمعوا على ان
مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة بل ان بعلبك علم معرب باعراب الكلمة وقد خرج
عن تعريف صاحب المفصل فغاية ما هو الانسب ما لم يلتفت المعترض اليه ان الانسب بغرض
النحو جعل عبد الله كلمة ليصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلي وجعله بمنزلة الكلمتين وبان
اعراب مجموع الرجل وتميمي يجعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلولا اعتبار الكلمة
كما عرفه المعترض لم يتميز المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره عن المعرب بلا تنزيل ولا تكلف فيه اسم
اي كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وفعل اي كلمة دلت
على معنى في نفسها مقترن باحدها وحرف اي كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذي هو لفظ
اخر كما قالوا ان الحرف مشروط في الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة الى
ضم القيود اليها فتحقق الا ان القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد وان القسمة استقرائية
لاحتمال قسم اخر هو ما دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة المحسوسة
او غيرها مما يمكن عقلا يدفعه الاستقراء فما ذهب اليه الرضي من ان الحصر عقلي وتبعه
كثيرة من الهداة عثرة انما يتم لو كان الحرف عند النحاة ما دل على معنى بنفسه سواء دل
بالتعلق او الاشارة او غيرها وهو وهم بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في
كلامهم ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار تضمن التقسيم دعوى
الانحصار فاستدل بقوله لانها وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم
وقيل المفهوم من السكوت في معرض البيان وقوله اما ان تدل على معنى في نفسها خبر ان
ولما لم يصح حمله على اسمه احتيج الى تاويل ان تدل بالدال وتقدير الدال مضافا اي الاسم ذو وفرق
صاحب لباب شرح اللب بين صريح المصدر والمأول به في صحة حمل الثاني على الجثة
دون الاول فيحتاج لام الجحود وسكت وارتضاه المحقق الشريف في هذا المقام في
حواشي الرضي والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشيء بحيث اذا علم منه شيء اخر بعد
العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية
هي الوضعية والثالثة هي الطبعية ويسمى الشيء الاول الدال والاخر مدلولا وقوله او لا
من تتمة الخبر وعطف على تدل اي او لا تدل على معنى في نفسها وجعله عطفا على في نفسها اي
او لا في نفسها يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد او لا عطفا على ان تقترن الثاني الحرف

وعبد

اما بتقدير ذو واجعل المصدر بمعنى الصفة

ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها لتعيين
معنى الحرف الذى كان حقه ان يتقدم على الدليل كذا ما ياتى والاول ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة او لا عطف على الترديد الاول مقدمة من مقدمات الدليل حقها ان
يعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف فى نظم الادلة وليس مع قوله الثانى الخ
جوابا لسؤال مقدر نشأ من الترديد الاول بهو ما نحن وما الاول لانه لا يعهد مثل هذا
السؤال فى اثناء الاستدلال ولان قوله الاول مقدمة الدليل فافهم الثانى الاسم والاول
الفعل لما كان يتجه على الاستدلال على دعوى الحصر امران احدهما ان الحصر الاستقرائى لا
ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالترديد بين النفى والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا يتم
بدون التمسك بالاستقراء والانحصار يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم
بمدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال عليه لا يجدى اجاب بقوله وقد علم معطوفا على
العلم الذى يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم بذلك
حد كل واحد منها فالدليل يصور المدعى ويبينها وتضمنه الحدود اخبر على الاكتفاء بالاستقراء
ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى والبا بمعنى مع ولهذا التنبيه تفرع فى معرفة قوله
فيما بعد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم ومن الناس من جعل التقدير قد تبين
فقدر ما لو كان مذكورا لاقتضى جزالة المتن تركه وذكر لايراد قوله وقد علم الخ نكات
حقها ان تسمى نكايات تركتها لانى لست جامع حكايات بل فى الكرام اخوانى من
متقمص بهذايات وعن تضييع الوقت وقايات متضرعا سائلا من الله تعالى فتيا تيا
ووجه معرفة الحدود من الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلثة وتمام المشترك
بين الاسم والفعل بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للحد عند الادبا
الا المعرف الجامع المانع فلا يرد ان الاتم معرفة الحدود والحد معرف لا يشتمل الا على الاجزاء
المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفا بالاجزاء اتم ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف
على مكان فانتظره سائلا من الله تعالى زمان امان الكلام ما اى لفظ تضمن كلمتين
اى كلا منهما يقال ضمنته الوعاء اى جعلته فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج
ايضا حسبى مهمل مع انه كلام اذ ليس حسبى كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفيناه فى شرح
الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه
فى حكم الاسم حيث يجرى عليه احكامه فيكون كلمة حكما وبحث النحوى لا يقتصر على الكلمة
الحقيقية وكيف لا ويبحث عن الاصوات ليس كلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا

الكلام

الوعاء بمعنى الظرف

يتبين انهم لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ما هو فى حكم الكلمة لكان انسب
ولكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما دخل نحو قام فى التعريف مع انه
متضمن لاكثر من كلمتين لان قام مع فاعله فى حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على ان
المتضمن للكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التوليف
مجموع ضرب زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عن حقيقته والحق مع
صاحبه لان الخبر الجملة فى زيد ضرب رجلا المجموع ضرب رجلا والمرفوع محلا مجموعه لا مجرد
ضرب وهكذا نظائرها وقوله بالاسناد لاخراج المركبات الغير الكلامية وهو اما
مجرد نسبة شئ الى الشئ كما فى تعريف الفاعل فى الكافية وهو رضى لكن يجب ان يكون المراد
به هنا الاسناد الاصلى عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يشبهه
مسنده كالصفة فى اقائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى المسند اليه والخبر
الخبر الى ما اسند اليه والاسناد الاصلى المقصود لذاته عند من يجعل اخص من الجملة فيخرج الجمل
التى وقعت حالا او صفة او خبرا لكلام عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد
بهذا المعنى واما تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على
ما فسره به صاحب اللباب وكثير من شارحى هذا الكتاب ودخل فى التعريف الحمل كله
لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة فى غير مقام التعديد لئلا ينتقض التعريف بالكلام
زيد فان فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها لكن
فى مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذى ضرب ورجل
ضرب اذ لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت
نعم لو جعل الباء للمصاحبة او الالصاق واما لو جعلت للسببية فلا لان الذى ضرب لم
يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد ولقصد تحصيله بل تضمنهما لقصد التوضيح ورجل ضرب
انما تضمنهما لقصد التقييد فمن حمل الباء على غير السببية فقد غفل ولما كان المتضمن
للكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر والمتضمن لحرف واسم وذهب ارباب الميزان الى ان الجملة
الشرطية من جملتين احديهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب
العربية كما حققه المحقق الشريف وجلبتهم كما زعمه العلامة التفتازانى ان الشرط
قيد والحكم فى الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة
ان الكلام يتألف من اسم وحرف اذا ناب الحرف مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره

نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو في جميع اموره بحيث اغنى عن تقديره كما نقله
المص في شرح المفصل والرضي في بحث المنادى فقالا ان المقدر عند سيبويه جزء الجملة
الفعل والفاعل وعند المبرد مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام
بالحصر فقال ولا يتاتى ذلك اي لا يتهيأ الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد الا
في اسمين كما في الجملة الاسمية او فعل واسم كما في الفعلية ردا على المخالفين وقيل
صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة في المتضمنة للكلمتين في بادي الراي فتقوى الدعوى
الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد بالتاتي في اسمين او فعل واسم انه يتاتي في هذين
النوعين لا ان كل اسمين او كل فعل واسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسمي فعل لا يكفي ولا فعلا
واسم فعل ولا فعلا ناقصا واسما ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون
حرفا ومن قال ان التركيب الثنائي العقلي يرتقي الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شيء منهما
والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احدهما فقد
اطال بلا طائل بل اختل الدليل لان هذا الدليل لا يثبت الا حصر الكلام الثنائي والكلام
لا ينحصر فيه عند المص الاسم وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز كذا الاسم
ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوي بهذا القسم لمزيد شرفه على اخويه بحيث
نزل معه منزلة العدم وما يقال انه ماخوذ من السمو وهو العلو سمي هذا القسم لمزيد شرفه
مخالف على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر بخلاف ما هو عادة ارباب الاصطلاح
من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من معانيها اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحهم
ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه
للمعنى المصطلح عليه ما اي كلمة بقرينة جعله قسما منها دل اي بحسب الوضع بقرينة
جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة
باعتبارها على معنى مطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم
الصارف عنه صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية في نفسه متعلق بدل
وضميره يرجع الى ما وكلمة في بمعنى الباء اي بنفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظ آخر بخلاف
الحرف فان دلالته على المعنى بغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو
لم يضم اليه لم يدل عليه والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابقي
في التعقل والملاحظة لان معناه المطابقي الحدث ونسبته الى فاعل ما وزمان
الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فكذا الكلام

ولا يعقل

ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل
النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف
على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا يدل على معنى مطابقي بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع
لمعنى ملحوظ تبعا لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين انه
لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحضر مع الحرف
بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقي بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريفات
الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المعتبرة في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما
لا النسبة الى فاعل مخصوص لان دلالته ح يتوقف على ذكر الفاعل المخصوص والاصل فيما قيل
ان المعنى المعتبر في التعريفات اعم من المطابقي والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث
وان لا يدل على معناه المطابقي بنفسه لانه يلزم ح التضمن بدون المطابقة لا لانه لا يلزم
ح خروج الحروف عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس لها معنى التزامي مستقل بالمفهومية لانه
اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشيء آخر ومتطفلا له كان كل ما لا بد من ملاحظته في
معنى الحرف كذلك بلا ريبة في ذلك وتنبهك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين
ولبيانه مكان آخر غير مقترن مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال
من المعنى او من ضميرها اي غير مقترن جزؤه سواء كان له جزء او لا فهو بيان للاسم كما هو
وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثاني الذي ذكره
المص في الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران باحد الازمنة الثلثة التي هي الحال
والمستقبل والماضي والمراد عدم الدلالة وضعا لما عرفت ومن لم يتضح مقاصد القوم
قال المراد عدم الاقتران في الفهم بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فعرف الاقتران
عن مفهومه وحمل المعنى المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر في التعريف وبما حققنا
اندفع ما يرد ان المراد بالمعنى اما المطابقي فالفعل ايضا غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
والا لكان للزمان زمان واما المعنى التضمني فيشكل باسماء البسائط والافعال فانها
تدل على معنى تضمني غير مقترن هو الزمان اذا تمهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى في نفسه
الحروف ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط لما نقل عن سيبويه ان
هذه الاسماء كانت خالية عن معاني تلك الحروف في اصل الوضع مصورة بها الا انها طرأت
فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع حذف الحروف وارادة معانيها
وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الافعال سواء اريد باحد الازمنة الواحد

المعين او لم يقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
بحسب كل وضع على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب لما هو خلاف
الظاهر من غير ضرورة لا تقول عسى وكاد ونعم وبئس واخواتها لا يقترن بزمان لانه قيل
انسلخت هذه الافعال عن الزمان في الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج
اسماء الافعال لان معانيها المطابقية الفاظ وهي غير مقترنة وانما المقترن معاني تلك
الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات اما عن معنى الجار والمجرور نحو عليك
بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اي خذ واما عن المصدر تحقيقا نحو رويدا او تقديرا
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالقوقاة واما عن المصدر
الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع [illegible]
نظرا لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها معاني الحروف بلا قرينة صارت
موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان
واسماء الافعال على ما هو التحقيق فيكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع ولا نسلم ان
المعتبر الدلالة بحسب الوضع الاول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شتم وزيد عن حد
الاسم لدلالتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول لانه يوجب كون عليك ودونك
خارجين عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام
الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحروف قد يكون لان تمام
مفهوم الاسم كما في اسماء الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذا وضع لجعل اسم
الجنس موطئا فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض وكذا كل وضع للاحاطة لافراد
ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه يحفظ عن اشتباه احد المقامين بالاخر وعن التباس
الاسم بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد المحدود بالحد عما سواه من خواص الخواص
ذوي الانتباه • وكان صعبا على القاصر المتعلم • لم يكتف بما ذكره من الحد المتقدم • و
عقب كل حد من الاسم والفعل بذكر عدة من الخواص • لها مزيد شهرة في الاختصاص •
ليتميز به كل من اخويه • بسهولة لديه • واهمل ذلك في قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه
من كل صنف ومن خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الخمسة وخاصة الشيء
ما يوجد فيه دون غيره فان وجد في جميع افراده فهي خاصة شاملة وان لم يوجد في شيء
من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية ولا يختلج في قلبك ان الخاصة ما يكون
محمولا على الشيء وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية والاضافية لا قدر مشترك بينهما

فتذكر

فتذكر هذا البيان لئلا يختلج في قلبك من خلط مصطلح النحو بمصطلح [illegible]
خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض فلولا الكلمة تبعيض لصرف
صيغة الكثرة عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لا يصح بالتبعيض
بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يصح ارادة ان الخمسة بعض
من كثرة لانا نقول هذا احتمال سخيف • لا يلتفت اليه نظر شريف • انه لو كان كل واحد
بعضا من الخمسة يمنع كون ارادة التبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع
عن تجاوزها الى المجاز ولما كان اللام والجر والتنوين من الامور المختصة بالاسم دون
الموجودة فيه اضاف الدخول اليها لئلا يحتاج في اطلاق الخاصة عليها الى ارتكاب تسامح فقال
دخول اللام ونبه على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب سيبويه
دون ال على وزن هل على ما عليه الخليل او الهمزة فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل اللام
فارقة بينها وبين همزة الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف
لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما في قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكن في
اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء
مع خروج بعض منها بالفعل وشمول بعض لها وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف
الى لام التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة لانه ليس في كثرة لام التعريف لانها
داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل على الرضي لانه لا يمنع
الاختصاص بالاسم ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل اول الاسم ثم ما يدخل
الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع افراده قبل ما
اختص ودخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا
بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل في النسبة لا يستقل بالمفهومية بل يفهم
تبعا للطرفين وقد سمعت ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكره وما قيل
ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها لا تدل مطابقة على الذات وبتجوزات
الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل لان الاسم يقع محكوما عليه
ويراد بالمحكوم غالبا الافراد وهي لتعددها يحتاج الى تعيين بخلاف الفعل فانه
محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون
لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقي لان
معنى الفعل لا يقبل ما تقتضيه والجر باقسامه من الكسرة والفتحة والياء لانه علم

فقد نجز لفظ فقط وفقد بمعنى واحد سمعت من استادي عصمه الله

شبيه التعريف اى كونه مضافا اليه ولذا سمى جرا وقيل لانه يجر الشفة السفلى فى التلفظ
به الى اسفل فى الا يتحقق فى الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبة بوجه تسمية الرفع والنصب
والتنوين ان كان مصدر نونته يكون عطفا على الدخول وان كان اسم النون الساكنة
يكون عطفا على المدخول والمراد ما سوى تنوين الترنم وهو ما يلحق الروى المطلق
او المقيد ويخص الثانى باسم الغالى اذ تنوين الترنم يوجد فى الفعل والقياس ان
يصح فى الحرف وان لم يوجد والاسناد اليه عطف على الدخول لا على مدخوله لمجرد
لفظا المرجح المحل لانه كالاضافة صفة للاسم بنفسه فلا حاجة فى كونهما خاصتين
الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء
مسندا فمعنى الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اى لكون
مسندا الى الاسم لان ما يعد من الخواص هو الاول لا الثانى اذ لا فائدة فى عد كون الاسم مسندا
اليه من خواص الاسم لانه فى غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس كون
الاسم مسندا علامة يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند
اذ لم يعهد جعل المصدر الذى صلة اللام ولا يحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزء مما يحكم
به كون الشيء مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع والاضافة اى كون الشيء مضافا فلا بد من
قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما فى الاضافة المعنوية او صورة كما فى الاضافة
اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله
على كون الشيء مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة الدالة عليه
الاضافة اليه يوافق قول المص فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا لم نحمل عليه لان
اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعى الى ذكره كالداعى الى ذكر كون الشيء
مضافا الا لما قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا يختص بالاسم لان الجملة المضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فى تاويل الاسم عند المص اى يوم نفع الصادقين
ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
على ان وجوده فى الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم اذ يكفى فيه عدم وجوده فى الفعل
والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب العلامات يتميز بها الاسم عن اخويه واما
الجملة فلا اشتباه للشيء من اقسام الكلمة بها واعلم ان اختصاص هذه الامور
بالاسم بمعنى انها توجد فى الاسم مستعملا فى ما وضع من المعنى المغاير له ولا يوجد فى اخويه
المستعملين كذلك واما اذا اريد بها انفسها فالكل مستو الاقدام فى اكثر هذه

الخواص

الخواص مما سوى التنوين واللام فمن قال ان نحو اسماء لوضعها الكلمة اسمية هى
انفسها فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة ح بانفسها
وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال
اللفظ فى ما وضع له مطلقا وتحقيق هذا البحث من خواص شرحنا على الرسالة
الوضعية وتقف اعد لمطالبته وهو اى الاسم معرب ومبنى فصل بين قسمة
الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت ولان ما ذكر من الخواص
لبيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبنى فلا يبعد عن حاله تقسيم الاسم فلما
كان بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمه ولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول
من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد وسمى به هذا القسم لانه يجئ
ازيل ابهامه واظهر بازالة خفائه بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان
لان المعرب لفظ تظهر فيه المعانى ويزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين
الوجهين انما يتمان لو كان الكلام فى المعرب بمعنى ما اجرى عليه الاعراب واما
المعرب الذى نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم
معرب لم يعرب فلا فرق بينه وبين المبنى المركب مع الغير فى ازالة الفساد
والاظهار فالاولى ان يقال سمى معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف
المبنى اولانه تصدى لانه بصيرة محل ازالة فساد المعانى او اظهارها واعلم ان
المعرب والمبنى ليسا قسمى الاسم بل قيد اقسميه او وصفا موضوعى قسمى جريا على
المسامحة المشهورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب واسم مبنى ونظيره
الحيوان اما ابيض وغيره والتقدير اما حيوان ابيض او حيوان غيره فالمعرب قدم
بيان المعرب والمبنى على بيان التقسيم لان بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك السعد
ذكر المبنى بطريق العطف ولم يعطفه المص فكانه غفل بطول العهد وتعقيب التعريف
للتقسيم فافهم المركب المركب قد يكون بجاز المركب مع الغير وقد يكون بجاز
المركب من الغير وما يقابل الثانى سمى مفردا ولم يسم ما يقابل الاول باسم والمراد
هنا الاول بقرينة ان الاسم الذى هو قسم الكلمة ومقسم المعرب لا يصح ان يكون
الثانى واشتراط التركيب فى المعرب اصطلاح المص والقدماء جعلوا المعرب
بالتركيب واخلافى المعرب مطلقا ركب او لم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب
ايضا وعنده مبنى على السكون فلا يصح تعريف المعرب عنده بما يختلف فيه الاسم قبل

المعرب

وجه التفهيم انه على هذا التقدير لا يسند فى العطف لانه
دفع بعيد وتعقيب بلا تاخير ذكر المعرب كما
منه

التركيب فلذا عدل عن تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
على انه لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذي نقلناه لك في الحدود عن
المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح ولكل احد ان يصطلح على ما شاء الا ان تجديد
الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة من ما وقع واما ما يساوي الواقع فعبث
وما هو دونه سفه ولعل ما فعله المص اقرب لانه يجيب طريق معرفة استعمال
الاسماء الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب لو تأتى فيه ولها استعمال بدون
التركيب هو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبني لانه لا يتغير
آخرها فالاقرب درجها في المبني ولما كان المركب شاملا للمبنيات المركبة احتاج
لاخراجها الى قوله الذي لم يشبه مبني الاصل المشابهة مشاركة اثنين في صفة
ولا يخرج به الاسماء المبنية الغير المشابهة له في البناء كما يكون المشابهة يكون لمشابهة
غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط او الاستفهام ولهذا عرف المبني بما ناسب
مبني الاصل فالواجب لم يناسب مبني الاصل وليس المفهوم من مبني الاصل ما الاصل فيه
البناء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرضي حتى اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره
مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع
البناء وانما اعرب لمشابهته الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفي حيث زعم ان الاصل
فيه الاعراب بل المفهوم منه مبني هو اصل المبنيات وفسره المص بالفعل الماضي
والامر والحروف وهو اول من عبر عن هذه الثلثة بتلك العبارة وزاد بعضهم
الجملة من حيث هي جملة والحق بكونه مبني الاصل الاصوات لانها وضعت
لتستعمل من غير تركيب بخلاف الثلثة فانها مركبات مع الغير الا انها تركب
تركيبا يتحقق معه العامل لا يرد مبني الاصل لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم المركب
بقي مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبني مع انه تركب
لم يشبه مبني الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل ونورد معرب عامله معنوي
فدفع بان المراد مركب يتحقق معه العامل ولك ان تقول المراد مركب يتحقق معه
المعنى المقتضي وبالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الصفة لانهما معربان ولم تركبا مع
الغير يتحقق معه العامل بل المركب في تلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة الا لانه
اجرى اعرابهما على الغير وفي التزام انهما غير معربين وانما اجرى عليهما اعراب الغير
بعدهما تامل واورد غير بمعنى الا واسم فاعل بمعنى الماضي والفظ مثل لانه بمعنى الكاف

والمثنى والمجموع لانهما تضمن معنى العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب
بان المراد مناسبة اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف ح كتعريف السابق
في عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا بالتتبع
وحكمه اي حاله الذي يحكم به في الفن على المعرب ويطلب معرفة ثبوته له لا يريد
بالاثر المترتب عليه الى صفته وفي الرضي انه اصطلاح الاصول المراد حكم الاسم المعرب
من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع وانما خص
المص بيان هذا الحكم بتصديره بقوله وحكمه على خلاف ما هو عادته في ذكر القواعد والمسائل
للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن ويتوقف معرفته على
معرفة المعرب وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم شيئا كما سيرد عليك ان يختلف
اي ذو ان يختلف لانه المحمول على المعرب دون الاختلاف آخره اي نفس
آخره كما في المعرب بالحروف وصفته كما في المعرب بالحركات ولك ان تجعل اختلاف
صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم اختلاف
كونه واوا او كونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله باختلاف العوامل لان
المقصود معرفة هذا الحكم لانه بمعرفته يعتصم عن الخطأ في الاعراب لانه الذي
اريد التنبيه على انه الذي ينبغي ان يجعل حكما لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه
للاحتراز عن اختلاف آخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه
لان حال الموضوع في المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل
ان يرفع ولا حاجة ان يقيد بما يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل
معرفا والمراد صحة الاختلاف ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول
لكل معرب ذاتي صحة قد يكون غير شاملة ويرده ان الكلام في حكم جعله القوم
حدا للمعرب والمراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل كما يفصح عنه اضافته
الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف القائلين يفيد الاختلاف في القول
فلا يرد انه لم يختلف آخر زيد في ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب زيدا مع
اختلاف العامل من وجوه واورد عليه ايضا احمد ومررت باحمد ورأيت مسلمين في
مسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف
آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان المراد بالاختلاف اعم من الاختلاف
حكما وآخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة منها من حيث انها علامة النصب

وقوله الاختلاف بالفعل لا يكون الا لكل
معرب ما الكل

تخالفها من حيث انها علامة الجر ونحن نقول لو فسر اختلاف الآخر نفسه او صفته بالاختلاف
في كونه علامة نصب او جر او رفع لكان اختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن
مخالفته مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف العوامل في العمل ان تقتضي كل منها
اثرا مخالفا لما يقتضيه الاخر فالفعل الناصب والجار ليسا من العوامل المختلفة حين
الدخول على غير المنصرف لا تتحقق اختلاف العوامل مع دخولهما فيه ولا ينبغي لك ان
تقول قوله لفظا او تقديرا كما جعل اختلاف آخر فتى في جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى داخلا في الحكم جعل اختلاف آخر هذه المعربات داخلا كيف
وفتحة احمد في حال الجر مخالف فتحته في حال النصب تقديرا او اعتبارا لان
المصنف سيبين التقدير بما ينفي هذا التقرير الاعراب قد عرفت معنيه لغة
والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف
وجعله الزمخشري نفس الاختلاف ورجح المص اصطلاح الشيخ بما تنقيحه ان الاختلاف
امر اعتباري غير متحقق في الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى بل اللايق جعل علامة
المعنى الحرف والحركة المتحققتين اللتين هما من جنس ساير الامور التي توضع للمعاني
وربما يؤيد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو حقيق
لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو
ثم وان كان باعتبار آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشري
بانه ضد البناء الذي ليس نفس الحركة بل ما بالحركة او السكون فينبغي ان يكون
الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضد الاعراب الذي هو علامة
المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا ما اختلف آخره اي آخر المعرب به فخرج بقيد الآخر
ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ
وابنم فان ما قبل هذين الاسمين تابع لآخرهما وباضافة الآخر الى المعرب ما يختلف
آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحرف نحو من ابنك ومن البصرة ومن زيد
وخرج ما به اختلاف آخر غلامي وبصري وضاربة بما خرج به اختلاف آخر اسم المبني لان
كسر آخر الغلام وراء البصري وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبني
على مذهب المص فمن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اي اختلف آخر المعرب
من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكأنه لم يفرق بين المعرب على مذهب المص وبينه
على مذهب غيره ويرد عليه العامل فمنهم من دفعه بان المتبادر من انباعه العامل فان

الشايع

الشايع ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل في ان ليس
فاعلا للاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوي فاعلا ولذا سماه عاملا وبه يندفع
ورود المعنى المقتضي لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب وله اسماه بالمقتضي وفيه
ان اعتبار النحوي العامل محدثا للمعاني وعلاماتها لا ينافي جعله سببا غير فاعل للاختلاف
الذي ليس علامة المعنى عند المص ومنهم من دفعه بان المراد بكلمة ما حركة او حرف
بقرينة تفصيله بالحركات والحروف فاورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف
والواو ولكن ان تختص بالحرف في الآخر او حركة والقرينة بجاء الجار ومنهم من دفعه
بان المتبادر من الباء السبب القريب العامل في المقتضي من الاسباب البعيدة ويتجه
عليه مجموع الحركتين فان ما به الاختلاف مع زيد مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه
بان المراد السبب القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض
به لان السبب القريب التام هو مجموع العامل والمقتضي والحركتين وكيف لا يكون المجموع
قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف لا ان يقال لا يكفي في قرب السبب هذا
القدر بل لا بد من انتفاء الواسطة كل من اجزائه والاثر ولا بعد لمجموع الاسباب البعيدة
والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين ولان مجموع الحركتين
وان كان سببا قريبا تاما للاختلاف الآخر الى حصل بها سبب قريب غير تام للاختلاف
الحاصل بمجموع الحركات الثلث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف
آخر المعرب وهذه التكلفات لتصحيح الحد مبني على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه منه كما صرح به المص في الاخر ودخ جميع ما ورد بهذا القيدين
وفعل خارجا عن الحد لانا في تعلقه بما هو مذكور في الحد حتى يقدر له متعلق وهو الاعراب
في الاسماء كما يشعر به كلام بعض الشروح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف
انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الآخر مختلفا لان الغرض كما ينضاف الى الاثر
ينضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء الفلاني كذا نعم يتجه ان الدلالة على
المعاني المعتورة لا تدعو الى اختلاف الآخر بل الى وضع الاعراب وجعله لآخر اما لما
قيل ان الاعراب دال على هيئة مدلول المعرب والدال على الصفة ينبغي ان يتأخر
عن الدال على الموصوف واما لما قيل انه دال على صفة المعرب من كونه عمدة او فضلة
او غير ذلك والدال على صفة شيء ينبغي ان يتأخر عنه لتأخر معناه وهذا اوفق
بقوله المعاني المعتورة عليه واعلم ان كون الحركة في الحرف امرا وهي اذ الحركات

قوله ابعاض
حروف العلة

ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكما
ان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة بعد الحرف الا انه لكمال
اتصاله بالحرف وعدم استقلاله يوهم انه من صفات الحرف وان حركه به الحرف الى
مخرج حرف المد والظاهر ان ضمير يبدل الى اختلف آخره به لا الى الاختلاف كما يرشد اليه قوله
فان رفع علم الفاعلية وذلك لان تجعله للاختلاف فيكون اسناد الدلالة الى سببها
لا الى فاعلها لانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اي انما وضع الاعراب
مختلفا ليدل بسبب اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب وانما اختار اخذ
متعدد شيئا بان يأخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة والمعاني
معتورة لان الاسم اولى بكونه آخذا والمعنى بكونه مأخوذا حتى خالف بعض الرواية
المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول وكأنه اشار المص الى ان قصد المتكلم بالذات
الى الفاعلية واخواتها وانما يذكر الاسم لانه لابد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين
قصد او الى ان الفاعلية مثلا متعينة لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعلق لكثرة
العبارات التي يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها آخذا للعبارة الغير
المتعينة التي تعينها باحد الفاعلية لها تأمل ولا تظن ان جعل المعاني معتورة
يقتضي اختلافها في كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضي تبدل المعاني وجعلها
واختلافها فلا يصيبه سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذ اخذ كل اسم المعاني
ايضا يوجب اختلاف المعاني في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم
الا ترى الى الاسماء اللازمة الظرفية قلنا نقول صنعت الاسماء بحيث يعتورها
المعاني انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالعراء عن كل معنى للاستعمال كمن متذر بالنيلا
يكون في خطابها متحيرا او بما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه
ذكر التضمينه ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو اقرب من تضمين الطريان او الاستيلاء
ولا يخفى ان ما اختلف آخره به لابد انه المعاني فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل
ضمير ليدل الى جميع افراد ما اختلف لانه مذكور ضمنا تأويل بعيد وانواعه اي انواع اعراب
الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل اقسامه ليشعر بان اقسامه
كليات لا اشخاص رفع ونصب وجر ولا انواعه اي انواعه هذا المجموع وليس
الجر رفع والا يلزم ان يكون كل من الرفع والنصب والجر انواعه والتحقيق في ذلك ان
العطف في التشريع متأخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه او ربط المعطوف بشيء وربما

قوله العطف قبل الربط
وبعده

يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني فمن جعل هذا من افلا
في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب
لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما
تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري اعراب الكل على كل في فعل التكلم ونظير
ذلك قولهم جاء في القوم ثلثة ثلثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق
للمجموع اعراب واحد الا انه اجري على الاثنين في فعل التكلم فليس هذا عطف بل صورته وما قيل
ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب والجر مشترك
بين اعراب الفعل والاسم فليس شيء منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضع كانه
قيل اعراب اسم هو رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة شايعة
في مقام التقسيم كما مر قيل وجه انحصار الاعراب في الانواع الثلثة ان المعاني ثلثة
فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا
كلام واه لان المعاني ثلثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية وكون
الشيء مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب
لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحة والكسرة والياء مشتركة
بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا انواعه وفي البناء القابه لان معاني الرفع
والنصب والجر انواع ومعاني الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو البناء وفيه نظر لان تسمية
الثلثة انواعا انما تصح باعتبار انفسها فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه
اطلاق المص هنا الانواع وهناك الالقاب عليه لا يوجب التزامه لان يكون ما فعله
بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك لان الضمة في حيث مثلا ليس عند لوله البناء بل لا مدلول
له كما ان الضم في قبل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف الاعراب انتقل الى الثلثة
قصدا الى بيان انواعه فقال انواعه وليس لما بني عليه المبني مفهوم معتبر عندهم مسمى باسم
حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصده فيما بعد تعيين اسامي امور يقع البناء
عليه رد على الكوفيين حيث زعموا ان ما يبنى عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا
ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة تسمى ضما وفتحا وكسرا ايضا فنبه بالتعبير بالرفع
والنصب والجر هنا وبجعل الالقاب الضم والفتح والكسر هناك ان الرفع و
والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو مذهب
البصريين ونبه بقوله بالضمة رفعا على ان الضم يستعار للاعراب فاصطلاح العبارتين

في المعانيين لا اختلاف القصدين لا لان كلا منهما مختص بمقامه لا يجري في المقام
الآخر وهذا على طبق ما ذكره الرضي وفي بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما
الضمة مثلا فتعم الاعرابية والبنائية وغيرها كضمة قفل وانت تعلم ان كون الضم لقب
البناء انما هو للتخصيص لانه شامل لضمة قفل ايضا صرح به الرضي انما سمي الرفع
رفعا لان الشفتين يرتفعان عند ادائه ويسمى الضم ضما لانهما ينضمان عند ادائه
والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب نصبا لانتصابهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة
السفلى الى السفلى وكذلك والكسر الا انه تسقط الشفة السفلى عند ادائه كسقوط الجسم
المنكسر وقيل سمي رفعا لاستعلائه على اخويه في كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا
لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير حاجة اليها ونحن نقول سمي رفعا لانه يرفع
ابهام ما في الضمير بخلاف الضم فانه ليس فيه الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب
علامة للمفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح فقط والجر جرا لانه يجر السامع الى فهم
الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في الوجه التميز والتفنن
فالرفع اي رفع الاسم وكذا في اخويه لان الموضوع المصطلح هو اعراب الاسم واما الفعل
ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه يليق بمحله علم الفاعلية
اي علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى في التعريف مخل لانه في هذا الفن علم لغيره
والمراد بالفاعلية كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما وهو فاعل حكما هو سائر العمد التي لم تجعل
في حكم الفضلة وقيل المراد الخصلة الفاعلية اي المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة
في حكم الفضلة وانما جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين
بليس عمدة مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضي العمدة اذ لا يمكن ورودها في الكلام
بدونها وانما لم ينبه لذلك صاحب الحواشي الهندية اطال فقال الرضي في المبتدأ كونه مسندا
اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر ان كونه جزءا ثانيا منها واقعا بعد كلمة
ثلاثية او رباعية غير مقتضية للاسماء وانما لم تقتض مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة
لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزءا ثانيا متقدم على
وجود ان فغير متقوم به بخلاف ما ذكرنا وفي اسمها ولا كونه مسندا اليه بعدها ف
مقتض للجملة تلبس وفي خبر لا كونه جزءا ثانيا بعدها يقتضي الاسماء هذا كلامه وهو مع
الطول بعيد عن القبول لان كون خبر ان جزءا ثانيا ليس حاصلا بان تجوع ما ذكر
حاصل بان وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن التجميع بالفاعلية للتنبيه

على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه
ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على استوائهما في الكل والنصب علم المفعولية اي
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كما في ما سوى المفاعيل الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة
الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة وفي ما عداها كونها بعدما لا يتم بالمرفوع
وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول في النصب على علية النحاة والمراد بالمفعولية
المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل
علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلي وتجعل الحرفية علامة الاضافة والجر
علم الاضافة لم يذكرها بالياء المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال للياء المصدرية
فيها وليس لها ملحق حتى يتوسل لدخوله الى ياء النسبة لا يقال مثل بحسبك زيد
وما جاءني من احد ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه لقلته على انه شاع
اطلاق الاضافة عليه لكونه في صورة الاضافة العامل احتاج الى تعريف العامل لذكره (الفاعل)
في حكم المعرب لانه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضي فاللام
للعهد اي عامل الاسم المعرب اذ التعريف لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس
عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى المقتضي اذ ليس اعرابه لاقتضائه معنى بل لشبهه
التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعاني المعتورة كما اشرنا اليه
ويعرف العامل المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه
لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامي وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور
في تعريف من اخذ العامل في تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضي
يأباه ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذ ليس ايجاب الياء كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
في غلامي كايجاب آخر الكلمة المعربة عند المصنف آخر الكلمة المعربة من حيث هي معربة
عند غيره والمراد بالكلمة هي المعربة والاولى ما اوجب كون آخر المعرب وتقييد الوجه
المخصوص بما اقتضاه المقتضي والشبه التام بالاسم البعيد غاية البعد ولا يخفى
ان تعريف العامل المطلق مبني على ان الفاعل المؤثر في آخر المعرب هو العامل
وهذا اعتبار النحويين وتعريف المصنف عامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
مبني على ان العامل هو الآلة اذ دخول الباء شايع في الآلة دون الفاعل وهذا
هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة لكن النحاة جعلوا الآلة
كانها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره الرضي بل الآلة هو اللسان وجعل العامل

انّه مبنى على التنزيل وهذا البناء ليس كالبناء فى قام العرض بالمحل وتقوم العرض بالمحل
اذ ليس العامل محل المعانى بل المعرب لكن الرضى قال انّ لفظ المص ايهام اذ الظاهر
من الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على المحل وهذا فى القيام مسلم
لكن فى التقوم ممنوع اذ لا يقال تقوم العرض بالجوهر بل يقال تقوم الكل بالجزء بل تقوم
العرض بالجوهر لا يفيد الا سببية الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا وكونه محلا
معلوم لا من الباء كما فى قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضى ما مر من الفاعلية
والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او هو اصطلاح فى النحو والنكتة واختلف فى ذلك
المسبب فقيل السبب للفاعلية فى الفاعل الفعل وقيل الاسناد وفى المبتدأ الخبر وفى الخبر
المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم تعيين كون
شئ منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل اللفظية تلقبت بها فيتحقق
مقتضاها ولولا الاسناد لم يتحقق كون شئ منهما عمدة وقال البصريون السبب
فى المفعولية المفاعيل ولواحقها الفعل وعند الفراء الفعل والفاعل وعند هشام بن معوية
الفاعل والسبب المتقوم به الاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة
ولا يلزم تقوم الشئ بنفسه اذ المعنى المقتضى كون الشئ مضافا اليه والعامل النسبة
التى بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو الملايم لكون السبب للفاعلية الاسناد فى
فالمفرد اشارة الى تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محالّ
كل قسم فالفاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اى اذا عرفت هذا فالمفرد الخ يريد به
ما يقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخاله
فى الجمع المكسّر بجعل الجمع اعم من الجمع فى الاصل او فى الحال ويدخل فيه الاسماء الستة
مطلقا وكلا وكلتا واثنا وعشرون واخواتها لكن لا وجه فى هذا الدخول لانه لا يذكر
المستثنى فى المستثنى منه فما يجب اخراجه عنه حتى تتم القاعدة يخرج بذكره فيما بعد الحكم
عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ليس بمثنى
ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة بانها فى حكم المثنى والمجموع والحق
بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بانها فى حكم المثنى وملحق به واخراج اولى وعشرون
واخواتها بانها فى حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة فى ايراد الحكم المهمل
فى العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال
باسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب بالحركات الثلث لانه لا ينفع المتعرف فى

فى معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها اذا وردت عليه ولذا قيل مطلقات
العلوم دائمات لكن يبقى المثنى العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف فيخرج
فيه ولو اريد به ما سوى المثنى والمجموع فى الحال او فى الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين
معربين بالحركات ويبقى فيه من الملحقات بالمثنى مذروان لطرفى الالية فانه
لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون فى حكم المستثنى ومن الملحقات بالجمع اولات فانها فى
معنى جمع ذات مال وربما يحصل مذروان تثنية تقديرية بتقدير مذرى مفرد المذروف
بينه وبين اثنين بحكم كما لا يخفى المنصرف احترز به عن المفرد الغير المنصرف فى الجمع المكسر
وهو ما لم يسلم بناء واحده المنصرف احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل
المفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لان بعدم الفصل بين وصف المفرد و
المفرد بوصف الجمع عذب ولا خفاء فى انه يدخل فى الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور
ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انه لا يشملهما الحكم بالضمة رفعا الا ان
بالضمة رفعا هو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اى وقت رفع
او حالا بمعنى مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فجعله بمعنى
المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف على الضمة نصبا عطف على رفعا فالتركيب من
قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا واعلم ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات
لانه اخف والاصل فى الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث لان الاشتراك
خلاف الاصل فالاصل فى الاعراب بالحركتين على ما ارى ان يكون بالضمة والكسرة
لان الاصل حفظ الكسرة التى من خواص الاسم والاصل فى الاعراب بالحرف ان يكون
بالحروف الثلثة فلذا ذكرت الاقسام على الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم
المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف وتاء فيدخل فيه مفرده مذكر نحو سجلات ولا
يدخل فيه مفرد منصرف نحو سعلاة وسلقاة لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء
وبهم لا بد من ضم اولات اسم جمع والمراد الجمع فى الحال عند من جعل عرفات
غير منصرف بالضمة والفتحة واعم من الجمع فى الحال او الاصل عند الزمخشرى حيث جعلها
منصرفة لخلوها عن تاء تأنيث لان التاء المذكورة غير متمحضة للتأنيث والتنوين
تأنيث فيها مانعة عن تقدير التاء التى كانت فى مفردها وعند من جعلها غير منصرفة
للتأنيث والعلمية اذ التاء المذكورة فيها لا تمنع الا من ذكرناه مفردها لكن اعرابه
مع ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المفعول فى حكم الفتحة فلا يجمع

من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز من غير رد العجز في الجمع وتقول لغات وثبات مفردان كلغة وثبة اثبت لامهما بالضمة او الاصح رفعا والكسرة اي نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة في هذا الموضع بانه حتى المراد فيه رفي اخيه ايضا غير المنصرف قد عرفت بعض ما يتعلق بهذا المقام بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولا بد من استثناء كلتا لانه على وزن فعلى عند المحققين والفها للتانيث فيكون غير منصرف فمضافا الى المضمر مستثنى بقوله المثنى وكلا ومضافا الى المظهر بقوله وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر لكن ان تقول الفها لما لم يتمحض للتانيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التا لم تعتبر منع الصرف فهي منصرفة ولا بد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل في حكم المستثنى بذكر المثنى فيما بعد لما تم الا بارادة المثنى في الاصل او في الحال فيشكل بمثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه في غير المنصرف الفواحد من المثنى اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة على خلاف اخواتها لانها تحتاج في تفسير ما الى ذكرها فكانه وضع تفسيرها مكانها ايضا ولان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة مخصوصة لا تتعين الا بذكرها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد مكبراتها اذ شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور ولما كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب والى الاكثر والى اسم الجنس بعض قال مضافة الى غير ياء المتكلم بايراد الحال عن المبتدأ كما جوز المالكي او بتقدير يعني كما يليق بمقام التفسير تصريحا بالتعميم ودفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر في الظرف المتأخر عنه ففيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي لكن اضافته الى الى المتكلم تطويل لاغنا الاقيد فيها اذ لا ياء مضاف اليه يتنبه سواه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وذلك الحروف في الاربعة الاول لامات اذ هي اسماء منقوصة واوية وفي الخامس عين اذ اصله فوه وفي السادس ايضا كذلك اذ اصله ذوو وهذا هو التحقيق والمص زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجوب طريان الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد نسيانها في الاربعة الاول

اي جاز جمع الف التانيث مع التاء التي للتانيث لان التاء لكونها عوضا عن اللام لم تتمحض للتانيث والالف لكونها اعرابا لم تتمحض للتانيث كذا في الرضي • منه

وجوابه ذكره الشارح في النسخة الاولى من قوله ولانها في شمول الحكم جواز اعراب المثنى العلم بالحركات على النون مع لزوم الالف لانه لغة فيها فلا في الشمول في لغة اخرى هذه الكلمة • اي لا نسلم في ان يراد اعراب المثنى بحال الشمول في الاصل الحكم جواز في • منه

الا بدل الرضي

ولاسم

ولزوم ابدالها ميما في الخ من نزلتها منزلة الطاري ولما جعل ما هو اصل الكلمة اعرابا بهذه المعونة ما ان جعله اعرابا في ذو وان انتفت هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو مثل خب ودلو مطلقا وقد مر بعض مباحث تتعلق بهذا المقام المثنى قد مر ما يتعلق وكلا في حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين بان لان لزوم الاضافة تكفي وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف حال الاضافة الى المظهر اذ لا مثنى يعرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب وقيل لانه فرع كلا فاغنى ذكره وفيه ان المثنى والمجموع فرعان على الواحد لا يغني ذكره عن ذكرهما مضافا لا احتراز فيه اذ لا يكون الا مضافا الى مضمر مثنى المعنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلاهما او لا نحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احتراز عن المضاف الى المظهر نحو كلا الرجلين فانه ح كعصا على اصح اللغات واثنان ليس بمثنى لعدم اثن وفيه ان مذروان مثنى مع انه لم يات مذرى لتقدير مذرى مفرد اله فليقدر لاثنين مفرد كما قدر له ولا يخفى ان القياس مذريان وكذا ثنايين لطرفي الحبل اذ لم يسمع ثنا ولذا تقلب ياء ثنايين همزة كما تقلب ياء كسائين لانه لما لم يسمع الا مثنى لم يجعل الياء طرفا بعد الف زائدة وقيل ليس اثنان تثنية لانه ليس للواحد اثنا لانه في الاصل ثني وليس نحو الواحد ثني ويجري ذلك في ثنايين اذ ليس طرف واحد للحبل ثنا ويمكن ان يقال فليتسم ماله دخل في المثنى والثنا باسمها بالالف رفعا والياء جمع المذكر السالم صيغة الجمع وسيجيء بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفرده مذكرا نحو سنون وارضون وفيه انه لو اريد بالجمع اعم مما هو جمع في الاصل او في الحال لورد عليه جمع جعل نونه معتقب الاعراب نحو قنسرين فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال يخرج جمع العلم المعرب بالواو والياء وبالجملة يشكل ببعض جموع الغير القياسية حيث يجري الاعراب على نونه قال الشاعر • دعاني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا • حيث اجرى النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة [illegible]

كلا لا ينون وان ذكر من غير اضافة لانه ذكر الرضي في بحث الاستثناء ان في تحقيق حاشية انهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه تجرده منها لاجل الاضافة • منه

قوله
وماذا ابتغي الشعراء مني

حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشيخ وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وهو
ان جمع المذكر السالم لم يشمل اولي لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا
العقود الثمانية لانه لم يلحق آخرها واو ونون ولا يا ونون ليدل على ان معها اكثر
منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله واولو كتبت فيه الواو حملا على
اولي وفيه لئلا يلتبس بالي الجارة وعشرون واخواتها اي امثالها في كونها اسما للعقود
الثمانية ما بين العشرة والمائة ولو قيل اميت مفرد اولي كما اميت ماضي يدع ووضع
عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها ببعض افرادها استعمالا لكان متجها وكانت
داخلة في جمع المذكر السالم وآندفع اشكال كون اولو اسما مفردا متمكنا في آخره واو
مضموم ما قبلها ولم يحتج ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة او لانه غير ثابت بالواو
والياء التقدير اي المقدر من الاعراب آو تقدير الاعراب لانه لا يلايمه قوله واللفظي او اختلاف
الآخر المقدر والاول انسب لكون ما سبق بحثا عن الاعراب والثاني انسب لكون المنقسم
سابقا صريحا اختلاف الآخر فيما تعذر اي في وقت تعذر الاعراب او لتعذره فيكون في
تعليلية كما في قوله عم عذبت امرأة في هرة اي لهرة وما بابها قوله واللفظي
فيما عداه والاولى في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ
اعرابه على حذف مضافين سهالان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود
الاعراب في عصا ممتنع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده كعصا اي
كالمقصور الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا
لكون آخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب آخره الفا لان الاضافة قبل
التركيب مع العامل فاصل عصاي عصوي واعراب عصوي تقديري فمن جعل
عصاي خارجا عن غلامي وقال المراد بغلامي غير مقصور ضعيف لان عصاي فرحل
في قوله كعصا تعذر فغفل نعم هنا بحث وهو ان حبلاي لا اصل له حتى يدخل تحت
غلامي فيجب تفسير المثالين بما يوجب دخول عصاي تحت غلامي ودخول حبلاي
تحت عصا الا ان يقال يقدر اصله حبلي لانه ينقلب ياء في التثنية والجمع
فيقال حبليان وحبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضي تنبيها على
ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين او مقدرين وغلامي
اي ما اعرابه بالحركة وضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماتي دون مسلماي ومسلمي
وقوله المنعم يريد مفردا اضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلماتي وغلاماتي فان قلت

لكن

لا يجب في المثال ان يكون شاملا قلت نعم لكن صح لا معنى لتفسيره بالمفرد المضاف
الى ياء المتكلم بل ينبغي ان يراد خصوص غلامي لانه يكفي للتمثيل وانما قال مطلقا اشارة
الى ان اعرابه في حال الجر تقديري لان الكسر سابق على دخول العامل فلا يكون
اثر العامل فهو اما لدفع المتوهم او لرد المختلف فيه بحث لان مسلمي لا يصح انه
يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا يا قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمي فيكون
الاضافة سابقة على العامل حقق ولا يبعد ان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التمثيل
لقولنا يا ابن عم ويا ابن عما ويا ابن ام ويا ابن اما وان يقال هو لتعميم التمثيل
لقولنا عصاي والتحقيق ان لا يختص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن
كل ما شغل حرف اعرابه بغيره عن الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر فانه
منصوب تقديرا ومرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد ومر زيد لا تقول هو معرب
محلا لا مقدرا لانا نقول ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل
النصب او محل الرفع فمن قبيل استعمال المحل محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف
آخره لفظا او محلا وقيل قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر
تقديري في الاحوال الثلث بخلاف المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع فقط
وقد نبه في امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب
بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا مناقشة في صحة تعلقه بهما ونفعه في
تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف الفه او اثبت لكن وجوب كون المتعذر
اعرابا بالحركة مسلم لان وعني من تمرتان على سبيل الحكاية في تقدير وعني تمرتين
لتعذر جمع الحرفين كما ان وجوب كون المستثقل مقدرا في بعض الاحوال باطل
بالجمع المضاف الى المعرف باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قال الرضي
انه لم يعد المضاف الى المعرف باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة
مما قدر اعرابه لظهور طريان الحذف لا لحصول لان طريان الحذف لا يجعل الاعراب
لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات التقديرية
وهو لا يظهر في اذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب
فاني يوجب الحكم بكون الياء في اعرابا ابدلا منه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء
المدغم في الاحوال الثلث على نحو واحد اعرابه على ما كان في حال افراده لا على ما عليه
في حال اضافته وانما اختار غلامي للتمثيل دون غيره من المحكي والمجرور للرد على النحاة

حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ
وهو منقوض بغلامه وغلامنا ونظائرهما او مستثقل اي عد ثقيلا والمعتبر عند العرب
الفصيح ولذا لم تقل او ثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر
بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة العرب كقاض يريد به منقوصا ما قبل
آخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعادة لما افيد
هنا لدفع توهم انه مخالف قاض لكونه غير منصرف وبهذا التوجيه اندفع من تخصيص قاض
بما عدا جواري لانه سيأتي حكمه وتفسير قاض باسم في آخره ياء قبلها كسرة كما في بعض
الشروح فاسد لشموله مسلمي ومسلمي مع ان اعرابهما لفظي ولشموله مسلمي رفعا وانما جعل
اعراب عصا متعذرا مع انه لا تعذر الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا مع انه ايضا
متعذر بعد الاعلال لانه لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف اعرابه للثقل بل يعقب
حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف اعرابه للثقل وبعد تقدير الاعراب يحذف
حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بالحبلى رفعا وجرا واما
نصبا فلا استثقال حتى يقدر ونحو مسلمي عطف على كقاض لا قاض رفعا واما نصبا
وجرا فالحرف الاعرابي ملفوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ
واللفظي فيما عداه اي المقدر او ما عدا ما تعذر او استثقل لا ما عدا عصا وغلامي
وقاض ومسلمي حتى يحتاج الى تاويل زاد الضمير وينتقض بمثل جاءني ابو القوم غير
المنصرف كالمنصرف مما لا بد من معرفته في معرفة ما ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن
حيث وضعهما عقيب بحث الاعراب بلا فصل ولبث في ذكر المثنى والمجموع واقسامه يكون
بعده كذلك لما كان غير المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف
ولما كان التقابل بين غير المنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف بيانيا
وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب اللفظي والتقديري
لانه لا يرشد عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه وما قالوا من ان غير
المنصرف لما كان اقل فيضبطه ينضبط المنصرف وعرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف
لامكان معرفته بالمقابلة على نحو الاعراب التقديري واللفظي فظاهره خال عن
التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب التعريف
فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق التقديم
في الضبط في ما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف ايضا ما فيه علتان

يقال

يقال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذ العلة التامة هو مجموع العلتين
وفيه اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة
هو التجوز من تسع قيل هذا التنكير في مقام التعريف للتعظيم اذ التسع معهود ولا يخفى انه غير معهود
فيما بين المعلم والمتعلم ولهذا احتيج الى البيان وحامل التنوين على التعظيم في مقام التفهيم
في شريعة التحصيل هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم او واحدة منها اي التسع تقوم
مقامهما فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنتين قائمتين
مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس منزلا منزلة الآخر فالاولى ان يقال ما فيه
الجمع او الف التانيث او اثنتان من تسع قلت ما فعله اعتبار اقرب لان تحقق
الفرعيتين في اثنتين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنتين فجعل القليل
ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبر كل منهما اصلا عدل عن تعريف القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله
الكسر والتنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المصنف في التعريف
وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا له حكما له فتنبه على ان كثيرا ما يدخله الكسر والتنوين داخل
في تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه وذلك عرفات بالكسر و
التنوين فانه غير منصرف عنده على ما ذكره في بعض تصانيفه وما دخله الكسر مع اللام ولذا قال
يجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين للضرورة او التناسب
ولذا قال لو امعن قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب يجوز صرف ما له وانما نوع
هند عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بها ما فيه عجمة وتانيث والف
ونون وتانيث الى غير ذلك ولا يخفى ان جعل ما اجتمع من الضرورة والتناسب
علة مؤثرة متخلفة الحكم لمانع وما في هند عارية عن التاثير تحكم واللائق باعتبار
ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتاثير قال الرضي ان الاسم قد شابه
الفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو مشابهة اسم الفعل اثرها
العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف في شيء من المعنى
واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو
تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم
مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب عنه وهو التنوين وسعه نزع الكسر والتنوين
معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بفرعية لضعفها هذا كلامه وقيل لان
فرعية تقاومها اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجح عدمه وفي ما ذكره بحث لان

مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب

للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن شئ من المعنى فقط من غير مشاركته في تركيب الحروف
واثرها العمل ايضا كما في جاءني رجل بصري ابوه ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها
ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وفي الافادة حيث لا يفيد
بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر والمعدول فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والاسم الذي على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل
في كل قسم ان يكون فيه ماله مزيد اختصاص بالقسم الآخر كذا قيل ونحن نقول لو لم يكن
ما هو مختص بالقسم لم يوجد فيه ما هو من قسم آخر فبعد وجود هذا القسم يستغير القسم
الآخر والاعجمي فرع العربي لما قيل مثله في وزن الفعل اولما قلنا مثله فيه والجمع فرع المفرد
والمركب فرع المفرد وذو الالف والنون فرع ذي الف التانيث الممدودة او فرع المجرد
عنهما على اختلاف قولي البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر ما لم يظهر التسع
وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها استشعل عقيبه ولا بذكر العلل ثم ببيان
ما يقوم مقام شيئين ثم ببيان بعض منها وبيان شرائط التاثير فقوله فهي عدل الى قوله
وما فيه علمية من لواحق التعريف لانه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به
لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا فمن قال ينبغي تقديم
قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف لم يعرف النتيجة بتمامها وما
ذكره في تعداد العلل مبنيا من قطعة الانباري حيث قال موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب اي نزول عدل الى الا انه ترك البيت
الاول لان بيان غير المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا يمنع صرف بدون سببين فقال وهي
اي التسع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله هي مبتدا خبره مجموع ما في البيتين
وقد عرفت ما يتعلق به ولقد صاب بتكثير العلل المحرر لان المانع عدلها لا كل عدل الى عدول
نزال وفجار وفساق بل حضار لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالتكثير
على انه لا ينفع هذا القدر من البيان في معرفة منع الصرف بل لابد لكل منها من بيان وتحصيل
ان يكون قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة يعني هذا القول غير واف
بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما تكون للتراخي في الزمان تكون للتراخي
في الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جمعهما الشاعر في قوله
ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جاريه ومن لم يتنبه لهذا جعل استعمال

ادوكا

ثم موضع الواو لضرورة الشعر في قوله والنون زائدة من قبلها الف فصور ان دفعه
ضيق الوزن بينهما احدهما افادته كون السبب النون التي ص مع ان السبب الالف
والنون وثانيهما ان السبب النون التي قبلها الف زائدة سواء كانت النون زائدة
او لا فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف وان السبب النون الزائدة التي
قبلها الف سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يمكن دفع القصور الثاني بانه لا يلزم
كونه غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما
غير منصرف وقد يقال في دفعه ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون
فيتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن ليس بعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل
حرف تعارفت في تعيين مكان الزيادة لا في جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون
قوله وهذا القول تقريب اشارة بهذا القصور يعني هذا البيان غير واف بل مقرب الى
المعرفة لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف والنون وتركه زائدة صفة
النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لا لانه للعهد الذهني لان المعرف وكيف لا
والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حالا لاجعل النون فاعل يمنع من الصرف بحسب
نحوي الكلام واللام الذي هو بدل من النون كما في اصيلال تصغير اصلان جمع اصيل
كالنون في منع الصرف صرح به التسهيل ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت وجهين
بديعين لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب ولنا بديع آخر احدهما ان
جعل عدم الانصراف لسببين ليس من التحقيق بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى
الضبط وثانيهما ان جعل الجمع وذات التانيث بالالف بمنزلة سببين دون العكس اعتبار بما
على خيالها قول تقريب واختيار لما هو اقرب الاعتبار لا لتحقيق وثالثها ان قولنا
غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذي لا يدخله
الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة اذ ما عرفوه به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته ورابعها
ان علة منع الصرف هو المتكلم وجعل السبب سببا قول تقريبي كجعل العامل غير المتكلم فهذه
وجوه ستة وهيهنا وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة تركناها لان الشامة يعرفها
وقيل الف الالحاق المقصورة دون الممدودة يمنع من الصرف بشرط العلمية وجعل
الرضي كل مقصورة سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى مانعا من الصرف
بشرط العلمية اذ مشابهته بالف التانيث اكثر من مشابهة الالف والنون بالفي
التانيث ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم حتى يلحق به شئ ولذا

خطئ الجوهري حيث جعل الفه للالحاق مثل عمر واحمد وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد
ومعدي كرب المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي
روي ان الاعرابي قال المعدي كرب معدي كرب لانه عدا الفساد والكرب الفساد فالمفهوم
منه سكون الراء وعمران واحمد فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل وكما ان تقول لم تغير
للتعريف ذا كثر الامثلة تشتمل عليه انما مثل للتانيث اللفظي والمعنوي تنبيها على ان
التانيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التانيث مع انه غير معتبر في تانيث
الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو
اللفظ عنه كما في زينب وحكمه ان لا كسر اي انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا
اورد نفي الجنس وانما هو مع الفتح اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى
من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكميه اقرب الى الضبط ولينبه على ان
كلا من عدم الكسر والتنوين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما يتوقف دونه
بتقديم الكسر على ان الراجح منع الصرف الكسرة اصالة لا تبعا كما زعم البعض ولا تنوين سوى
تنوين الترنم ويجوز ان لا يمتنع صرفه اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون تحت حكمه واما
على قوله وحكمه الخ للضرورة اي لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة
نساء العالمين فاطمة رضي الله عنها في مرثية سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم شعر
صبت علي مصائب لو انها • صبت على الايام صرن لياليا • او دفع ازحاف يخرج
الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته
يتضوع • او رعاية القافية كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيدي • حبيب اله
العالمين محمد • بشير نذير هاشمي مكرم • عطوف رؤف من يسمى باحمد • قال الرضي
لا يصرف فيه الف مقصورة للضرورة لانه لا يجامع التنوين الالف فلا يزيد بالانصراف
شئ قلت ينفع الصرف في قافية حرف اخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل
الكسر لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التركيب ومما يجوز
الصرف ويخرجه عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال
مصارعه فنون مفاعلة لمشاركة مصارعه مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانهما من
اعلام الاوزان والتانيث ولا بعد ان يدرج تحت التناسب وربما ينصرف بالتصغير كما
في فعلان الاسم فانه يصغر على فعيلين فتتغير الالف فيبطل تاثير الالف والنون
بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكما في وزن الفعل ليس اوله زيادة فانه

يبطل

يبطل الوزن بالتصغير بخلاف ما في اوله زيادة فان مدار تاثير الوزن فيه على
وجود الزيادة فينبغي ببقائها وكما في تصغير الجمع والعدل وما عدا هذه الصور لا يجوز
صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا ينصرف طليحة مع عروض الوصفية المنافية
للعلمية قلت هذه الوصفية لا تنافي تعيين الذات فهي مع التصغير بمنزلة اللقب
وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كما في ادور فان فيه وزن الفعل مع اوله زيادة وتحدث
بالتصغير وصفية او للتناسب من رعاية الفواصل والاسجاع او مجرد اجتماعه مع كلمة
منصرفة ولما كان هذا ابعد ما يظن صرفه غير المنصرف لاجله مثل لمن اوثق كلام بقوله تعالى
سلاسلا واغلالا مع انه لم يمثل للضرورة او نقول مثل به ردا على من قال في توجيه الاية
على لغة الشعراء الشاعر ربما يتبع في النثر فيما تمرن لسانه في الشعر ويقبل منه
اذ لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له
فلا يصح ان يقال نزل القرآن بما يتبع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب
ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائي ان صرف غير المنصرف الا افعل من لغة قوم ولا يجوز
عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا
يخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوتها
في الضرورة وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث الصواب والتانيث بالالف
وفسر الف التانيث بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة
عن الف التانيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة
سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف
على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف
على الممدودة الى انه اطلق لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين في الجمع انه
للزومه بمنزلة جمعين وكذا التانيث بالالف كذا قيل والاولى ان المونث بالالف بمنزلة
المونث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في انه كما لا يغير العلم لا يغيران اعلم
ان تمييز الف التانيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة بالف التانيث وقد ضبطها
الرضي في بحث المذكر والمونث وبعدم دخول التنوين والتاء على ما فيه في غير تلك الاوزان
فمعرفة غير المنصرف بما ذكره لا تنفع غير المتتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه
ينفعه بان يضبط المدون له ولا طريق الى معرفته الا السماع كالتسماع عنا في العوامل
ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف العدل التقديري والعدل مطلقا في وجه كما

ستوفه فالعدل قبل الفاء للتفسير ونحن نقول العطف المفصل على المجمل لا ان تفسير
المجمل ان يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير للمبهم المتقدم مجموع ما سيجئ من الشاني
المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل فيجب عطف باقي المباحث على بحث
العدل ليكون المجموع مدخول فاء التفسير والتفصيل والعدل لغة هو التبعد والميل
فهو لازم ومتعد واصطلاحا هل هو الاخراج او الخروج ورجح الرضي الاول بانه اوفق
بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذي هو الانحراف
ونحن نرجحه بان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله في تقدير المعدول اليه
باعتبار الحذف والايصال وتزييف ما ذكره الرضي بانه فليكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول
فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذي هو صفة الاسم كما ان التانيث
وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم ما فيه علامة التانيث والتركيب الذي هو ضم كلمة الى
كلمة نقل الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة وله غير واحد من النظائر بل جمع وما قيل ان
العدل المفسر بالخروج كون الشئ معدولا لا يدفع ما ذكره الرضي من ان الانسب بمعنى العدل
ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما يقال انه فسر بالخروج
ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج هو صفة المتكلم صريحا ولا يدل على ما هو صفة
الاسم الا ضمنا فيدفعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبني للمفعول
وان اشتهر فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يتعين الفعل المجهول على طريق
الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف طريقه ببيان قيام
المصدر المبني للفاعل والمجهول طريقه ببيان قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع الا ما
صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة الوقوع للمفعول
وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدري الحاصل كالحاصل
الى المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدري والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا
شبهة بخلاف الثاني ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب من قال لم يعرف
ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظ ثلثة ثلثة وعدل عن معناه وهو الثلثة مرة الى ثلثة مرتين
اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعله انما عرف المص
العدل من بين الاسباب تعيينا لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقي الاسباب
خروجه اي العدل المطلق خروج مطلق الاسم والعدل المانع من الصرف خروج الاسم المعرب
ارادة وهي الحروف الاصول عن صيغته ارادها بعوض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم

تنبيه لطافة اذ من النظائر لفظ جمع منصوبه

و انما خبر ومقارنة الحرف الزائد ولا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيبية
اذ لم يعرض هيئة للحروف الاصول بل للكلمات فلو كون ثلث معدولة عن ثلثة ثلثة
نظرا اذ لم يخرج حروف ثلث عن ثلثة ثلثة بل هيئة ثلثة ثلثة على تقدير خروجها عنها ليس
ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عنه بايجاب عن ان خروج
آخر عن الآخر على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا دخل للكلمة
فيما يصاغ به كلمة من ان شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة واحدة
فكان اللام واخلته فيما يصاغ به المعرفة الاصلية المتبادر منها التي كان له
في الاصل سيما مع لفظ الخروج اي كان اولا هذا الاسم عليها فتوهم ان جميع الاسماء
المشتقة خرج عن الهيئة التي كانت له في الاصل وهو هيئة المصدر وخروجه على
تعريف العدل ولا يخفى ان قائما لم يكن له هيئة القيام اصلا ان اخذ من اسم هو القيام
ولم يخرج عصا عن صيغة عصو لانه في تقديره بخلاف ثلث لانه ليس في تقدير الاصلية
وما هو في تقدير شئ خارج عنه ولا اخر عن صيغة اخر لانه في تقديره حيث اعرب ولا يكون
المعرب منه الاسم الا ذا اثلثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف الاعراب
ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ لانه في تقديره بقي نحو اقوس فان صيغته الاصلية اقوس
نفيه عدل في القول لان اقوس موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف
ثلث تحكم بقبول ما قالوا الى العدول بالخروج في ثلث ضرورة منع الصرف حيث لا يتجه
بدون اعتبار العدل وما داعي اليه في اقوس ان صرفه بدعوى اضافته فالعدل مطلقا لا يقال
به الا لداعي البناء او منع الصرف لذا لم يحكم بالعدل في اخر بل حكم بعدمه فيه حيث قبل العدد
ووزن الفعل منفردان والفرق بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر الا في
ان الاصل في الاول بعد تقديره للداعي مما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف
ما صرحوا به يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع ويحتاج في دفعه
الى ما تقدم فتذكر وللك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر في منع الصرف وهو انما
يعرف بتعيين المدون لا تقول التحقيق ان خروج الاسم يحقق عن الهيئة الاصلية
اما الفائدة اللفظية هو الاختصار كما في اخر وجمع او اللفظية والمعنوية كما في ثلث فانه
صار موضوعا بالعدل للمعنى وصفي فحيث تقدمت الحكم بالعدل هو الحكم بالشذوذ لانه
يشكل بعدم العدل في اخر مفردا ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي
الاسباب فلا يخل بالغرض صدقه على ما ليس بسبب وليس بشئ لان المقصود معرفة الاسباب

المحترز عن الاعلام التي لا تكون الا اثلثة

الفرق بين العدل المحقق والمقدر

تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب مما ليس بسبب تحقيقا او خروجا
محققا بان يدل دليل على الخروج كثلث ومثلث اي ما هو على فعال ومفعل من العدد
قال الرضي هو اربعة مسموعة اتفاقا من احاد ورباع فما تحته وقد جاء في شعر الكميت
خصال الاعشار وما فوق الخمسة مما تحت العشرة يجوز قياسا عند المبرد والكوفيين
ولم يسمع الا مع يا النسبة من خماسي وسداسي وسباعي وثماني وتساعي هذا
وانما لم يحكم بالسماع في عشار مع وجوده في شعر الكميت لانه لا يسمع في مفعل ولا في فعال
في التسعة ولم يجعل ما جاء مع اليا دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية
ككرسي وايضا لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماسي ومخمس ايضا مسموعين وتحقيق
العدل فيهما لان ثلث مثلا للتقسيم كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ
العدد المكرر فاذا جاء ثلث علم انه المعدول عن ثلثة ثلثة فان قيل انما يثبت القياس
لو كان ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلث فكيف
يحكم بانه معدول عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلثة من لفظ ثلثة مجازية
واما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى حقيقي لهذا التركيب الشايع فيه التركيب
حتى يقال جاءني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين من غير امكان فعال ومفعل ومن غير تجوز
واخر قال ابن مالك اخر مقابل اخرين قبل اضرب به عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة مؤنث
اخر فانه لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لانه افعل التفضيل بدليل تصريفه حيث قيل اخر اخران
آخرون اخر واخرى اخريان اخريات ولولا ان هذا التصريف من خواصه واسم
التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل عن
الثلثة ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد
مذكر لا غير ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط
بالتنوين كما في يومئذ او البنا كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه
نحو تيم تيم عدي وبين ذراعي وجبهة الاسد ومنهم من جعله معدولا عن المستعمل بمن لا مع اللام
لان اللام والاضافة لا يلايمان منع الصرف والكل مبني على عدم الفرق بين تغيير الشي
والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي تصاريف اخر مع انه منع
العدل عن اخر مفردا فقولهم يتضاد العدل ووزن الفعل وقد جرى بحاث عنه زيفا وجيدا ولا
ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا وقد يستعمل بهذا
المعنى من تصاريفه الاخريات واواخر يقال جاءني فلان في اواخر الرجال اي في اخرياتهم

الثنا

الثنا ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق مثلا يقال جاءني رجل وحمار اخر وجمع
الاولى وفعل تاكيد ليشمل جمع واتباعه جمع وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلا
اسما وقياس تكسيره فعالى نحو صحارى فهو معدول عنه ومن قال انه معدول
عن جماعي او جمعاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما فقبله انه لا معنى لكونه جمع
التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود التكسير ومع تحقق وجود السبب الاخر فيه فقيل
التعريف الاضافي لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة
ظهور الاضافة بمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي هو
التعريف من غير ارادة فهو شبه العلمية وكلاهما لا يلايم اشتراط المص تاثير التعريف
بالعلمية واما لانه جمع فعلا صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمر احمر فالسبب الاخر
الصفة الاصلية ويرتفعه اجمعون لانه جمع افعل صفة فعل واسما افاعل واما لانه يلزم
استعماله باللام او الاضافة او من لانه اسم التفضيل وهو في الاصل بمعنى اتم جمعا
ويؤيده اجمعون وبرتقة جمعا ولا يتم ضبط العدل الا بان ذكر سحر اذا اريد به سحر
بعينه فانه معدول عن السحر لانه اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون
اللام سواء صار علما بالغلبة كالنجم او لا بالغلبة وانما قدر العلمية بعد اعتبار
العدل لضرورة منع الصرف وكانه لم يذكره جريا على انه مبني على الفتح وان كان المشهور
خلافه لانه يغني عن تقدير العلمية ولا بد من ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا او في
حال الرفع وكانه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر في الاحوال الثلث ولم يذكر
هذه الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق
عنده او تقديرا اي او خروجا مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب
سوى العلمية على ما هو المشهور او لاحد الامرين منع الصرف كذلك ورعاية اطراد الباب
وقد نبه عليه بقوله كعمر وقطام هي مدينة باليمن في بني تميم ولا بد في معرفة غير المنصرف
من ضبط امثلة العدل التقديري ففعل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا
وجد منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر في ادد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم ووجد
منه فاعل كقثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة وجاء فاعل بمعنى
معطي جيد المال ورفعه لا ينصرف بتقدير العدل الحاقا للمشكوك بالاغلب ولا ينصرف
وفعل المختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع اذا سمي به لا ينصرف لتقدير العدل في حال
النداء وفعال خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال

والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولة الا اخر مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو بمعنى الامر
ووجه كونه معدولا الاخر المؤنث عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة عن الامر
كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما يعتبر معدولا عن
المصدر المعرفة فان سمي بها مذكر فهو غير منصرف وان سمي بها مؤنث فهو كقطام ان لم يكن
في اخره را فالمراد بقطام فعال علما لمؤنث ولم يكن في اخره را سواء كان في الاصل
مبنيا بمعنى الامر او غيره او لا فقصر ضبطا عن فعال علما للمذكر واتى فال عند بني تميم لانه
مبني عند الحجازية كذات الرا والعدل فيه مقدر لا محالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه
العدل لبعض النحاة على ما في الرضي ووجه تقدير العدل في ذات الرا منه لا بد فيها من تقدير
العدل لتنحي فيها جهة البنا وهي مشابهتها لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر
فيها العدل قدر في غيرها رعاية اطراد الباب الوصف اي الوصف المانع من الصرف شرطه
ان يكون في الاصل وهذا اعذب من ما اشتهر ان المعنى ان جنس الوصف شرط تاثيره
ان يكون في الاصل والوصف كون الشي صفة نحوية لشي وستعرفها وكانه لهذا استغني
عن بيانه وبيان ذلك ان بعض الاسما يكون لمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل
هذا اللفظ الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون في الاعني ذات مبهمة في
غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يرتبط به المعنى المقصود
فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات
لا جعل المعنى الذي قصد مع هذا الذات مربوطا بشي ولهذا لا يكون صفة لشي والمراد بكونه
في الاصل ان يكون في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى الاستعمال
الى الوضع بان يصير كثرة الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له ويسمى في تلك الاسم
صفة وما يقابله اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون
اللفظ ذا الاعني ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ
موضوعا لذلك لاستغني عن بيان الشرط ولكن لو عرف كذلك لا احتيج الى وضع اخر للفظ الصفة
حتى يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يلحق ان يكون ذا الاعني تلك
ولا يشترط الوضع فلا تضره الغلبة اي لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه ومغلوبيته
للاسمية والمراد بالغلبة ان تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل
غير جارية على شي والفا للتفريع بحسب العلم والواقع وانما صرح بهذا الفرع دون
الفرع الاخر وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان في هذا الفرع خلافا والبعض

يعرف

يعرف سود وارقم ولا بد للوصف المانع من شرط اخر وهو ان لا يكون مع العلمية
عند سيبويه ولا يكون زائلا بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المفردة يجب
تقييدها بما عدا الغلبة العلمية واذا لم تضره الغلبة فعدم ضرر الاسمية الى صلة
باستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق
الاولى فلذلك اي لاشتراط كونه في الاصل لا بد ان يسند اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد
وكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف والضعف
في عين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضي لا تساعده العبارة الا بجعل
ذلك اشارة الى المجموع الامرين وجعل المتفرع بمجموع الامور الثلثة على سبيل قسمة التوزيع
وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا الى فهم السامع وعنه مندوحة فلا يلتفت اليه صرف
مررت بنسوة اربع اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس في تقدير صرف
اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب
غير جائز يعني لعروض الوصف في اسما العدد صرف اربع لانه موضوع لنفس العدد واستعماله
في ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز وكذلك اثمه المنكر بارادة مسمى
بائمه منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمناقشة في كون انصراف
اربع لعروض الوصف بسند انه يجوز ان يكون لقبول اربع التا فليس فيه وزن الفعل
المعتبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع بائمه واستبعاد الرضي عدم اعتبار الوصف
العارض في منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احمد وما يجاب عنها من
ان التا المغيرة لوزن الفعل ما يعرض للمذكر والتا ههنا ما به تم صيغة المذكر ولان
التا المغيرة ما يدل على التانيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لما قيل من ان
التا في اربعة ايضا للتانيث لان رجالا في تاويل الجماعة اذ ذلك متحقق في نسوة
ايضا بل لان المانع عن تاثير وزن الفعل التا المتحركة لاختصاصها بالاسم فيوجب
ضعف مشابهة الاسم الفعل سوا كانت عارضة للمذكر اولا وسوا كانت للتانيث
اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل في المعدول وما قيل
ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه
لخفا الوصف فيه ونحن نرده بان ذلك لان الموصوف داخل في مفهومه او معنى
رجيل رجل صغير لا يقال تعين الذات في مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول
الصغير ذات له الصغر فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غاية انه يدل

على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين في ذات ما وامتنع
صرف اسود وهو في الاصل لذات لها سواد وارقم وهو في الاصل لذات لها سواد وبياض
للحية حال من اسود وارقم اي كائنين للحية واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد
اي حية هي فرد للاسود والارقم وادهم وهو في الاصل لذات لها دهمة اي سواد للقيد اي لقيد
هو فرده وهو قيد من حديد لان القيد الاسود ما يكون منه فهي صارت اسماء فلا تقع اوصافا
ولا تؤنث بالتاء فيقال للانثى اسودة ويجمع على الاساود فان قلت فكيف تمنع ولم يبق لها
وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع
يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع الوصفي لا يقبل التاء وضعف منع
افعى للحية فان قلت ان كان شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز
منع افعى وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهما فينبغي ان لا يكون ضعيفا قلت
الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر عن طائفة لا يعتد بهم فكانه قال لم يجز عند من
يعتد به لفوات الشرط بقي ان ضعف منع افعى لعدم تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لا لعدم
تحقق شرط الوصف للمانع فان قلت من اين يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون
دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون منع صرفه لمجرد وزن
الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل ليس معه توهم الوصف الاصلي
ووجه توهم الوصف الاصلي ان شدة السم يقال لها الفعوة والفعل من اوزان الصفة
فربما يتوهم ان افعى كان في الاصل بمعنى الشديد غلب على تلك الحية الشديدة وصار معناه
الاصلي مهجورا منسيا واجدل للصقر والجدل الاحكام ويقال للمدرع المجدلا فيتوهم
ان اجدل في الاصل صفة غلبت على هذه الطائر لقوته ونسي معناه الاصلي واخيل للطائر
الموسوف المعهود الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل للطائر ووجه توهم الوصف الاصلي
فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون الشئ ذا خال غلب
على هذا النوع وهجر معناه الاصلي والمصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم في اخويه
واعلم ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ فانما ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا
افعل صفة كما يصرح به الرضي لان افعل الصفة تختص بالالوان والعيوب والحلى
التانيث بالتاء لا تانيث لا بالالف او الالف كما يستفاد من تعريف المؤنث فيما بعد
ووافق الرضي المص على ذلك في بحث المذكر والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون
بلا علامة لفظا وتقديرا كالنفس فانه مؤنث حقيقي ولا تاء فيه في التقدير ايضا ولذلك لتصغير

التانيث

تصغير

تصغير الترخيم على حييض بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما يقال في تصغير
اسماء تصغير الترخيم سميته هندا ولكان وجه عدم تقدير التاء ان هذا المؤنث لا مذكر
له حتى يحتاج الى فارق التاء وصرح بان حائضا الموسمي به مذكرا انصرف لعدم التاء
لفظا ولا تقديرا لان التانيث المانع من الصرف التانيث بالتاء لا التانيث الحقيقي
ولكان وجهه ان المؤنث بالتاء فرع المذكر واما لا علامة له فالتانيث بالتاء الظاهرة
شرطه او شرط تاثيره العلمية فاعرفه اي علمية المؤنث في المعنوي اي المؤنث بالتاء
المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المص ويخرج عنه على تحقيق الرضي ويجب افراده كذلك
اي كالتانيث بالتاء في ان شرط تاثيره العلمية ونبه بالتشبيه على انه دون التانيث
بالتاء بهذا الشرط في انه لا يجب معه تاثيره ويجب للوجوب ضميمة اخرى اشار اليها
بقوله وشرط تحتم تاثيره لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة انه ضميمة
ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول زيادة الزيادة على الثلثة
او تحرك الاوسط العجمة والزيادة على الثلثة اعم من ان يكون في اللفظ
او التقدير الغير المنسي كجيل مخفف جيئال او جعل علما لكن تحرك الاوسط لا يبقى
اعتباره من مخففه لفظا على الاصح فدار ساكن الوسط وقدم الزيادة على الثلثة
لان الزائد نائب عن الزيادة مع انه مختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند
عند بعض او العجمة لانها ليست نائبة منابها بل مقوية لامر منع الصرف فهند
يجوز صرفه والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا من مذكر
من شرائط وجوب التاثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمتنع صرفه وزينب على خلاف
مصابه اي وصرف زينب وسقر علم جهنم وماه وجور علما قريتين من بلاد العجم ممتنع
وقيل في تقدير يمتنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر
وقال الجوهري جور اسم بلد يذكر ويؤنث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار
تانيثها فان الظاهر ان لا ترتب بين هذه المسئلة وسابقها الا في الاعتبار
سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه اي شرط وجوب تاثيره الزيادة على الثلثة
وليس الا وجوب التاثير وللتنبيه عليه قال فقدم منصرف وعقرب ممتنع قال الرضي
وههنا شروط اخر تركها المص احدها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل لا يلزم كتانيث
رجال فانه بتاويله بالجماعة ويصح تاويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف اسم القبيلة لانه لا يلزم
تاويله بالقبيلة ويصح تاويله بالحي كما يشاء لانه يلزم ذلك فيما اوجب الوجوب منع صرفه

حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه وثانيها ما لم يوجب منع صرفه فيشبه ان يكون مما جاز فيه
التذكير والتأنيث فاستعرف حاله من بيان ثالثها وثالثها ان لا يكون المؤنث منقولا
عن مذكر قبل النقل كرباب اسم امرأة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا
ورابعها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب فان ما يجوز فيه التذكير والتأنيث سواء يجوز
فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا
يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المص شرطا لان الجمع لا ينقل الى مذكر
بالتاء فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوي والمسمى بالمؤنث الذي في اصل مذكر
لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله كذي هو مذكر لانه [illegible] باعتبار
اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسماء
القبائل والبلدان التي لا يظهر فيه سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها
ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف
لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحي او المكان
قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول لا قياس الصرف لا صل
الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه ح يبعد الارجاع الى الاصل او الالحاق بالاغلب
لذلك تراهم يصرفون علما لا يعرفون انه علم مذكر او مؤنث حملا على الاصل لانه يمنع صرفه
بشبهة العجمة في كونه مجهول الحال في كلام العرب كالعجمي المعرفة يكون بمعنى التعريف
والمعرف والمراد بين شرطها ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية كما هو دأبه في [illegible]
المعنى شرطها علمية المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمية لنظهر صدق قوله فيما
بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يرد ان المؤثر التعريف والعلمية شرط له لانه لو قال
كذلك لكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين وفساده بين لمن [illegible] قوله وما فيه
علمية مؤثرة مع ان العلمية شرط والسبب التعريف مجازا وجري على مذهب
من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف دون العلمية
اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف الموصول والاشارة لم يؤثر
الا ان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة الاسمية
لوجود خواص الاسم وذلك ان تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان تكون قائمة بالعلم
او بالشبيه بالعلم كما قال ابو علي في منع الصرف لالفاظ التوكيد من ان احد السببين
فيها شبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لا بالارادة نعم لا يصح اشتراط العلمية

المغني

عندمن

عند من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من يجعل آية المقطوعة عن الاضافة
غير منصرفة اما بالتعريف الموصول وتقدير الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من
التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافي
لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور
على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان
لحكم منع الصرف فتعينت العلمية غفل اية غفلة مع نداء الفطنة على فساده العجمة هي
كون اللفظ موضوعا بغير وضع العرب وطريق معرفة ما نقل الى اللغة العربية في الوزن
الى ليلة النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية او بدونه فيكون يقينية
او ظنية او اختلافية فمن قال طريقه معرفتها الاجماع لا نظير لكلامه وجه وبالجملة لا بد
من تمييز غير المنصرف عن غيره بالتعريف المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التي لا طريق
الى معرفتها الا السماع شرطها ان تكون علمية في العجمة فسروه بكونها منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية واعترض عليه بان اشتراط العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه بجعله
من جنس كلام العرب فيضعف عجمته ويكفي في الحفظ ان يكون نقله بجعله علما بان لا يستعمل
في كلام العرب غير علم كقالون كان في الاصل رومية بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة
قراءته واستعمل غير منصرف هذا ونقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم
ان يكون نقله بجعله علما وكون قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما ممنوع لجواز ان يكون
تسمية النافع اياه وتسميته له باسم عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية واجيب
بان المراد بالعلمية في اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما وجعل
قالون في حكم العلم في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فسروه ايضا انه لو كان عجمي
فيه وزن فعل علما في العجم ثم لم يكن فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية في العجمية فلهذا نقول علمية
مرفوعة فاعل يكون وهو تام وقوله في العجمية بمعنى في وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو
صفة علمية فالمعنى العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمية فلا يرد قالون
ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على
صرافة العجمية ولم يجعل من جنس كلام العرب بتصرف فيه فاندفع الاعتراض الوارد برمتها
بقي انه لو سمي بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب يلزم ان ينصرف لانه ليس
علمية ثابتة في العجمية الا ان يقال هذا انما يتجه لو اريد بقوله في العجمية في اللغة العجمية

ونحن حملناه على وقف العجمية والتسمية الثانية ايضا في وقف العجمية اذ وقف العجمية وقت كون
العجمي على صرافة العجمة من غير ان يتصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فما هو علم في اللغة
العجمية مصون عن التصرف بعد النقل فان قلت كيف يصان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية
وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس
ارسطو ورسطاليس قلنا انه ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المتنافية مع
عدم مبالاتهم بالبس اوضاعهم ولذلك قالوا الاعجمي فالعب به ما شئت قلت مع خروجهم
على الاعجمي وتصرفهم فيه لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون
عن اللام والاضافة فبالعلمية يمتنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما
يعاقبهما من التنوين رعاية لحق العجمي ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين
من الكسر هكذا ينبغي ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان طلقوا الكلام فيه وتحرك
الاوسط قدمه على الزيادة على الثلثة على عكس اسلوبه في التانيث لانتفاء ما يدعوا
الى تقديم الزيادة في التانيث اذ تحرك الاوسط ليس بتابعها في العجمة ووجود ما يدعو
الى تقديم تحرك الاوسط الا انه رد على اكثر النحويين حيث لم يجعلوا نافيا في منع
الصرف وجعلوا ملك كعضد اسما لابي نوح علم منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل
شيئا من تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة شرطا وجعل نوح مما يجوز صرفه
بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشري او زيادة على الثلثة نوح
منصرف لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بنوع الشرطين دون الاول
لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود
والواحد على الاثنين لان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا رد على
المخالف بل المخالف الاقوى وشتر اسم حصن بديار بكر وهو الذي دعا المص الى الحكم
بتاثير العجمة مع تحرك الوسط قال الرضي ليس بقوي لاحتمال اعتبار تانيث البقعة
او القلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكرا وارجاع ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار
العجمة فيه ويمكن ان يصرف المص بان تانيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع
فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر
والعجمي برى عن اعتبار التانيث وابرهيم ممتنع بجمع [illegible] من ابرهيم وابراهام
قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا
وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرئ

سيبويه

الجمع

سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل انه لا عرب قبل هود وفيه ان شعيبا وعزيرا
منصرفان ايضا الجمع كما يكون اسما للمعنى المصدري يكون بمعنى ازاده الالفاظ
والمراد هنا الاول في قوله شرطه صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي
للفظ لا للمعنى المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف
المجموع والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كالاكالب فانه جمع الاكلب جمع كلب فالمراد
بالجموع ما فوق الواحد ولك ان تجعله منتهى الجموع في الرتبة لان له امتيازا عن الآحاد
حيث لا نظير له فيها ليس لغيره فالجموع على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان مساجد
ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمي منتهى الجموع لان الجمع ذا صيغ غلبة لا يجمع جمع
التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير اذ يجمع جمع السلامة نحو صواحبات
يوسف وايامنين لكن موقوف على السماع بغيرها يعني بغير تاء التانيث المتحركة فانه
قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما في حالة الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء في الوصل
عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التانيث بالتاء وقوله بغيرها وذلك لان التاء
لا يدخل من الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده عجمي وتسمى امارة العجمة كما في
جواربة جمع جورب ولا يلزم تجويز جوارب ومفرده منسوب كما في اشاعثة جمع اشعثي فهو
عوض عن تاء النسبة لا رفة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث وانما قال بغيرها وفي
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي هنا كونه بغيرها كما في جوارب دون وزن الفعل فانه
يعلل بغيرها ومنصرف لكونه قابلا لها ولقد نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله كمساجد ومصابيح
تمثيلا او تحليلا هذه والمراد بمثلها ليس ما يوازنها بقرينة قوله وحضاجر فانه فعالل
وارادة ما يوازنهما بالوزن العروضي ضعيف لان المتعارف عندهم الوزن التصريفي
والا فينتقض كجعفر لانه يختص بالفعل بل المراد بمثلهما ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الف
بعدها حرفان متحركان او ثلثة ساكنة الوسط كذا فسره الرضي واورد كما لا شيء ينتقض
بان المراد جمع تكسير كذلك واورد صحاري وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان
الياء غير صريح في تاء التانيث وانما فرازنة ممتنع تبيينا للياء وتنبيها على انها ليست
ياء مثل فواره والا فلا وجه لذكر انصرافه دون رجال فنبه بتذكير منصرف على ان المراد
بفرازنة نحو باوفرازنة اريد بها لفظها فيجب تنوينها الا اذا احضر بنفسها كما هو
التحقيق في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بانها موضوعة لا لنفسها واحضارها
للوضع فلان الموضوع للمنون يجب ان ينون للمشاكلة كما يقال في مضاربة مقاتلة

مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازنة
للمشاكلة ومن لم يتدبر قال يحتمل لانه تنوين تنها حتى تحتاج الى تكلف توجيهه بالمشاكلة
وههنا اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب ان صدوره من
اهل الخطاب من العجائب وهو ان ثالث المص اشترط ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم
ان مدائني منصرفا ووجه توهم انه من العجب انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بخلاف
فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول لا عجب لجاري على
المؤنث بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجاري على المنسوب كما يستحقه المنسوب
اليه يجري على التاء والياء بجعلهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على شدة الامتزاج ولا شك
ان مدائني جمع في الاصل وغير منصرف فلولا ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وجب
من التاثير لكان غير منصرف فهو في عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوي والتعجب ردي
ولا مرما تمسك في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالياء الياء حقيقة او حكما ولياء النسبة
في حكمها في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد فكما يقال تمر وتمرة يقال روم ورومي
هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة ككراهية
وطواعية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح اذا لحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء
التانيث معاقبة فلا يقال زنادقة وفرازنة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء
في زنادقة وفرازنة عوض الياء بتقدير نعم لا يجري في ياء النسبة فالوجه ان يقال ان ياء
النسبة كتاء التانيث شاعت في المفرد فيوجب لحوقها ضعف الجمعية ولما ذهب البعض
الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا بعروض الكسرة كالتزامي ولا بياء النسبة
كجواري بخلاف قماري حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولان الالف
المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا كيمان او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة
الى تهامة احد اليائين بتقدير ان الف تهام عوض عن المنسوب اليه تهم على ما في التسهيل
ابن مالك جعل المص السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره
ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال وحضاجر علما للضبع غير منصرف
لانه منقول عن الجمع اي عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان
السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح ووضع
النقل عن معنى الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا التقدير بديع ولنا تقرير آخر في حواشي الفوائد
الضيائية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف

للجمعية

للجمعية وهي منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا ينشأ مما سبق
نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى
جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير
منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه
او ايراده عن محله ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فلذا اخره وقوله علما حال
من الضمير في غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول المضاف
اليه غير متقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف في تاويل لا منصرف وقوله علما للضبع معناه
انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فالتعريف الضبع
دخل في تعيين الموضوع له حتى لو قيل علما لضبع لم يحسن وفي قوله غير منصرف رد على عبيد
بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه وفي قوله لانه منقول عن
الجمع رد على ابي علي حيث منع صرفه للعلمية وشبه العجمة في انه لا نظير له في الآحاد كما
ان العجمة ليس لها نظير في العربي وعلى الجزولي حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير
في الآحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية والتانيث
مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على وزن الغلمان لان اختصاص
الضبع بالانثى وان صرح به الرضي غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا الضبع
اعم من المذكر والانثى ولكان وهم الاختصاص انهم قالوا هي مؤنثة ومرادهم انه
مؤنث سماعي لا نقول فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه لانا نقول لا يلزم
من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الآخر كذلك لان مساجد علما للمذكر
ايضا غير منصرف فعلم انه لا تاثير للتانيث في حضاجر بل لا بد ان يكون هناك امر
مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية
ولا يعتبر الوصف الزائل بها حال وجوده قلت لانه بالعلمية غني عن الوصف وفي الجمع
بل الامر بالعكس وفي منع صرف حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير بالاولى
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اي استعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم
انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش وممن جوز هذا
التقدير فقد تصحفه بغنية سراويل اذا لم يصرف ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو
استعمال الاكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه فقد قيل قائله سيبويه اعجمي فلا ينبغي
اذ العجمة ليست سببا بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه حمل على موازنه

اذ موازنه في كلام العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سيبويه ونظيره ما قال
الكشاف في اسنبا انه افعال صار غير منصرف بلا سبب ممن قال موافي سيبويه يقتضي
زيادة سبب في الا اسبا وهو الحمل على الموازن او قعه فيه عدم معرفة قوله ولكن اجاب ان
سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما وقيل عربي
يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدل القائل
هو المبرد ويؤيده مجيء سروالة بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو جمع
سروالة تقديرا في القاموس جمع سروالة وسروال وسرويل ولم يجي فعويل غير هذا
في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في انه تحقق جمعيته ومفرداته وما يقال يرد كونه جمعا ان
الجمع لا يصلح سمالواحد جنسي انما يجي للاشخاص يرده حضاجر نعم لو قيل لم يجي اسم جنس
وانما يكون علما لتم ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه بحرف التحقيق يدل على
ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال بنيه على قوة
قول سيبويه واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط وقد رجح قول
المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سالني الولد الاعز
في صباه حين قرا على هذا الدرس في بلدة هراة مجمع لفضلاء الهداة انه لم يحمل على
موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من
الفضلاء فاجبته بان العجمي غريب في كلام العرب فيتبع المتوطن المجانس بخلاف
المتوطن العارف بحال الآخر فانه اذا عرضه حالة لسبب يخلو عنه لا يقبلها ولا يقول
ليس معي موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله اذا عرف فلا اشكال
ولا حاجة الى شيء من التوجيهين هذا مقتضى السوق كما لا يخفى على اهل الذوق فنتيجه عليه
كما يجزم بمنع صرفه قاعدتهم في منع الصرف يجزم بكون سراويل مفردا اما اجمعوا عليه
من ان هذا الجمع لا نظير له في الآحاد فالحاجة الى احداثنا ويلين جاسته او لم يعرف
ومن نظاير سراويل عباويد وعبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات
عند الكل ولذا يقال عباويدي وعبابيدي ولانه خص المص سراويل لاختلاف القوم
في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع قوي ونحو جوار وقال الرضي اي المنقوص من هذا
الجمع ويرد عليه وزن مصابيح فان يا مشددة محتملة للحركات لا محالة فقال غيره اي
المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الثعالي والضفادي لانه ليس منقوصا
لانحاف الحمل الثعالب والضفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما

يا لكن

يا لكن يتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد
ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء بعد الكسرة رفعا وجرا اي في الرفع والجر وجه الشبه
قدم على عامله المعنوي اعني حرف التشبيه للظرف اي يعني نحو جوار مثل قاض في رفعه
وجره يعني رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وتارة محذوف لالتقاء الساكنين
لوجود التنوين اما في الرفع فظاهر واما في الجر فلانه بالكسرة ولان الفتحة
لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ولا عليك ان تستفيد من قوله كقاض
الانصراف ايضا لانه ابعد من التكلف ان كان الجمهور على عدم الانصراف
كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته
ولا نظير له وان يعتبر الاسم اولا مع الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على
منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية
المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين الصرف وياتي هذا التنوين او يجعل فتحته بمنزلة
الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين لثقل المعنوي في غير المنصرف ثم ياتي
بتنوين العوض والمراد بنحو جوار ما هو سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب
يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا
يخص الجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف في آخره ياء قبلها كسرة كاعيل تصغير اعلى
ويري علما وقاض علما لمؤنث ويندرج الكل في نحو جوار مساغ وعموم الفائدة كما
على بعد العبارة عنه وحكم قاض علما لمؤنث من جملة المشبه لا المشبه به وبعض
العرب يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المص لانها لغة ردية ولا ينافي رداءتها
شعر الفرزدق شعر ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لانه
يحتمل ان يكون قصده هجو عبد الله بانك من اهل لغة ردية لا يصلح الخطاب بلغة
فصيحة والمراد عبد الله بن ابي اسحاق النحوي والمولى الحليف للقوم لا يكون الا ذليلا
ينضم معهم يعتز بهم وعبد الله كان مولى لبني الحضرمي وهم موالي بني عبد شمس وربما
يقضى منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف
للاشباع وفيه مزيد هجو لا يجدا انه غفل عن قصد الفرزدق لانه لم يتنبه انه لا وجه
لحذف ياء المتكلم ويجب بعد ابتناء التركيب بريدما يقابل الافراد حقيقة
او حكما فلا تركيب في النجم والصعق وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة في حكمها
ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير حرفية حرف يرد عليه ضاربة

فائدة بالتركيب الامتزاجي فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد بتركيب الاسم
المعرب فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا فان الاسم المعرب في هذا التركيب بدا
لانه محكي على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد انه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون
الجزء الثاني قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن يرد انه لا حاجة ح الى قوله وان لا يكون باضافة
ولا اسناد ولا يخفى انه لو قال شرط العلمية والامتزاج لكفى ويكون واضحى شرط العلمية
ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك وان لا يكون باضافة ولا اسناد في الاصل وفي الحال فيخرج
التركيب التوصيفي لانه في الاصل اسنادي لكن لا حاجة ح الى نفي الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة
لانه لا يلايم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب
ولا مبني عند المص على ما نقله الرضي في المبنيات ونحن نقول الان التركيب الاضافي والاسنادي
لما كانا ما بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية فكانهما لم يتركبا وعلى صحة الانفكاك كان لهما مثل بعلبك
علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمي بكة بكة لدقها اعناق
الجبابرة الالف والنون المسميان بالزائدتين لكونهما زيدتين وقيل لكونهما من حروف والالف والنون
الزيادة وهو بعيد لا حاجة اليه ويسميان المضارعتين ايضا لانهما تشبهان الفي التانيث في
كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف
فانقلبت همزة وقيل في امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل في الالف
والنون المضارعتين ما لم يجد شرط منع الصرف وتاثيره للمضارعة عند البصريين بدليل عدم
التاثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين عند الكوفيين لان الزوائد
فرع ما زيد عليه واشتراط امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته عن شائبة اصالة اذ بعد دخول
التاء يصير اصلا ومزيدا عليه للتاء فلا يتمحض فرعيته وفيه انه لا ينافي الحفظ بامتناع دخول التاء
لفوات هذا التمحض بالحاق علامتي التثنية والجمع والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون
في الاصل وفي الحال حيث حقق الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل
عن النون وهو تصغير اصلان كذئبان جمع اصيل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب فيه نظر لانه
يلزم ان يكون عثيرين في تصغير عثمان غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل
مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف ان كانا تانيث الضمير حين اسناد الكون اليهما لانهما
كائنان وحده في مقام اضافة الشرط لانهما سبب واحد في اسم لا في صفة فشرطه
العلمية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدانة علما مع انه لا يعتد فيه بالالف والنون
مؤثرا وفي بهراني ولحياني ورقباني اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من اشتراط

ان يكون

ان يكون بغير ياء وياء النسبة كعمران وعثمان وغطفان او صفة عطف على اسم وقوله
فانتفاء فعلانة على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم
والكاف وصفة لان الشرط يغني عنه الترديد فلا يحسن معه حرف الترديد والكاف ايضا ترك القفا
لئلا يوهم انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقديم فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك في الكتاب
ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشجعان وخمصان ملامان
وملكعان والاستدلال بالاولين تام دون الاخيرين فانهما مختصان بالنداء فمن اين
تبين انصرافهما وذلك ان تقول اشتراط فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يفيد ان
اشتراط فعلان لانها لا يتصور ان بغيره والمراد بانتفاء فعلانة ان لا يكون فعلانة
لا ان يكون بغير تاء وذلك يتصور بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان
لا يتصور قيام ما يشتق منه الصفة بالمؤنث واما بان خصص في الاستعمال بذات
تنزه عن التانيث فالاول كاللحيان والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير
الله تعالى حتى اشترك في تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان وثانيهما
ان يكون مؤنثه فعلى فانه لا يجتمع وجود فعلانة وفعلى فانه يجب ان يكون وضعه
بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لا يكون الا بجعل الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى
لو فرض له مؤنث لم يطلق عليه ولا يكون ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث
واما في المختص استعمالا واقتضاء المعنى فمما لا يعلم ولا نشك فيه وبالشك لا يحكم
بمنع الصرف وقد يقال بزوال الشك بكون منع صرف الالف والنون في الصفة
اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بانه يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل عن
الاصل مع عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف في الجدال يدعي
مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يتفقوا استعمال رحمن ولحيان قلت
كانهم لم يطلعوا على حالهما بان لم يجدوا شيئا منهما في استعمال الفصحاء غير مضاف
او معرف باللام او منادى ولم يعثروا على تركيب سمع فيه مستحقان للتنوين حتى
يتاتى لهم الحكم بالانصراف وعدمه فالحصر امرهم في القياس ومن ثم اختلف في رحمن
دون سكران وندمان يعني ان النزاع معنوي وليس لك ان تجمع بين القولين
بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاؤها بمقتضى الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى
وذلك يوجب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة اشار الى وجه المشابهة بالف
التانيث ومن قال وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانة اذ لو لم يكن النوع

معنويا لم يكن له ثمرة، الاختلاف في رحمن واورد عليه ان الاختلاف في الشرط لا يوجب عدم جريانه في
في سكران وندمان ونيدمع بان الاختلاف على الوجه المخصوص يوجبه حتى انه يمكن ان يتبع
الاختلاف على وجه يتعلق فتيح الاختلاف في رحمن ودون سكران فافهم وذهب قليل من النحاة
ان الالف والنون كالتي في التأنيث قائم مقام السببين بشرط العلمية في الاسم واصالة الزيادة
في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف لا يتم والعاقل فيه لا يعتبر وزن الفعل هو في هذا
المبحث معروف بوزن يكون للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم
او ترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان يونس يقول كنف وعضد وفرس اعلاما غير منصرف
لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف لوزن الفعل مع ان كان يستوي فيهما لكون الكلمة
منقولة عن الفعل الى الاسم وجمهور النحاة يقولون لا تأثير لوزن الفعل هذا وقد اطلقوا وزن الفعل
على الوزن المشترك كما في الرضي ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشترك
بين الاسم والفعل على السوية او يغلب في الاسم لا يصح ان ينسب الى الفعل ويقال له وزن الفعل
وعند المص يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل بهذا
مزيد اختصاص بالفعل لا تيم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن الفعل بما ذكره المص من
الشرطين في التأثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل بدونهما لا يتجه اذ يكون وزن الفعل
بكونه اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر عند المص لانه زعم ان نحو اعلا كضارب اغلب
في الفعل مع انصراف حاتم وهذا اعدل من قول النحاة او يكون في اوله زيادة كزيادته
فيكون في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التأثير وفيما ذكرنا لك ما
ينبهك على سهو من قال ينصرف ضرب علما عند يونس ولا ينصرف عند عيسى شرط ان شرط
تأثيره ان يختص بالفعل بالاضافة الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ
وجوده في اسم عجمي لا ينافي اختصاص كلام النحوي فيه وان لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل
اليه اذ الوجود فيه حج لطريق النقل العارية وذلك لا ينافي الاختصاص كشمر فان فعل
بتضعيف العين من خصائص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في المشي علم فرس الحجاج وضرب
مجهول اذ المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من الانصراف عند الجمهور ولا يتم السؤال
وما احتج من شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى فرض علمية بخلاف شمر لانه علم او يكون في
اوله اي اول الفعل زيادة اي زائد او وصف زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل قيل
في ان لا فعل منصرفا ويزاد فيه لحروف اتين ولا فعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل
بخلاف همزة الوصل في الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدر الثلاثي

وزن الفعل

المزيد

المزيد الا ويزاد فيه وقيل فيه انه لا يزد في الفعل الا لمعنى بخلافه في الاسم فان الهمزة زائدة
يزاد في افعل الصفة لمعنى لكنه في ارنب واكليل لا لمعنى وان همزة الوصل ان يزاد في الاسماء
لكن لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه
ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة ثم كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم
الابدال به يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم
الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احمر غير قابل للتاء حال
عن المصنف الذي في اوله لانه يصح ان يجعل الزائد في اوله لانه زائد فيه ولك ان تعتبر في كونه
في اوله الضمير راجع الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله
قياسا فوزن فعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون ان الكوب
والتاء فيه للمذكر وكذا وزن مثل اسود اسما للحية مع ان الانثى فيها اسودة لانه قياس للاسما
ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به الرضي في بحث الجمع ممن قال المراد بعدم قبول التاء
قياسا يجعل اربعة بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود للحية فقد التجى
بالتقدير فوق ما يقتضيه التدبير واعلم ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان الكلام
فالم ينضبط عند المتعلم لا يتأتى له معرفته فمعرفة غير المنصرف بتعريف المذكور كاد لا يتيسر
الا المتتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان بموجب كما في قيل ورد
لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما يقال في علم علم بسكون العين فيلحق
كذلك عند سيبويه والمبرد على انه ان تغير قبل العلمية يلحق والا فلا ومما تمكنت ان
تعرفه من مطاوي ما فصلناه لك ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل في حال
اوفي الاصل لكنه للتأثير شروط لم يتعهدها بيان المص فيمسك بنطاقك ولا تنظر
تقصيرا ببطانتك فانه عمل لك بمقتضى ظن به بك والله الموفق ومن ثم اي ومن
اجل ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء امتنع احمر لانه وجد فيه الشرط ووجود
الشرط النحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط هنا ما نصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد
ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا يوجب وجوده وانصرف يعمل وهو الجمل القوي
على العمل والسير النجيب يعملة للناقة كذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان الصفة عارضة كما
لاسود للحية اما لو كان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا والتبس صيغته
صيغة صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس هي
اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة وما فيه علمية تشمل حضاجر علما واسماء لك

فقيد لقوله مؤثرة لا فواجهما لانهما اذا نكرا لم ينصرفا وانما قال ما فيه علمية مؤثرة
ولم يقل تعريف مؤثرة مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان تبيين
عدم الاجتماع الا مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف ولمن لم ذكا
متوقد نكتة اخرى لعدا اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يفيده ظاهرا
تخصيصا نوعيا وتخصيصه بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثر فانه لتقييد تخصيصا
بينا للعلمية ومما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قد سبق اذا نكر اي جعل في
حكم النكرة بالاخراج من التعيين الى الابهام بان يراد به وصف اشتهر صاحبه من
وضع العلم له شئ سمي به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له او وصف اشتهر به كان
يراد بحاتم جواد على ما قيل او يراد به وصف لصاحبه بالقرينة اشتهر به اولم يشتهر كما يمكن
ان يقال اذ التجوز لا يتوقف على اشتهار الموضوع له باللازم بل يكفي العلاقة والقرينة
وانما اول قوله نكر بالتنكير حكما لان جواز التعريف والتنكارة هو الوضع الى الاستعمال
يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة صرف هذه الكلية منقوضة بافعل من علما فانه
اذا جعل مع من علما ونكر يعتبر وصفه اتفاقا لان كلمة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه
فمن قال هذه الكلية انما يتم على مذهب الاخفش شهد على نفسه بان تتبعه ناقص فان
قلت يخرج هذه الكلية مثل عمران علما لمؤنث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال
ان يكون المؤثر الالف والنون او التانيث قلت بل يعلم ايضا مؤثرة والا لزم الترجيح بلا
مرجح لما تبين في ضمن بيان شرائط الاسباب من انها الضمير لظاهره للعلمية المؤثرة
فلا افادة في تقييد لا تجامع بحال كونها مؤثرة فلذا جعل اجعالي العلمية ونحن
لا نجعل الا ما هي شرط فيه مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لا تجامع بل نجعله لما يجارفيه البدل
ونجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعوله ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله الا العدل
ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
كما قيل او كل ما تجامعه العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل ان كنت ضابطا
لما سبق كان التبيين عندك بينا وتنبهك لي حقينا ولو قال لا تجامع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل ولا تجامع الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان
احضر واظهر ولما لم يضبط اوزان العدل لم يتبين ان العدل ووزن الفعل متضادان
فلذا قال وهما متضادان ولم يقل انهما متضادان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد ان
العدل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعل كامس عند بني تميم

ولذا

ولذا افعال غير ذوات الراء على العين مؤنث عندهم وشئ منها ليس من اوزان الفعل
المؤثرة ومنع الرضي تضادهما وقال من اين له ان العدل لا يجامع وزن الفعل ومنع
المتقدم في ما يستند الى الاستقراء غير متجه نعم توجيه النقض الذي ذكره باصمت كاضرب
فان القياس فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم وباخر مذكر اخرى فانه كاخرجع بلا تفاوت
فالقول بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين
في اصل اللغة ويكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس في ذلك كفى هذا الاحتمال في رد العذل
لما ثبت في اخرجع يجوز ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في
اصل اللغة الا انه هجر والنقض بالاخر اقوى وقد سبق ما يتعلق به فلا يكون معها اي مع العلمية
المؤثرة الا احدهما مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا
احدهما والحصر اضافي اعتبر بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا يرد انه ان
اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منهما يلزم استثناء الكل
فاعتصم بالحبل الاقوى فانه مطرح الازكيا ومزلة الاقويا فاذا نكر ما فيه علمية
مؤثرة وزال العلمية بقي بلا سبب ان كان معها غير واحد منهما لزواله بزوالها انما
كان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط او على سبب واحد ان كان معها احدهما لانتفاء العلمية
المتوحدة معه وههنا بحثان لعلهما يجثان النظر السليم على التسليم وان كان يحالفه
مع العقوم العظيم احدهما ان في بيان المص اغلاق نشأ من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة
لها نتيجتها المقدمات القريبة والاوضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة
كان يقال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما تبين
الى آخره وثانيهما ان كلا من الاسباب التسعة شرط تأثيره ان يوجد ويكون مع و
منها الا ان التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الا سمى تعين فيهما ان
يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر
اي ما كان فلذا اكتفى فيهما بما يستفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علتان من
فلما زالت العلمية وتوحد وزن الفعل والعدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه
وهو وجود سبب اخر بين انتفاء العلمية التي تمنع الاسم عن الصرف بها وبوزن الفعل
تحكم وههنا بحث اخر وهو انا لا نسلم انه اذا نكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد لم لا يجوز ان
يكون هناك بعد زوال العلمية قد اشار اليه بقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل
احمر علما اذا نكر الا انه اوهم انه يتم بهذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت

ان المنع لا يندفع عنها على مذهبه فتنبه والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع
سبب آخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفي فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته
وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التنكير اجماعا وافعل
التفضيل مع من لا ينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا احمل على ما يكون وصفيته
ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التنكير ليخرج هذه الامور عنه وليتم بيان الخلاف
عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافش الثلاثة
فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتاخر
وان فاعل المخالفة من هو البادي وان كان مفعولا ايضا فاعلا والجواب انه بان الاخفش
مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لا يخفى عليك اذا نظرت الى قوله اعتبار الصفة بعد التنكير
بل الجواب ان القاعدة السابقة للاخفش فيستحق تلك النسبة الخلاف الى سيبويه وان
الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم في هذا الحكم فخالف سيبويه والحق مع سيبويه وقد صرح
به الاخفش حيث قال في كتاب الاوسط ان خلافه في احمر انما هو في مقتضى القياس واما
السماع فعلى منع الصرف ولعل المصنف لم يطلع عليه الا فلم يمكن الحكم بالكلية فان قلت كيف
حكم سيبويه بان منع صرف احمر بعد التنكير للوصفية الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب
نفي بالاعتبار انسب قلت لان الوصف الاصلي يعتبر دون العلمية الاصلية ولا يلزمه
باب خاتم اما من الالزام او من اللزوم والمراد بيان خاتم العلم المنقول عن المعنى
الوصفي وتقدير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلي ووزن الفعل لامتنع
خاتم للوصف الاصلي والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلي والعلمية والخاتم
الحاكم في الاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذي يضرب المثل في الجود
فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع في منع احمر مساعد وحكم بانصرافه في خاتم فلم
يلزمه قلت النزاع معه ليس في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس ولا اقتضاء الوصف
الاصلي فالمخالفة في صحة اعتبار الوصف الاصلي لما يلزم كلمة ما موصولة لا مصدرية
بقرينة قوله من اعتبار المتضادين في حكم واحد والمراد باعتبار المتضادين ان يعتبرا
متحققين في اسم في اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معا لان الاثر
يستدعي تحقق العلتين معا في الاسم وهو مستقيم بخلاف ما اذا اعتبر في حكمين فانه
لا يلزم اعتبار تحققهما معا فيجوز ان يجمع احوص على حوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته
وحين يجمع على احاوص يعتبر اسميته ولا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه

منقوض

منقوض باعتبار الحركتين المتضادتين لاختلاف لاخر فانه ليس باعتبارهما معا بل
متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانهما لم يعتبرا معا
ومن العجائب ما به اجاب بعض الحواشي ان الاعتبار ممتنع لا التحقق فانه لا مرد
للعقل بعد التحقق اذ رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف يرده وليس لك
ان تدفع الالزام بالتزام منع صرف خاتم للعلمية والوصف الاصلي لانه قال
الشاعر وحاتم الطائي وهاب المئي لانه حذف التنوين في التقاء الساكنين لضرورة
الشعر لا لمنع الصرف كما في الصحاح او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يدعيه
الكوفيون على ان الالزام بلزوم وجوب منع صرف خاتم كاحمر وجميع الباب
ارباب لا ينصرف لا لبعضه كما في الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من سابقه
لعمومه باللام او الاضافة بتقدير حرف الجر والظاهر ان مبهم التعريف كلامه ينجر اي يصير
مجرورا بالكسر قيد به لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة متحققة
بدونهما بل الجر بالكسر المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء والا بمعنى الى ان يصير
الى الكسر الاول هو الوجه لان الثاني يوهم ان القرآن بكسره ولذا لم يقل بكسر مع انه اخصر
وانما لم يقل ينصرف لانه خلافي فبين ما هو المتفق واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف
لا يثمر ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا ينافي خواص الاسم يتجه عليه ان الخاصة
اذا كانت منافية للسبب تنافي عدم الانصراف ودخول اللام تنافي بعض الاعلام
والاضافة كلها ومن قال انه ينصرف فمذهبه وفي تعريف غير المنصرف بما لا يدخله
الكسر والتنوين ومن فصل قال ان كان دخول اللام والاضافة منافيين للسبب ينصرف
والا فلا فهو احق واولى بايديك المصنوعات وكلماتك خير المسموعات نبتهل اليك
ان تجعل مذكورات السنتنا من الكلمات المرفوعات المرفوعات معرف بقوله هو
ما اشتمل على علم الفاعلية وانما جمع المؤلف مع انه خارج عن صناعة التعريف حكايات
بتعريفه المؤلف عن التعرض للمفرد وعن قاعدة بيان اللغة من توضيح المفرد المذكر وسكوت
عن فروعه لنكته وضوحها تنبيها على انه ليس امرا واجبا بل تقتضيه الاستحسان فلك
ان تعدل عنه لنكته هي هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تعم جميع انواع
المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا احسن
مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذه المرفوعات ومبتدأ خبر كذلك لانه
كثر نظائره ففيه ارتكاب التكلف في كثير يصح ظاهره وتذكير هو لجعله مطابق الخبر وقد

المرفوعات

اشارة الى قوله تع اليه يصعد الكلم الطيب

نجم المصنف في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن
نبهك هنا على فائدة جليلة حيث تقول اياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع
المبتدأ دون الخبر فيكون كمن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها
مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث بعد ذلك عن كل نوع وكانه اخذه من
الحروف المقطعة في اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب
من هذه الحروف كالكلام من تصدى لمعارضته والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على
ما يصاحبه واشتمال الظروف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء
والاسم لا ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها
في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاءني هؤلاء فانه مرفوع محلا اجماعا ولا يشتمل على الرفع
بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه لا بأس بجعله وجها لان اطلاق المرفوع
عليه على سبيل التجوز كما وجه بانك بل لا بد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان اثبت
فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال حقيقة او حكما وايده بانه لا يكون جعل الفاعل قسم المرفوع
مسامحة ولا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المضمر المتصل على سبيل التقريب فمنه
اي المرفوعات الفاعل والتذكير تأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول
الاعرابي اتته كتابي فاحتقرها فقيل له كيف انثت فقال اليس الكتاب الصحيفة
وجعله راجعا الى ما اشتمل يقتضي جعله على خلاف المتعارف لان الغرض تقسيم المعرف بعد
التعريف لا تقسيم التعريف وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او تأويلا نحو ان مع الفعل
مستقل في الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظائره فاحفظ متذكرا اذ
لا يعيده عوض فلا ينتقض تعريف المثنى منها اسند اي نسب سواء كانت تامة كما عرفت
في تعريف الكلام اولا وللتنبيه عليه لم يقتصر على ما اسند اليه شيء وفصله بقوله الفعل او شبهه
اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لا يتم اسناده اصلا قال الرضي
لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد قدامك غلامه
لان المرتفع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه قال في بحث الحال المشبه بالفعل
ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى ان اكثر اسماء
الافعال بمعنى الفعل على هذا انلزم خروج فواعلها وقدم عليه قال الرضي انه لدفع توهم جواز
زيد في زيد قام اي لم يسبق منه التعريف لانه لما خفي الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان
كان المسند في التحقيق الجملة لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد

مبحث الفاعل

كلامه

كلامه مسند الى ضميره ولذا احكم عليه بالجملة بتأكد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند النحاة
الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان مآل اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل المسند الى الضمير
مسند الى ضمير المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه
لكنه لا يفي هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد وجوب التقديم وبعد
بجعله قائم زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه وهذا وان جاز الا ان المراد ما اسند اليه
الفعل بحسب دلالة اللفظ كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف
الفاعل بوجوب تقديم نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه
الفارق بين الكوفي والبصري في تعيين الفاعل لان زيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفي
مبتدأ عند البصري لا على التسهيل ان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق جميع النحاة على جهة قيامه به حال من فاعل قدم واسند على سبيل
التنازع اي كائنة على طريقة القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف والمشبه غير اسم
المفعول وحال من قدم لانه يكفي تقييد احدهما به لا تمام التعريف وتقييد الاسناد به دون
التقديم بمنعه الفصل بينه وبين قوله اسند بقوله وقدم فمن قال اي اسنادا على طريقة
قيامه به نظم متأمل جعلوه احترازا عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو
اختيار المصنف والشيخ عبد القاهر وجار الله جعلاهما فاعلين وهو اوفق بالمصلحة لمشاركته
مع الفاعل في جميع احكام ذكره المصنف واختص ببعض احكام وذا لا يقتضي اخراجه عن الفاعل
ان بعض اقسام الشيء كثيرا ما يختص باحكام من بين اقسام ووجه الاحتراز بان الفعل
المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه
يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا
للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل قيامه على الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية
بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله
قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني
للمفعول لا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله يخرج المفعول في نحو ضرب زيد فانه
نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف من خلا عنه تحقق
وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم
بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضي من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قرب
زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق

وغير اسم التفضيل في المعروف صح

القيام وتبعه كثيرون فوا آه آذ معنى القيام اختصاص الناعت وصحة جعل الموت
والموت نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا بقي ان الاسناد
لقائم وامثاله الى فاعلها ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم
بفاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدأ الحاصل في الفعل مثل قام زيد وزيد قائم ابوه الاترجح
قائم ابوه والاصل اي الكائن بحاله لا العارض بل بالنظر الى نفسه فمباحث وجوب تقديم
خارج عن الاصل كمباحث وجوب تاخيره ان يلي الاول هو لقرب المتبادر منه لحاله وباشتراك
تقديم الفعل عليه تعيين الاول بالتاخر فعله اي المسند اليه ومن جاوزتهم لا الاكتفاء بذكر الفعل
في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما انتسبه ليظهر ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولو قال
والاصل ان يليه لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل في ذلك لان شدة الاتصال جعلته
كجزء من الفعل واقام اللباب تسع شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت تفصيلها فعليك
به ونحن نزيد عليها انه نطق بحذفه كما نطق بحذف جزء الكلمة ترخيما ومنشا هذا الاتصال
ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات فلذلك اي فلان الاصل
ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم
الضمير على المرجع الا في خمسة ضمير رب المفسر بمرجعه بعده تمييزا وضمير الشان والضمير الذي جعل مرجعه
خبرا عنه نحو ان هي الا حياتنا الدنيا وضمير هو فاعل نعم مميز بمرجعه نحو نعم رجلا وضمير ابدل منه
مرجعه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه الكسائي لان المفعول المقدم في حكم المتاخر لان
اصل الفاعل ان يلي فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول بمنزلة المتاخر لان
كون الفاعل يلي الفعل لا يتوقف على تقدير تأخر المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقدمه على الفعل
والتفصي عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في الفعل التقدم على معمولاتها كلها
ولو قال الاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل في تصحيح
التعليل بدونه والفاء التفريع العلة على الوجود لان علية الشيء بعد وجوده وامتنع ضرب
غلامه زيدا التقدم الضمير لما اتصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه انا لا نم ان لا امتناع
لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن
دفعه بان التساوي في الرتبة يقتضي كون المفعول الثاني مقدما رتبة لان محله بعد الفعل
كالفاعل بلا فصل فاتيهما ينفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الاخر رتبة لان
محله بجنب الفعل في بحث الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فعد اليه وتفطن
قال الرضي في المفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة الى

معمولات

معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا وكلامه مختص
بباب اعطيت بهذا الحكم بل هو في باب علمت سيان الا انه لم يتعرض لهما لجعله من
فروع اصالة تقديم المبتدأ على الخبر مندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جني في امتناع ضرب
غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين
انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التامل في سوق الكلام بل التحقيق
انهما جعلا المفعول المتاخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه بجنبه ومتقدم
على الفاعل لما بين في بحث الاصل في الفاعل اشار الى ما يوضحه ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنعه
عن ان يخرجه عنه ويجعل ما هو كالاولى بحاله واختار كل منهما في اربعة مواضع فالاربعة التي
تفتح ما اشار اليه بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا قيده به لامتناع انتفاء الاعراب
فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا المتحقق في ضرب موسى عيسى فيهما
اي في الفاعل وما سواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذي دل عليه
سياق الكلام كما في الرضي او الذي ذكر في ضمن الامثلة كما قال غيره فان قلت قول المصنف
او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله او اتصل مفعوله به يلايم ما ذكره دون
ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الفصل بينه
وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتاخير بالمفعول بعثنا على حمل المفعول
على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب على المفعولية وانما قال فيهما
اذ لو انتفى في احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفي اعراب احدهما في رفع الالتباس وقد
لا يكفي كما في ضرب غلامي مخاصمي فان مخاصمي مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس
بالفاعل فان قلت لا يكفي في حكم المذكور بل لا بد من انتفاء الاعرابين تابعيهما اما بانتفاء التابع
او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة فيغني عنه قوله والقرينة
ولم يقل في القرينة فيهما لان القرينة لا تنتفي الا وهي تنتفي فيهما اذ قرينة المفعولية في احدهما
قرينة الفاعلية للاخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو وما
يدل على المحذوف ذكره هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثيرون من الفضلاء لم يتفطنوا
لهذا فتوهموا ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا
بان القرينة ما يدل على الشيء لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع
ولا يخفى ان المجاز والكناية لا بد لهما بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكانها في الاصل
فعيل بمعنى المفعول اي المقرون واتى بالتاء لانها صفة للبينة المحذوفة واما المتصل

يقال ان الالتباس الذي يحترز عنه النحوي ما يفوت به اصل المقصود كما في ضرب موسى عيسى حيث
يلتبس الفاعل بالمفعول اما في موسى ضرب عيسى فلا يحترز عن الالتباس المبتدا بالمفعول اذ
لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية موسى نعم لو التبس لكان عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول
لم يجز تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا اجوز كون موسى في هذا التركيب مبتدا
ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد خاتم حيث وجب عندهم تقديم المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل
مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فيجوز كون موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا
وعدم تجويز كون زيد في قام زيد مبتدا فرق بلا فارق او كان الفاعل بريشه كما لبيه قوله
او وقع مفعوله بعد الا معنى متصلا اذ الضمير لا يتصل الا بعامله وما هو كجزء لعامله وهو
كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحد
فلو توسط بينه وبين عامله معمول سوا كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا لما صح كونه ضميرا
منفصلا فان قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فلتقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت
قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد الفعل اذ المقصود
امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان اوضح او وقع مفعوله بعد
الا او معناها لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب زيد عمرا ابدا انما هو الفعل لا المفعول انما
هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا
قبل الجزء الاخير من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان المفعول ليس بعد
معنى الا بل معنى المفعول ليس البعدية بعد معنى الا كالبعدية بعد الا فانه في التعلق والتي
في التلفظ فالاولى ان يقال بعد الا لفظا او تقديرا او يكتفى بعد معنى الا ولو قال او كان
مفعوله مقصورا عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر واما
وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد في عمرو من غير
دلالة التركيب على قصر مضروبية فلو قيل ما ضرب الا عمرا زيد مع قصد المعنى السابق لزم
عمل ما قبل الا في ما بعده وهو غير مستثنى ولا تابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا في المستثنى
وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند المفتاح
وقبيح عنده ولو قيل ما ضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب
حصر مضروبية عمرو في زيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة
التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب احدا الا زيد فانه
اذا لم يضرب الا زيد ايلزم ان يكون ما مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره

فعلى هذا ليشكل بما علمتك منه

يمكن

يمكن مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي ان عدم قصر المضروبية
انما يتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر
المضروبية على ان كونه تاما في الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على
احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا على الله اذ لا غير يحتمل
ان يكون يوسف مخلوقا له وجب تقديمه حقيقة او حكما كما في ضرب عمرا
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول من غير نحو ضرب زيدا غلامه وقاديا
مجنبه وضربا شديدا من يعباده واحسن يوم الجمعة من لا يتبرك لا انسان
فيه ولو صح اتصال ضمير المفعول معه به فلا تقول جاء غلامه وزيدا لعدم جواز تقديمه على الفاعل
كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلتعتبر تنكير مفعول او وقع بعد الا او معناها قد عرفت
شرح نظير هذه الجملة فلا نجمل معناه او اتصل مفعوله اي صار ضميرا متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد
فلا خراج الاول قال وهو اي الفاعل غير متصل ولو قال او اتصل مفعوله بالفاعل لكان اخصر
وجب تأخيره لا او وجب ان لا يليه فتنبه وقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل قيل الراجح
والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط لقرينة قوله وقد يحذفان معا لقيام قرينة
بعين اللفظ المحذوف قال الرضي لا حذف الا مع قرينة اقول لا يحذف حذف المفعول نسيا
وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف احترازا عن الحذف
بلا قرينة كما يكون في المفعول اذ لا يكون في الفعل جوازا اي حذفا جائزا في مثل متعلق
بقوله يحذف لا بالحذف جائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله قد يحذف ايضا يوجب
استدراك قوله جوازا الا ان كلمة قد تفيد عدم الحذف في مثله وعدم صحة قوله وجوبا لان
الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق كما في قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في مثل خبر
مبتدأ محذوف اي هو في مثل كما هو الشايع في التمثيلات زيد لمن قال من قام او قام زيد
بقرينة السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة
السؤال الاسمية تستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف في تقدير الفعل وحده لان الاقل
عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما ستعرفه في باب الاضمار على شريطة التفسير
فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم نعم ينقل الكلام
الى انه كيف فات المطابقة مع اهتمام البلغاء بشانه ويجاب عنه بان من قام استفسار
اقام زيدا وعمرو او الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل

وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية
جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالفعلية في الجواب ادخل في رعاية المطابقة
فان قلت لابد للمتردد من التاكيد وزيد قام يشتمل على تاكيد الحكم كما بين في محله دون
قام زيد قلت اذ لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا
بعد خالي الذهن فلا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله وفي
من قام استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه في سؤال السائل
يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا كان مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لا
للاستكشاف الفاعل تامل فتحصل ما افاض لك بهذه الارقام فان المقام من معاقد
الافهام ومزالق الاعلام ولقد جئت لك بغاية الالهام والغاية والانعام من
الكريم العلام وليبك البيت معطوف على المثال السابق مثل في لاباء الكلام المستفيض في
الالسنة وثانيا بشعر البلغاء لتنور حسن الحذف الذي هو خلاف الاصل او مثل اولا بما لا
مانع من ذكره وثانيا بما يمنع ذكره لانه يخل بالشعر تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لاجل
الحذف في خصوص مادة بل الواجب لا يصح الذكر في نوعه ابتداء وقيل تنبيها على ان القرينة
قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله
ليبك فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فعله معروف ذلك
المجهول زيد مفعول لقوله ليبك نائب مناب فاعله المحذوف والاصل ليبك على زيد حذف حرف
الجر لكثرة الاستعمال كما في اختار موسى قومه اي من قومه وهو في الاصل الصريح سماعي
ضارع اي ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كانه قيل من يبكيه لخصومة
متعلق بضارع اي الذي يذل ويغلب وقت الخصومة وانما يبكي لان زيدا كان معينا
للاولاء فيفوته صعب امره وتمامه ومختبط اي سائل بالتذلل من غير وسيلة مما
تطيح الطوائح اي من اجل اطاحة المهلكات له فلا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل
بوسيلة وبيان بالتذلل لان السؤال عار له وانما يبكي لان زيدا كان معينا للمحتاجين
عن السؤال لا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية الكمال في احب خصلتين عند نائر
سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل وحذفه بحث
عن حذف عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل
المفعول معه وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف
فعل الفاعل وحده فيما لقرينة وجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل وان

احد

وان احد من المشركين استجارك اي في ما كان قرينة على حذف الفعل وفسر بهذا الفعل
ازالة لابهام المحذوف الناشي من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف
ولا تدل الا على الحذف في حق الفعل الذي يكون مفسر للشرط المحذوف ان يكون ماضيا
سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيد ذهب وان زيد ضربته
والمضارع شاذ نحو يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستنزلك مزيد وقوله
اينما الريح تميلها تمل ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لا ينجزم بالشرط مع الفصل الكثير
كذا ذكره الرضي في بحث كلم المجازات وفائدته العامة ان ابهام الشي اولا وتوضيحه
ثانيا بجعله اوقع في النفس وتخص بعض المواضع بالايجاز كما في لو انهم صبروا فانه يجب
بعد لو حذف رافع الجملة المصدرية بان وهو ثبت لدلالة لو على حذف الفعل ودلالة
الحرف المؤكد للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا واشترط ان يكون
الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضي يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق
به وهذا من خصائص لو ولا يخفى ان تعيين مثل الاية بما كان المحذوف قرينة وتفسير
منقوض بان ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما في لو انهم
صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلو انهم فلم يوجد فيه المفسر كما وجد
في لو انهم ولعلك تتفطن من هذا الفائدة جليلة وهو انه يجوز ان استجارك احد
من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا لا مفسرا ولا يخص التفسير من ذكر المحذوف
بعينه في لو انهم صبروا بل منه ان زيدا ضرب غلامه بتقدير ان اهين زيد وان زيدا
مررت به بتقدير ان جوزت زيدا وان زيدا حبس عليه بتقدير ان لوم زيد فعلى هذا التعليل
وجوب الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النظر بل
تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضي لم يحكم بكون وان احد من
المشركين استجارك جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم بالاستقراء ان حروف
الشرط والتخصيص تختص بالجمل الفعلية ولا اخفاء انه معجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء
وقد شاع مثل وان احد من المشركين استجارك وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية
يحتاج الى تكلف وقال هنا عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتخصيص فيه
خلاف الاخفش وقال في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التخصيص
متفق بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك خارج عما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف

كلمة مع

الشرط وفيه انه مع هذا التجويز جعل الفصل اولى ويقدره لهذه الاولوية فليس المثال خارجا
عما نحن فيه على مذهبه بل يحتمل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل
اليه دقة النظر وهو جواب اقام زيد تقول لك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا للسؤال
يدعو الى حمله على الحذف والتفسير وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا اي جميعا في القاموس
يقول كنا معا اي جميعا وهو يستعمل مع اسم وقد يسكن وينون او حرف خفض او كلمة
تضم الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا وانما قال معا احترازا عن حذف
الفاعل وحده فانه يجوز في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند الكثيرين ولهذا يؤول
كل فعل لا يصح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات
فانه اول بان التقدير بدا لهم بدا اي ظهر لهم راي ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين
دار وتسلسل فانه بمعنى دار الدور وتسلسل التسلسل اي وقعا فان قلت ينبغي ان
يقول وقد يحذف فان مع القيام قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف
فيه الفاعل وحده ولكن نسيا لا لقيام قرينة قلت لا نم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما كما انه
حذف كل نائب فان الفعل المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب
الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني واكرمني الا زيد بالاتفاق و
في قلما وطالما فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل ما استغنيا عنه حتى يصح دخولهما على الفعل
وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته بل حذف الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره
احد اطلع على معرفة تصريف اضربن واضربن واضربا القوم واضربوا القوم واضربي القوم
فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف النهار على ذوي الابصار وكيف بقوا عطاشا في البحار وكيف
حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله في مثل
نعم لمن قال اقام زيد مثال الحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب متى سرت وقولهم
زيدا في جواب من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في جواب نعم
لا يخص الفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال
عليه المبتدأ والخبر كذلك وقد يحذفان وجوبا كما في المنادى والاضمار على شريطة التفسير
والتحذير والحال المؤكدة وليس لك ان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب
لانه سيفصل في محاله لانا نقول سيفصل مقامات الحذف الجائز ايضا فالاولى
الرضي كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خص الحذف بالجائز وهذا انما يكون سايغا
لو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم خبر مبتدأ محذوف كما عرفته ولما

كان

تنازع الفعلين

كان تجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع
واعمال الثاني اذ لا سبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بحث
التنازع تنبيها على انه يصفي فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع
الفعلان على طبق وقد يحذف الفعل والا فالتنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب
ومكرم زيدا واضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف
الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه
فانه من ودايع عندك سنطلبه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلان
من غير تقييده بغير التعجب لان الاصح انه يجري في فعل التعجب ايضا وان منعه البعض لعدم كونه
متصرفا فتقول ما احسن واجمله زيدا او ما احسن واجمل زيدا ومن غير تقييده بان لا يكون
الفعل متقدما الى ثلثة لان حجة المانع عدم السماع وقد سمع ولم يقل ايضا عند الاكتفاء
ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرد سماع
تنازع ثلثة لكنه لم يسمع تنازع في اكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق
ظاهرا غير سببي فلا يصح التنازع في زيد قائم وقاعد ابوه بل الواجب زيد قائم ابوه
وقاعد ابوه على ما في التسهيل وظاهرا غير مقصور عليه اذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه
ولا في الضمير كذلك كما سنذكره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم الا زيد
والا انا حذف الفاعل سواء عمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار مع الا اذ لا ضمير
الا ولا بدونه اذ يفوت القصر وليس طريق القطع هناك التكرار بناء على الاستعمال
وفي ما ضربت واكرمت الا اياك ليس المختار الاضمار في الثاني اذا اعمل الاول بل
يتعين الحذف وفي ما ضرب وما اكرم زيد الا اباي يجب ذكر فاعل الاول بعد ولا
الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم زيد الا اباي وبهذا ظهر فساد ما في الرضي
وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه
فيه وكذا افساد ما قال الهندي وغيره انما قال ظاهرا لانه لا يمكن التنازع في المضمر المتصل
لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون
رافعا لما اتصل بفعل آخر ولا يجب قطع التنازع على وجه يأتي في المنفصل نحو ما ضرب
واكرم الا انا لما ذكر لانه لا يخص عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور
عليه لانه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور وبما يفيد
من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم الا انا

بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه اذ التنازع ان يكون
احدهما عاملا في المتنازع فيه والآخر في نائبه وههنا الضميران سيان لا وجه لان
يكون احدهما نائبا والآخر منوبا ولان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاظهار
وقوله بعدها احتراز عما اذا وقع قبلها او بينهما فان الاول ياخذه قبل وجود الثاني
فلا مجال للثاني في النزاع وان توهم الرضي انه لا وجه للتقييد لانه تحقق النزاع في المفعول
المتقدم قبلها فان قلت قوله ظاهر بعدها لا يتناول التنازع في ظاهرين قلت
لا يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع في المتعدد
ليس الا تنازعين واكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عن ان يقول هو من
قبيل الاقتصار على اتم مراتب التنازع فقد يكون جواب اذا التنازع فعلى ثلثة اقسام وليس
المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم
آخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام
الثلثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم لتنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية ولو جعل
مدخولا في الاقسام الثلثة لكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على انك عرفت
ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين
لا يعتبر قسما للتقييد المقسم بالوحدة في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد يريد بالفاعلية
وما في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله وليس لك ان تدرجه في المفعولية
لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الآتية لا في سلك المفعول وقد تكون
في المفعولية حقيقة نحو ضربت واكرمت زيدا او حكما فيندرج فيه سرت الى كذا وذهبت
راكبا لكن فيه انه لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين في العامل المقتضي وتذكيره لعدم الاعتداد
بتانيث لفظ المصدر او تانيث ما لا معنى له بدون الى كالرسالة والكتابة فانه
يجوز تذكير ما يتعلق بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد يتنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا ابعد من التكلف
واقرب من التالف ويختار البصريون اعمال الثاني واذا كان هناك ثالث
ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للاقرب والبعد عن لزوم الفصل بين
العامل والمعمول بالعطف قبل تمام المعطوف عليه والكوفيون الاول للاعمال فيه الاداء
تفنن اذ اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن

الزام

الزام حذف المفعول والتكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول
بحسب الاستعمال فهو حقيق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول لا في الاول لان الاضمار في الشيء جعله مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضمر
الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراده ضميرا سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا كما في (اي بوجه من الوجوه)
ضمير التثنية والجمع على وفق الظاهر بوجه اما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا
فتقول ضربني واضربتني واكرمني نفس او انت زيد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير
والافراد كما في نظايره من الضماير المذكورة بلا سبق مرجع المفسرة بما بعدها كما في ربه
رجلا وربه رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم
يفسر بما هو محض تفسير كما هو في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قايم وقوله تعالى فقضيهن
سبع سموات لان التركيب دائر بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره
بما ليس محض التفسير بل ما طابه غرض آخر في التركيب لان في اكثر من الاول الا ان الحذف
واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواضع حذفه دون الحذف دون
ظرف مكان معناه مكان منحط عن الشيء قليلا شاع في كل تجاوز حد وهو هنا حال
اما من الضمير في قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي
اضمرت الفاعل متجاوزا عن الحذف خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف
فيختاره عند الاضطرار رجاء نه وحفظي حتى قيل انه كالهارب من المطر الى الميعث (الميزاب)
وهذه تخطئة له في القياس مع التخطئة التي لا مدفع لها وهي ان العرب تضمر ولا تحذف
فيقول اكرماني وضربني الزيدان ولا تقول اكرمني وجاز اي جاز اعمال الثاني
خلافا للفراء فانه لا يجيز اعمال الثاني عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار
ويوجب اعمال الاول هكذا فسره عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور عن الفراء
من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر فيقول ضربني واكرمني الزيدان هما ويعملهما
معا اذا كانا متوافقين وزيفه ايضا انه لو كان مراده هذا لينبغي ان يقول
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما فالوجه في
التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا
متوافقين او يضمر بعد الظاهر وزيف اعمالهما امتناع تأثير مؤثرين لاثر واحد
ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه وحذفت المفعول لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما اصعب من الحذف فان قلت

فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يختار الاضمار كما في الفاعل او الحذف
كما في سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الالجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع
الاضمار فيما نحن فيه لم يبعد ان يحتمل فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار
او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء العيب جابر لكن واجب على
ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانه
مذكور بعده ان استغنى عنه بان لا يكون ممتنع الحذف كالمفعول الثاني من باب علمت بعد
ذكر الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد
المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع في القرآن وفي الشعر ولا يكون في حذفه التباس المقصود
نحو استغنيت بزيد واعان على زيد فانه يجب ذكر قوله بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد
استغنيت عن زيد واعان علي كذا في تسهيل ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا
عن المحجة البيضاء في ضربني واكرمني زيد الى ضربني زيد واكرمني حتى لزمهم الاضمار الذي
يقبح والحذف والتكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن وسجع ومعنوية من تقرير بيان
اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لا يحتمل لك ان تطلبها قبل وانها اذ داب
المحصل ان ينال كل شيء عن مكانها وليس حذف الفاعل والمفعول في هذا الباب حذف نسيان
كما يستفاد من بعض الحواشي اذ حذف الفاعل نسيا نسيا بتنزيل ضرب منزلة وقع الضرب
وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب ح لا يطلب الفعل فاعله ومفعوله فلا يتحقق التنازع
بين الفعلين ح اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول وقد ارادوا ان يستغني
عنه اظهرته اي جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او مرادفه نحو حاضر
ونحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد باظهاره انه
كان مقابل الاضمار لا ينفي الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد جعله اسما ظاهرا
فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضي في بحث ما ولا
المشبهتين بليس ان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا
عند قصد التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان انفصلت
نحو قوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين
في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين
ومعموله بالجملة المشتملة على الفعل المضارع على انه كثيرا ما يكون التنازع
في جملة واحدة نحو حسبني وقد حسبتهما الزيدان منطلقين منطلقا وان

اعملت

اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني اتفاقا وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول
وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم
رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب الفعل الاول وانما لم يحمل على رفع الظاهر لانه لم
يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير والمفعول على الاستعمال المختار كما على مذهب المختار
او القول المختار لمحافظة بعض الشارحين اذ لا اختلاف في الاضمار بل هو امر متفق ولذا
ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله
تعالى آتوني افرغ عليه قطرا اذ لو كان العامل في الاسمين الفعل الاول لكان النظم على خلاف
المختار وانما اختير الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعو الى الايجاز
ويرجحه لان اعمال الاول مع بعده انما يصح اذ اظهر تفريغ الفعل الاقرب عن التنازع
وظهور تفريغه بذكر مطلوبه الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على
المختار ومن صوره حسبني وحسبتهما الزيدان منطلق لان حسبتهما لوجدانه المفعول
الاول يمتنع او يقبل حذف مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه
وكون المرجع مفردا والمفعول الاول تثنية يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع
او مخالفة المفعول الثاني الاول وكلاهما ممتنعان في المشهور الاول قيل عند الرضي
فتظهر اي تجعل مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا وفي العبارة ما عرفت وهنا اشكال استصعب استحل النحاة في دفعه
وهو انه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتحقيق
ان التنازع ليس في منطلق بل في اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع التنازع
وله دفع اسهل وهو ان التنازع في منطلقا ليصير بافراده مفعول الاول وجعله مثنى مفعول
الثاني وانما يمنع افراد التنازع لو كان لازما للافراد قال الرضي يلزم اعمال الاول فيه الفصل
الاجنبي بين العامل والمعمول وبين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح
العطف على المثنى قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح تنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لحال
الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل وواقعان على ذلك المفعول ووقع
هذان الامران فاستغنى بحسب التامل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع اراد
احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بانه منه وهو في حديد
البصر الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ما سيجيء في آخر باب الاضمار على شريطة التفسير
من ايراد صور ملتبسة لمزيد التثبت والتقرير فاورد قوله وقول امرء القيس ولو انما اسعى

مولانا جامی رحمه

لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى بهذا اما فزت اليه
وللسابقين الفائزين بالقدح المعلى توجيه آخر اجلى منه واعلى وهو انه رد لاستدلال
الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا حيث عمل امرء القيس كفانى مع ان فى اعماله
حذف مفعول الثانى على غير المختار ولم يعمل الثانى مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار
والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما اختاره
وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم
على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى
ان يقال لا حاجة الى بطلان التساوى لانه ابطله الاجماع على احد الراجحين ووجه فساد
المعنى لو كان منه اى من باب التنازع واعمال الاول انه يلزم التناقض لان لو لانتفاء
الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعى لادنى معيشة لعدم طلب قليل
من المال وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا بطلبه وما
اجاب عنه الكوفيون بانا لا نم ان الواو للعطف فليكن واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه
للعطف فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان احتمال الراجح فى
الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا
استلزم الراجح فساد المعنى يرجح المرجوح بل لانه لا فائدة فى التقييد بهذا الحال والاخبار
بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول اطلب الملك والمجد
بقرينة قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ولا يخفى انه
وان تم بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ لا لفصل بالاجنبى
بين معمول كفانى ونفسه لا لان يجوز ذلك فى الشعر ويقال بما يقع فساد اللفظى فى
كلام البلغاء دون فساد المعنى الا يرى الى قول الفرزدق شعر وما مثله فى الناس الا
مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه ونحن نقول الحق مع الكوفى ولا تناقض لان المعنى انه
لو كان سعى لمشاهد لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال
يحصل المنى على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الاشراف معى
وانعامهم فى حقى ولكنما اسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائى واحتجت الى طلب قليل
من المال فخذ استدلالهم بان اختيار غير الافصح على الفصيح من شيمة البليغ اذا دعا
اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اتم من اثبات طلب القليل لنفسه
لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الدناءة مفعولا اى فعلا او شبهه لم يسم

اى لم يذكر

اى لم يذكر اسم فاعله لا فى اللفظ ولا فى التقدير قيل انما لم يقل منه كما قال فى المبتدأ والخبر
تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل فى احكامه ولهذا لم يفصل بين
المبتدأ والخبر وما يعقبه من المرفوعات ونقول انه يرد به عدم الفصل بين اقسام المرفوعات
والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل فى شئ من ابواب الكتاب فلا حاجة فى ترك منه
هنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منها فى المبتدأ والخبر وهى التنبيه على بعدهما
عن الفاعل فى انهما معمولا عامل معنوى بخلاف الفاعل كل مفعول قد عرفت حال كل
حذف فاعله اى فاعل فعله والاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل
فى قولنا ضرب زيد وعمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا مع انه
ليس شئ منها سوى زيد من المحدود والمفعول قولنا ما ضرب عمرا الا زيد وقولنا
اضربوا القوم واضرب القوم فاخرجها بقوله واقيم هو اى ذلك المفعول مقامه وقوله
هو تاكيد لفاعل المستتر ولذا الفصل وانما اكد تنبيها على مكانه وقيل دفعا لتوهم جعل
مقامه مقامه والوهم ضعيف اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع للمفعول
ولا خفاء فى ما فى التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولا ينتقض
التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه لا لما قيل
انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل
اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشمل مفعول ما لم يسم فاعله والا لتوقف على
معرفته فيدور وقد عرفتا من بل لان فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لا يكون
فى الكلام مرفوع بالفاعلية وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل
واقامة مفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل او شبهه ذكر اما يكتفى بذكر الفعل
من شبهه اى فعل ويفعل مثلا وانما حذف ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل
يتغير الى صيغة المفعول والمفعل ونظايرهما وصيغة ما عدا الثلاثى الى افعل
وافتعل ونظايرهما والى صيغة يفعل ويفتعل ونظايرهما ومنهم من قال فعل
ويفعل علما الوزن والعلم يؤول بصفة المشهور وصفاهما المشتهران وزن المجهول
الماضى ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر بوزن المجهول ماضى مجرد الثلاثى
لا لمجهول الماضى مطلقا ولا يقع المفعول الثانى الظاهر انه عطف على الاسمية
ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اى شرطه ان لا يقع المفعول الثانى من باب
علمت مقاما مقام الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما آخر سيجئ

ولم يرد باب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول
قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشئ مسندا ومسندا اليه وتعقبه الرضى بمنع بطلان اللازم
بوقوعه في اعجبني ضرب زيد عمرا فان الضرب مسند اليه لاعجبني ومسند الى زيد ودفع
بان المراد بالاسناد نسبة بحيث يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا
والمصدر المذكور ليس مسندا بل منسوبا ولكن نقول هذا الدفع يلوح عليه اثر الاهمال اذ لو
اجتمع عليه جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه
لاسنادين تامين فاذا جاز ذلك فليجز مسند ومسند اليه لاسنادين تامين ايضا واما ثانيا
فلان المفعول الثاني لاسم المفعول مسند البتة فينبغي ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم
المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل انه متوقع عن المفعول
الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وانما وقع كون المفعول الثاني من باب
علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهر بخلاف كون المفعول الثاني من باب اعطيت
مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفي يحتاج الى تاويل وارجاع ولا الثالث من باب اعلمت
لو اكتفى بقوله ولا الثاني لكفى اذ لا ثالث الا لباب اعلمت ووجه ان الثالث من باب علمت
نفس الثاني من باب علمت لان همزة الافعال زيد المفعول الاول والمفعول له والمفعول
معه كذلك اي كالمفعول الثاني او كالمذكور من المفعول الثاني والثالث ولا يخفى ان المفعول
له والمفعول معه اوضح في هذا الحكم حتى اختلف في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم
وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول بالثاني مثلا فالاحق ان يشبه المفعول الثاني والثالث
بهما دون العكس ويمكن ان يجعل كذلك متعلقا بقوله لا يقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى
ولا يقع تلك الاربعة كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه في حذف الفاعل
والاقامة مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذي حققه الرضى حيث
قال انما لم يقع المفعول له لان نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضروريات الفعل
وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها
غالبا فلا يقال جئ للسمن وقيل انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية
فاذا ارتفع لم يعلم العلية واورد عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا ارتفع
لم يعلم الظرفية ويمكن دفعه بان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد
الظرفية ولا باس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فمعلوم من
نفس الكلمة بخلاف المفعول له فان عليته انما تعلم بالنصب لقصده فلو رفع لم يعلم

عليته

عليته ولم يعلم ان الاسناد الى العلة وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه
بغير اللام وانما لم يقع المفعول معه لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بين
المسند والمسند اليه ولو وقع بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل
محذوف نسيا والمفعول معه لافادة مصاحبته مع معمول الفعل فحذف الفاعل
يستعقب حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفراء
فيه مطلقا وللكسائي في الخبر الجملة اذ هو يجوز كين يقام دون كين قائم لا نقول استغنى
المص عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كما سمي مرفوع
كان ومنصوبه اسما وخبرا يسميان فاعلا ومفعولا وعليه جرى المص حيث ادخل اسم كان
في الفاعل وقال في تعريف الفعل ان فعل ما وضع لتقرير الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في
تعريف مفعول ما لم يسم فاعله لا ينفي نيابة غيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائي نيابة
التمييز واذا وجد المفعول به بلا واسطة حرف الجر تعين اي للوقوع وقيل للقيام مقام
الفاعل وقيل للاسناد اليه والمتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التعيين تعيين
وجوب عند اكثر البصريين وتعيين اولوية عند بعض متاخريهم والكوفيين لقيام غير
المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراآت الشاذة وكثير من
الاشعار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اي نقول مثل
هذا التركيب الذي قاله المص فالمثال ماضوي وان كان وجدانك المفعول به
وقولك استقباليا فلذا قال فتعين زيد ومن لم يعرف ذلك قال الماضي بمعنى
المستقبل لينتظم الكلام يعني تعين زيد مع وجود الظرفين والمصدر والجار والمجرور
فمن قال كرر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول به بواسطة وهم كان جعل ترك المفعول
به باللام شاهدا على ان الممنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده وهم والمنصوب
بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولي وانما يتعين المفعول به لان
وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه واسناده الى ما وقع فيه والى ما وقع له
والى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه فمع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع عليه لا معنى
لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان ضلاعنه بيانهم وقالوا
ذلك لان المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل
الحقيقة وانما يصار الى المجاز عند تعذر الحقيقة ففيه ان معنى هذا الكلام انه اذا دار اللفظ
بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة ويتعين لا انه انما يؤتى بالمجاز عند تعذر الاتيان بالحقيقة

ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع مالم يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يختص به بل كذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور فلا يقال ضرب بشيء او في مكان او في زمان لكن هذا البحث لا تعلق له بمفعول مالم يسم فاعله بل لا يجعل ح الكلام ما لا يفيد فلهذا لا يهتم المص ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف حما يلزم نفيه على الظرفية او جره بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل في الاعراب وذلك الظرف لا تحمله وان لم يكن اي المفعول به فالجميع سواء في الوقوع موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور و بعض الظرفين وبعض المفعول المطلق والاول من باب اعطيت اولى من الثاني والمراد بباب اعطيت ما له مفعولان لا اسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفي بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطي زيد درهما واما عند عدمه فتجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطي زيدا عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمؤخر مفعول ثان سواء كان على النصب ولا فالمثال الصحيح اعطي موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالتقديم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول على الثاني فالاول متعين لكونه قايما مقام الفاعل ومنها اي المرفوعات المبتدا والخبر نبهوا بالتسمية على ان المبتدا حقه التقديم ومناط الفائدة هو الخبر حتى كانه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كانه نفس الاخبار والاعلام والمص جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولي عامل واحد وكمال اشتباك احكامهما حتى كان بحثيهما بحث واحد وقد فات المص هذا المعنى في اول المرفوعات والانحال في الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدا والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول مالم يسم فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد في التنبيه على اتصال المبتدا والخبر من جمعهما في حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يتميز به المبتدا عن الخبر ولا القسم الثاني من المبتدا عن القسم الاول الخبر عدل المص عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف ضارب زيد قائم الا ان يقال الصفة الاولى جارية على موصوف محقق او مقدر فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والتباين بين قسمي المبتدا ح اظهر المجرد اي المسلوب عن

العوامل

عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا زيد جرد عن ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجرد عن العوامل لا يقتضي الا انتفاء العوامل لا نفي العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي انتفاء الجنس والتجريد وان يقتضي سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فلان فم البئر اذا احفره ضيق الفم وقوله المجرد عن العوامل اللفظية لخروج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدا يخرج الحد عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ومن جمعه راعى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد مع انهما مبتدآن ومنهم من عرف في المثالين بانهما مجردان حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل المجروران من حيث هما مجروران والتحقيق ان قيد الحيثية معتبرة وحسبك من حيث انه مرفوع مجرد ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله مسندا اليه لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدا لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدا ايضا فلا جاء قال او الصفة الواقعة وقيل هذا القسم ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدا لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعهما في حد واحد فالمذكور في مقام التعريف حدان لمعنيي المبتدا ويجب اخراج كل من المحدودين عن تعريف الاخر والاظهر ان المبتدا اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر فالصواب وصفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية والمراد بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو اقرشي انت وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو انما قائم الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد فانه في تاويل ما ضارب زيد فان غير ما سوف على الزمن قد مضى بالهم والحزن والواضح المختص بعد النفي والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم زيد فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام لان هل تذكر بالاشتراك في معنى الاستفهام ونحو متى قائم زيد فانه في معنى اقائم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك والواضح المختص بعد الاستفهام قال الرضي يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان منفصلا مضمرا كقولك بعد ذكر

الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب ان يقال اقائمان
لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال نحن مواضع
الانفصال انما يلزم من الاستتار الالتباس في اضارب انت واما ذلك انما يلزم الالتباس
بالاستتار فيجوز في اضارب هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوز في هند زيد ضاربته
هي مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا وتشكل بعد
التعريف باقائم وضارب زيد فانهما تنازعا في زيد وايهما اعمل فالآخر رافع للمستتر وهو
مبتدأ لا وجه لرفعه سوى الابتداء وما قائم زيد وضارب فان ضاربا مبتدأ لكن لم مع كونه
رافعا للمستتر وايراد اقائم ابواه زيد فان زيد مبتدأ واقائم خبره قدم عليه مع صدق التعريف
عليه وزاد ابن مالك لاخراجه وصف الظاهر بكونه مغنيا للصفة عن غيره في جعل الكلام تاما
ولا يغني ابواه قائما عن المبتدأ وفيه بحث لان اقائم ابواه بمنزلة اقام ابواه فالحق
ان يلتزم كونه مبتدأ وكون الخبر جملة ولا شيء فيه سوى انه مبتدأ اضطراري اذ لو وجد وجه
لرفع قائم في اقائم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بانه مبتدأ وفي قولنا اقائم ابواه زيد يمكن
تصحيح رفعه بانه خبر المبتدأ فلا وجه لجعله مبتدأ ويمكن دفعه بان هذا القسم من المبتدأ
اضطراري في بعض المواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به في بعض مواضع لا اضطرار فيه
دفعا للتحكم كما في اقائم زيد يعني انه لو كان اقائم ابواه زيد من هذا القبيل وكان الخبر
جملة لصح زيد اقائم ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا ان يقال لما كان في صورة الخبر
المفرد لم يجوز مثل زيد قائم واقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز
فيه الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر
الظرف لم يجوزوا فان كانت مفردة لانتقاضه باقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لا
لمطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقائمان الزيدان
فانه تعين خبرا لا غير ولم يقل فان كان اي الظاهر مفردا لانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان
الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران لتعينه لكونه فاعلا لامتناع تذكير طالع عن كونه خبرا من غير
مطابقة بكونها مفردة غفل قال الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
اما ان تكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا والاول محتمل
وجهين والثانية مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها
لها والاظهر انها خبر لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه
وينتقض بامرور بها الزيدان فان مجرد الصفة مفردة دون ما بعدها ولم يتعين لكونها

مبتدأ

مبتدأ بل لكونه خبرا او باطالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال
ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي لانه تعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل
بينهما وبين معمولها باجنبي هو المبتدأ جوز الكشاف كون انت مبتدأ بجعل عن آلهتي
متعلقا بفعل محذوف اي ترغب عن آلهتي نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه
عن الحذف بقي انه يشكل بقولنا اقائم رجل فان رجلا تعين لكونه فاعلا لامتناع
كونه مبتدأ لنكارته المعرفة لا تقول لا منع عن نكارة المبتدأ في الاستفهام يقال ارجل
في الدار وهل رجل في الدار صرح به الرضي لانا نقول كلامنا مع المصنف حيث لم يجعل
مجرد الاستفهام مصححا بل الهمزة مع ام وقولنا امرور بزيد فان مرورا تعين لكونه
مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ ويصلح لكونه مفعول ما لم يسم فاعله
ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران في اجريح هند
لاستواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول وههنا ابحاث مهمة لبعضها فائض و
بعضها مستفيض ايها السالك الا تعرض ولا تستعفيض الاول ان الاصل في المبتدأ ان يكون
مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذ الاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه
التقديم لكونه عاملا وعمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم لعروض العاملية
له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه لا يوجد وجه لاعراب قائم الزيدان سوى كونه
مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتدأ الا ترى ان بعض النحاة قال اقائم الزيدان مرفوع بكونه
خبر المبتدأ المحذوف واصله اقائمان الزيدان حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمر
دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني في نحوه ونحن نقول لا بعد من التكلف ان يقال
الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل الثاني ان
غير في غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يصدق عليه شيء من التعريفين
والجواب عنه ان اعراب غير مستعار عن المبتدأ الا ان الصفة التي هي مبتدأ لما بعده
لما انجر باضافته اليه تحمل اعراب المبتدأ ونظيره غير في المستثنى حيث اعرب باعراب
المستثنى لما اضيف اليه وانجر المستثنى به وتنبيها اندفع ان من المرفوعات
والمنصوبات ما لم يدخل في اقسامها المضبوطة الثالث ان اسم الفعل مرفوع بالابتداء
عند المص كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدأ الا ان يقال لعله رجع
حين تاليف هذا الكتاب عن هذا المذهب الى مذهب الاخفش من كونها منصوبة المحل على المصدرية
او رعاية من الاعراب كالافعال التي قامت مقامها الرابع انه قلتم في مثل قولك

خارج عن قسمي المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ لا خبر له لانه تام بما اضيف اليه لان في معنى قلّ رجل يقول ذلك والتزم فيه نكارة المضاف اليه ووصفه بجملة فعلية لمشابهته برُبّ وكان المص في هذا القول لا فلا ابي علي ان الخبر محذوف اي اقلّ رجل يقول ذلك موجود او الى قول لا فلا ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الرضي على الاول لا بي علي انه يقول العرب اقلّ رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولك اقلّ رجل يقول الا زيد موجود لان اقلّ بمعنى النفي ولا ريبة في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجود او ما رجل يقول ذلك موجود الا زيد الى غير ذلك من ان من الذي عدّ مبتدأ قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة النبذ اليسير من كل شيء على ما في القاموس فلو لا هذه الصفة في معنى الفعل اي يخطئ وبندر يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدأ وليت شعري لم لم يجعلوا خطيئة خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المص اطلع على هذا فلم يبال به وعند البعض كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضي في بحث تنكير المبتدأ لكنه ضعيف لا يبالى به وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغي ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في قائم زيد كما لم يجز في زيد قام لالتباس المبتدأ بالفاعل فتجويز كون زيد مبتدأ في قائم زيد دون قام زيد تحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لا يعاب وانما المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التأكيد بخلاف قام زيد وقائم زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتدأ فالمعنى واحد لا يقال زيد قائم ايضا يقرب من زيد قام في التقوي لانا نقول لا معنى للتقوي في الاستفهام انما هو في الخبر لكنه لا يتم في ما قائم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق المقصود بما هو ابعد منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود اصلا بخلاف ما اذا تساويا فان الملتفت يجعل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ في قام زيد التبس بالراجح الذي هو الفاعل لخلوه عن خلاف الظاهر بخلاف المبتدأ فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند مبتدأ خلاف الاصل لكون المبتدأ مؤخرا السابع ان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية لاسناده الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ عن العامل اللفظي ومن لم يرض بكون ما يعدّ مؤثرا امرا عدميا لعدم صحة كون العاقل للوجود عدميا فلا يجيب بتشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته فزعم انه كون الاسم في صدر الكلام تحقيقا

او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه او لاسناده لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج مجرد الاسماء المعدودة وليس ايا كون في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا الخبر هو المجرد المعهود اعني المجرد عن العوامل اللفظية المسند به الى المبتدأ الذي يتعلق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال على الضمير العائد الى الموصول اذ احيل الضمير الى المبتدأ استغنى عن قوله المغاير للصفة المذكورة ولا فائدة له لا مجرد مزيد توضيح لكن لا يتجه النقض بيضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا احيل الضمير الى اللام يدخل في المجرد المسند به يضرب في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير الخ مما لا بد منه لاخراج الصفة ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم ولا يتجه على المص خروج الخبر جملة لانه في تأويل الاسم عنده وان ابى عنه الرضي ولو لا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم وجعل المبتدأ المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب ونبه بكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ ويعرف المطلق عند اطلاقه التقديم قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متأخر وجود الا محالة فذكر على ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر تقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقدم والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفي الدار زيد فاعلا ومن ثم جاز في داره زيد خلافا للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبته التقديم على زيد ومن جوز في داره زيد من جوز في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته وبنص الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت وامتنع صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام والاعتراض والاحكام فيجب الحوالة ذكاء اولى الافهام قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين ولو كان شذوذه اقتضاء العمل المعنوي حتى كانه يجب الفعل

اينما وقع نكرة او لشدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لا يقتضي تقديمه على المبتدأ
بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكير لحسن الترتيب
كان مقتضيا لتأخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
للتقديم قوله واذا كان المبتدأ الخ الى هذا المقام كما وهمه الرضي لان من مباحثه
قوله او كان الخبر مصححا له وقوله او كان الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد
والاول يقتضي تقديم النكرة المخصوصة والاخير ان تقديم الخبر الى المفرد والجملة
والاصل في المبتدأ التعريف قال المص لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقضه
الرضي بالفاعل ونحن ننقضه بالمحكوم به والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن
تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن انتقاله في لهذا كان الاصل في الخبر التنكير اذا
عرف كالمبتدأ لا التبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل
وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض
عليه الرضي بقولهم كوكب انقض الساعة ومثله بقر تكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة
وبان لا تخصيص عند المخاطب في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام
عليك بل لا تخصيص فيه ايضا اذ ليس معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك
في ويل لك لانه لا يصح ان يراد به ويلي لك ونحن نقول الاصل في المبتدأ التعريف
لان جعل الشيء مبتدأ يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجزءا اهم هو مناط
الافادة متى كان التعيين والتخصيص في الجزء اكثر كان الفائدة اوفر فالمحكوم عليه
انما يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به الذي فيه تغيرات
ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل لذا يتقدم ولا يكاد يكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة
فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالضابط في كونها
اهم احد الامور الستة على ما ضبطه المص فان وجدت سابقا فعليك ان تزيده عليها
ولا نزاع للمص معك فيه واما ما خرج عن الضابطة فربما يقع مبتدأ لجعل المقام اياها اهم
ولا ترد نقضا على الضوابط وقد اداك ما بيناه لك ان الفعل يستحق التقديم
قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهري عاطل عن حلية التحقيق واما
الوجوه الستة لا يفيد منها التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه
بان المراد بتخصيص النكرة بوجه تميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تقليل
الاشتراك ولو سلم المراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان تنزل

منزلة

منزلة المخصوص في الفائدة ولذا استعمل التخصص المنبئ عن التكلف لما كان التخصيص
بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض وسبيله صعب من ان يركب
عاقل تكلفه اكثر من ان يتوهم تناقضه اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند
اليه اهم في هذه الصور فاعلم ان مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما تخصص
بتقييد صفة كانت او معنى فانحو صوت بجبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل معنى
لتقييد الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان النطق لا يقع
به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل ترك كذا
وارجل في الدار ام امرأة يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه وما احد خير منك
يوجب الاهتمام لعنايته بعمومه غناء المؤنة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به
لانه بتقديره يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل في المقدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص
والحصر وفي الدار رجل للمكارة المعرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط
الفائدة بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ
وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن مهتما به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ ويراد بقوله
سلام عليك كل دعاء بالخير او الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكرة
ويفيد كالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يسلم باي سلام كانت ويهلك باي هلاك
كان والمشهور انه تخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدرا في جملة
سلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضي ان سلمت
بمعنى قلت سلام عليك ماخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى
قولي سلام عليك وليس كذلك يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو خطأ وقيل يلزم تكرار
الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الخ في لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح
له ولغيره ويستفاد وجه آخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو
كان تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي السلام
عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام
عليك لكونه مصدرا منصوبا الاصل يحتاج الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضي الاصل سلمت عليك
سلاما بمعنى جعلك الله سالما فهو مخصص بالنسبة الى الله تعالى هذا ولا يبعد ان يقال
ان السلام مستمر عليك فهو مخصص بوصف الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب
في الخبر ثبوت الوصف للمبتدأ نحو زيد قائم فان المطلوب معرفة ثبوت القيام لزيد

وتعريف القائم لا يؤثر في تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه
او بشرط احد الامور الثلثة عند سيبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان
من عنده مبتدأ خلافا لغيره او افعل تفضيل هو مبتدأ جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير
منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسي يساعد غيره حيث يجيء فيها
كيست پدر تو وبهتر ست از زيد پدر او والخبر قد يكون جملة تغير الاسلوب حيث اتى بجملة
اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيها على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى
تاكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة لان التخصص يقربه الى التعريف وقصد الى
جعل عبارة الحكم مثالا له وهي مؤولة بالمفرد عند المص ولذا حكم بان الكلام لا يتأتى الا من اسمين
او فعل واسم والرضي يمنع تاويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على
الانباري وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا التنافي بين الخبر والانشاء
لانهم توهموا خبر المبتدأ قسيم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا بغير القضية ردا على
ثعلب حيث لم يجوز زيد واحد لاضربنه واكتفى الرضي في منعه بانه لا منع ولم يظفر
بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
وليس الجملة الانشائية الواقعة موقع الخبر في تقدير القول حتى يؤول الى الخبرية خلافا
لابن السراج فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة مؤولة بالمفرد نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه نحو زيد ابوه قائم
او زيد قام ابوه اشار الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة اعني الاسمية والفعلية ولم يمثل
بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية
والفعلية ولاختيار هذا المذهب حصر الكلام في الاسمية والفعلية ومنهم من قال
الشرطية فعلية وهذا الكلام ظاهري بناء على وجود الفعل في اوله لكن التحقيق هو
ان الحكم هل هو في الجزاء فالمدار على الجزء الاول في الاسمية والفعلية او بين الشرط
فالجزء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضي جعل بعضهم
الخبر مجموع الشرط والجزاء والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن
الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على
ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند البعض الجزاء والشرط من تتمة
المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول وله ان يرد خلوه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ
بتعليقه بما هو من تتمته كانه قيل في قولك من يكرمني فانك تشكر من يكرمني اشكر اكرامه

تقديره والله لنهدينهم

ولا لاحتجاج

ولا توجيه لدعواه الا ان يقول هذا المثال في قوة انك تشكر ان زيد يكرمني فيجعل حرف
الشرط المتضمن من داخلا لا على الاسم نحو ما ذهب اليه الكوفيون في ان زيد قام او يفرق
بين الحرف المتضمن والمصرح فيجوز تقديره من داخلا لا على الاسم لكمال امتزاجه بالاسم فلا بد
من عائد الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة
لاستقلالها ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بالخبر ضمير الشان
به من غير رابط وبطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من
غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما
يتعلق به فالمختلف في ذلك لا اتحاد والمشتقات وما في حكمها كبصري وزومي وجامد
اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اي صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر
ينبت بالسهل ومضمون الجمل الذي هو الخبر في الحقيقة لا بد له من عائد لان علامة
اتحاده مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده الى
المشتمل على ضميره بالاضافة اليه والملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد
قام وزيد قام ابوه وغير المختلف الذي ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى
العائد كالجامد الصرف الذي لا شائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس
حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى انه جعله مستترا في هذا اسد وكان منشاؤه
عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله مؤولا والاصل في العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا
الغرض واما ما قال الرضي انه الذي يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون
زيد قائم في تقدير زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه بالفارسية است ولو كان
العائد هو هذا الربط لم يكن خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر
الذي هو مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم في السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفي الشعر مطلقا
بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره سواء كان
بلفظ الاول او لا قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا ومنع البعض في غير تفخيم مطلقا ولم يرضه الرضي لوروده وقد يعدل
الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس
ونحوه اما القتال فلا قتال لديكم فان اسم لا لاستغراقه احتوى على المبتدأ وبهذا
عرف ان نعم الرجل زيدا ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان نائب
الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدأ او وجوب العائد في المبتدأ فيما اذا لم يكن

الجملة من افراد المبتدأ نحو هو زيد قائم فان ما بعد الضمير زيد منه والمفرد المتضمن للضمير يجب
مطابقته للمبتدأ الا فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول
بمعنى الفاعل والتثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وقد
روينا لك من الكشاف انه جوز عدم المطابقة في صفة على زنة المصدر فتذكر في القاموس
لا بد لا فراق ولا محالة هذا والظاهر لا بد الظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف
قال الرضي يجب حذف منه عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اي لا بد حاصل منه وقال
يجوز تعلق المجرور بالحاصل الذي وقع خبرا عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة
فنقول لا تثريب حاصل عليكم ولا نقول لا مثرب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف
اي لا تثريب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف
وحكي عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمشتق المبني ولم يستحسنه الرضي لوجوب
اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وقد يحذف العائد من الخبر الجملة وحكم سيبويه
بضعفه في غير الشعر ويرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل في تقديره ولك ان تقول لا
حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن
عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع وهو ان يكون مجرورا بمن
التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ نحو السمن
منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدأ بجعل
المعرف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم يسبني وكذلك ان تجعله حالا وقال الفراء
حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياسي قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى
وقال الشاعر • ثلث كلهن قتلت عمدا • وقال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع • وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابهة الكل في العموم والافتقار
في حكمه نحو اتيهم ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع
فلا يحذف وللعائد في الصفة والحال والصلة احكام اخر ستعرف كلا في محله
ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر سماعي والكوفيون لا يجوزون في غير الشعر ويرده
القرآن وما اي خبر وقع ظرفا اي منصوبا بتقدير في او جارا ومجرورا تاما نحو
انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير مجرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الجر مجرور والظرف
حقيقة في المنصوب بتقدير في مجاز في الجار والمجرور وقيل بعموم المجاز في الكل وقد نبه

بقوله

بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابي علي لا العامل المحذوف
كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا
الخلاف على عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقعا قال الاكثر اي اكثر النحويين
انه مقدر بجملة اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة اي مأول بجملة لان
التقدير يستلزم التأويل ففرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن لم ينتبه للفرق انكر
عليه لان المقدر عند ابي علي وهو الصحيح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف
خلافا للسيد في فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل لم يعرف انه فاسد والصحيح
المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخلة النواسخ والصفة والحال كالخبر ولو جعلت
الكلمة ما كنت به عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع في البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال
العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار قيل ولذا سمي مستقرا والاظهر
انه سمي مستقرا لانه استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو
من لك بالمهذب اي من يضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا
خلافا لابن جني ولا شاهد له وحجة المقدر بجملة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره
والاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فمما يحفظه
كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد وان المسند اليه اقوى ركن في الكلام فاقتضاء المسند
من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة
المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل
رعاية لامر لفظي وشنده لحرم فائدته فرعاية ما دعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان
قلت لا شبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب
الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه مقدرا بالجملة او بمفرد
ومما ينتقل اليه الفهم المنتقل والذكاء المشتعل ان مثل هذا الخلاف ينبغي ان يكون
متحققا في مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل
ان يكون فعلا وفي جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث جمة فاعلم ان الحين الجثث
المستمر لا يخبر عنها بالزمان بواسطة في لفظا او تقديرا فلا يقال الارض يوم الجمعة و
طلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص
ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة الفلانية والرطب شهري ربيع والكوكب هذه الليلة
ونحن في شهر كذا او في اي سنة نحن وجعل ابن مالك والرضي انما الخبر عن العين علة نفسه

عين نسبة الحدث وعين عام لظرف خاص اولما يسأل به عن خاص وقد سبق امثلة
ونحن ادرجنا الكل في ما يسبة الحدث المتجدد فتيقن ما هو الحق ولا تكن بالتردد واذا
اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لزمان يذكر في مقام الاخبار والاكثر
نحو صومي يوم السبت وسيري شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله
مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث
مبالغة في الاستغراق واما لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما لتقدير ذو في جانب الخبر
ولا يجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن الخبر والجر بذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون ان
تقدير في اذا لم يجعل نفسه خبرا لزعمهم ان ذكر في يوجب التبعضية والا فان كان معرفة
فالوجوه الثلثة خلافا للكوفيين في الجر لما مر وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان
فالاغلب ما سوى المرفوع باتفاق من الفريقين واذا اخبر عن شئ بالمكان الغير المتصرف
فيلزم النصب والجر بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف النكرة
يترجح الرفع نحو انت مني مكان قريب بمعنى مكانك مني او انت مني ذو مكان قريب
عند البصريين وبجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره في المعرفة ولا يختص
الرفع بالمشهور بما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو داري خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد
بالاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها وهو مقصور على السماع نحو انت مني مزجر
الكلب اي مهان وانت مني مقعد الازار ومقعد الخاتن ومقعد القابلة اي
قريب وانت مني مناط الثريا اي بعيد فالرفع اولى في البعد والنصب في القرب اذا
جعل الخبر كل من الظرفين لارادة تعيين المسافة من قرب وبعد كان يقال انت
مني بريد وداري منك فرسخ ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة
سيري ليلة فمعنى متعلقا بمدلول الخبر اي بعيدة مني يجب الرفع على ما في الرضي ويترجح
على ما في التسهيل ومما يشبه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت مني فرسخين او سير
فرسخين بمعنى انت من اشياعي ما فرسخين من سيرين يعني ليس تعهدك على بعد ما سرنا
فرسخين ونحو داري خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد
والجمهور على انه تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فهو من قبيل امتلاء الانا
ماء واذا كان المبتدأ مشتملا على ما اي معنى له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام من
الاستفهام والتمني والترجي والعرض والشرط وانشاء التكثير قيل انما كان للمغير
الصدارة لانه لو اخر لعل السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش

فهو

فهمه وهذا الوجه لا يجري فيما لا يأتي بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير
في اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا
يجب عليه الرجوع عنه ولا يخفى انه يتجه على ما في الوجهين ان الخبر الجملة المشتملة
على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه تصير الجملة انشائية فيجب
تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير
زيد مقول في حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم التي فاتت المص كون
المبتدأ ضمير الشان او ما في حكمه من مبتدأ اخبر عنه بجملة هي عينه نحو كلامي زيد قائم
على ما في التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد
الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه • فيا رب هل الا بك النصر يبتغى • عليهم وهل
الا عليك المعول • وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم
ويمكن ادخاله في الاشتمال على ما له صدر الكلام فان المبتدأ حينئذ يتضمن معنى الشرط
وكونه الذي مخبرا به عن شئ كما ستعرفه في باب الموصول في مسئلة الاخبار بالذي
وكونه مضافا الى المشتمل على ما له صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ما له صدر الكلام
يسري فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه ومما يجب تقديمه عند سيبويه
مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل لخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندي
فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة بخبر معرفة في هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام
وغيره يجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المص مذهبه حيث قال نحو من ابوك
ويمكن ان يقال لم يختر المص مذهب سيبويه بل خالفه في كون المتضمن للاستفهام
نكرة بتا هذا الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى
يكون نكرة بل هذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد
كما يقيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه
قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قال
جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو ارتفاع
على انه خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء
خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما
مجرد الاستواء في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه المستويين
في علمك كذا ذكره جار الله وذلك تقوية ايجاب تقييد بان المتضمن لما له صدر الكلام

تعديه هل النصر الا بك • منه

ولو كان الحصر في السعة لقدما لانقلب المعنى • منه

عه

وجب التقديم وان خرج عن معناه الاصلي وجوب تقديم من في قوله تع من فرعون مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم في قوله تع كم دعوتكم مع ان القصد الى الاستبطاء او كانا معرفتين بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فان تعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدا الا في الصورتين عند سيبويه او متساويين اي نكرتين متساويين في صحة الوقوع مبتدا ولم يكتف بقوله او متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدا لئلا يوهم التساوي في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف لا يبقى احتمال النكرتين المخصصتين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما بانتفاء القرينة على المبتدا اذ لو كان قرينة يعرف بها المبتدا في الصورتين لا يجب تقديم المبتدا اذ وجوب التقديم ليعرف بتقدمه ولا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله شعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وقوله شعر لعاب الافاعي القاتلات لعابه اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به قرينة على كونه خبرا اقلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدا لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال او متساويين في الوقوع مبتدا واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو محتمل لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون الابتداء مصدرا يغني عن الياء المصدرية وتاء به واما معنى فلانتقاضه بقولنا اقائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام ابتدائيته مثل افضل منك افضل مني لكونهما متساويين في العموم او في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلا له اي فعلا للمبتدا يعمل فيه الرفع او النصب لو اخر في بادي الراي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدا يعمل فيه الرفع في بادي الراي مع انه مبتدا بقوله له عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل الرفع فيه في بادي الراي فخرج القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت كان قام عاملا الرفع في انت لكونه تاكيدا في بادي الراي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادي الراي وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادي الراي لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجب تقديم الخبر فيه ولهذا جعل السيرافي الذين ظلموا مبتدا في قوله

استرواه

استروا في قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا ودخل ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لو كان مبتدا لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله في بادي الراي فمن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فقد قصر رايه ولو قلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه تعين امتناع التقديم بالتباسه بالبدل وفيه رد على الابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدا واصل هذا المثل على ما زعمت العرب عن لسن البهائم انه قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكيما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم وقالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكلي قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امراة حديثين فان ابت فاربع فذهب كلها امثالا قال جار الله قوله حدث امراة الخ يعني كرر الحديث للمراة لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك في القاموس ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس وقد يروى فاربعة يعني اذا كررت ولم تفهم واجعل التكرار مضاعفا ولا تزد نحو زيد قام ولو كان مذهبه وجوب التقديم في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل وجب تقديمه اي تقديم المبتدا جواب الشرط الاربعة واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام اي كان مشتملا عليه فتغيير التعبير الذي كان في المبتدا للتفنن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ما له صدر الكلام جزء المعنى ولا يلزم منه يجب التصدر في ما قائم الزيدان وا قائم زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا يجد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة الى ما تضمن الاستفهام ليس بمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلهذا قال الرضي يرد على قوله نحو اين زيد ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة اين زيد متفق عليه اجاب تغمده ان كون اين جملة عرض له بوضعه موضع الخبر واما وضعه

ثم لطافة اما بمعنى الاول او ما بمعنى المبتدا. منه

بما يجوز فيه متعلقا تم

اوتقدم عن وجوه

فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه واجاب غيره بان المراد
المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتباري لا تعبير للفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي
ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا
اوكون اين جملة انما هو من حيث انه دليل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام
مع الضمير مفردا لا بجملة بل جملة بظاهره بقي انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب
صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ماله صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الظرف
فقال ويجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدأ والعدا احسن
حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه عما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال اين
ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام
الرافعة للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره العباب ان تجويز هذا التركيب على تقدير اسم
الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر في
اين زيد والمبتدأ يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم
في زيد قائم بخلاف اين زيد على انه مثل اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدأ لان
الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدأ اي جعل المبتدأ
مبتدأ صحيحا ولا اخفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار
حذف مضاف اي كان تقديمه مصححا كما يشعر به تقدير الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار
الحيثية في المبتدأ اي مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ كما في بعض الشروح لانه كما ان
الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدأ مصحح للمبتدأ نحو في الدار رجل او لمتعلقه بالكسر
اي لو كان لمتعلق الخبر ضمير كان في المبتدأ فهو عطف على قوله او كان مصححا له بتقدير كان
والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرفه ولا ينبغي ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا
على خبر كان وقوله ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف عطف
واحد ليستغني عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله او كان ويكون العديل لقوله
تضمن الامر المردد لا وجه لجعل المردد عديلا دون كل واحد منهما وكذا قوله وخبرا عن ان
جعل عديلا استقلالا والظاهر من متعلق الخبر ماله تعلق المعمولية وفيه امور احدها شموله لنحو
على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان
تقديم المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند

الكسائي

الكسائي في المثال الثاني دون الاول لشدة اقتضاء الفعل للمعمول دون الصفة
فكانه متأخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة وليس شيء منهما
بشيء لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها شموله لنحو زين كل
رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم
منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله على التمرة في المثال المذكور دون تقديم على
التمرة وهو المطلوب وما يعلم منه مهم وقد يجاب بحمل تعلق الجزء بالكل فيندفع عنه ما سوى
الثاني نحو على التمرة مثلها زبدا كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة لا يقال الظاهر
على التمر بدون التاء لانه تعريف للتمر لا التمرة واحدة لانا نقول انه تعريف للتمر بانه
على كل تمرة منه مثلها زبدا فتأمل او خبرا عن ان اي المفتوحة مع اسمها وخبرها
ففي عبارته مسامحة وذلك ان تقول الخبر في الحقيقة والمآل خبر عن ان اذ معنى المثال
عندي تحقق قيامك التحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام
مقام المكسورة فيذهل عن الفتحة الحقيقية او يظن خطأ المتكلم او خطأ سماعه
لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك الظن سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمستحسن
ولو انك حقيق بالاحسان لاحسنت وما انك قائم حق على لغة تميم وما ان انك
قائم حق وما انك قائم الا حق وخرجت فاذا انك قائم فاستثنى الرضي مجرد
الواقع بعد اما فاصل ليس الا وقول ابن مالك او مسندا دون اما الى ان وصلتها
لا يفي بالاصلاح وزاد الرضي في مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه بعد الا
او معناها وهو على الحق لكن خطأ في زيادة ما قدم للاهتمام به لنكتة مما تكفل به
علم البلاغة فانه المجوز لا الموجب وجب تقديمه ولم يخف عليه وجه لوجوب وقد
يتعدد الخبر اي خبر المبتدأ منه يعلم تعدد المعمول الاخر للكل ما ينسخ الابتداء ولك
ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر في الحال او في الاصل فيندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث
نفائس استخرجها الغائص الغائص لينتفع به كل معتبر وبائس الاول ان العامل
المعنوي لخفائه غير قوي فنظن به ان لا يعمل في معمولات كثيرة الا انه على خلاف
ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف كانه للطافة شابه المجردات
الغير الفاترة عن الافعال المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد
لكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ
لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقدير هما شخص فاضل

انه ليس فوق كل تمرة زبد مثلها بل الزبد فوق المجموع
ويمكن ان يقال المقصود المبالغة في كثرة الزبد
الا ان [illegible] الانسب او الصواب منه

وشخص عالم و العطف ليس الا صورة العطف اذ ليس تشريك المعطوف والمعطوف عليه
في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب
كل جزء دفعا للتحكم وما في الرضي ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا في تعدد
الخبر عن مبتدأ واحد وهنا تعدد المبتدأ ليس بشيء لان كلامنا في ان يرتفع بابتداء
واحد اسمان بعد ان خبرين وهو من هذا القبيل بلا قيل وقد يكون واجب التعدد
لكون المجموع حالا لاحد المبتدأ الذي هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل
منها بجزء من المبتدأ وثانيهما يحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع فقصد جعلها
خبرا الا انه اعرب كل منها دفعا للتحكم ولا تجوز في الاسناد كما لا تجوز في قولنا هذا
ابلق فما في الرضي ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناده حال المتعلق
المنفصل عن الشيء اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشيء وكذا ما قال
صاحب اللب ان هذا اسود ابيض مثلها افضل وعالم لانه يكذبه وجوب هذان
اسودان وابيضان وهؤلاء سود وبيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل
من اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اي مز بالضم وهو
المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال الرضي في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان
المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذي استحقه الخبر هنا
واحد كما في المز وانما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين القسمين
العطف وتركه قال صاحب اللب ويشهد بان الحلو الحامض في المعنى غير قولك
علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان متعديا الى ثلثة وهو خلاف
ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا
زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديته الى ثلثة بل كون المفعول الثاني
متعددا او فرق بين تعدد المفعول الثاني والتعدية الى ثلثة توجب مفعولا
ثالثا لا تعدد المفعول الثاني فافهم فانه من دقايق الفوايد الذي لا يفهم الا الواحد
بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على
احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل
من تعدد الخبر في شيء ان قلت ان التعدد اللفظي دون المعنوي لا يخص الخبر
بل يجري في المبتدأ نحو الحلو الحامض خير من الحلو وفي الفاعل نحو ترجح الحلو الحامض
الى مضض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جامع نافع وامثاله وهو

تعدد

عند التحقيق تاكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كل واحد على مبتدأت واخبار
فالمبتدأ الآخر مع الخبر الآخر خبر للسابقة وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط
طريقين احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجة
جاريتها قائمة فلو اردت رجاعة الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الآخر الى المبتدأ
السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي وتحكم على الآخر فتقول جارية زوجة
ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للآخر
الى الاول نحو زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا
في التسهيل سهل على صاحبه شدائد اليوم الطويل وقد يتضمن المبتدأ اي يكون فيه معنى الشرط
اي معنى حرف الشرط والجملة الشرطية وهو سببية المبتدأ لما هو من تتمة للخبر على ما يجيء
في المتن في بحث كلم المجازات وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى اول
بما بكم من نعمة فاخبر انه من عند الله تعالى وقيل وجود النعمة معهم مع جعلهم انه من عند الله
سبب للاخبار بانه من عند الله تعالى والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله
تعالى اذ الاتصاف بالكون من عند الله تعالى فرع الكون وكذا اخفى في قوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقات واجيب عنه بما سبق
وبان الواقع على كل حال الجنس انه يجعل جزاء لا بعد حال من وجود الجزاء ليفيد وقوعه
لا محالة وهو لا يسمن ولا يغني من جوع وهو انه لا سببية للفرار وهذا لا يحصل السببية
فالجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقات فان الفرار يصير سببا
للتبليغ الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط
كما حققه الرضي اشكالات المقام بالتمام فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط
قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت دخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان
شئت تركت لعدم كونه جزاء كذا شرحه الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد
لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد وذلك
المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم الموصول الكائن بفعل اي
مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية وليس المراد الاسم المتصل بفعل لينتقض
برجل تام عالم ولا الموصول صلته فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة او ظرف وذكر
الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لا محالة لانه مقدر بفعل
لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح

ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا
او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال الثانى لان
الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يستدعى الافراد كما وهم الهندى لانه
يستدعى المطابقة بما يقصده المتكلم فيقول جاءنى زيد او عمرو وهما فى البلد ولا يخفى
ان بيان المص للاسم المتضمن معنى الشرط المصحح لدخول الفاء فى الخبر قاصر لخروج
المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف المضاف اليه وخروج كل مضاف
الى غير موصوف بما ذكر لا بخروج مثل اما زيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء
الا انه لما قدم المبتدأ الفصل بالخبر ونحن فى بيان دخول الفاء فى الجزاء اوله مبحث
آخر على انه يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء فى هذا المثال
واجب فى غير الضرورة وفى غير مقول قول محذوف ناب المقول منابه نحو قوله تعالى
اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ولا بخروج من يضربنى فزيد
قائم فانه داخل فى جزاء من ودون الدخول على الخبر فى اكثر الاقوال على ما عرفت
ويمكن ادراج نحو الزانية والزانى فاجلدوا فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة
او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز فى صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل
عليه ما هو صورة لام التعريف مثل الذى ياتينى او فى الدار الى آخره او الذى فى الدار
لئلا يتوهم الترديد فى الصلة دون التمثيل فله درهم وكل رجل ياتينى او فى الدار
فله درهم نوقش فى المثال الثانى بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ
فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لانه المقصود
وكل لضبطه وحصره صرح به المصنف فى ايضاح المفصل ووافقه الرضى ولذا حكم
المص ان قوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان شاذ حيث
جعل الا الفرقدان صفة لكل لا للاخ وبما قررنا بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل
للكل صرح به صاحب الضوء فى شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى فهى كلمة
وصرح به صاحب الكشاف فى الفائق فى بيان قوله صلعم الا ان كل دم ومال و
مأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين حيث قال تعين كانت لان يكون
صفة لكل اذ لو كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلثة لما صح الفاء فى الخبر
فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من
الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة

لما

لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل ما هو الغالب فى المبتدأ الذى يصح دخول الفاء
فى خبره من كونه موصولا مبهما كالكلمات الشرط وكون فعله مستقبل المعنى كما يجب فى
كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب
ابهام واستقبالية فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير
ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله فى اى خبر يريد وليت ولعل مانعان بالاتفاق
لا يخفى ان هذا البحث قبل اوانه لانه من مباحث خبر ان واخواتها ووجه المنع
على ما ذكره المص ان ما بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر
ليت ولعل لا يحتملهما ويبطله قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يفى بالنواسخ كلها مع مشاركتها فى المنع
فالوجه الوجيه الوافى ان النواسخ تنافى ما يقتضى الصدارة فلا يدخل ما اعتبر
فيه معنى الشرط وما قيل من ان الانشاء المحقق فى الحال لا يحتمل التعليق لشئ
يتحقق فى الاستقبال فلا يجامع الشرط ونعم قول المص فيه ان جعل الانشاء
جزاء اما لتعليق الطلب فلا يتحقق الطلب فى الحال فى القيام للصلوة لجعل
الشارع طالب الغسل الاعضاء واما للطلب المعلق فالمطلوب فى الآية الغسل
المعلق بالقيام وعلى اى تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول
مختلفين فى ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة التعليق تاخير الطلاق
او تطليق حين تحقق الشرط فقيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق
فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة
لا مطلقا قلت المقصود انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لانه لم يجعل الحكم
مخصوصا بليت حتى يجاب بان التخصيص اضافى وكيف لا والتخصيص بالذكر
لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع سائر النواسخ بحث عن المنصوبات
فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بها لا ياباه النواسخ فخص الحكم بها تصريحا
بما هو يلحق به لان كما يفيده قوله والحق بعضهم ان بها والحق المالكى ان المفتوحة
ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى
ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله
لهم وقال تعالى اعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وانما قال والحق بعضهم لانه لم يتعين عنده

فتكلم

من الحق أو جعله عبد القاهر سيبويه خلافا للأخفش والعبدي وأبو البقاء وابن يعيش
الأخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين عنده لكما قال الرضي ان المصنف تبع عبد
القاهر لا بهام التحقير وتزييف الالحاق وقد يحذف المبتدأ لا نسيا لانه ركن من
الكلام بل لقيام قرينة ليفيد ان المحذوف هو فيما يشوبه كلام الرضي ان قوله لقيام قرينة
لا فادة ان الحذف لان مع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف بل يكون
جوازا نعم كل من جانبي الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة تطلع في علم اخوان ساعدك
التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق يقال قد اهمل وجوب الحذف
وهو محقق في مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد
تصحيحا للرفع اهل الحمد وفي نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوزه
المص في بحثه ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع في المعطوف بجعله مبتدأ
اي اهل الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدأ ما قبله خبره كما حققه
الرضي في بحثه فلا يفيد باحتمال كونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينفي كون المقطوع
مبتدأ اجماع النحاة على انه خبر المبتدأ على ان جعله خبرا اوفق ما هو اصله من كونه
صفة وان تسوية المص بين كون المخصوص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف
ينافي عدم اعتداده به الا ان يقال قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف
بيان للاختلاف لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ
بقولهم زيد الخبز آكله بنصب الخبز فانه في تقدير زيد الخبز هو آكله والا لم يتجه
رفع آكله اذ لا يصح كونه خبرا لزيد لان الخبر هو المفسر المقدر ولا تأكيد لان المؤكد
لا يحذف هذا وفيه انه تفسير للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ ومما
وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيدا اي من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب
والتقدير من انت تذكر زيدا يقال لمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله ان رجلا
لم يكن له فضيلة يسمى زيدا وكان اسم رجل مشهور فقيل في ذلك انكار التسمية
والوجه في اهمال وجوب الحذف انه في كتبهم من مبنيات المفعول به وبحث افعال
المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فاقتدى بهم الا انه لم يبحث عن الوصف
المقطوع وحذف العامل من من انت زيدا ابقى انه منه ما اخبر عنه بمصدر او نصب
وجب حذف عامله نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة وجب
حذف المبتدأ لان المقام مقام اعتاد الحذف واجبة منه ما اخبر عنه بصريح في القسم

نحو في ذمتي

نحو في ذمتي لافعلن كذا اي ميثاق صرح بها ابن مالك في التسهيل كقول المستهل
نحو الصبي الرافع صوته اول رؤيته استعير لمن رفع صوته لتعريف الهلال في بعضهم
فسر الهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدأ قول المستهل او لحذف مبتدأ قول المستهل
ويرجح الاول نكتة الحذف وان في مرفوعات السوق الهلال والله اعلم ذكر العصام
انما النقل قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا اي
زيفه بانه مثال لا شاهد وبانه وجد حين لا اظهار اظهار المبتدأ في خصوصه وزعمه
نحو قول الخمس نعم وهذا انعم ومنهم من تصدى لبيان ان تقدير الهلال لا يناسب المقام
ودونه خرط القتاد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا
اليه ويشاهدوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو ليس حين رفع الصوت به مشيرا الى
الهلال فتارة يقول رأيت الهلال والهلال بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع
فالظاهر ان تقدير الرفع رأى الهلال في الخبر لقيام قرينة اذ لا يحذف نسيا جوازا
نحو خرجت فاذا السبع يعني بعد اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع واقف
وفي المعنى حذف الخبر بعد اذا فقيل حتى لم يوجد في النظم المعجز الا مذكورا قال الله تعالى
فاذا هي حية فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هم قيام ينظرون اقول الحذف
بعد اذا المفاجاة للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشيء بغتة فيغني عن ذكر الخبر
الذي هو مجرد الاستقرار وشيء مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة جاة
ما لم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده
والمثال مما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع اي فبالمكان السبع وهو مذهب
المنقول عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباء واجيب بانه بدل محتمل
الحال وزيفه انه يلزم اشتراك اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه
يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شيء من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على
الضم وتنوين المضاف ووجود المضاف اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت
من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذا ظرف للمفاجاة المفهومة اي ففاجأت
في وقت وقوف فاجأت منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به للمفاجاة
كما توهم من قول المص ان التقدير فاجأت وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان
اذا لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولا يساعده استعمال العرب

وذلك ان تجعل مفعول فاجأت محذوفا والتحويل اي فاجأت من الخوف والهول ما لا طاقة لكم
به او استماعه والفا للسببية اي تسبب عن خروجي مفاجأت السبع وقيل زائدة ورده
الرضي بانه يكذب امتناع حذفه وفيه انه لا تزييف في منع الاستعمال غير حذفه اذ لا مانع
عن التزام زيادة شي ومنع امر معنوي غير حذفه اول المسئلة ويرجح الرضي قول من جعله
عطفا على فوجئت وجوبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر منه
اي من هذا التركيب غيره اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل لعمرك لكن بستين والتقدير
منه اقسم تقديره وقيل ما مصدرية والمحذوف هو لوقت المضاف اي في وقت التزام
غيره موضعه وجعل الرضي ما عبارة عن الخبر ليستغني عن الحذف لكن فيه بحث اذ لا يتاتى
يحذف الخبر وجوبا في خبر كذا ولما كان التزام الغير في موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب
المعتبر ناسب احتياج الى بيان مواضع الالتزام وهي اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث
قال نحو لولا زيد لكان كذا وفسر الضابطة المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا فنقض
بقول المتنبي رحمه شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري • لكنت اليوم اشعر من لبيد •
وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فمنهم من اول هو النقض بجعل ما نطق خبرا حالا
عن الخبر المحذوف اي ولولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزري ولولا فضل الله حال
كونه نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف في مواد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها
مبتدأ الخبر مدلول عليه بلولا اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود المطلق يحذف
لا محالة لدلالته عليه والتزام الجواب موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا لان
لولا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول فدليله لا يساعد الحذف الا في الخبر العام وفيه بحث
لان لولا لا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا لا على حصول مبتدأ الجملة كما
ان لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فلولا لا يدل على الخبر ما هو في ما ذكره
من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام الغير موضعه
سواء كانت القرينة نفس لولا وغيره فينبغي ان تفسر الضابطة مبتدأ الخبر يفهم من غير ذكره
مع قيام شي مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذه شبهة قوية تقتضي تغيير الدعاء
مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون
قرينة ممتنع الحذف وفيها جائز الحذف وغاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر
الجواب معتبرا في موضع الخبر الخاص في جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف
الخبر والمذهب الكسائي ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اي لولا وجد زيد وكذهب

الفوائد

الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزيله منزلة الوجود ويفهم منها بلا مهملة ولا يريبك فيه
ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا السبب مختص بما سوى حرف
نائب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء
ويا زيد على مذهب المبرد ومذهب الكسائي اقيس لان لولا كلو لم ولا ينفك عن الفعل
كذا قيل ونحن نقول لولا من كلم المجازاة والشرط لا ينفك فيه من ان تكونه فعلية اولى
ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المص بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون
بدون المفسر ولا محالة نتكرر في الماضي غالبا الا في الدعاء وجواب القسم فلا في لولا
ليس حرف النفي ضم الى لا بل المجموع كلمة موضوعة لامتناع الثاني لتحقق الاول ويمكن
دفعه بان المفسر انما يجب لعدم فهم خصوص الفعل من القرينة وتفهم الخصوص منه لولا وبان
الكسائي ان يقول يجب تكرير لا الا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا كالعدم لزوال
النفي بدخول لولا لان نفي النفي اثبات وضربي زيدا قائما فسر الضابطة المشار اليها
بهذا المثال الرضي ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا
الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما
ويكون بعد ذلك حال لا منها او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون الامير قائما
ويتجه عليه ضربي زيدا قائما شديدا وزيد لدفعه كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو
ذو الحال ويرد عليه ضربي قائما لان المصدر لم يعمل في مرجع ضميره هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم
ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة
الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا ترى ان الاضافة للمصدر الى
شي منها في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها
وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حضر الضرب في حال القيام فقال في ذلك لان
اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق
فكذلك الاضافة المعرف كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة
الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على
الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على ان في هذا الكلام امرا لا اهمال على ما لا
نضبطه المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على
القرينة الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه اقتضاصي هذه البكر

شاية ولا معنى فيه للاستغراق ومنه غلبه رجل هو اعلم البلد باجنا فالحصر المراد المتفق
من النحاة في هذه المبتدا ينبغي ان يوجد في تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب
مستعارا في نفي المفهوم المخالف للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من
قال هو مبتدا لا خبر له مثل اقائم الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله
او بمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله ومعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما
ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الحصر لا يستفاد الا بكون اسم الجنس الشامل للقليل و
الكثير مع ارادة الاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كانت بمعنى الفعل نفوت
وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره اللبيب ان الكلام لا يتم بدون
الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم
بدون المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى
لا يتم الكلام بدونه وفي جعله مما التزم في موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث
جعلوا التقدير ضربي زيد قائما حاصل من معمول ضربي لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف
فلا يصلح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذ جعل قائما حالا
من المصدر لان حصول المقيد لا ينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لو كان لنفي
مفهوم المخالفة على ما حققناه كان الحصر باقيا فيما اورده محتمل لمذهب الاخفش
وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضربي قائما ضربي ضربي قائما
وتقدير ضربي زيدا قائما ضربي زيدا ضربي اياه قائما وزيف بان حذف المصدر
مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع الفعل
مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين
وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف متعلق الظرف كما يحذف متعلقات
الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه وفيه
معنى الظرفية فبقي ضربي زيدا قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية
فقوله مع شرطه ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف
هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده
تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا والمناقشة بان كان ظاهرة في الناقصة

مرفوعه

منه فيه بوضع نبت مكان كان في بيان التقدير فيقول ضربي زيدا قائما تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا نقول بعد ذكره اي جعل كان تامة انها لو كانت ناقصة
لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعدها جهة ولجاز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فالحكم
حمل كان على التامة مع هذا الداعي تكلف لانا نقول كفى توجيها لذلك لالتزام انه
نائب عن الخبر المجتمع على الاصح لا نقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر في تلك
الحال فلا بد من جعله حالا لانا نقول يحصل الحصر بجعله خبرا كما نبه عليه لطف الله في
قال الرضي اذ المحذوفة لاستمرار وهو كثير وفي القرآن غير يسير وقال غير المقدر في المصدر
الاستقبالي اذا وفي الماضوي اذ هذا او تلك ان تقدير الكل اذ ضبطا للانتشار
بمجيء كل منهما اذا واذ مع التأخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجردا اذا بتقدير الزمان في المبتدا فيقال
التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف ما فيه و
وكل رجل وضيعته في الرضي الضيعة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة هذا وكانه
جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي الصحاح
سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها ضيعت وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال
ما ضيعتك اي ما عملك وصنعتك ومنه كل عامل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وفي عده
من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة
مع ضيعته فكما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته ورفع
ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكن لمنعه الواو ولانه الخبر في الحقيقة الا انه لما امتنع
اعراب كان حرفا اجري على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضي ان يكون الواو
اسما كالا الصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الواو وان كانت بمعنى مع يكون
للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو واذا كان معطوفا
لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفي ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن ما بعده
منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفسر الضابطة المنازلها بهذا المثال
بكل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته
مقرونان كما قدره به فورد عليه ان مقرونان متاخر عن قوله وضيعته فلا يصح ان
يقوم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخر يتجه انه لا يتم ما اورده
على الكوفي في جعلهم قائما في ضربي زيدا قائما معمولا لضربي اذ قد لا يصح جعله قائما مقام الخبر
لتأخر الخبر الا ان يقال ما اورد عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء في كون

المؤخر عن الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التأخر ومنهم من عدل عنه فقال
التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير المستكن
في الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه
الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضي الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول [illegible]
انتم والساعة في قرن والقرن الحصة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد
بالواو المقارنة بل افيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم
قصد المقارنة بالواو وانا لا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على ان المراد
بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع بل هذا وهو نص في المصاحبة كما قيده
ابن مالك في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة ومثل كل رجل وضيعته
اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقرن كل رجل بضيعة
كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل اجمال الاسماء الظاهرة متعددة وكذا ضمير
ضيعته اجمال الضمائر متعددة لكل ضمير في هذا المجمل يرجع الى ظاهر في ذلك المجمل كانه
قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتأمل فانه تعقل ويحسن الرؤية نحو لعمرك
لافعلن كذا الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح في كونه
مقسما به يحذف الخبر وهو قسمي او اقسم لوضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا
فلك الخيار فتقول عهد الله علي لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود
ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما سمعت حالك المشهور
ان العمر بالفتح والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه
موضع التخفيف لكن في القاموس بالفتح وبالضم وبضمتين الحياة وبالفتح الدين
ومنه لعمري ولعمرك وفي الرضي وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك لافعلن اقول
لجعل المثال منه مجال فتأمل وحصر مثلهما يحسن المقال ونقول الضوابط المشار
اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الا سيرا ونظايره لم يذكره للاعتبار بالبحث
عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز اكله بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ما
عرفت وسابع يستفيد من بيان الخبر الظرف في تذكيره فان معا جوازا كقولك
نعم العبد فانه في تقدير في جواب زيد قائم ولا يبعد ان يتوقع منك السابق
مهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ وجوبا والخبر جوازا
كقولك نعم العبد فانه في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا للشروع بيانه في بحث

افعال

افعال المدح والذم خبر ان واخواتها اي خبر واحدة من ان وامثالها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف اي بعد دخول احدها وقد نبه عليه بقوله نحو ان زيدا قائم والظاهر بعد دخولها
ولا نظير داع بوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف
نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظايره ومن اقتصر على حذف المضاف
في الموصوف فاته وضوح بيان الموصوف في المراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهته
الفعل فلا يدخل فيه لا لان لا لا يعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهته ان من هذه الحروف في
التحقيق وان تغايرا فانه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يعبر بالاخوات لانها
مستثنيين في قسم الحروف في التعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون
الحروف ومن قال لان الحروف مؤنث سماعي الحرف لان المؤنث حروف الهجاء وكم من
اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ
ترجيح مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول ترجيح ما عليه الجمهور
على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جائز
في خبر كل قال ابن سلام في طبقات الشعراء انها لغة ردية قال شعر اذا اسود جنح الليل
فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير
الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير تشبهون اسدا او الكسائي تقدير الخبر في
تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه هو [illegible]
وفي قوله بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا في سائر توابعات اخبار النواسخ واسمائها
فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بمسند ان يقع بعد دخول النواسخ
من غير ان يكون مسند الكلام انه فاعا هو على طرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد
المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقييد القيد بعد دخولها ويرد
عليه ان زيدا قائم ابوه فان الخبر مجرد قائم حيث اجري عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم
ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببه لانه يعود اصل الشبهة بلا ارتياب
بل لو اريد التكلف للاهتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان
قائم ابوه في حكم المسند حيث اجري عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول
تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامره اي ضرب باب ان كامر خبر
المبتدأ قال الرضي اي شانه وحاله في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه
واحدا ومتعددا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من اشتراط العائد في الجملة واشتراط حذفه

بالعلم هذا او في جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر حكما تحكم فالاحسن ان ضرب من
التفصيل ثم ان في تقديمه مستغنى عن محذوف اي شانه مثل شان خبر المبتدا في جميع ما يتعلق
به الا في تقديمه لامتناع فمن قال الاولى الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين
التقديم لا تقديمه فقد وهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا الا اذا كان فان كان
تقديم الخبر الجائز والوجوب وبيانا تقديمه ظرفا فان حكمه في تقديمه في ذلك لم يتوقف لا بد
من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم
فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل الحرف
واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحثه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال
الرضي حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدا في تقديمه فكما يجوز التقديم من نحو الدار زيد
يجوز في ان في الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا
وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز ان من خصايص ان تصحيح تنكير المسند
اليه نحو ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش الفتى وللفتى
للدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها تقول
اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدا لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن
هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر
مصححا للمبتدا اذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت منه بيانه
اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين ولقايل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدا
انه اذا تضمن ما له صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب
تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتدا له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان
لام الابتدا اخرج عن اقتضا الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في
ان غلامه يحب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلنا
هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من
استثنا امر آخر وهو ان خبره لا يتضمن ما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان
يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة
سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتدا على خبره دون خبر المبتدا
وانه لا يصح كون خبره طلبا الا الذي يجئ تحقيقه على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف
في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال ولنا

ولد

ولدا وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قايم اي فيما كان الاسم ما يدل على علم
ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد
الجملة الاستفهامية مقامه كما في لولا زيد لكان وقال المص كما في ليتك في الدار
ورد الرضي الاول بان التقدير ليت شعري جواب ازيد قايم حاصل فقوله
ازيد قايم في المعنى معمول شعري ومن تتمة المبتدا فكيف يقوم مقام الخبر والثاني
بان ازيد قايم معمول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من
تقريره ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه المعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال فالاولى انه حذف
واجب من غير ما يسد مسد المحذوف وجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المص
جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح حمل جواب ازيد قايم عليه فقوله ازيد قايم قايم مقام الخبر الذي
هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تاملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم
لا جواب ازيد قايم ولعل ابن يعيش والمص لم يجعلا ازيد قايم معمول الشعر بل جعلا
التقدير ليت شعري حاصل ازيد قايم على ان يكون ازيد قايم استفهاما ما بعد تمني
حصول العلم قدم عليه التمني ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم مشتوق الى معرفته جدا
فيبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا
في السد مسد الخبر ونبه المص على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف
فشبه به في السد ولا فهام لا صحة الحمل اسم لا التي لنفي الجنس سمي به لانه للنفي
عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس نفي الوجود والصفة ومن قال
مضافا اي لنفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد ولا يقال الوجود ايضا
صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة نفي الجنس
صفة له في الواقع فجعل التقدير لنفي الجنس وفي وقوعه من المرفوعات بعد خبر
المبتدا رد على الكوفي حيث يجعله مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضي
في بحث خبر ان لكن ذكر هنا على الوفق ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا
كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدا ولا يجعل
مرفوع المحل بالابتدا عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما اراد باتفاق النحاة
اتفاق نحاة البصرة هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها الظاهر ان
فيها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف وفيما لكذب الحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس

غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد واما الظرافة بان اثر الملكة فتتقيد والظرافة
كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة تطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال
قال قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيها على
تعدد خبر لا كخبر المبتدا ولا يخفى ان الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف
لا نفي الجمع بين صفة الظرافة وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما
مثل به الجمهور لكان افيد او فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه
قال هذا المثال ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفا او يحذف كثيرا بخلاف
ما ذكر من المثال فان صفة اسم لا المفتوح لا يرفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون
فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل متوقف فيه وجعله حكاية
اسم لا كاسم ان في صفة حمل التابع على المحل وامره كامر خبر المبتدا الا انه اكتفى
بالتنبيه في خبر اول النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدا
الا ان خبر المبتدا لا يحذف كثيرا اذا علم ويحذف كثيرا اذا علم لتبادر اللفظ
المعنى في النفي في مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث
اسم لا وبها اولى وبنو تميم لا يثبتونه اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة
وقد قال كثيرون يجعل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل
لا خبرا وهذا مما يقضي منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة الحجاز كلغة
بني تميم فهما يثبتون الخبر والحكم بان بني تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف
او ليس مذهب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات
الخبر في اللفظ والمعنى بجعل لا بمعنى انتفى فلا رجل في معنى انتفى جنس الرجل وهذا
مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركيب الكلام من الحرف والاسم يهدي الى خلافه
قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا والنكرة الاندلسي وحقق
المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم
بل احدهما فقط اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
لكن مشابهته ما اكثر لانه كليس لنفي الحال الى الخلاف لا فانه لنفي المستقبل وهو مسند
اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما الا لو ما زيدا ورجل قائما ولا رجل افضل منك

كما

كما في اللباب ليعلم عموم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة
والاخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه ظاهرة
في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فيحمل لا على العموم ما لم يعرف قرينة نحو لا رجل بل
رجلان ومع صحة وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم
فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلان عددت مناقضا لنفسك وهو اي اسم ما ولا
في لا شاذ قال ابن مالك كثير وعمل ان النافية شاذ لقد جاء تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم
خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن قيس لا براح لان لا هذه لنفي الجنس اهمل
شاذ العدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم او تعريف الاسم قال
الامام المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لا رد الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبني انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر لا الخبر
حتى يعلم انه رفع او نصب لو ذكر وهو الظرف اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب
نسالك اللهم بحطاط تلك المرفوعات ان تجعل عواقب المسموعات وثمرات نجار
افكاري المجوبات اصلها ثابت وفرعها المنصوبات المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام على ما قيل
او لشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر
لمعرفة اقسامه لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف
اليه بالاضافة المعنوية واللفظية التي هي العمدة في المجرورات بعد معرفة اقسام
المنصوب واحكامه هو ما اشتمل على علم المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف التي
اقتضيها المقتضي والاصل في هذا الاشتمال المشتمل عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم
المفعولية اي علامة هو في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض
عليه الرضي بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه والمفعول له اذ لا يخلو فعل
عن حال كثيرا ما يخلو عن مصاحبة المعمول الباعث فالتحقيق يقتضي جعل الاعراب اصلا
في الفضلة تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعترض انه انما يرد
لو ثبت ان اصالة الشيء في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له في نفس الامر والظاهر
انه دائر على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فعلهم وجدوا دوران المفاعيل
في الكلام اكثر من باقي الاقسام وجعلوها في مقام قسمة الاعراب ادخل في نظر القسام

وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم من المفاعيل ما هو اشد اتصالا بالعمدة
والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال بالعمدتين والمفعول به
يرجح في نيابة الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه
يدور بين كونه تابعا وصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصل ابدا ومعنى وصورة
فراعى المص هذا الترتيب المستحق للترجيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم
يقنع بالخفاء الاوفر ونكن مولعا بجمع الاكثر ثمنه قدمه للاهتمام به لاشعاره بتقسيم
المكمل بتنويعه لا للحصر او رتبها برفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل مع الفا للتعقيب
او التفصيل بعد الاجمال المفعول المطلق سمي به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا المفعول المطلق
ولغة اذ انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد لا بد منه في اطلاقه عليه
كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية
لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد
معتبر لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب
الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق
واما لما نقول انه سمي مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه وانه مفعول
لكل فعل او ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وهو اسم صرح بالاسم
في تعريفه دون بعض ولعله تنبيها على حقيقة المسامحة الشايعة في وصف اللفظ
بوصف معناه كما نبه عليه في اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر
المسند به دون غيره من اخواته والمص ذكر باعتبار آخر وهو انه تحاشى عن انتقاض
تعريفه بضرب ضرب زيدا او ضرب الشيخ مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه و
لا انتقاض في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه لا يبقى
الانتقاض باعجبني ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا
هيهات هيهات لما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء
بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت
في مقام ضبط المجهول وضرب الثاني لا يدل الا على تقرير ضرب الاول وليس كونه
ما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرف النفس منه كونه مؤكدا للاول ما فعله
بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي
من مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم

لم يفد دخول النفي فعله ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا وضرب
زيدا وعمرو ضربا فاعل المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى فعل بمعنى الحدث
ليشمل مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد ضرب ضرب الامير
من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا
على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول لم
يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجري على اصطلاح غيره في
الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان
هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق مما لما
فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعله بقوله مذكور
لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان تقول معنى
فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف
المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من ان يكون
مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم
من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربة او التزاما
نحو قعدت قتلا بمعنى ضربا شديدا فقال بعض في هذا القدر من التعريف كرهت
قيامي فقال بمعناه ليخرج وبعد بقي كرهت كراهتي زيد واجبت محبتي له فمنهم
من ظن انه لا بد من زيادة قيد لاخراجه وهو ان يراد ذكر بيانا له ومنهم من قال
تخرجه قيد الحيثية اي اسم ما فعله فاعل فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور
والمصادر المذكورة ليست اسما ولا فعله من حيث انه فاعل فعل مذكور لا يخفى
انه يخرج بها كرهت قيامي قبل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه
يفيد بمفهوم لفظه بل ان يقصد به النوع الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهتي
او لم يقصد بكرهت ما قصد بكراهتي بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما ينفتح فيه
العبارة ولا يفهم الا من له توفيق وذكاء رفيق ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول
المطلق تربا وجندلا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد
في التعريف او جار مجراه فيحتاج الى ان تريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه
ويكون للتاكيد اي لتاكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا في معنى احدثت
ضربا عدل عن قولهم ويكون لتاكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل لتاكيد مصدر تضمنه

الفعل تحاشيا عن المخالفة يقال الاصل فيه ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان الاولى
ان يقول قد يكون للنوع والعدد ولا يكون للتاكيد والنوع ولا للتاكيد والعدد
اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعية مبهمة
او معينة لم يفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل
ارباب التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الآخرة مفعولا مطلقا للتاكيد اي
نكله تنكيل الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل
بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل لا يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه على
مفهوم الفعل فنكال الآخرة اصله نكله الآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر
الى متعلقه ومنه سبحان الله اصله اسبح الله سبحانا ولبيك اذ اصله الب
لك لبين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن لا يعرفه الا المدقق قاسى في الطلب شدايد
المحن النوع والعدد يجتمعان فيما اذا ابين عدد النوع على ما في الرضي نحو جلست جلوسا
مثال التاكيد وجلسة تعطف على جلست جلوسا بتقدير جلست جلسة ليكون عطف مثال
على مثال لا على جلوسا فافهم وجلسة الاول بكسر الجيم والثاني بالفتح ليكون الامثلة
على ترتيب المثلثات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة
على ما في الرضي ايضا وللنوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على ما في الجاربردي
ومن امثلة النوع والعدد معا ما وضع فيه الآلة موضعه نحو ضربته سوطا فانه بمعنى
ضربته ضربة بسوط فافراد الآلة للدلالة على وحدة المصدر الذي اقيمت مقامه ونحو ضربته
سوطين اي ضربتين بالسوط وضربته اسواطا اي ضربات بالسوط فتثنى الآلة وتجمع ان
توحدت لتعدد المصدر كذا في الرضي وما للنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا
ورجوع البريد الرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا والسبع رجوعا واي رجوع وقد تبين
وكذا ما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين
ويسمى التاكيد مبهما وخلافه موقتا فالاول اي ما للتاكيد لا يثنى ولا يجمع بهذا الحكم اذ لا
لا يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان بخلاف اخويه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم
المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه وقد يكون اي الاول بغير لفظه ولا يلزم ان يكون
بلفظ العامل كما يجب كون المؤكد اللفظي وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير
لفظ عامله فلا يرد انه لا فائدة في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول
المطلق على انه لا يستفاد من التعريف لقلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه

رد

رد على سيبويه حيث يجعل نحو قعدت جلوسا في تقدير جلست جلوسا وانبتكم الله نبت
نباتا في تقدير ونبتم نباتا وتجا لفه المازني والمبرد والسيرافي ويجعل الناصب
الفعل المذكور والظاهر معهم في جلست جلوسا دون انبتكم الله تعالى نباتا ولا بد
لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو ضربت انواعا وضربته في معنى
ضرب القرب وفي نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى وفي نحو ضربته اشد الضرب
واي ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره فيتناول نحو
قعدت جلوسا وانبتكم الله تعالى نباتا ولا يتجه ان المراد بالمغايرة بوجه ما فيلزم
ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم بعد
نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بالمادة والمثال الذي
ذكره المص انما يصح لو كان القعود والجلوس مرادفين وفي شروح المصابيح ان القعود
يكون من الاضطجاع والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
حذفا جائزا كقولك لمن قدم جاء من السفر خير مقدم فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت
ووجوبا اي حذفا واجبا وقد يحذف نسيا لا لقرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى
عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى ان كان
على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل
فعله وربما راعى كونه مصدرا فيؤتى بمعموله كما يؤتى معمول المصدر ومنه هيهات
هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضربا لزيد سماعا
اي حذفا سماعيا اي موقوفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع الحذف والسماعي
ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة يعرف بها ومنه هذه المصادر حيث ضبطه الرضي
بان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده لا لبيان النوع بل لرفع ابهام حاصل من حذف
فعله وتفسير فعله يجب حذف فعله ومنه حمدا له وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك
واما اذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه
انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام
قال الرضي بينه وبين المصدر بالمبتدا بهذا والاظهر الاقيس الى اضافة المصدر ان
الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماعي لفظه ايضا تقول جاء زيد عمرا ايضا اي آض
ايضا ومجي زيد وعمرو ايضا اي نقيض هو بمعنى العود ويكون بعد كلام بعيد الحكم
بغير ما تذكر له وتقديره عاد المجي عودا او قبل عاد عمرو الى المجي بان اعرض عما سواه

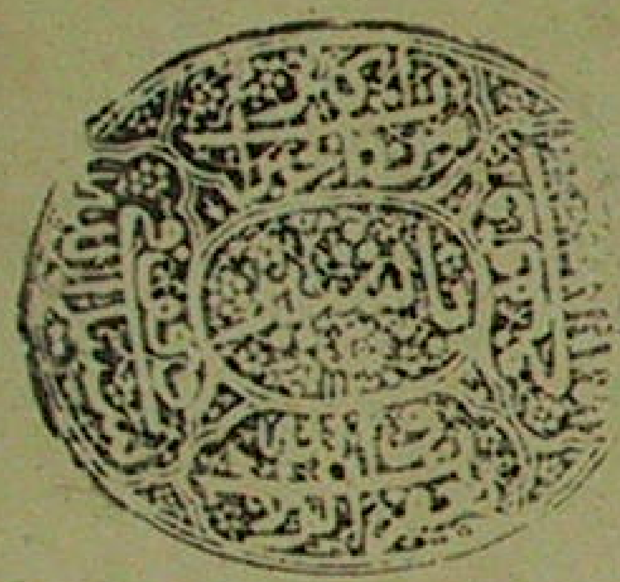
من السكون ونحوه وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لا ما
ذكره المص من قوله نحو سقيا ورعيا وخيبة وهو عدم نيل المراد وجدعا وهو قطع اليد او الشفة
او الانف او الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا اقول فضلا وفيه ابحاث دقيقة تفيدك
فضلا استوفاها المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من معاقد دقائق
به هذا المقام فلنوردها لك ان كنت فاهما لاقسام من كثرة الكلام وهي ان فضلا
يورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او مؤول نحو فلان
يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة
على ان ما بعده اولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعدا
والثاني مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده
على نفي الاعلى واستحالته يرشدك الى صدقه ما ذكرنا الفطانة المتحلية بالمتانة
واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض الفحول لوقوعه بعد
النفي الضمني بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يقربوا حل هذا التركيب فضلا
عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر يفضل على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال
انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقي فتقديره فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان
يعطيه يفضل فضلا وضمير يفضل لمضمون جملة المنفية اي بقي عدم النظر عن الاعطاء
وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشيء تكون من جنسه او اقل مما ذهب وليس عدم
النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله بقية له وقيل
المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو ادنى بالعدم بمنزلة عدم الكثير
وما هو بعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج
الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاستعمال الصحيح
وتضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افاده ونحن نقول الفضل ضد
النقص على ما في كتب اللغة والضمير في فضل الى المنفي اي فضل النظر في الوقوع على
العطاء وبعد عنه فضلا وحيث يلزم من نفي النظر نفيه بطريق الاولى فعليك باعمال الروية
في اختيار ما هو الاحرى وظهر بما ذكر ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور
معمول الفعل المذكور بعده حذف فعله وقياسا اي حذف قياس لا يتوقف الحذف على
السماع بل يعرف بضابطة في مواضع نبه بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من
المواضع الستة وسننبهك على ما لم يذكره من ثلثة مواضع اخرى ونصحح لك

صيغة

صيغة الكثرة بجعل اول موضع ذكره متعددا الا انه جمعه مع الثلثة التي سبق منها ما في
مفعول مطلق وقع مثبتا في قصد المتكلم بعد نفي ليشمل النفي المستفاد صريحا والنفي المستفاد
ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى نفي الا ان يقال المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه احتمل
صفة للمتردد فلذا ازدد فكانه قيل بعد واحد من النفي ومعناه داخل على اسم وتسمن تابعيته
له قال الضمير راجع اليهما تابعا وبدل كل واحد وقيل صفة لنفي وصفة معنى نفي محذوف وقيل
بالعكس وكون الشيء مقصود الاثبات بعد النفي انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفي
لفظا او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الا ضربا لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول
المطلق في قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق لا يصلح
ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى شيء وقيل
لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدمتيه فاسد لانه جاء ضرب
ضرب شديد والخبر اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيري الا سيرا
الشديد او كذا الا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي
كما لا يخفى او وقع مكررا انتقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا الا سيرا و
بدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والاوضح البري عن النقضين ان يقال ما وقع مثبتا
بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه
نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نائبا عن خبر عين بتكرار او حصر وتتجه عليه خروج
الدهر الا تقلب والموت خوبا ضربا والظاهر ان قولنا ما يضرب زيدا الا سيرا
على ان سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكروه صحيح
بين ان المقصود بهذا التركيب الاستمرار ولذا حذف استنباطا للتصريح بما دل عليه
على الحدوث اعني الفعل او بما هو منزل منزلته لاعماله عمله فعل هذا يجب ان يكون
المقدر اسما او فعل مضارع ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد البريد مرتب
بريده ودم سمي به لبغل يرتب في كل اثني عشر ميلا ليرسل السلطان ويقطع رأسه ذنبه
علامة له وفي بعض الشروح هو البغل وكلاهما يصح في المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول
المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتاكيد بعد الا
لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعده وانما انت
سيرا او زيد سيرا سيرا وزيد سير فسيرا والمراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سير بعد سير او ليس
سيرا الثاني تاكيد الاول قال صاحب الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اي

دكما بعد ذلك نظيره من الحال جاء في القوم رجلا رجلا ومنها ما وقع تفصيلا التفصيل
في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشدوا الوثاق فاما منا مع انه لا يجب فيه الحذف
وقال بدل قوله لاثر لاثار لم يندرج فينبغي ان يحمل التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون
على نوعين تبيينها على سبيل الترديد كما في مثال ذكره وتبيينها على سبيل الجمع كما ان يقال
اضرب غلامك تاديبا وتخويفا لكنهم فسروه في هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه
تامل مضمون جملة الظاهر منه ما يتضمنه الجملة ولا يستفاد منها كما تقصد به فيما بعد غير
مرة لكنهم فسروه منها خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه
وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما تحقق الغرض
بمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختياري فبطل الطلق لان الاثر بمعنى الغرض لان تحققه بعد مضمون
الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل
الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك
نحو زيد ابا وسفوه القريب والبعيد قيل لو كان تفصيل اثر مضمون مفرد لم يجب
الحذف كما في زيد ابا فاما صحة او اغناما وفيه ان الغرض من سفوه زيد صحة
فائدة سفوه لا محالة لا فائدة نفس السفو فلا يغفل فائدة لمضمون المفرد متقدمة
اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف بينه وبين المصنف اما تاديبا او هلاكا
اضرب زيدا في وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع
من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا
ان المص نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول
المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى
ماله دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط
لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان
المناط له التعلق كما في المثال المذكور هنا فان المن والفداء غرض من شد الوثاق
كائنا من كان الشاد وقع لا يقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل والمفعول
بل زيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اما تكلما معي او سماعا مني فان تكلما
هو الغرض من الجيئة في حال التكلم لا من مجرد جيئة نحو فشدوا الوثاق بالفتح والكسر
ما يشد به فاما منا بعد اي بعد الشد واما فداء بالكسر ويفتح وقد يقصر يقال فداه
يفديه اي اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم يجعل فداء مفعولا له للشد

يستغني



فيستغني عن حذف العامل وينطوي بهذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول
المطلق قلت لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوي به هذا القسم لانه
لا يحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اي فاما تغنيني اعانة او تكرمني
اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر
قوله شعر لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤال والامل ومنها
ما وقع للتشبيه قيل اي مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شيء
وهو المصرح في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعرا
بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن
هذا التفسير مبني على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا
لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المص ذلك لكان الظاهر
ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول
المطلق بحسب الظاهر هنا لفظة مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة تشبيه فينبغي ان يفسر قوله
للتشبيه بقولنا لان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون
ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال
اي لتشبيه شيء بشيء وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي مشبها به كان
او اداة للتشبيه علاجا فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا للعضو
الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضي فاعترض بانه لا بد من قيد اخر وهو الاشعار
بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة
عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث
تكون نائبة عن الفعل اذ له عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت
عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر
ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر على الحلق الموت
لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي القاموس
عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسيره قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه
الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة بعد جملة يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب
حذف الفعل مع تقدمه على الجملة مشتملة على اسم بمعناه اي منطبق على معنى المفعول المطلق

فيخرج مفعول مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل
او شبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار وذلك ان
تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة
العليا ما خلا عن قيد العلاج اولى وعليه اعتراض الرضي وصاحبه اى مشتملة تلك الجملة على صاحب
معناه او وذلك لانه او المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار
لان تلك الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتمالها على ما لا بد للفعل منه اى الفاعل
ففي هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضي كونه تاكيدا وفي
الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل
الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود
لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا
مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح
ان يعمل فيه قلت وجه الرضي بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل فجعل المصدر
في الجملة المتقومة بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا
الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوي بتقدير ان مع الماضي والحال بتقدير ما مع
الفعل والاطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجلبه الفعل في تاويل
المصدر صرح به في بحث المصدر للعمل المصدر الماضوي في المفعول المطلق فالوجه ان يقال
كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فاذا اصل لزيد صوت صوت حمار قصدا الى
الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فناسب ان يجوز المفعول المطلق من تتمة جملة الغزي
ذكر جوابا بالسؤال نشا من الاول فكانه قيل فكيف صات فاجيب بانه صات صوت
حمار نحو مررت بزيد لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير الجملة
التي بعدها ويستفاد من الرضي ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه
لم يشترط في حذف الفعل لا تعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه حصول
الحذف لكنه يقوي الحذف فاذا له صوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت
مصدر حيث قال يقال صات الشيء يصوت صوتا لكن الرضي قال الصوت اسم اقيم
مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا او صراخ
صراخ الثكلى في القاموس الصراخ الصوت والصوت الشديد والثكلى فقد الحبيب او الولد
هذا وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال السابق كانه قيل

اوكو

او نحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم
كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره اى خبر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا وبدل
من يحتمل وغيره الاستثناء مثل لا اله الا الله والافق بقوله لها محتمل غيره ان يكون
صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر يحتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوب
بعامل المحتمل فتأنيث ضمير غيره اما للمضمون او لما والمراد الغير المنافي والا فما من جملة
الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون
الجملة يكون نصا فيه ولا يبعد ان يقال لا يحتمل لها غيره تعارف في الكون نصا فيه فيخرج
ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو
رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله لا يحتمل لها غيره عن قسيمه ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل
يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم
لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا يخفى انه
ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها غيره الا انه
لم يذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت بان له علي الف
درهم اعترافا لانه يؤيد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة بل صار الجملة مفردا وسمي هذا القسم
تاكيدا لنفسه اى المنع الجملة تغاير المصدر تنزيلا للمتفق مع مدلول المصدر منزلة نفسه
وتسميته لتوكيد لغيره لاختفائه فيه ولقد استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل مؤكد
يقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ
والانسب بالفن جعلهما اللفظين كما نبهناك واجاب المص بان اللام لغيره
ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد لاجل منع غيره او لاجل احتمال
غيره وتعقبه الرضي بانه لا يلائم التاكيد لنفسه فان اللام ليس للاجل مع ان
المعنى تاكيد لاجل تقرر نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد لنفسه
ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد لنفسه ومؤكد غيره تكشف
عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه لا تحوم حوله ووجه الرضي بان المحتمل من حيث
انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ما هو غيره وضعف القسم تأمل
بخلاف القسم الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى فانه
مضمون مفرد وغيره لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا وقد انكشف بما قدمناه في قسيمه
واستغنيت عن الشرح ويشكل بقولنا قلت قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه

انكشف لك تتمة فمكن على معرفة بها برمته ولا تسألني عن نحره ويسمى تاكيدا لغيره
فانى جئت لك بنحره وثغره ومن امثلته لا افعله البتة بمعنى اقطع القطع الذى لا تردد فيه
فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد المخفى فيدفع بقوله البتة واوجب التعريف
سيبويه ونقل اللباب تنكيره وجعله كمنشور التعريف وصار همزة حرف التعريف فيه
قطعى فلا يسقط فى الوصل ومنها ما وقع مثنى منقوض بما لا يحصى من مثل ضربت ضربتين
وقيد المص فى الايضاح بقوله للتكثير اى يكون مثنى لا يكون المقصود منه عدد الاثنين بل
الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا لبيك بالبا بعد الباب ودوا فقهم الرضى فى هذا المقام
وانما قال فى بحث خواص الاسم ان الفعل ارجعونى وفى قول الحجاج يا موسى اضربا عنقه
لمن الجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية تقتضى التعدد فى المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ
فقط كما فى التاكيد كانه قيل ارجع ارجع واضرب اضرب وان التاكيد فى الاغلب
بلفظين لكن قد يشبه بالتثنية والجمع فى كونه ضم لفظ الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق
المعنى وفيهما مختلفه فاضربا عنقه مثل لبيك وسعديك فارجع البصر كرتين فى كون
اللفظ فى صورة المثنى وليس بمثنى فتامل وبعد تقييد المثنى بقيد التكثير اورد قوله تعالى
فارجع البصر كرتين ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير
يستعمل لغيره فنقول قوله مثل لبيك وسعديك منصوب صفة مثنى اى ما وقع مثنى مثل
هذين فى كونهما للتكثير لا غير ويؤيد كون المراد للتقييد دون التمثيل ان معرفة المثنى
لا تحتاج الى التوضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا
اذ المثنى الذى لا يكون الا للتكثير بل ما يكون للتكثير سماعى صرحوا به واعتذر المص
بان المقصود انه قياسى من وجه لانه بعد معرفة الشئ للتكثير تقول كل مثنى كذلك يجب
حذف فعله ليس بشئ لانه لا ينفع هذا القياس اذ لا يغنى عن الضبط بالسماع ولهذا
الاعتبار نجد السماعيات فى سلك القياسى كالافعال الناقصة والحروف العاملة
الى غير ذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغنى تكرار المصدر عن ذكر
الفعل كما فى زيد سيرا سيرا وانا لم نشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا فوق
لتكرار المعنى ايضا حيث تعدد الفرد بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا فى اللفظ مع اتحاد
المعنى اقول هذا لا ينفع فى زيد سيرا سيرا او زيد سيرا ثم سيرا الا ان نتمسك بطرد الباب
ولبيك فى الاصل لبين سقط النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام
اى اقيم فى مكانى لطاعتك لا ابرح عنه وقالوا اصله لبابين صار لبين بحذف

الزوايد

الزوايد كما فى سعديك فانه فى الاصل اسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول
بحذف الزوايد فى لبيك بعد مجيء لب والاظهر ان يقال الحذف فى سعديك
للازدواج فى لبيك وسعديك ثم بقى هكذا فى غير مقام الازدواج ايضا وقالوا
حذف الزوايد كحذف الفعل ليفرغ المجيب بسرعة لسماع الامر ونحن نقول ليفرغ
المخاطب عن سماع الجواب بسرعة لامر ويخف مؤونة سماعه ومن ذلك المثنى
هذاذيك اى هذا ذا بعد هذاذ والهذاذ القطع بسرعة ومنه هجا فبيك الحجاج
الكف واذا فرغت من معرفة اقيسة المص فاستمع ثلثة اقيسة اخرى فتكون تلك
عشرة كاملة كنت تنتظر بمقتضى وعدنا معرفة تلك الثلثة الاول كل مصدر كان اسم
صوت كنحوا اى توجعا وواها اى طيبا وتفا اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها
والثانى كل ما كان توبيخا مع استفهام كقوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشنى ابدا
كقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع • بتثبيت اسباب السيادة والمجد • والثالث
قال الرضى هو شبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تاكيدا لمعطوف
عليه وتبيينا له كقول المجيب نعم ونعمة عين اى انعم وانعم عينك نعاما وكقول الراد
لا افعل ذلك ولا كيدا اى اكاد وان افعله كيدا وربما يقال كودا ومكادة المفعول له
الاظهر انه حذف هنا ومنه المفعول له اختصارا لانسياق الذهن اليه وكذا فى اخواته
فى هذا الباب وفيما سبق اذ لا بد منه فى التقسيم المشار اليه بقوله فمنه فى اول الباب والاظهر
فى المفعول له وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول
راجع الى الفعل اى الذى فعل فعل به او فيه او لاجله او معه ففيه ان الواجب ح المفعول
هو به او فيه او له او معه لان مسنده صفة جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضمائر
المجرور الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه
يستعمل مفعول له وفيه وله ومعه كثيرا بلا ظنة ولا نكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف
محذوف اى شئ مفعول واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به اسم
لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض النحاة يقسم المفعول به الى
بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله
هو ما وقع عليه فعل الفاعل اذ لا يقال فى عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها
ولا انه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به
لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان ليس من المنصوب لفظا لكنه محلا اذ لا بد للنحوى

من البحث عن نصبه المحلي ولا يصح جعله تفسيرا بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضي وغيره
بناء على ان مطلق المفعول به يعرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد
في ذهبت بزيد وعلى الجلوس في جلست على السرير الا ان يدفع الشيخ بان قولنا
وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على في التعريف
بالوقوع فان احدهما غير الآخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان
حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة فيقال لما
يتبادر من وقوع الفعل على الشيء لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شيء قلت
لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشيء على الشيء من مدركات
البصر فلذا فسره المص بتعلق الفعل بشيء يتوقف عليه تعقل الفعل يعني تعقل الفعل بنفسه
لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض المتعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشيء وكذا
المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى
الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفوا اسناد الوقوع اليه عن شوب التجوز وتحول
التعريف بمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل اذ تقييد الشيء بما يعم جنسه
يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل اي وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف الفاعل كما في نحو
ضرب زيد فان زيدا مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطي زيد درهما
ومنهم من قال اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند
الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطي زيد درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فدفعه بان زيد فاعل حكما فجعل الفاعل في عبارة المص شاملا للمفعول ما لم يسم فاعله
وطي هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج نحو اعجبني ضرب عمرو فان عمرا مفعول به
ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه الفعل عبارة
فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع
الضرب على عمرو ولولا دلالة لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج زيد ضربته
لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه
بالمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي من النقض بانه
يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ لا فرق من الدلالة على نفي
وقوع الضرب ووقوع نفي الضرب والا فعنه الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته
منه على انه لا ينفعه في وقع اضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو ما زيد ضارب

لزيد

لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل دخل عليها لام التقوية لضعف مفعول شبه الفعل ومفعول فعل
محذوف او مؤخر فانه يدخلهما لام التقوية العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم
وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر وقد يتقدم على الفعل مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء
الفعل له وامتناع تقدم الفاعل لدفع ايهام ذلك المشاركة امتنع التقديم فيه لخفته
ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل
بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض ما شابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله
وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في
حيز ان لا يتقدمه ولم يفصل التقدم الى الجواز والوجوب ان وجوب تقديمه
انما هو لتضمنه ما له صدر الكلام ومعرفته وجوب ما يتضمن ذلك مفروغ عنها واما وجوب تقديمه
في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر من فروع مسئلة وجوب الفصل بين اما وجوابها وتعذر
الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيره اذا اكد عامله بمشددة او مخففة نحو اضربن زيدا
المشابهة العامل بان فلا يتقدم عليها في خبره كما لا يتقدم شيء على ان وكذا اذا كان
عامله فعل التعجب وصلة بالحرف لفظا او معنى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة جوازا قد علم ذلك من بيان حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد
الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية
كقولك زيدا لمن قال من اضرب فانه في تقدير اضرب واضرب زيدا بقرينة السؤال
او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم وجوبه
وجائزه في بحث التنازع ووجوبا في اربعة ابواب قد مر له خامس هو موضع
يجب فيه حذف الفعل المتعدي للفاعل وسكت عن سادس حذف الفعل المتعدي
العامل في الحال المؤكدة وليس الاغراء سابعا لانه سماعي صرح به المص في شرح المفصل
في بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره ثامنا لان كليهما في الاصل منادى
كما حققه الرضي ونحن نفصل لك في بحث حذف حرف النداء تكميلا له ولا المندوب
تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى الاول سماعي نحو امرأ بفتح الراء لان عينه وعين ابنم
تابعان للامهما ونفسه اي دع امرأ ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر بالتخلية
او بترك الانتقام عنه لان نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله
وقوله ونفسه لا محالة عطف على امرأ وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول
الرضي في الواو بمعنى مع او للعطف خفي وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عما انتم فيه

من التثليث واستوا خير الكم من كل شيء لا من التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفصيل
التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك ما حصل لك مما انت فيه وائت خيرا لك
ومنه وراءك اوسع لك اي تأخر عن هذا المكان وائت مكانا اوسع لك فتقدير
انت لاطراده في نظائر الاية خير من تقدير يكن اي انتهوا يكن خيرا لكم لان حذف
كان بدون حرف الشرط شاذ ولان حرف الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير انتهوا خيرا
لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس مما نحن فيه واهلا اي ذات اهل اي ائت
مكانا ثانيا اهل فيه ولا تبق فردا وسهلا اي وطئت مكانا سهلا لا ثانيا لم فيه قدما
ومما جعل منه هذا ولا زعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم زعماتك يقال
فيما اذا ظهر شيء على خلاف اقوال زاعم وانا اقول يحتمل ان يكون لا نفيا للخبر اي
هذا حق ولا شيء من زعماتك حق فلا حذف فيه الا الجزء وهو كثير ومما جعل منه من
انت زيدا قال الرضي اصله فيمن صار يسمى بزيد هو دني وزيد عال وتقديره من
انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فيمن
يذكر عظيما بسوء ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من تكون
لاسم زيدا والزيد تكلم به لاجلك وتكلم به ويقال من الفارسي تو چه كس اين نام
با چه كسي مر اين كس را كه سخن او كوئي ويروى برفع زيد وجعله الرضي خبر مبتدا واجب
الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد
اي هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اي احضر
عذيرك من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق
لذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل فعيل بمعنى فاعل عليها
ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك مع الليل يعني لا يسبقك الليل في الادراك
فالواو بمعنى مع او ادرك اهلك واسبق الليل فالواو للعطف والعامل المحذوف
وجوبا منعقد منه كليهما وتمرا اي اريد كليهما وتمرا قال الرضي اصلها ان شخصا كان
بين يديه سنام وزبد وتمر فقال له اخوه اي هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد
فقال الاخر ذلك لكن قدرا اعطني ولا يخفى ان المناسب ما قدرنا ومنه الكلام على
البقر اي ارسل منه احشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك
ارداء التمر او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس ومنه
كل شيء ولا شتيمة حر اي افعل كل شيء ولا تفعل شتيمة حر ومنه ديار الاحباب فان تأتي

فاهل

بحث المنادى

فاهل الليل والنهار اي فتاتي من اهله ملك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب
اي اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم ار كرجل اليوم رجلا قال الرضي وجوب الحذف
في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا والامثال لا تغير لكثرة الاستعمال وجعل الكتاب المنادى
الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث التنازع الخ في
من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب الوجوب قياسا المنادى النداء بالضم
والكسر الصوت وناديته وناديت به فتسمية المنادى منادى ظاهرة وهو سواء كان
لازم النداء في السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم وملكعان اللكع والغالب
فيه السب وهيذر ومكرمان الكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء في السعة
على قلة ومن كلمتي فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر
ابن مالك نومان وملام ايضا ومما جاء على فعال في سب المؤنث وعلى فعل في سب
المذكر نحو يا لكاع ويا لاكع ويا لكعة وهما قيل سيئا او لم يكن لازم النداء المطلوب
اقباله اي توجهه اليك توجها احدنا او بقاء كما في نداء المقبل اليك توجهه قبل النداء
اي ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال ويا طير
مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال استعمل في غير موضعه
ويدخل فيه المندوب بيا لانه موضوع لطلب الاقبال استعمل للتفجع بخلاف وا زيداه
فانه المتفجع عليه ولكنه واقع مناب المتفجع نحو وا زيداه في معنى التفجع على زيد
فنصب بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب في مواضع وجوب الحذف ولم
يجعلها خمسة لان بعضها منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى في مقام عد الابواب
بالمنادى وحرمته مع تفاوت بينهما في ما بعد بحرف فيه رد على ابي علي حيث جعل حرف
النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بخلاف
الاسم المستقبح التلفظ فانه لم يجئ اقل من حرفين نائب مناب ادعو في شغل محله
لا في العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا للمبرد حيث رأى اعماله
يا بخلاف سائر الحروف فجعلها امارة سده مسد الفعل من كل وجه والمبادر منه ان
ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الظاهر في العامل لكن هذا خلاف ما نقله عن سيبويه انه قال اصل
يا زيد يا اياك اعني وكأنه رأى ان المنادى مقصود بالتخصيص من بين المتعدد فيناسب
التقديم للتخصيص والمصنف خالفه فرأى انه كثيرا ما ينادي المتوحد وتقدير ادعو انسب
بمقام النداء كما لا يخفى والنصب مبني تقدير انادي ولما كان النيابة توهم وجوب ذكر الحرف

فيلزم خروج يوسف عن ضم فيه بقوله لفظا او تقديرا وهما يلزم فيه البناء به لفظا لعوطه
علما والمنادى المحذوف وسيجئ سائر ما يلزم فيه ومن لطائف الشراح ان المنادى
مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى فعبر
لكذلك المفعول لا على نفي القصد ولذا بني على ما يرفع به وللمنادى احوال تعرضه بالنداء
هي اهم في باب النداء من نصبه الذي هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب
وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره فضبط اولا الاقل من بين الاكثر بانه سواه فناصل يستغني
يجب بناء المنادى في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب لندفع بالتنوين
خلافا ليونس في قوله قيس لانه لا مجال لتنوين التمكن في المبني الا ان يقال المنادى مبني
لشبهه المعرب كما يعرف عنه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائي حيث جعله مرفوعا بلا
عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو مخصوص بالمنادى النكرة واما لان
المنصوبات اكثر واختلف في عود المحذوف للتنوين بعد سقوط هذا التنوين بالنداء فيما
زاد حرفه الاصل على واحد فاوجب الخليل يا قاضي ويونس يا قاض بالكسر وايضا في نحو
يا مري كذا في التسهيل على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم لظهور خلله في اطراد
على ما يرفع به لو لم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح في بيان حال المثنى والمجموع
بخلاف تفسيره بما يرفع به الاسم على ان يكون في يرفع ضمير الاسم فانه مع بعده لا يعرف منه
حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بان يرفع حال من الضمير على انه يوهم بناء المثنى والمجموع
على النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر مما يرفع به ما علم سابقا ولم
يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان مفردا اراد به ما ليس مضافا ولا شبه مضاف تجوزا
متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس مضافا بقوله جعل ابن الحاجب من المنصوبات وشبيهين لكن
شبه المضاف معرفة اما قبل النداء او بقصده على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله يا زيد
ويا رجل وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لا لما قيل انه لا باس
بهذا اختلاف السببين لانه لا يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام الا ان النداء
لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع بقوله ويا زيدان ويا زيدون دون
يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام بل النداء الا ان
تعريف النداء يغنيه عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والمجموع وتمام
يمكنك ان تعرفه ان اثني عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني لمعاقبته النون
بمنزلته فتقول في ندائه يا اثني عشر فلا يعد الضمة كما تعذره في خمسة عشر وعند الكوفيين

في حكم المضاف لمشابهته به في حذف نونه فتقول في ندائه يا اثني عشر نقله الرضي عنهما هكذا
في ندبته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا
او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث المجرور حيث
قال ويخفض بلام الاستغاثة الخ وابقى فيه القسم الثالث منه فانه مبني على ما يرفع به
يستغني لظهور كونه مستغنى ثانيا عن اللام والالف على ما في التسهيل ويستثنى العلم الموصوف
بابن مضاف الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ما سواهما ايضا منادى
الذي يلحق آخره الف لبعده والمنادى بالغير المصرح به فانه يلحق باخره الالف والياء
فيقال يا ثماه صرح به الرضي في بحث الندبة والتسهيل وبضم الهاء تشبيها بهاء
الضمير او بكسرها لرفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر فانه جاء فيه يا انت ويا اياك
على الاصل ويخفض اي المنادى بلام الاستغاثة اي بلام هو شائع في الاستغاثة
يدخل على المنادى ودلالة على انه ينادى للاغاثة قيل هي لام زيدت لتقوية عمل
الفعل المحذوف والاظهر انه لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العمل
في هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب باقي بعد هذا
المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يا لله للمسلمين واو انه
لابد من العوض لتخفض بلام التعجب نحو يا للماء في مقام التعجب من الماء وبلام التهديد نحو
يا للظالم لاقتلنك لتصحيح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما وقد اندرج تحت لام الاستغاثة
ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب
والتهديد من فروع الاستغاثة كانه ينادي ويستغاث المتعجب منه ويقال تعال
لاتعجب في التخلص من التعجب وينادى المهدد يقال تعال اخشى بتمكنك اي من
قتلك لاقتلنك والتخلص منك ومن عداوتك وفيه ان التعجب والتهديد يكون
في حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب الاتيان فيه وانه لا معنى للاستغاثة بالمهدد في
تمكين القتل لانه ليس شانه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه
لنفسه في دفع تعجبه الذي لا يطيقه بان يغير حالة الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد
ليغيثه في دفع القتل بان يغير حاله ويترك موجب قتله او يغيث نفسه وينجيها
من القتل بذلك التغيير وقد يكسر لام التعجب والتهديد نحو يا لزيد سواء كان في مقام
الاستغاثة او التعجب والتهديد ويقصد جعل التمثيل محتملا للجميع بما قصد بانه لم يذكر
المستغاث له لانه مع المستغاث له لا يحتمل اخويه ويفتح المنادى لالحاق الف بها

اي الاستغاثة ولا للام فيه تقييد لالحاق الالف لا للفتح حتى يتجه انه يفيد انه لا فتح لالحاق
الالف مع اللام ولا يفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام لا يقال الفتح ضروري للالف
فكيف يتوهم انه لا فتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز
ان ينقلب ياء لمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع اللام
والالف عند بعض ان اصل الالف واللام نائبة فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثريهما لا يقال
لا تنافي باتحاده بين مقتضى اللام والالف لانا نقول لم يدخله اللام طرد الباب لا يقال
التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الآخر اعرابية لانا نقول لا يقتضي
الالف الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا زيدا
بالالف وفتحة ما قبلها نصب وبعدهم هناك نظر لانه لا يلزم فتحة المنادى لالحاق الالف
بل يكون ان يلحق المنادى المثنى على ما يرفع به الالف نحو يا زيداناه ويا زيدوناه الا
ان يقال لا يلحق الالف المنادى في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها
والالف يكون للاعراب في آخر الكلمة ولا يختلف آخر المثنى به فتامل جدا ولك ان تقول
فالمثنى يصح نحو يا زيداه فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع فان قلت اذا اجل منه علما
ومثله بكسر الكاف يقال يا منهوه ويا منكيه اذ حكم الف الاستغاثة حكم الالف
الندبة صرح به الرضي فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما قلت بهذا دخل في
المنادى المفرد المعرفة اذ الالحاق علامة الاستغاثة لا ينافي البناء على الضم المحلي
على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث
المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما فيه الف قلت يحذف الالف الاول عند النحاة ويجوز
يكتفى بالالف الذي في الآخر ولا يلحق الالف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضي قلبها واوا
او ياء كما هو حكم الحاق الف التثنية ولهذا آخر من الاحكام يفصله القوم في الف الندبة
فاقتدينا بهم خوفا من الاسام بطول الكلام في هذا المقام وينصب اي يبقى على نصب
كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل لانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل
بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا على الفتح وكذا يا مثل ما رايت ونحو ما رايت
وان اريد نصبه اعم من اللفظي والمحلي فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح
بالفها كذلك فلا معنى لتخصيصه بقوله ما سواهما قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
المخفوض والمفتوح الا انه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاثية وكان
الاظهر ما سواهما وقد فصل ما سواهما بقوله مثل يا عبد الله اي مضاف خال عن علامة الاستغاثة

ويا طالعا

ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف كذلك وما هو باقي بعده مما لا يتم بدونه وهو معموله ومعطوفه
الذي لا يفيد بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشيء اولم يكن خلافا للاندلسي
وابن يعيش في غير العلم مثل يا ثلاثة وثلاثين فانه قصد بها عدد مخصوص ولا يفيد ذكر
ثلاثة لو سكت عن ذكر ثلاثين بخلاف يا زيد وعمروا والمنادى الموصوف بالجملة لانه
يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة وهذا القسم
من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حيث ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم الموصوف
بها بل مبني على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشيء لا من تتمته وانما عدل عنه في المختار
لانه لم يوجد في غيره فكان ينبغي ان يكمل تفصيله المبهم بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا
يا ثلاثة وثلاثين ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد
لاعتباره قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده وهذه
اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام ولم يزدوا عليه لكن ذكر الرضي في بحث نداء
المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المص في ايضاح المفصل يدل عليه وسينجلي
لك في تلك الكلام في بحث توابع المنادى في قطعي هذا المبحث فانه مما يخص الخواص في
جعل المنادى الذي هو اسم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا اذا جيب
خلاف نعت بحيز ضمته كالنصب فقد رد عليه المص بايجاب النصب واكده بالتمثيل
بقوله يا طالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد وشرط في الاعمال
ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة وتجب تعريف الطالع قال الرضي في بحث الموصول
ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اي الموصوف وذي
الحال والمبتدا او حرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون
البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى
مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاء حسن
وجهه بل قد يجيء في الشعر هذا كلامه وقد عرفت ان تقدير الموصوف محذور آخر وقال الفاضل
الهندي في الارشاد واصله يا ايها الطالع مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى
عن ايها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك ذكر المص ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف
حرف النداء من اسم الجنس ان اصل يا رجل يا ايها الرجل وبشهرة التمثيل في كتبهم اختير
البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخلاف في بيان ما يعتمد
عليه الصفة في مقام التفصيل ويا رجلا لغير معين تنبيه على ان النداء لا يستلزم التعيين

وما سوى المنادى المعرفة ما لم يقصد به معين لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى
يناقض التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيا رجلا واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا
للتنصيص على ان نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي وجعلا
يا ضاربا في تقدير موصوف اي يا رجلا ضاربا وتوابع المنادى المبني اراد به العهد
والمتبادر مما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ما قال الرضي
وغيره وينبغي ان تقييد المنادى المبني بغير الذي في آخره الف الاستغاثة على ما ذكره ليس
بصالح لانه ينتقض بيا لزيداه ويمكن ان يستغني عن التقييد باعتبار العهد المذكور
الكلام في مطلق المنادى المبني وقوله ترفع على لفظه يرشد انه مبني على تقدير ان يجيء
في لفظ المبني ما يرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ
المبني وان كان فيه صحيح لا يقال الفتح كما يرفع به في العروض فلم لم يجعل النصب محمولا
عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة في غير الاول لشدة اتصال الالف بها
واحترز بقوله المبني عن المعرب نحو يا غلام الشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على
خلاف اعجبني ضرب زيد عمرو بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد
بقائم ولا كاتبا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولا زيد المفردة يدخل فيها شبه المضاف
لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما فيما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب
وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال
شبه المضاف في المفرد الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان
شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال
وتوابع المنادى المبني المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة
بالحقيقة فسهل ادخال ذلك المضاف في المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما
قال الرضي وذلك البيان من المضاف لفظه ان المضافة مطلقا تنصب حيث ذكر
في شرح المفصل الرفع في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صاح يا ذا
الضامر العنس ووجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم تنزله منزلة المفرد لان
اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكأنه قال يا ذا الضامر العنس برفع العنس
وثانيهما ان اللام بمعنى الذي فهو في حكم يا ذا الذي ضمرت عنسه والموصول مع صلته
في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف ولو قيل الذي ضمرت عنه حركته لم يكن الا
الرفع وكذا ما كان مثله ويزول عنه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاقا

توابع المنادى

هذا الكلام وهذا لا يرشد الا الى ما ظن بالمص يجوز ان يكون اشكال المص ان وصف
المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب
النصب في المضاف اللفظي نعم يتجه عليه ان وصف المبهم في المثالين لم يخرج بالتوجيه
عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لا يجعل في ايهما وسيلة نداء الوصف
بل يجعل مقصودا بالنداء من التاكيد اي المعنوي اطلقه اعتمادا على اشتهار ام
التاكيد اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتاكيد الا التاكيد
المعنوي لا التاكيد اللفظي اما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه
هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات فتاتي به على هذه الصفة فكذلك هاهنا
ولو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم
هذا كلامه ممن قال طلقه لان المختار كونه كالنعت في ان كان الاغلب كونه مشتق يوجد
ظهر منه اثر قلة التصحيح والصفة يعني النعت فيه رد على الاصمعي حيث منع وصف
المنادى لكونه شبيها بضمير الخطاب لا يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع
ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته في البناء لكن الاستعمال يرد القياس فالتاكيد
ارد خصصها بالتمثيل وجعل الصفة المرفوعة خبر مبتدا محذوف والمنصوبة مفعول اعني وتخصيصه
العاقل يا بنت العاقل ويا زيد الى العاقل رد وعطف البيان والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه اختاره على المعطوف بحرف مع التمام لئلا يدخل فيه احد تع فانه لا يمتنع
دخول يا عليه كما سيجيء وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه
لا يمتنع دخول يا عليهما على ما في التسهيل ممن قال الحال يا طائل فهو احسن قائل وما يمتنع
عليه دخول يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء للاقتصار
على انه ربما يدخل في الممتنع دخول حرف النداء على لفظة احد تع فانه يمتنع دخول يا سوى يا
عليه ترفع حملا على لفظه يراد به ما يشمل المحل القريب التقدير وتنصب حملا على محله
في درجات في تعريف التابع حالا وجعل اعرابه لعلة وكونه علما لشيء من الكتب
المقتضية اشكال ليس له بغير عقدة التكلف لحلال تعرفها ان كان منك لفهمك
اعمال واختلفوا في وجه تنزيله حالة البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض
يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضي
بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بان يجيء الاطراد
والحكم الكلي كقولنا كل منادى مبني على ما يرفع به وذا لا يتحقق في هؤلاء ويرد انه يتحقق في

في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل منزلة الاعراب وقد قدمنا لك
ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فما قيل عليه فانه على احسن الطرائق مثل يا زيد
العاقل والعاقل فيه نشر على ترتيب اللف وعلى غير ترتيبه والخليل بن احمد الذي
قيل فيه انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احدا مثله وقال السيد السند في شرح
الكشاف انه اعلى كعبا من سيبويه في المعطوف متعلق بقوله يختار الرفع قدم عليه
للحصر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيها ووجه
ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتف ووجه ترجيح النصب هو كون تابع
المبني تابعا للمحل قائمة ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في
ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار
النصب في شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى وابو
عمرو بن العلاء امام القراء النصب لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب
الطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن لا كالخليل اي فيختار الرفع في الخليل
والا فيختار النصب كابي عمرو وتقديرنا اوفق بالسباق من تقدير فهو كالخليل والمراد بنحوه
كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد العلم الذي مع اللام وتجوز نزع اللام عنه وهو العلم
الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعر المدح او كاسد او ذم ككلب وصار
علما بالغلبة فانه يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار
علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن
عباس لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف عهدي فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه منه
وما لم يمكن كالحسن ما ليس علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما
ليس بعلم نحو الرجل يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه
مفردا معرفة لخلوه عن اداة التعريف وبعده عن حرف النداء الذي يفيد التعريف
مع قصده فيقوى المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيترجح جانب كونه تابعا
لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم
الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم والمضاف
عطف على المفردة وقوله ينصب عطف على رفع الخبر عطف معمولين على معمولي عامل
واحد اذ العامل في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فيقطع لا يجعل لتقدير توابع
المنادى المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب في يا

نصب

نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة
تلك الاضافة والمفردة وكانه وقع فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية
فظن انه لا فرق بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما
منادى والبدل والمعطوف بغير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل
قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف للمازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد
وعمرا بالنصب على ما في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا ومثل ابو علي للبدل يا زيد زيد وتبعه جار الله في المفصل وقال
المصنف في الايضاح للمفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل
بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه
الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بالنسبة الى متبوعه دونه فنقول يا زيد زيد ان قصد
بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثاني الندا اللفظ اليه بعد تيقظه فهو
بدل الاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع فهو
تاكيد وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر احد سواه انه كيف جعل البدل والمعطوف
هذا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب فهل
للتابع في باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف
حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام
ايضا مما يمتنع دخول حرف الندا عليه والعلم اي المنادى العلم بقرينة المبحث الموصوف
لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بابن وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان
المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضي وفيه
انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا ووقع لا يصير معنى اختيار
فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم في غير المثنى والكسر في المثنى ويتجه
انه يجب الفتح في الجمع مضافا بخلاف يا زيد الابن لعمرو الى علم لا الى غيره وبعض البصريين
يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك نحو يا فاضل بن فاضل لم
نسب له معروفا ويا سعيد بن سعيد ويا فلان بن فلان ولا بد من قيد آخر وهو اتصال الموصوف
بابن ليخرج يا زيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل يا بن صفة للاتصال المتضمن للموصوف
باهون من القول لغوث القيد قوله آخر يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه

علما آخر واللام لكن يشترط الا ان يقال الكنى فيه بالمغايرة الاعتبارية اي حاصلة من تفاوت
الوضع ويرد بعد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال
الكنى بالمغايرة التي حصلت من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه ابنا او الوصف
المشهور وجعل علم مضافا الى آخر لاندفع بعض الشبهة بلا تكلف ولقد احسن صاحب
التسهيل حيث اسقط واما عدم تقييد العلم بالمبني على ما رفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء
اذ خلا عن التنوين فتامل لتختار فتحه خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متفرعا على معرفة ان
التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال المقصود
ان الابن المضاف الى العلم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه في الحركة بعيد ولافتقار بحث
نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى آخر واذا نودي اي طلب اقباله
المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى ولا انه اذا اريد
نداؤه لانه لا يراد نداء ما لا يصح واقبال المعرف باللام على ذي اللام ليخرج نحو اعمد فانه
اذا نودي قيل يا اعمد نحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها
النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق صرح
به في التسهيل ولا بعد من اخراج المنادى المشبه مثل يا لاسد على ما في التسهيل والحكم لاخص
المعرف باللام من الموصولات المصدرة باللام على ما في التسهيل وقوله ٭ من اجلك يا التي
تيمت قلبي ٭ وانت بخيلة بالوصل عني ٭ شاذ وقيل على مذهب البصريين واما الكوفيون
فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل ويا ايها الثقلان وايها المؤمنون ويا ايتها النفس
المطمئنة اي نفصل بين يا والمعرف باللام باي الموصوفة التي حذف ما اضيفت
اليه مع تعويض ها التنبيه التي تناسب النداء وتجبر بها بعد المنادى في الحقيقة
عن حرف النداء وتجعل لايصال يا الى ما لا يصلح بيا ويا هذا الرجل اي يفصل بينهما
بهذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف
باللام بدلا الا انه منعهم طلب اي الموصوفة الصفة وكون البدل مبنيا والتزام رفع
توابعه لانه يوجب كونه معربا كما ستعرف لكن ينتقض تعريف البدل فاحفظ وتذكر
من تعريفه ويا ايهذا الرجل اي يفصل بينهما بايها وذا فيجعل في الصفة لاي والمقصود
بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاي وفي هذا الجمع مزيد
تشويق الى المقصود بمزيد تعريف ولم يجعل الرضي الجمع للتوسل بل جعل المقصود بالنداء ذا او اي
وسيلة للنداء ذا الرجل تنازع بين النداء وذا لان وضعه لغير المخاطب ولذا انفصل عن حرف

الخطاب

الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل في ندائه لدفع التنازع ولا دليل في
التزام رفعه على انه المقصود بالنداء لان توابع المنادى تابع للفظه مطلقا صرح
به الرضي نفسه ولقائل ان ينكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا باي دون ذا في
ايهذا بان الرضي جعل هذا وصفا لاي لان لحق معناه بلا ريبة قيل لا يجمع نداء
المعرف باللام في الصور الثلث بل في صورها حذف اللام كما في يا زيدان ويا زيدون
فان تثنية العلم مع اللام تجمعه وحرف النداء يغني عنها فتحذف اللام ويدفعه ان
يا زيدان تثنية المنادى لا نداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا تستدعي اللام
لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتنكيره ينجبر بتعريف النداء ولا يحتاج
الى جبره باللام ولا يجاب بما قيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان
اللام في تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف اللام لان جبر نقصان تعريف
العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف والتزموا رفعه جمهور النحاة
رفع الرجل خلافا للمازني والزجاج حيث جعلاه في سلك سائر الصفات المفرد المعرفة
وبعضهم جوزوا النصب في صفة هذا دون اي لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل
بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض
يجوز فيه النصب لانه ليس المقصود بالنداء الا هذا وان كان مما لا يستغنى عنه يا هذا الرجل
او يا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع وذلك تطبيق عبارة المص
عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ويمكن ان يجعل ضمير يرجع الى المعرب فيكون فيه رد لمذهب
غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال وهو مقتضى القياس المعروف لانه اي لان الرجل المقصود
بالنداء فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حيثية النداء فرفع وحيثية التبعية فلم يضم ولذا لم يشبه
بالبدل فروعي حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخير تحفة الفقير والدليل
على كون حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه فقوله وتوابعه مع كونه بيانا لحكم توابعه
دليل على التزام رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير
اي توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعرابي ونصب
للمفعولية الا ان التابع لاحدى الحيثيتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس له محل كالمتبوعة فتوابعه
توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل التقدير لانها توابع
منادى معرب او المنادى المعرب لا تابع الا للفظه وكذا ليس التابع مخفوض المستغاث
الا المخفض ولك ان تقول المراد ان توابع المعرب لا اكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر

ويحل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضي بان مبني الكلام على احد الامرين اما ان لا معنى للمعرب
او لا تابع للمجرد وكلاهما ينهدم لتجويز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك
ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقولك يا ايها الذي اكرمني عمرو بان يكون عمرو
عطف بيان لقوله الذي اكرمني فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا
تحمل على غير المعرب ما عداه واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب عما يرد ان الرجل
تابع المنادى المبني المفرد فينبغي جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة
المنادى المضموم فلتجز في تابعه ما في تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين في مفردة والتزام
النصب في مضافه وقالوا يا الله خاصة اي لا ينادى بغير الوسيلة الا الله تعالى كذا في رضي
وهو مخالف لما عرف من جواز يا الاسد ويا الرجل منطلق وفي النهدي هذا استثناء معنوي
من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم اندراجه فيها ونحن نقول يعني ان نداء الله تعالى مختص
بيا ولا ينادى الله تعالى من بين حروف النداء الا بها كما في مغني اللبيب وح ينبغي ان يراد
بيا الله تعالى نداءه تعالى سواء كان بلفظ الله تعالى او الرحمن او غيره او نقول وقالوا يا الله
خاصة يعني قطع همزة الوصل في قطعها في النداء مختص بهذا الاسم او نقول وقالوا يا الله تعالى
خاصة يعني لا يقال بحذف حرف النداء ولكن ليس ان نقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون
الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل يا الله حكاه ابو علي وذلك بما حافظنا في مثل
يا تيم تيم عدي اي فيما وقع بعد حرف النداء مكررا ووقع بعده اسم مضاف اليه الضم في الاول
على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد
اللفظي وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا في الضرورة والا بالظرف ومن خواص
التاكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومفرحه وبين ان بغير الظرف واسمه هذا
مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدي مقدر لدلالة المذكور عليه كما في بين
ذراعي وجبهة الاسد وجوز السيرافي نصب الاول لا تباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح
كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتمامه • يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر • التيم العبد ويسمى تيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل
سمي كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناة اخو عدي خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم
نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب بالاب وقيل نهاية الشتم اي ليس لكم اب
يذكر وتفتخر به والمراد بالسوءة هجاءه لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد
هجاءه فاوعد به قومه بانهم ان لم يمنعوه • لهجاهم واوقعهم في شدة الهجاء فالمضاف

قيده

قيده في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في يا ضاربي الا ما يجوز في غير المنادى اي الياء
المتكلم اي حذف الياء اذ لا تعدد في ياء يضاف اليه يجوز فيه يا غلامي يعني يجوز فيه كسر آخره
مع اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكانه اكتفى باعجام الياء وفي بعض النسخ كرر يا
غلامي فاحدهما ساكن والآخر مفتوحة فالمقدم هو لكن عند من قال الاصل فيه السكون
لانه في آخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب الالف والواو اللذين اصلهما السكون
والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف واحد متحركة كواو العطف
واخواتها ولنا ان نؤيده بان الوصف بانها لا يكون لها حركة شبيهة بالاعراب بان
يكون المختار فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة لداع ويا غلام اي يجوز فيه الكسر
مع حذف الياء ويا غلاما اي يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما يجعل في يا ودعى ان بعض
اللغات حذف الياء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يختل
الامرين الا ان يقال حذف ياء المتكلم محقق دون تمام الفعل في الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز
فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجه الى التسامح بجعل اي في الياء فيه وقد اغنانا عنه
لكن متفطنا في خطابنا بل متوطن لفطانته في كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر والفتح
في آخر المنادى المضاف انما يتاتى فيما لم يكن آخره حرف لين يلزم السكون فلذا لم
يقيده بما خرج عنه نحو منادي ومسلمي كما قيده التسهيل ولم يتبين حال ما في
هذه الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان المقصد الاصلي
بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فمحال الى بحث اضافة الاسم الى ياء
المتكلم قال الرضي الوجه الثالث يندر في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي والاعم
كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان بمنادى اشتهر بتلك الاضافة نحو يا رب
يا عدو ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم ينبه المص لظهور ان الحذف والتغيير لا يجوز
وان القرينة لا تختص بالاشتهار ولم يتعرض لحذف الالف يا غلام لشذوذه في غير يا ابن
ولكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم
على قراءة الضم في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا في غير النداء كثيرا وعليه يحمل قوله
صلعم النفق بلالا على رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلالي ومنهم من نفق
النظر وقال هو تكرار النفي اي النفي من غير ان يقول لا وبالهاء وتقابل الظاهر تعلقه
بالاخير وما سيجي من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التعريف يقتضي الجواز في الالف
والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكانه متعلق بالاربعة على راي بعض

الشروح ومما كان هذا من خصائص المنادى غير داخل فيما يذكر في محله تعرض له وقالوا يا ابي
ويا امي يريد كغلامي بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن لابد منه مجرد اثبات الياء والفتح
اخصر الاقتصار على قوله يا ابت في يا امت عطفا على يا غلامي فيعلم الوجوه الاربعة في يا ابي
ويا امي من عموم يا غلامي واختصاص باقي الوجوه بها من تخصيصهما بالذكر ويا ابت
ويا امت طولت التاء في الخط كتاء اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتانيث
بل مبدلة من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون
تاء اخت ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط لكن
ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضي الارجح الوقف بالتاء فيكتب بالهاء وجاء الوقف
بالتاء فيكتب بالتاء لكنه حج يلزم كتابة المتن على خلاف الارجح فتحا اي مفتوحة وكسرا
وهو الاكثر فكان للاولى تقديمه تنبيها عليه وقيل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر
لانه يناسب التاء فيه ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر الذي
كان قبل الياء فلما عوض عنه التاء المقتضي لفتح ما قبلها انتقلت الكسرة المكسورة دليل على الياء
الى نفس التاء كما ينتقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض التاء عن الياء فيهما
لاب وام لانهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيهما كتاء علامة هذا عند
البصريين والكوفي يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف
على ما هو الوسط لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله ويا ابتا ويا امتا بالالف دون الياء اذ لو كانت
مقدرة لجاز اظهارها والكوفي ان يقول مقام التفخيم ابى ان يصرح باضافتهما الى نفسه تبعيدا
لساحة غير سائغ في ذلك قوله بالالف عطف على ابت وامت لجعله في معنى ويا ابتا ويا امتا
او لجعل ما سبق في معنى بلا الف وعطف على فتحا اي وكائنة بالالف ومنهم من قدر قيد بلا الف
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد
ثقل فيهما خاصة فينتقض بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث تحت حكم المذكور
عرفا لافاد جواز يا ابن عمي ويا بنت عمتي مع انه لم يقولوا به مثل يا اب يا غلامي في جميع
ما مر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم
ولو قال مثل يا اب يا غلامي بالفتح لكان اخصر واوضح ولو اجاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة
استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانهما لثقلهما اشد طلبا للتخفيف وانما
اقول يا ابن ام في معنى يا اخي لتشديد الاخوة ولهذا اختير الام على الاب اذ لا تعدد للام
بخلاف الاب ويا ابن عم بمنزلة يا حميم لتشديد القرابة وشاع استعمالهما في هذا المعنى دون

المعنى

ترخيم المنادى

المعنى الحقيقي نحو ملاعبة يا اخي ويا حميمي ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يحترس
عن التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس وعند الحذ على نعم لا تعد ولا الالتباس وترخيم
المنادى اي ترخيم في المنادى جائز ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود شرائطه
واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا وفي غيره ضرورة قوله
في غيره عطف على قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله ضرورة على جائز اي الترخيم في غيره
اثر الضرورة ترخيم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى او شرط ابن مالك في ترخيم المنادى
وان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخيم المعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد
وخص عنده بلغة يا نمي وصار الترخيم سنة في النداء لان المقصود بالنداء انه يستحب
الفراغ عنه بسرعة فانما تكون حسنة اذا كان غرضه اهتمام بالمنادى له اذ يخاف فوته لضيق
الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو اضرب يا زيد فاذا زاد شيء منها يحذف
المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء وهو اي ترخيم المنادى فقط لا ترخيم غيره اذ
لا تفاوت لا يجعل الترخيم او الترخيم مطلقا لانه السابق للطالب عنه ما حذف في آخره
اي آخر المنادى اخرج به الحذف في غير الآخر او في احد الآخرين من المنادى وغيره وهو اولى
من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف آخره ولا اشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف
حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الآخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد وكذا
حذفا وكذا تاء التانيث بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير
تخفيفا اي لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاها
والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى كالحذف اعتباطا اي في ذبح الشاة بلا علة على ما
في كتب النحو لكن القاموس جعله بمعنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف
في آخره يد ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جائزا كما في الرضي
او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على
كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
فانه لا يصدق عليه حذف في آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو
من ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح ما ذكرنا توجيها وان كان
قويا جوابا بان يؤثر دخول نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف فيه
لمجرد التخفيف وشرطه اي ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما وشبه
المضاف في حكمه في النداء وان لم يكن في حكمه في التوابع وقيل الاولى ان يقال ما شرطه ان يكون

مفرد اليستغني عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ليس بمعنا ولا شبهه
وهو ممتنع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا ابت بحذف التاء على لغة يا نحو لينا
هذا الاب بلاتا باو هذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة وكذا
حكم ابنه ونحوه واحفظكم يا آل عكرم واذكروا واذا رخم المضاف فالشايع فيه الحذف
من آخر المضاف اليه وندر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف ولا استغاثة لان
الاستغاثة المطلوبة من المنادى للمستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه لتغير وهذا
الوجه من الخصائص ولهم وجه آخر ولا جملة خلافا لسيبويه فانه يقول في تابط شرا يا
تابطا ويجب استثنا نسيلمون من الجملة فانه صرح الرضي بانه يحذف منه في الترخيم
حرفان ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان ولا مندوبا لسماع الترخيم
ويفهم عدم جواز ترخيمه في قوله وفي غير المنادى ضرورة غير منادى عنده ويكون
بالنصب نا على زائدا على ثلثة لحرف في بعض الزيادة على الثلثة خلافا للفرا
واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة او تحرك للاوسط والكوفيون على
نما نيا واما نيا التانيث والاكثر من ترخيم المؤنث بالتاء على الفتح غير مرخم
فيقال يا طلحه لاعتبار الاشباع الفتح آخر المنادى المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم
وللشيخ هنا كلمات غريبة لو حاولتها تعليك باللباب وشروحه واذا وقف
على المرخم بحذف التاء يوقف بالهاء لا محالة الا اذا لحقه الالف للاطلاق وشذ
نحو يا صالح ولا يجعل الشاذ اسما براسه صرح به اللباب فتى اظهركما شذ وذات
حذف حرف الندا وترخيم غير العلم وجعله اسما براسه وانكر الرضي جعل كرى مرخم
كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار
وهذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال عنده رقية
يصطادها الكروان فانه اذا قيل عنده يخفض راسها ويغمض عينيها حتى تصطاد
فان كان في آخره زيادتان اي في جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل
ولا ظرفية الشيء لنفسه فتامل في حكم الواحدة قال المص في شرح المفصل معنى
كونهما في حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة
وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما معا وبقوله لمعنى عن عصبصب لليوم
الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا لا انهما لمعنى واحد لان لكل واحدة من
زيادتي مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير كونهما في حكم

الواحدة

الواحدة بانهما زيدتا معا لا تنتقض بعصبصب لبس بقدح في كون الالف والواو مع
الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية او الجمع
كما يفصح عنه تعريف التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى جعل الكلمة
صفة وليس معنى كونهما لمعنى الا ان يحدث معهما معنى لا انهما موضوعان لمعنى حتى
يشكل بالالف والنون فان قلت في جانب آخر عربانة ومرجانة زيادتان
وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما في الوسط وانما يكونان
في جانب الآخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضي وما فيه الزيادتان
سبعة زيدان ومسلمون ومسلمات ومروان وكوفي وصحراء وجوبا ويعني به الملحق
بالف التانيث هذا ولا يشكل بشملة مع انه لا يحذف منه حرفي الالحاق لانه
كعربانة فحذفهما ان كان لك مرجانة وكما ان قوله في حكم الواحدة يخرج ما يخرج
عن وجه حذفهما معا للتمام ويبين في تعريف الترخيم المرام نحو اسماء عند من جعله
فعلا من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما بفتحهما فهو
وسيم وهي بها وجمع الوسيم وسماء بضم اوله كذا في القاموس فيه وبه سموا اسماء
بمعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة
من تغيير العلم بعد النقل كما في شمس بضم اوله وبهذا ظهر ضعف ما في الرضي ان هذا
القول مرجح على قول من جعله افعالا جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها
بالجمع واندفاع ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم بانه لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى
الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا عنه وبانه لم يثبت قلب الواو المفتوحة
همزة الا في واحد بمعنى احد ولعل ما قال المص في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى
اثر الكي لا ينافي جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون ماخوذا
من الوسم ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر ان يكون
تثنية مرو بمعنى الحجارة التي يورى بها النار فهو مثال لزيادة التثنية وقد
يعرض لزيادتي الجمع ما يخرجها عن كونهما زيادتي جمع فلا يتغير لان منزلة الواحدة
وذلك في بنون على ما صرح به الرضي وقال ترخيمه كترخيم ثمود لانه لما تغير بناء
مفرده فكانهما ليسا زيادتي جمع والظاهر ان سنون وارضون وثمرات
يكون كذلك فينبغي ان يستثنى هولاء من تلك القاعدة او حرف صحيح
عند النحوي ما ليس في آخره حرف علة واما الحرف الصحيح فلم نعتبر فيه على اصطلاح

وقد سبق الزمخشري في هذه العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل في
القاعدة مرمى ويخرج سعلاة ويؤيده هذه الارادة جعله مقابلا للزائد وحمله الرضي
على ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بان يكون
غير تاء التانيث واعترض شارح آخر بخروج مرمى واجيب بان المتبادر حرف صحيح
اصلي لان الغالب فيه الاصالة ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من
العبارة اذ المتبادر من العبارة الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من
الافراد فكن على بصيرة من نور التحقيق لتنجي عن مزالق التعميق ولا تنس منه التدقيق
فانها نعم الرفيقة في سلوك طريقة الحقيقة قبله بلا فاصلة او هو المتبادر مدة
اي حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت
يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك
الا عند ورش وحده فانه يمد الموت والحسنيين وقد قال المصنف في الايضاح
يريد مدة زائدة وان لم يرد نحو روس فالمتبادر من المدة الزائدة لانها
الغالبة في المدة فقد عرفت ما فيه واوصيت بحفظه ولا ينبغي ان يقال اختار مذهب
الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع
ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان كان قبل الاخر مدة يحذف حرفان
فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة للتنبيه على تخالف علتي الحذف في القسمين
من كونها كالواحدة في القسم الاول وكون ما قبل الاخر اولى بالحذف لزيادته فيما الاخر
الاصلي كما ذكره الرضي بل لتخالفه في كون الثاني مقيدا بقوله وهو اكثر من اربعة
احرف دون الاول لانه يحذف حرفان من بدان ودمان وبنون وقلون
نعم لو تبع الجزولي وجعله قيدا للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضي تفرد بجعله
غير الجزولي وجعله قيدا للثاني ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين
ولا مانع من جمعهما لان نحو مصطفون ومصطفين داخلان في القسم الاول
دون الثاني واحترز بهذا القيد عن سعيد وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين
اتفاقا وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما فالفارق بين الفراء وغيره قوله
والا فحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد في سعيد وعماد وكما لا يجب
حذف حرفين حذفتا اي الحرفين التاء التي لتانيث الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات
سماعية فجعل التانيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم

على العقل

على العقل الصحيح فان كان المنادى مركبا حذف الاسم الاخير وما في حكمه فيشمل
سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم
المبني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره واو او الف ونون لان
مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في آخره زيادتان وليس المحذوف
فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثنا عشر واثنتا
عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحاة لان الاسم الثاني منزل
منزلة النون من التثنية فلذا لا يجوز اضافته كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبني على مذهبه ولو شئت البناء على مذهب
النحاة لا يمكنك بان تجعله داخلا فيما في آخره زيادتان في حكم الواحدة لان
الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزل منزلة الالف والنون للتثنية والا اي
ان لم يكن المنادى شيئا مما ذكر فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع
مع ان ماضي الكلام يستدعي الماضي لان الفاء بظاهره تمنعه وافادة استمرار
حذف الحرف ولو اخذ في الباقي وعدم تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف الفراء
في جواز حذف حرفين من سعيد وعماد وهو اي المحذوف في حكم الثابت
وقيل اي المنادى في حكم الثابت بجميع اجزائه ليلائم قوله وقد يجعل اسما برأسه
ونحن نستحسن قوله وقد يجعل عديلا لقوله يقال يا حار فلا يقتضي جعل ما هو ضمير
للمنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا
كما في الاستتار الكهائي كون الحذف لا لعلة الا ان محذوف المنادى لاطراد الحذف
فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق
بين ما حذفه الواضع لا لعلة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لا لعلة فان
الاول تعارف في المعنى بدون المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه يجعل
ما بقي دليلا على ما القي فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على القياس
دون السفلى كما ظنه على الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا
ولانه يمتنع في كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو يا قائم
في يا قائمة في مقام الالتباس ومن المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة الا
على سبيل الشذوذ كما في اطرق كرا فلا يقال في ترخيم يا صاحب يا صاح
فيقال يا حار بالكسر في ترخيم يا حارث ويا ثمو في ترخيم ثمود ولا يتحاشى من كون

الواو في الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه ياء في اسم معرب في الاصل نحو يا
كرو في يا كروان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها
من غير ان يكون بعدها الف والمراد انه فيقال على الاكثر بقرينة معادلته
لقوله وقد يجعل الدال على الفلتة فهو في حيز التفريع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف
على ما كان من غير تغيير وينبغي ان يقيد بما اذا لم تؤد الى التقاء الساكنين على
غير حده كما في اسحار على وزن احمار اسما لنبت مما ليس للمدغم حركة في الاصل
فانه يحرك الثاني فيه بحركة ما قبل الساكن فيه الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره
وهو المرجح وكما في راد مما كان المدغم في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب
ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاضي لانتفاء موجب حذف الياء
اذ المصحح الضم فيه ويقال يا قاض بالضم وقد يجعل المنادى المحذوف الآخر او هذه
الامثلة اسما برأسه فيقال يا حار بالضم ويا ثمي بقلب الواو ياء ويا كرا بقلب
الواو الفا والاولى ان لا يذكر في النوع كرا لانه يوهم ان الشذوذ ايضا يرخم على هذه
اللغة مطلقا وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ وكانه تبع السيرافي في الترخيم على
هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده بان لا يؤد جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما
في طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد وايا
خلافا للسيرافي لانه لا يبالي بعروض وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال
يا نحو على هذه اللغة لانه يؤدي الى ما لا نظير له فلو لم يقيد بالعارض لجاز يا نحو
كذا لا يجوز ترخيم حبليان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء
الفا فيلزم كون الف فعلى لغير التأنيث لان المنقلبة عن الياء ليست للتأنيث
لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافي يجعله كحبلى معلّلا ويقول لا مثال وعدم
النظير له لانه شيء عرض فان كان اجتمع ونبين ثانيهما حرف علة يجعل ذات
ثلثة برد المحذوف اذ لم يعهد ثنائي ثانيه حرف علة في المعرب وما في حكمه
والمنادى في حكمه فيقال في ترخيم شاة يا شاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل
شاة شاهة وفي ترخيم شية يا وشي وان لم يكن ما يرد تضعيف حرف
اللين فيقال في ترخيم المسمى بلاء يا لاء ويشكل ان الترخيم لسرعة الفراغ
عن المنادى وفي هذه الصور لا يحصل هذا الغرض فالقياس منع الترخيم و
تفصيل الترخيم على اللغة المستقلى من خواص منزلة البانية الطولى في المباحث

المعرفة

مبحث المندوب

المعرفية وقد استعملوا اي العرب لان استعمال الذي يبحث عنه النحوي ذلك
دون استعمال النحاة صيغة النداء اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على
ان المندوب يجي المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعله مواضع حذف عامل المفعول به
حسا وعلى ان صيغة النداء تنصرف الى يا لانه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل
في نداء دخله غير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سوى يا وذلك ان تريد بصيغة
النداء ما هو على صيغة المنادى كما يلايم قوله في المندوب وعلى الاول يجب جعله
بتقدير في ندبة المندوب وهو اي المندوب المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الى
غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق ما هو يستعمل فيه بصيغة النداء لا المصطلح المتفجع
عليه في الصحاح تفجع له توجع وفي القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمين
التفجع معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عدد محاسنه وبكى عليه
وقد اخرج بقوله بيا او وا نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بيا من بين
حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يصنه عن خروج المتفجع به نحو وا ويلاه
ووا حسرتاه ووا كبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه به ومنهم من جعل قوله عليه
علة اي المتفجع بناء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوجع لاجله لفقده والحسرة
والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح قوله ولا يندب الا المعروف ولذا اراد اللباب
الا اذا كان متفجعا به والظاهر ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واثبوراه
منزل منزلة الميت لان الكبد كانه محبوب يبكي على فقده وكذا الحسرة لانه كانه فات
الحسرة حيث لا يمكنه قضاه كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه الوحس
وقد نقل عن الجزولي انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعال فاني مشتاق اليك
ومنه قولهم في المراثي لا تبعد بفتح العين اي لا يهلك كانهم لتفجعهم بموت الميت
تصوروه حيا هذا والاقرب عندي جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت
ان يغيثك من فراقه وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور كون المتكلم مضطرا
مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة واختص بوا الظاهر واختص به ولكنه
قد يدخل الياء على المقصود بتضمن معنى التنبيه فكانه قيل واختص به وامتيازا به عن
المندوب بواختصاصا به كما في الشروح واختص المندوب متميزا به بواواه اذ
ليس نحو الاختصاص المندوب بل الاختصاص واو به وذلك ان تخل واعتصوا
عليه بكون المعنى واختص المندوب في مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا يجوز

ان يندب بيا فيكون بعينه ما في التسهيل ويجب الواو وا عند خوف اللبس واقرب منه
ان يعبره بانه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذ الندبة بيا استعارة كما افاده
قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اذ الندبة بيا تجوز الا تمنع اختصاص
المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واختص بوا ان وا قليلا ما يستعمل في النداء
على ما في الرضي وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي الاظهر لا اخصر وهو كالمنادي في
الاعراب والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة منه على ما يرفع به اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا
بابن مضافا الى علم آخر ويفتح وجوبا اذا الحقه الالف واختيارا اذا وصف بهذا الوصف
وفيه رد على الكوفي المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام
فخذه ودع ما فسر به لا اقوام يقال في اهل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادي
ولا يبعد ان يجعل قوله وفيا ان كنت زكيا مدركا لما لم يكن جليا فنقول في احكام
اعراب المنادي متابعة التابع له في غير البدل واخيه ومن احكام بنائه على ما يرفع
به متابعة التاكيد المذكور لما يرفع به ولما كان تبادر الى الوهم انه يكون نكرة غير
معينة مطلقا كالمنادي تداركه بما سيجيء انه لا يندب الا المعروف ووجه كونه
في حكم المنادي عند الجمهور انه منادي وعند المص حمله عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين
بحرف النداء او ما يشبهه ولك اي جاز لك زيادة الالف في آخره حقيقة او حكما
ليجعل آخر المضاف اليه في حكم آخره لا يرشدك اليه بقوله واغلامكيه وكذا الصلة
كما في وامن حفر بئر زمزماه وفيه رد على الاندلسي ايجابها في الندبة بيا لئلا
يلتبس بالمنادي اذ رفع الالتباس لا يجب النصب قرينة وهي لا تنحصر فيها واذا
زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يحرك
بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان كان ساكنا
يحذف فان كان متحرك الاصل كما في واقاضي يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك
الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يزاد ويكتفى باتفاق
فتقول في المسمى باضربوا واضربوه والمص سوى بين الالف وغيره فتقول في
يا غلامي بالفتح يا غلامياه بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل ويا غلامية
بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمص ذهب الى ان الواجب يا غلاميا سواء
كان الاصل في الياء السكون او الحركة لان السكون العارض عنه كالاصلي
ومنعه الرضي لبعده واقاضياه ولك ان تقول السكون العارض الذي لا يتبين

عوضه

عوضه ويشتبه لا عرفيه كالاصلي الا عرفيه وسكون يا قاضي ليس كذلك فان خيفت
اللبس بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة
تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقوله قلت واغلامكيه يحتملها وبرد مدة
كانت محذوفة ان كان ما قبله ساكن كما في واغلامهموه فان اصل ضمير جمع الخطاب
مع الواو يدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص بما في آخره حركة بنائية وما في
آخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الا الالف فتقول في وا ضرب الرجل للرفع ووا ضرب
الرجل بالنصب وا ضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون اختيار واغلامكيه للتنبيه على
وجود الحركة البنائية بقي ان حفظ الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبه لا ينحصر
مقام اللبس عند المص بل لا يصح زيادة الالف بما في آخره حركة بنائية لا تقبل الالف
ويجب العدول الى مدة تناسبها ولك الهاء في الوقف لما اوهم الكلام السابق
انحصر الكوفي في الحاق الهاء وقفا ووصلا في الشعر وغيره صرح باختصاصه
بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه رد
ايضا على من اوجب الهاء مع بابه لئلا يلتبس بالمنادي المضاف الى ياء المتكلم وقوله
عجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم مميزا
للمندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف الى ضمير المخاطب
على خلاف المنادي ولا يندب اي لا يجعل مندوبا متفجعا عليه الا مندوبا متفجعا منه كما
عرف ولكان زيد انه لا يبكي بعبد المحسن والتسمية الا على الموصوف فيلزم منه
ان لا يقال واحسيناه الا للمعروف لانه لا يقال واحسيناه ولا يحتاج الى التقييد
ويكون افيد قال الرضي يعني بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من
يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهورا او لا فلا يقال وارجلاه وامتنع
وازيداه الطويلاه يعني يمتنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق
بالمضاف اليه الذي هو غير المنادي ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيبويه بل الواجب
وازيداه الظريف وفيه نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس انه يصح الالحاق
بصفة اي بها لانه المقصود بالندبة فيقال يا ايها الوحيداه خلافا ليونس فانه
يلحقها آخر الصفة وقيل يجوز يا زيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف في
غير صفة هي جملة فالمتفق يا رجلا حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف
على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يؤيد يونس الحاق علامة الندبة في يا من حفر

بنبر زمرماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضي يلحق علامة الندبة
آخر المضاف اليه والمضارع للمضاف وآخر الصلة وهذا يشعر بان الموصول
ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر في بحث نداء المعرف باللام موافقا للمص ما يدل
على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك يونس بانه قد ضاع الرجل
قد خاف فقال واجمجمتي الشاميتاه في القاموس الجمجمة بالضم القدح من الخشب و
القحف من العجائب فسره المصنف في الايضاح في هذا المثال بالرأس ويجوز حذف
حرف النداء الا مع الجنس قيل المراد به ما يوصف به اي ويرد عليه يا غلام رجل فانه
لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف وايهام الرجل فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل
مع انه وصف به اي ولذا لا يحذف من يا ايها لان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف من
اسم الاشارة فالمراد به على حقيقة الرضي ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به او لم يتعرف
والمراد الا مع مقصود بالنداء بل واحد هذه الامور ليفيد الامتناع في يا ايها او الجواز في يا
ايها الرجل حين قصد نداء الرجل بعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود
بالنداء ذا ايضا على ما في الرضي ولا يعلم جواز الحذف في يا هذا الرجل كما يعطيه والاشارة
خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم
يوجد في استعمال العرب اول الآية بجعل هؤلاء خبر انتم والمستغاث والمندوب
لا يعرف منه انه لا يحذف وامن المندوب لانه لم يعد المص اي من حروف النداء نحو يوسف
اعرض وايها الرجل نبه بالتمثيل الثاني على ان المدار هو المقصود بالنداء لذا لم يبال
بكون اي اسم جنس وفي الاستثناء قاصر اذ لا يحذف من لفظ احد ايضا ولا يتفع انه يحذف
منه مع تعويض الميم المشددة في آخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف ح والمتبادر في
كلامه ما يقابل الوجوب ايضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط ففي جعله داخلا
تحت الجواز بهذا الشرط اصلاح بانه اقل من فسخ فالوجه ان يقال انه اكتفى بكونه
معلوما من قوله وقالوا يا احد خاصة على ما بيناه لك ولما كان يجب حذف
الحرف مشتركا بين النداء والمندوب نحوه عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث
حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف والمنادى و
وشذ اصبح ليل قالته امرأة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها عندهن
سالت الليل صباحه لتنجي عن مضاجعته مضار مثلا واقتد مخنوق قاله
من اخذ سلكه السارق في طريق غافلا وخنقه يعني اعطني فدية وخلص نفسك

عن يدي

عن يدي مضار مثلا واطرق كرا وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في امثال هذه
قبل الصيرورة امثالا وبعدها فهي مثلة للوجوب اذ لا تغيير الامثال فلا يرد ان على
قاعدة جواز الحذف فما قبل قوله وشذ الجواب سؤال النحاة على استثناء اسم
الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل
الشذوذ ومما يحذف فيه وجوبا النداء لفظ احد وقد مر ومنه الاختصاص وهو نقل
اي وقع منادى عن معنى النداء الى الاختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية
من غير تغيير بعد احد ضميري المتكلم وقد زاد فيه على قصد الاختصاص قصد التفاخر
او التصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل خص اي
بهذه المعاملة لان شانه البروز في لباس غيره لانه المنادى صورة وليس
منادى فسهل جعله لغير ما تقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية
فمعنى ذلك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال في ذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير
المتكلم وليس مخاطبا وقد ينوب اي منادى مضاف وهو في الغالب لفظ معشر وآل
واهل وبني وبند غير ناصب فخره ابو عمرو وعلي وقد ينوب في ذلك معرف باللام او
علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء انما يجب على قلة كلام كما في الرضي ويحتمل
معنى الفقر وهو في الاصل فضلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرى الناس للنزيل
الضيف وجاء نحن تميما يكشف بنا الضباب اي الظلمة وهو في الاصل جمع ضبابة
بمعنى سحابة تغشى الارض كالدخان تنكشف بارتفاع الشمس والاختصاص المقصود
تلك الامور الثلثة لا يخص ضميري المتكلم بل يجيء بعد الخطاب ايضا نحو سبحانك
اللهم العظيم بالنصب وقد يجيء المعرف باللام والمضاف بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا
نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد يأتي منكرا ايضا على قلة
لا لقصد الاختصاص بل بقصد الذم او المدح او الترحم قال المص ما سوى اي منصوب
بتقدير فعل مناسب للمقام من اعني واخص وامدح واذم وارحم ويحتمل غير المعرف
باللام من ذلك النداء وقال الرضي الحق اجراء كل مجرى واحد في النقل عن
النداء والمعرف باللام وقع منادى هنا لالتزام حذف حرف النداء المنافي
للام وعدم قصد النداء ولذا لم يبن على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما
يقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بالتخفيف يا سجدوا اي يا قوم اسجدوا واما على قراءة

التشديد فلا حذف بل السجد وامضارع منصوب بان مدغما نونه في لا وقد نبه بقوله
قد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف لا تخص المنادى بل كذلك
كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواء في التسهيل ونكتة حذف المفعول به اذا كان
غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب والمجاب به والتابع محذوفا عامله ونبه بقوله لقيام قرينة
انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك لعروض مزيد
مقصود به كالمنادى في الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عدتها وقد يحذف
وجوبا كما في للماء ويا للدواهي فانه في تقدير المنادى عند المص وان جعل القوم
المنادى نفس الماء والدواهي اللهم اجعل خاتمة ندائنا نداء المنادى الى الجنة و
صفات بصورها اللامنا تحفظنا من النار كالجنة وانت تعلم ثلث من الابواب الاربعة
لوجوب حذف عامل المفعول به ما اضمر مفعول به اضمر عامله على شريطة التفسير الشريطة
فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة عن
الجاري على موصوف محذوف هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائي والفراء
لم يضمر العامل ههنا بل الفعل الذي بعد المنصوب يعمل فيه وفي ضميره لو صح تسليطه عليه
والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذي بعده وليس مسنده ففي زيدا مررت به جاء
جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به ليسد مسده والبصري
جعل زيدا ضربته نظير ان امرؤ هلك فكما ان هلك ليس عاملا في امرؤ وضميره
على ما هو المراد واستشعر اليه بقرينة حملا على قوله ان لث كذلك في زيدا ضربته ليس عاملا
وقد منالك ان الكوفي يجعل زيد قام فاعلا فتذكر وهو لم يرجع الى ما اضمر لان بمعنى
مفعول به اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة على ما في الرضي هذا
المقام لان التعريف يعم المفعول به وغيره ولا الى ما اضمر اه بمعنى شيء اضمر عامله
على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف
بل الى ما اضمر لان المعنى منصوب اضمر الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه
ولذا اصح منه في المفعول فيه وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير وخبر كان نحو
زيدا كنت اباه ولذا قال كل اسم ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم
بلفظة كل وهذه من الفوائد الحصة لادخال كل في التعريف فزت به وان حمل
على كل من قال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر يخرج زيدا كنت اباه
لم يبطل ما يا باه وفاته ان المستفيض تخصيص الجنس فلا حق بهذا الغرض تخصيص

الاسم

الاسم بالمفعول بعده فعل او شبهه قال الرضي لم يرد بالكون بعده الكون متصلا بل
لجواز زيدا عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول في
المصدر لا يصح ان يتسلط على ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن
ما يوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه حذف الكلام ولا يخفى عليك انه
يعني لشبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج بقوله لو سلط عليه ان شبه الفعل يجوز ان
يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم لا يمنع تسليط
ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون
في تقدير ان ضربت زيدا الان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان وشبهه
لو سلط عليه مشتغل افرده لكونه وصفا للمردد بين متعدد لا المتعدد عنه متعلق
بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض بضميره او متعلقه اي متعلق الضمير او الاسم والاخير
في المضاف الى الضمير بل لا يكاد ينضبط منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت رجلا
يحبه ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف عليه المضاف الى
الضمير نحو زيدا ضربت عمرا واخاه ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتحفظ
وتمكن من استخراج ما يحل اللفظ تفصيله فان المتوقع من الذكي ان يكون على تامله
تعويله ولا يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال
باحدهما لكان عاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضي بعد قوله لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن
يصرف عن هذا المتبادر التمثيل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذ لم يشتغل
ضربت عن زيد ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه
اما بالاضطرار كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا ضربته على انه لولا ذلك ايضا
لا ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر اعم من ان يكون نفس المقدر او
ما يناسبه المقدر فنقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل في
ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واورد على قوله لو سلط عليه الخ
امران لغوا ان احدهما انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه لو
سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو يقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شيء
من المعرف اذ في الكل يتحقق التسليط اذ في زيدا ضربته سلط ضربت على زيد وا
عنه الا ان تقدير وصف اي بعد فعل او شبهه يصح تسليطه عليه لو سلط الخ ودفع الثاني

بتقدير تقييد التسليط اي سلط عليه لفظا والتسليط في افراد الموقف هو التسليط
تقديرا والنظر الصائب الذي لا يغيب عنه طريق الصواب • لا يلتفت الى مثل هذا
الجواب • ونجيب عن الاول ان لولا انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط تيجب ان يكون
انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفي ما يمنع التسليط ليس لانتفاء التسليط
بل لما منعه وعن الثاني بان في قولنا زيدا اضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل شغل
آخر مثله ولا في زيدا مررت به ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل شغل في ذلك
المناسب اورد عليه زيد ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه
واجيب بان المراد التسليط لمجرد قطع عمله في الضمير او متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه بعد
قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل الابتداء فيه وفيه انه لا بد في زيدا ضربت
ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر في زيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب
بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا ينتقض بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق
هذا القيد يستدعي معرفة مواقع التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما في حيزه
عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة او مكسورة وحروف الاستفهام لفظا او
معنى وكذا حروف الشرط او حروف التحضيض والالا للعرض او التمني ولام الابتداء وكلمة
ما من جملة حروف النفي وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها كالفاء
الفاء في جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما في حيزه عليه ليفصل بينه
وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجيء في بحث
الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو زيد حين تضربه يموت وكلمة
الا نحو ما رجل الا اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيدا احسن
به او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته او جواب قسم بعد نحو
زيدا والله ضربته واما كون الفعل الذي بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو
زيد ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير
المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة الخبر
نحو الزانية والزاني الآية على تفسير سيبويه وسيجيء ومن الموانع ما انبه وهو
ان لا يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو جاءني زيد
وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمرا لامتناع كون الحال بالواو اذا
كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم في هذه الصورة واجبة واذا

التفت

التفت هذا اتضح لك حال خاتمة هذا البحث من قوله وليس مثل ازيد ذهب به
الى آخر الباب واما قال او مناسبه لئلا يخرج عن التعريف زيدا ضربت غلامه وزيدا
مررت به وزيدا حبست عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيدا مررت به الا المرور
من غير تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقيد نفس
هذه الافعال عاملة في المنصوب نكتة قاصدا في زيدا اضربت غلامه الى ضربت زيدا
اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به الى مررت زيدا
فنصب زيدا بنزع الى فقضي وكذا في زيدا حبست عليه بتقدير حبست زيدا بنزع الخافض
لا تقول نزع الى قفص سماعي لانا نقول فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا
ما مشيك الى ذروة الكلام خان ان اوصيك في هذا المقام • فاقول لك ايها الطالب
للقول السديد من الرفيق الرشيد • لا تكن في ربقة التقليد • فتبقى في الزمان
المديد • في البعد البعيد • عن قبول الحق الذي ليس عليه مزيد • فان ما يلقى اليك لمن له
قلب او القى السمع وهو شهيد • مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
وزيدا حبست عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير مرادفه
فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقديره والا فتقدير
الملابسة وفي نعم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه
فاته احسن الترتيب هو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بمثال
المشتغل المتعلق ينصب اي ما اضمر عاملة بفعل يفسره ما بعده فاوضحه في الامثلة
المذكورة فقال اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست وقيل ضمير ينصب للمنصوب
زيد وبه ينبئ على حال الكل واما صح به رد اعلى من جوز حسب قطعته بتقدير قطع
حسب متمسكا بقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فعند ذلك فاجزعي وعلى الكسائي
والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر وتماما لا يمكن تسليطه وتجب
تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل عن المفسر بعد الا نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه
فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا اي ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك
ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا
مثبت اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا
ذكره الرضي وفيه بحث لا تقتضيه بقولنا ان ثوبا انفقت الا اياه فان
ما بعد الا منفي ليكون المقدر منفيا اي لم انفق ثوبا نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر

بعد الا يجب تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا
وتارة يكون منفيا ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا الا غيره ليصح ترتب
الجزاء عليه وبهذا يندفع انه ربما لا يغني ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه فلا يصح ان وجوب
الحذف لئلا يلغو التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا حبست عليه لابست زيدا بالحبس
عليه وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بالضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظ
فانه من شوارد اولى الافهام ويختار الرفع اي رفع المنصوب الذي كلامنا فيه
فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه والتزام البحث
عنه ولك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية النصب فيكون
اشد دخولا في البحث بالابتداء اما اشارة الى عامل الرفع او الى المعنى المقتضي فيكون
بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق بين الكل واحترز به عن الرفع
بفعل مطاوع للمفسر نحو ما مر فانه لا يجوز عند البصري والكوفي المجوز لا يرجحه وفيه اشارة
الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فهو افيق بيان اختيار النصب
في ذكر الجملة وقال الرضي نبه على ما الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كما ان الناصب
فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك عند عدم قرينة خلافه اي خلاف
الرفع وهو هنا لا يعدو النصب فالاوضح الاخصر عند عدم قرينة النصب موجود لا محالة
ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة لا ذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم
يتفطن له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او
تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تاخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك
ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند
وجود اقوى منها واختلال ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لان
قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة
عن الحذف على ما قبل بكونه عمدة ومتبعا بما ابتدئ به الكلام مبتدأ ويكون العامل
محققا لا مقدرا على ما نقول ويعارض الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي
ونتيجة ان في الرفع خلاف الاصل هو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت
لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لوجود الاقوى لا محالة والاقوى ينحصر في اما هذه
واذا هذه ولا ثالث لهما كما يوهمه قوله كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة واما
هذه لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف او في جواب

السؤال

السؤال الفعلي واذا الانجاح مع الا الاولى ووجه رجحان قوة اما في اقتضاء الرفع على قوة
رعاية التناسب في اقتضاء النصب اما ما قيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره
الرضي وسوى بين الاسمية والفعلية واما ما قيل ان اما لكونه نائبا عن مهما وهو اسم لزم
بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده
اظهر وقال الرضي ليس بما رجح الرفع في الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف
استيناف قاطع لما بعده عما قبله فلا معنى لرعاية التناسب بها وقد انكر جواز النصب
بعد اذا الكلهم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ بعده ثم قال كلامه انكار هذا
القسم فانه يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول توجيه اذا المفاجاة بعلي ما قالوا ان
الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة
بان مرادهم بلزوم المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم في غير تركيب الاشتغال
على شريطة التفسير وتردد الرضي في وجوب النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه واعلم ان المصنف
لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما وجده فان تجده زائدا فزده فان المبحث اجتهادي
ومما اذا في التأمل اليه كون المفسر غير ناصب بل مناسبه لان فيه كلفة ما لا يرد زبها
ترك التناسب فتامل ويختار النصب للعطف على جملة فعلية هذه اضعف قرائن
النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضي وكانه قدمه ليقارن ما يجتمع معها من قرائن
الرفع ويكون اقوى منها فيتذكر المتعلم بقيد اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو
اقوى منها من قرائن الرفع ونبه بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراعى فيه التناسب
كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع للفاعل فقط
صرح به الرضي في بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب في قولك زيد ضارب
عمرا وبكرا يضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلي فالمختار في جواب ايهم ضربت زيدا
ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج نحو احسن بزيد وعمرو يضربه
لانها لجمود فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية
اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك في المثال
فنجعل المثال احسن بزيد واعمرو احمده ومن قرائن اختيار النصب ما استخرجته
وهو ان تكون الجملة في موقع الحال مع الواو معه فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع
الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جاءني زيد وعمرا قد ضربه وبعد حرف النفي هذا القدر
من المبحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز

حذف افعالها فمن مبحث لو فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف الفعل
لما ممنوع وحرف الاستفهام يشعر كلام الرضي بان الا لا وهمزة الاستفهام
اولا يجوز هل الفتية زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا
بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه فانه
في تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار في ازيدا عمرو ضاربه نعم لم تم ماذكره التسهيل
انه يجب النصب بعد استفهام لغير الهمزة ليتم ماذكره وعبارة المستلين فاعرفه
على مذهب سيبويه والجرمي لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته لان زيدا
ضربته خبر المبتدا فال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد ضربته النصب
فلا يصح اطلاق البعدية ولا تقييدها بكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان يكون
بعدها بلا فصل او بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا
ويجعل انت زيدا ضربته في تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل محذوف وانما
قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى زيدا ضربته
بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضي بان كل دخيل نحو شئ مخصة لزوم اصل المتطفل
عليه ذا الكل واصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية
فانه متطفل لحرف الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل في الاستفهام
لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيدا ضربته واذا الشرطية بخلاف اذا
المفاجاة لما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب النصب كما
ذهب اليه المبرد حطا لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء
الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية فعلية وحيث لاحيثما حيث
لا يجوز حيثما زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام
والا لا وحيث الشرطية اذ لا يختار النصب في احلس حيث زيدا ضربته وانما يختار
في حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس
كتضمنه اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه وفي الامر والنهي اي في وقت الامر والنهي على انهما
مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا
تضربه بمعنى اضربه وكانه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء والتماس ايضا فلمن اسقط
الدعاء مع انه ذكره الزمخشري على انه لا يصير بذكر الدعاء وافيا بالضبط ثم
من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدر في وقت وقوع الامر والنهي بعده وهما كما ترى

ولكان

ولكان الاظهر وقبل الامر والنهي اذ هي اي ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
وحيث ما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواقع لها مزيد خصوصية
بالفعل في الا لا ونصب تلك الاسم لتقدير الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواضع ولو
رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه بالنصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع
الفعل بهذه الهمزة بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضارب لان يقال اسم
الفاعل في حكم الفعل فتامل ومما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل
ليس لان معنى هذه الامور طالب الفعل والا لانتقض بالتمني بل لان العرب
جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه ايضا في حرف الشرط والتحضيض فلا يرد
التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صرح به الرضي في بحث وجوب
النصب وعند خوف لبس المفسر بالصفة يريد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير قد لا لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تاويله
بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى لاحتيج الى التاويل وهذا النص
على الزمخشري وقد افاد بادراج الخوف انه عند تعيين الالتباس لعدم امكان نصب
القرينة ليس النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت
معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يجب
منه وبهذا اظهر موضع لوجوب النصب كانه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره
في بيان وجوب النصب مثل انا كل شئ خلقناه بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه
صفة فيفيد ان كل شئ هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان
كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل
ودفع به ما اعترض به الرضي بان الشئ اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقييده بالمخلوق
حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا
ووجه الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لان الر
اعتقاد الرضي ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال
يثبت مخلوقا لغيره تع لانا نقول ليس على النص لا ايراد مثال مستقيم على مذهبه
ولا يقره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية
عند المعتزلي نعم تحقيق المقام يقتضي ورود الاعتراض فان تفسير الاية وظهور
مقصودها دائر على تحقق الحال في الاستدلال على ان جميع الموجودات مخلوق له تع او لبعضه

مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود رفع او نصب يمكن ترجيح النصب
بانه يفيد كون الاشياء بقدر باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه
صفة وقوله بقدر خبرا وحينئذ لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس
بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للاستغراق
ان لم يلتبس و يستوي الامران اي الرفع والنصب من غير فضل احدهما على الاخر
ومنهم من قال اي يستوي الامران في الاختيار فايهما قصد به هو المختار فكلام المصنف
منكر بالاختيار في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اورد مثالا اورده سيبويه من غير
اصلاح لانه صار من مطارح الانظار بمثال السيرافي ونعم القول قوله انه في
تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويجب في قام ضمير لزيد فكذا في عمرا اكرمته فلا يترجح نصبه بترجيح عطفه على قام
على عطفه زيد قام بقرب المعطوف عليه قال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه
لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال ابو علي يجوز
عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع
فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيترجح
الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو وفي دار زيد لا بد
من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف
بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا المثال من غير تقدير
ضمير في الثاني وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد في القرآن نحو والنجم والشجر
يسجدان والسماء رفعها فانه ينصب السماء ويرفع وهنا اشكال قوي وهو
ان وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام وعلى تقدير
النصب على قام والرفع وان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب
المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين
زيد قام كما لا فصل بينه وبين قام فلا معنى فلا قربية ودفع بان المراد انه
اقرب الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم النفع اذ لم يعتبر مثل
هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف في
عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرا اكرمته اقرب من نسبة
قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب ليس مجرد قرب

المعطوف

المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة عن خلاف الاصل على ما عرفت فينبغي ان يرجح النصب
قال الرضي يندرج في مثل زيد قام وعمرو اكرمته زيد ضارب عمرا وعمرو اكرمته
دون زيد قائم وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة
للفاعل فقط او كثيرا ما يرفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مررت بحمار ويجب النصب بعد
حرف الشرط هي ان واما عند وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذ ما اتم عنده
على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصلح الفصل بينه وبين
فعله المعمول له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة
الى الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لهذا التقرير وحرف التحضيض وهي لا مشددة لا غير عند غير الخليل ومنهم المص
ولا يرد انه فات المص الا للعرض لانه يجب النصب بعده ما على ما ذكره الاندلسي
فيقال الا زيدا اكرمه بالنصب لا غير لان المص اختار مذهب السيرافي كما اختاره
الجزولي من ان حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فبعد الا للعرض
مما يختار بعده النصب كسائر حروف النفي مثل ان زيدا ضربته اتماما لما بيح
لما مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حق التفسير للشرط ان يكون ماضيا وشذ
المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول الشرط على الاسم واذا زيدا ضربته
هذا متفق عليه وعد واقوله وتنبئت ليلى ارسلت بشفاعة • الي فهلا نفس ليلى
شفيعها • شاذا ومما استخرجته ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته
فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها مبتداة وان يكون الاسم الذي بعده مشتغل
عنه بضميره لفظة كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع يكون للعموم
ولو نصب يكون لسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم واذا قصد
العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله في سلك ازيد ذهب به واخوانه
وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه قصد به انه اذهب زيد ولا داء هذا المقصود
لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف
جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع فيما قبله
على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس مثل زيدا حبست عليه
لانه قصد به ملابسته وملازمته زيدا فهنا مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف
ما نحن فيه فان مناسب الفعل المشتغل لازم او مرادف مفقود ولا يعد من هذا

بدون القصد وبهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل مجهول لانه
لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا وما ذكره السيرافي وابن السراج انه
يجوز النصب بتقدير اذهبت الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب
الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص بوصف
او اضافة او غير ذلك لا يسند اليه الفعل فذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص
نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون
هنا مناسب بنصبه لتم لكن لا نزاع للبصري فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى
معنى شايع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقدير
قيد في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما
لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد لو سلط عليه مع اتحاد المسند اليه على انه
ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق احد زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتعينه
فيكون في معنى خلق احد فالرفع اي فالرفع واجب وكذا كل شيء فعلوه في الزبر
اي كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم
لانه ليس انتفاء النصب لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لفات التقييد
المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء
كان الاخبار صحيحا اولا ومن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شيء
في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز به هذا المثال فيمن
قال لانه فلم يوقع فيها الا الكتابة وهم لم يوقعوها بل الكرام الكاتبون نتجه عليه انه
يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل
شيء بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لو جعل في الزبر صفة لكل شيء لكان
خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لا ان كل ما في الزبر
مفعول لهم قال الله تعالى في موضع آخر وكل صغير وكبير مستطر نتجه عليه ان كونه
خلاف المراد ممنوع لانه لا يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله وكل
صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام
الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خبر موصول
بما هو في معنى الفعل والزانية سبب الجلد ما فيه وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء

هو

هو بمنزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي لم يبطل صدارته
بوقوعه في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك
فكبر لان حذف شرطا اما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليها ليفصل بينها وبين
اما لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة
كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب ذا او خارجة عن الصدر لعارض خلاف
الاصل او نقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأة فلو جعل مفعولا
لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا يحتاج في اخراجه من الحد الى
ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان
الآية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب واتفق القراء
الغير الشاذة على الرفع وان جاء في الشواذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا
تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب ولا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل بحث الاستثناء عدم جواز
اتفاق القراء على غير المختار رد الظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع من
كونه من الباب ما اشار اليه بقوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقدم توجيه المبرد
على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء
حرف الشرط فيجاب تارة بان الفاء للسببية اي الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط
وتارة بانه في تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية
الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف
الشرط يؤكد بها حرف الشرط وجملتان عند سيبويه اي الآية جملتان
مختلفتان في المعنى عنده لانها في تقدير حكم الزانية والزاني مما يتلى عليكم
فاجلدوا فقوله فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فانه
تركيبه ايضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والا وجب
ان مراده انه جملتان مع الرفع وباب ما اضمر لا يكون جملتين على هذا التقدير
والا اي ان لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب والثاني باطل لان
القراء لا يتفقون على غير المختار فهو لاثبات احد التوجيهين والمعنى وان
كانت الآية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب والمعنى وان
لم يكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب لكان المختار النصب فيها وما

الثاني ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند
سيبويه على ما في الرضي حيث قال في الفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اي ثبت
زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس
تخريج الاية عن الجحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونهما جملتين اذ الفاء
انما يعد مانعا لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما في
الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث
وهو ان الفاء جواب شرط محذوف والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما
فاجلدوا لان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا على ثبوته ولا خفاء في انه يتوجه
المنع على الشرطية اذ لا نم لو لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا
التوجيهين غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط عدم كون الفاء بمعنى الشرط
لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد الرابع اي رابع الاربعة لا رابع الثلثة كما ذكر
البعض لانه مبني عن الغفلة عن الاول التحذير قال الرضي سمي اللفظ المحذر به
تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعني لم يعامل به في التسمية معاملة اخواته
من التسمية بما هو اسم بعينه في اللغة كما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير فلا بما
هو اسم معناه كالمنادى اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة في جعله محذرا منه كانه
نفس التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس بهذه المبالغة في اخواته
بمقتضى المقام كما فيه وهو معمول خالف النحاة في جعل التحذير اسما للنفس المفعول
دون كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والليق بالمبحث وليس هذا اول خلاف
منه فلا يرد ما في الرضي ان هذا مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك
وان نعتقده ذاك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال
التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد
او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده المعمول لبعد مقدرا بتقدير اتق في الرضي تقدير
اتق ههنا بعض السماجة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال
اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى وقد
اشار بقوله ههنا انه لا سماجة في تقدير اتق في القسم الثاني وتعقبه بعض
بان في تقدير بعد في القسم الثاني سماجة الا في نفسك نفسك فانه في تقدير
بعد نفسك مما يؤذيك الا يرى ان الطريق الطريق لا قصد به الا تبعيد

نفس

نفس من الطريق بل الى تحذره من ضرر فلا يليق به تقدير اتق فالصواب ان يجعل
بتقدير بعد او اتق فبعد بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثاني واتق
في بعض الثاني ونحن نقول القصد في الطريق الطريق الى تبعيد المخاطب نفسه
عن بعض اجزاء الطريق الذي يتأذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء الطريق
بتمامه اذا كان المؤذي مما يشغل جميعه فيطرد تقدير بعد نعم يتجه على تقدير
بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يبقى من القسم الثاني لان النفس يصير محذرا
والمحذر منه ما يؤذي الا ان يقال التحذير من النفس بطلب تبعيده عما يؤذيه
فتأمل ولو اردت تصحيح تقدير اتق اضمنته لك تضمين الاتقاء معنى التبعيد كانه قيل
اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين في القسم الثاني لانه يتم في جميع
افراده بدون التضمين حتى نفسك نفسك تحذيرا مفعول له للتقدير اي التقدير للتحذير
اذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مقدر منصوب
عطف عليه كانه قيل او لذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق
الوقت عن ذكر العامل وهذا من المسالك الوعرة التي سهل عليك بالهام احد
لكل على عبده الضعيف وقد كان في عدول منه كل ناظر عظيم شريف حتى قال
الرضي فيه ما قال وكذا من جاء بعده وان كان خبرا بما قاله ما تالي وقد اعرض
عن الكل لان ما قيل يغنيك بحيث ما قيل لا يغنيك ولا يفيدك لا الخلال مما بعده
اي مما ذكر بعده فلا يجب الحذف في قولك من الاسد اتق نفسك او ذكر
المحذر منه مكررا قد عرف شرحه بما اندفع عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كما لا بد
في ما عطف هو عليه وهو خبر مقدرا عاملا لتحذيرا وصفة لمعمول فهو غير حاجة الى
ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول في القسم
الاول وبينه في هذا القسم بان الاول محذور وهو محذر منه على انه يرد عليه انه يرد
وضع الظاهر موضع المضمر في صفة الجملة قول المص في بحث الوصف بالجملة ولزم
الضمير وانه كان لا وضح الاخصر في هذا المقصود هو معمول بتقدير اتق حذر ما بعده
او حذر منه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك
عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب ان يجعل التحذير اسما للمحذر
مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده وذكر المحذر منه مكررا وعلى
عدول المص اليه والله اعلم والعلم لديه مثل اياك والاسد التزم ضمير الخطاب

في القسم الاول من الثلث لالانه اللازم بل لانه الانسب من بين الضماير وقد يجيء
متكلما والغائب بهولك شاذ ان درو لاضنة فيها اضيف الى ضمير المخاطب من الظاهر
تقول راسك والسيف وقال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب
بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب لامتناع
كون المحذر منه ضميرا غائبا واياك وان تحذف لم يذكره المص لخفاء في صحة وقوع الاسم
الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدرة بالباء الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو
مثل بقوله غير لكان انفع وارفع قال المص تقديره اياك في الاسد اتق نفسك ان
الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
لواحد فلما حذف اتق تبعه النفس في الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جمعهما
متصلين ثم بحذف العامل ينفصل ضمير المفعول قال الرضي هذا قريب لكنه تطويل ليس
عليه مع امكان الاخصر تقول فليقدر اياك اتق فينبغي يحذف اتق اياك واقول
في كلام الرضي ايضا كلام ارتكاب ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعي تقدير
العامل مع التاخير لانه يكفي له تعذر الاتصال بما هو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين
لواحد ويمتنع من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا
معه فيستغني عن حذف شيء بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم
كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مامورا
وظاهر توقيف المص ان المقدر في اياي والشر اتق وهو قول غير سيبويه ان التقدير
لا اتق بتقدير المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا لو ضمير المتكلم تجوزا والطريق الطريق
لا ضنة في هذا القسم بل يجري في جميع الطرق فتقول اياك اياك واياه اياه واياي
اياي وراسه وراسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التاكيد يوجب حذف
العامل الا ترى الى قوله سبحانه كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبه يشعر قول سيبويه
ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير والقول
في القسم الاول عبارة اخصر في التقدير وان كان اطنب في الظاهر اياك
من الاسد واياك من ان تحذف والتقدير اتق نفسك او اياك اتق
او اتق اياك فتتذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام
به ارتكاب الحذف الكثير وتقول لمزيد المبالغة في التحذير اياك ان تحذف بتقدير حرف
على من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل تقليل في الكلام الموجب فتم

قوله

قوله ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ثم غير حاجة الى ضميمة وامتناع
تقدير العاطف ممن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه القاصر • لا تقول جاء بعد
الى طف في التحذير • قال اياك المراء • فانه الى الشر دعاء • وللشر جالب لانه
من ضرورات الشعر على ان سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء
في تقدير احذر المراء وغيره نزل المراء منزلة ان تماري ومع ذلك جعله مقصورا
على السماع وفي قوله اياك الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في
مثل ان تحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لان الغالب الكثير في حذف
حرف الجر والخليل والكسائي يقدران الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يحمل على ما
كان وان كان ابقاؤه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقاء على الجر
لم يوجد الا في حذف حرف القسم نادرا جدا وفي امتناع اياك الاسد خلاف
الاخفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان الى غير
ان وان ومما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة
بالتكرير قال اخاك اخاك فان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وتقال
شانك والحج ونفسك وما يهما والمحذوف الزم وقد قدمنا ان المص جعله من الثاني
الاول المفعول فيه ما اي اسم فعل فيه اي في مدلوله سواء كان مطابقا نحو ضربت
اليوم او غيره نحو ضربت تقريب عمرو ورجعت مرجع الحاج فلولا تفسير ما بالاسم
لانتقض بكل فعل فانه ما فعل في مدلوله التضمني فعل اي مدلول فعل اي حدث
مذكور لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه واستعمال الفعل
بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل فيه بحسب دلالة
اللفظ على الاصل الذي اخطنك متذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه نحو يوم الجمعة في
يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج
نحو يوم الجمعة مبارك فتم به الحد لخروج كل ما اخرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل
مذكور فهو ليس محتاجا اليه كما ظن بل كان تمام بان مدلول الفعل فيه ومزيد الايضاح
والتعديق على التعريف اليوم في ضربت اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب
في اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه سماعا لا قياسا فانه منصوب
بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بفي من زمان
او مكان على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المص

يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وبهذا التعريف لتعريف
المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للمحدود وشرط نصبه تقدير في احترازا عما ذكر فيه
في او الباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء
بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي في وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا
ما هو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام دون الباء
ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا الكلام كده
يدل على ان المجرور بفي مفعول فيه عنده وهو خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان
دلالة الحد غير محكم لظهور صحة تخصيصها بالمنصوب والاشارة بهذا القول الى ان كون
تقدير في شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط النصب اللازم لوجوده وظروف الزمان
من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى
ظرفا ايضا كلها يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعني مبهمها وموقتها بقرينة جعله
ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون
له نهاية تحصره كحين وزمان وتوقيته ما يقابله كيوم وليلة وشهر ولا دل الاظهر
تقبل في لك اي تقديرها والنصب وفيه نظر ولانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع
له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان وان كان
غير موضوع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فتقول يوم الجمعة
سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به
على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال مظهر ظروف الزمان يقبل ذلك واما مضمرها
فلا وظروف المكان ان كان الظاهر ان كانت وكانه جعله تبادل القسم الشيخ
مبهما او محمولا عليه او اراد قبل اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى
عليك قوله والا فلا وانما قال وفسر باسناد التفسير الى غيره والاعراض
عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان اللائق ان تفسير المبهم
بما يتناول الكلام يستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض لا بالجهات الست
ولبس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والمرضي عند المص تفسيره بما له اسم باعتبار اضافة
الى خارج من مسماه والمعين على هذا ما له اسم مع قطع النظر عن خارج وتعقبه
الرضي بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها
مع انها لا تقبل تقدير في وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل منه تقدير في الا ما فيه

معنى

معنى الاستقرار حين انتصابه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت في مضرب فلان
لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم تقول قعدت مجلس فلان وكان المص ترك تفسير
الرضي لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدي ويدخل فيه على راي المص نحو الميل والفرسخ
لان اسميه بالقياس الى الماحي فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما او معدودا لكا
قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد ان يجعل داخلا في قوله وحمل عليه عند
ولدى وشبههما لابهامهما بان يقال الميل والفرسخ لتغيرهما وتبدلهما لهما وافهما
غير معينين ولا ينبغي هذا الاطلاق من المص لان خارج الدار ايضا مبهم فلا بد
من عده المحمولات ومنه ارضا في قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري
ان ارضا مجهولة بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى تنكيرها واخلائها عن
الوصف لابهامها من هذا الوجه نصب نصب الظروف وضمير لابهامها فقط ايده
لعند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه اولثلا
لكونها في تاويل اثنين اي المشبهة والمشبهة ولفظ مكان لكثرته لا للابهام
لان مكان زيد مثلا معين ومع ذلك لا زيد لكثرته كثرة استعماله بل لكثرة
امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤول التعليلين الى التعليل بالابهام
قال الرضي لا ينبغي هذا الاطلاق من المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قامت مكان القتال ومشتقا من مصدر
بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما عرفت
وقول المص في الايضاح ولم يستثن من الموقت الا بعد دخلت وذهبت الشام
يدل على ان استثنى لفظ المكان من حكم الموقت هنا من خواصه وكانه
لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثلا الى ما قال ابن السراج انه في تقدير ذهبت
الى الشام فقول الرضي ان نحو ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا
محل نظر وما بعد دخلت نحو دخلت الدار ويدبه مكانا هو مدخول الدخول
وفرعه والاوضح هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره
نحو دخلت في الامر وفي مذهب فلان به وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه لا استعماله
باظهار في في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار وحمل ما بعد
دخلت على مدخول الدخول وفرعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار وما
اشبههما في الرضي ان تقدير في لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال شبهه

مدخوله المفعول به الى ان ذهب الجرمي الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله على الاصح فاحفظ فانه من بدائع النكت بناء وروائع حفظ بناء ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه هو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ويقدح من هذا التقدير امكان جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزلت كدخلت بلا خلاف وقد اجمل المصنف في بيان قبول نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجمل وايراد فضول تلقى في زوايا الخمول افضل منها ان لم يقبل اما ان يجب نصبه بان لا ينفك عن النصب ابدا وهي من الازمنة المبنية اذ واذا وصباح ومساء ويوم ويوم ومن الازمنة المعربة بعيدات بين اي ازمنة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصل وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا في هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا تتعداها وما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء ونهار وليل اعني مرادا بها ساعة نهارك وليلك او نهارك فالتعريف والتعيين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير علمية ولا اضافة ولا ارادة فجعل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجي غدوة وبكرة علم جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان لازمتي الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب علمية عشية ايضا ورده المبرد وعاب السيرافي جرأته على سيبويه ومن الامكنة لدى وبين بلا اضافة شيء اليه وحوال وحوالي وحول وحولي وحوال وسوى وسواء على الاصح والتثنية والتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول الى حتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة وتسمى في صحاح الجوهري متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة الغالبة لازمة الظرفية الا مليا وقريبا فانه جوز فيهما خاصة التصرف واما خيرة فجعل ظرفيتها مختارة وينصب المفعول فيه بعامل مضمر اي محذوف بلا شريطة التفسير الحذف فيه جائز اما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت وخفية كقولهم حينئذ الآن اي كان حينئذ واسمع الآن

وعلى

وعلى شريطة التفسير واظنك انك عرفته واقسامه مستغنيا عن استئناف التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير المفعول له ما فعل لاجله اي بسببه دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله فعل مذكور اتمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبني التاديب لم يعرف المجهول هوله ومع ذلك فقد طال على نفسه الامد ولم يظفر بحصول الى ما هو المقصود كيف واشكل عليه ان التاديب فعل لاجله فعل مذكور وليس في هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربت تاديبا فافاد ان المراد المذكور في هذا التركيب فتعقبه بانه كذلك في اعجبني التاديب الذي لاجله الضرب فاجاب بالمراد ان يكون مذكورا فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه نحو ضربت تاديبا في الرضي انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب وفيه نظر لان التاديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك وقعدت عن الحرب جبنا اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته ان المفعول له معلول لعامله وجه عليته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذي ترتب هو عليه وذلك ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بما يبطله خلافا للزجاج اي خالف الزجاج خلافا فحذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره نقل المفعول في حمدا له اي حمدته حمدا وقد اتقنته في محله فلا تخبط في حل قيد الشارح قال اي القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج ولم تتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة في تعيين المفعول له لا في وجوده قال فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب لا ضربته ضرب تاديب اي هذا اصرح مفهومه لا انه مؤول اليه حتى يتجه ما قال الرضي انه منقوض بضربته راكبا فان له ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح وشرط نصبه تقدير اللام قد عرفت هذا مما يتلو

بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما في الاضافة والا لم يصح نصبه وانما
يجوز حذفها اي كلمة اللام ولم يقل وانما يجوز الاكتفاء بالضمير الاحسن الى التقدير كما
هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف
المقصود وهو العود الى النصب بتقدير اللام وقد دفعت النظر من قال التقدير عبارة عن
الحذف مع النية والشرط للحذف لا للنية فقال حذفها اظهار لما في النية وانما
لم يقل وانما يقبل ذلك كما قال سابقا لتفاوت المقامين فان القبول اعم من الوجوب
والجواز والسابق كان مقام الاعم وههنا ليس الحذف الا جائزا اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل اسقط قيد المصدرية وقد كان في عبارة السلف لاغناء فعلا عنه وعنه
اللب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه العباب عن كونه مستغنى عنه بانه للاحتراز
عن اللام الداخلة على ان المقدرة كما في قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس
فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه
لو اريد المصدر صريحا لخرج المفعول له مع المذكورة ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة
ايضا في المصدر فلا بد من ترك مصدره او التقييد بقيد آخر وهو ان لا يكون مع ان
مقدرة ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع
فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس لا يقال قد قيدت
التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي ان تقدير حرف الجر مع ان وان
مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المص تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع
مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت ايضا ما ساغ فالمص دائر بين متابعة غير
المختار والغفلة عن صحة الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجوارح
وقيل الرضي في ذلك المفعول له المعلول المعلل في مقارنا له بان تتحد زمانهما او بعضه
وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني فمن ابي علي ونظر الرضي الى البعض
في الاول المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه تقديري للزوم ظرفيته
وهكذا الكل لازم الظرفية ومحله في موقع اعراب لا اللفظية تقديري الاعراب
وكذا النصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى تقطع بينكم مذكور بعد الواو والمراد
بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا ليفيد عدم صحة حذف
المفعول معه لمصاحبة معمول فعل فخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات كلها سوى
الحال بالواو وقوله لمصاحبة لغوخ تلك الحال معمول فعل اخرج كلا بجعل وضيعته

واما

واما خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به التوابع عن نوع المنصوبات
الموبات الاصلية وقد نبه بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب
الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم يرده لانه في معنى كفاك نعم لا يصح ان
يكون يوافق الاعراب في المفعول اتفاقا فكذا اتفقوا على ان غير معطوف
لواو المصاحبة لا مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف
معدول عنه الى النصب تصريحا بقصد المعية فاذا لم يمكن في جعله مفعولا معه عدول
الى النصب لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معرفته ان ما قبل
المعمول اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضي
معنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد وتجه عليه انه لا يقال سرت
وزيدا وجئت وزيدا بمجرد موافقة سيرهما من الزمان بل لا بد من ان يتفارقا
في المجيء نعم قد يكتفى بالمعية في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو فلمعنى
المصاحبة عرض يغنيك فطانتك عن الوضوح وايضا تفسيره لو تم فانه تم على
مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه لا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار
غير ذلك متمسكا بوروده ما زال سير والنيل اذ لا يقال سار النيل بل جرى و
بقولهم استوى الماء والخشب فان استوى بمعنى ارتفع ثم المصاحبة على هذا
ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا له مقارنا معه واول التمسك
الاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير لجعل
انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير والثاني وجعل استوى
مستعملا في مكان تساوى يعني تساوى الماء والخشبة في المعلق وفي العباب
ان المراد بالمصاحبة المشاركة في الفعل في زمان واحد او مكان واحد لو تركت
الناقة وفصيلها رضعها فان تركهما في زمان واحد لا يوجب ان يرضعها
وعنه منه وحده فان معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظهما ويكفي لان يرضعها
عدم تحفظها في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم التركه في مكان واحد او
بمنعها عن ذلك مع كونهما في مكان واحد لفظا او معنى سكت عن شبه الفعل
لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادة والمراد بقوله معنى معنى الفعل اي ما
يؤدى مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره
الرضي في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان تذكره هنا واياك وان تحمله

مشمولا لقوله معنى فتقدم او ابلغت قوله وان كان معنى الخ واختلف في عامل المفعول
معه فهل هو الواو او الفعل او شبهه او معناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل
مقدر مطلقا نحو جاء زيد وعمرو والابس عمروا فهو حينئذ لا مفعول معه فالخلاف في وجوده
لا عامله كالخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحقه الواو لقيامه مقامه وتم كلمه
بحرفيته اجري على ما بعده فان كان اي ذلك الفعل لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف
اي عطف المذكور بعد تلك الواو ولكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر جاز الوجهان
فيه العطف والنصب ورد على ضربت زيدا وعمرا وعمرو اي مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب
ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشيء لانه ينتقل الواو الى القسم الثاني
وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين
بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام في المذكور اصالة او الى المفعول معه لانه
لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل
لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان نحو زيد شق آخر في الترديد
اي وان كان المعمول منصوبا تعين العطف مثل جئت انا وزيد وجئت اليوم
وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا والا اي وان لم يجز العطف
تعين اما لمانع لفظي كما في المثال المذكور او معنوي كما سرت والنيل النصب
مثل جئت وزيدا جئت امتنع فيه العطف فان قلت اذا دار الامر بين العطف
والنصب وامتنع العطف لا محالة يتعين النصب كما لا يخفى على ذي عقل فما
فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع تعين النصب ايضا لان كون المفعول معه
متفرعا على العطف اذ الاصل في الواو العطف يحتمل ان يستدعي امتناع النصب
بان لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه وان كان معنى لجاز العطف تعين
فينتقض برويدا انت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل
وتعين العطف عند المص وغيره جعله مختارا والرضي جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة
وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين في هذا الباب مبني على ان يكون في المقام
دليل على قصد المصاحبة بالواو وسوى النصب مثل ما لزيد وعمرو ولا يرد ما انت والسير
بالنصب كذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اي ما كنت والسير
فكيف تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى
وان مثل الرضي بهذا القسم بقولهم راسك والحائط وشانك والحج وامرا ونفسه

وان لم

وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى
ما تصنع تعليل لكون المثالين للعامل المعنوي ويعلم منه تعليل ما لزيد وعمرو اذ يعلم ان المعنى
فيه ما يصنع وذلك ان تجعله تعليلا لجميع تقصد لان المعنى ما يصنع وتصنع على النشر على ترتيب
اللف ونقول اكتفى عن تكرار كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية
والتحتانية معا ورد به قول سيبويه ان التقدير ما شانك وشان ملابستك زيدا
فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرافي وابن خروف ان
التقدير ما لك لابست زيدا والواو نائب الفعل المحذوف يعني ان المعنى ذلك وهو
لا يساعد هذين القولين والمفعول المطلق بمعه قياسي عند الاخفش وابي علي سماعي عند
بعض الحال هي في اللغة لفظ تعلت فمنه التانيث مأخوذ من حال بمعنى تغير سمي
هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا
وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل الماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه ما تعني اسما
كان او جملة وان جعلت الجملة اسما حكمي وتفسيرها بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى
الحال والكيفية كذا في القاموس وخرج به المعدودة في الاسماء ببيين صيغة التنكير
والتانيث حقيقة الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه يبين
الذات وتبيين الهيئة في الكلام قد يكون ببيان هيئة الفعل كالمصدر في ضربت
ضربا شديدا وفي رجعت القهقرى فباضافتها الى الفاعل والمفعول به خرج مبين
هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل والفاعل لخروج التوابع عن التعريفات كلها
باعتبار واحد فلا حاجة الى معرفة ان هيئة الفاعل تشعر بهيئة تكون له في وقت
الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له في هذا الوقت
والهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتباره نفسه وباعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا
جاءني زيد قائما ابوه واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بقوله تعالى فادخلوها
خالدين فان دخولهم الجنة في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا
مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة ومن الاول الحال المؤكدة وفي الخ
المنتقلة واعم من ان تستعمل هيئة الى الخ لدلالة عليها او تدل بمشاركة جوهر
الكلمة الخ مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل في وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية
مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول

اي بلفظ معه

مصحح

نحو جاء زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله في حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان
او المكان كما في جاء زيد وعمرو بين يديه والمفعول في هذه الحال اعم من المفعول
وستعرف حقيقته لفظا كان الواحد من الفاعل والمفعول او معنى والفاعل اللفظي ما كان فاعليته
بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يختص الفاعل اللفظي مثلا
بالفعل وشبهه كما ذكره المص ومنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوي كما ستعرف
بل عرفت ان لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج نحو
ضربت الضرب شديدا اي تاديبا احدثته شديدا وجئتك ركضا اي في معنى جاء زيد راكبا
او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب اللباب الى كل ذهب
طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر يشرح قوله ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به بما يبين هيئة الفاعل او المفعول لا بجعل بين ماضي التفعل او مضارع
التبيين المجهول وذلك ان يجعله معروف مضارع التفعل محذوف احد تائيه لاسناده
الى ضمير ما هو في المعنى حال التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورود خروج قوله تعالى ملة
ابراهيم حنيفا ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان كلا منهما حال عن المضاف اليه
واجاب عنه الرضي بتاويل الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول
حقيقة او حكما والحال لا تقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون
المضاف جزء منه وفي الصورتين يكون المضاف كانه المضاف اليه وعنه مندوحة لدخول
المضاف اليه في الصورتين في الفاعل او المفعول معنى اذ له لام باتباع ملة ابراهيم امر باتباع
ابراهيم فهو في معنى تبع ابراهيم وجعل دابر هؤلاء مقطوعا مبالغة في قطعهم فكان في معنى هؤلاء
مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى من لا يجوز اختلاف العوامل في الحال وصاحبه عن التكلف
بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه
لم يعمل فيه وعن انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان
ملة ابراهيم في معنى ملة لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة
عاملا غير ثابت على انه في دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل
والمفعول معا اما جمعا نحو جاءني زيد وعمرو راكبين او تفريقا نحو جاء زيد وعمرو سابقا
ومتاخرا او السابق عمرو اذ له مندوحة عن ايقاع احد الحالين بجنب صاحبه لان الرتبة
الخلو ولا اتجاه لنحو جاء زيد وعمرو سابقا ومتاخرا بعطف احد الحالين على الاخر اولا

حال

حال منهما عن الفاعل والمفعول معا وتجب تكرار الحال مع اما لوجوب تكررها فنقول ضربت
اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو لم يجئ زيد لا راكبا ولا ماشيا وبهذا جاء زيد لا راكبا
وعاملها الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول
او معناه يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون من كلمة
عاملا بل ما سمع وهو على ما عده الرضي الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم
الاشارة وحرف النداء وحرف التنبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم الفعل وما
شانك وما لك ولا يخفى ان يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال بمعنى الامر فانه
داخل في شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب
انه لا يعمل فيه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال والظرف والمفعول معه وعند
البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعد واحرفا التمني والترجي كما في ليتك قائما في الدار
ولعلك جالسا عندنا وانكره الرضي لان الحالين في المثالين قيد الظرفين دون
التمني والترجي وما في بعض الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح يخرج
اسم الفعل فهو ليس بصحيح وشرطها اي الحال ان تكون نكرة ولو صورة نحو اخذ المال
كلا قال الرضي في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه
في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لانه في تقدير كله بهذه عبارته الاظهر ان لا اصل
في الحال التنكير كما في خبر المبتدا اذ اوقعت احوال معرفة فاشتهر اطراد التنكير وتاويلهم
الاحوال الكثيرة الجماء الغفير يكاد يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا
لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه تتبع
بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدا التقديم غالبا ممن ادخله تحت الشرط
لم يات بشيء يعتد به وان يبصره تقديمه على ما ورد من الاحوال المعرفة فتامل نحو كرم
على المعرفة وارسلها العراك يحتمل ان يريد اي ارسل الحمار الوحش الاتن مجتمعة
ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص اي عدم تمام الشرب
بمداخلة بعض بين اثنين ودفعها عن الشرب بالازدحام وبين وجه عدم الذود
بقوله ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اما لان حفظ الصياد اهم من حفظ
عن النقص واما لانه قادر على ضبطهن بحيث يمتنع عن الدخال خوفا من تاديبه
اياهن فالبيت في صفة اما بضبطهن او بحفظهن على الصياد ويحتمل ان يريد
به التركيب المشهور فيما بين العرب في الصحاح يقال اوردها العراك اي اوردها جماعة

جميعا فالضمير المذكر لحسب الابل والمؤنث للابل ومررت به وحده ونحوه اى نحو كل منهما
من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في الضمير متأول والاقوال في تأويله
رجوعه الى الثلاثة والى تأويل طلب الحال لشئ يعرفه عن الظاهر واختلف في تأويل
نحو اكرمه وحده ونحوه من المصادر فقال سيبويه فهذه مصادر في مكان صفات
منكرة اى معتركة ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما
صفات وجمع ولعل الاختلاف فرع الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر
في معنى الصفات او مفاعيل لاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التي هي جمع
المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة
هي اما زيادة لامها كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعاني على انها في حكم
المنكرات لان المراد الماهية في فردما واما جعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل
القوم الاول فالاول اى مترتبين واما المضافات فقد قبلها بجعلها في صفات
منكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اى مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما يجي العدد
المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اى كاسرهم مع
منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان في الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم
نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل نكرة اى متفرقة وفي وحده خلاف فالكوفي جعله
جعله ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصري فهو لازم النصب والاضافة الى
المضمر والافراد وقد تجر بعلى فيقال جاء على وحده ويجي مضافا اليه في تركيب
معدودة وهي نسيج وحده وقريع وحده للعديم النظير وجحيش وحده وعيير وحده
ورجيل وحده للمعجب برايه وقولهم على وحده يدعون الى جعل نصبه بتقدير على فان
كان صاحبها نكرة وجب تقديمها والالتبس فان كان نكرة صرفة تقدما بعينه و
اشتغل بما لا يعنيه واما اذا لم تكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جاءني غلام رجل
مسرعا او موصوفة نحو جاءني رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جاءني كل رجل
سريعا وما جاءني رجل كارها او واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك رجل راكبا
لا يجب تقديمها ونحو لنا جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها من الصور
مع غير المستغرقة كما في اللباب من مفقودة ذوي الالباب ونحو فوق جاءني
رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة
الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال كما توهمه الرضي وتبعه غيره والا تقديم

الحال

الحال على العامل المعنوي الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وستعرفه في تحقيق
هذا بسرا اطيب منه رطبا ان شاء الله تعالى وكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده
عليه لشدة ارتباطه بما سبق بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله الظرف والجار
والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف في الظرف وليس لك ان زيدا الظرف
الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لا تساعده
اذ العبارة تقتضي ان الظرف فيه خلاف الاخفش قال الرضي يجيز الاخفش بشرط
تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار ولئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذي
حاصيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر عن المبتدا الذي صاحبه
ما نشب عنه فكأنه تأخر عنه ولعل تجويزه لا يختص بصورة تقديم المبتدا بل يعم
تقديم ما صاحبه ما يغني فيشمل نحو مررت برجل قائما في الدار وبالجملة ينبغي ان لا يخص
قوله في الاصح في قوله ولا على المجرور في الاصح بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل
متعلقا بهذا الحكم ايضا مساواة الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان واعلم
ان المناسب ان يقول ولا على ذوي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكر في منع التقديم على ذي الحال لا يمنع التقديم على الفاعل وهو ان الحال
تابع لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على
الحال وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بان الحال الذي
هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير ضارب
راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب وتلك ان تقيد المجرور
بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات التركيب ايضا والخلاف المشار اليه في هذه المسئلة
خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا تقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا
متأخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فيقال ضرب
وقد جرد زيد وجوزوا كلهم تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلاف ابن كيسان
وابن علي وابن برهان في الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم
قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته
المروة ناشيا فمطلبها كهلا شديد وربح المص خلافه متابعة للقياس
المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر اما بجعل كافة مفعولا له بجعلها مصدرا
كالعافية بمعنى الكف وصفة مصدر محذوف اى رسالة كافة اى مانعة للناس

عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل الناس للمبالغة وصرف المشتق عما يشعر به
بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل
نحو الذي ضربت مجردا زيد وكلاما اي نكرة دل والاوضح دلت على هيئة اي صفة
صح ان تقع حالا واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق
كما شرطوا في الصفة حتى سيبويه والمص تبعا لهم لكنه فرق بين الحال والصفة
حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وضعه لغرض المعنى عموما او خصوصا
واكتفى في الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق اذ الحال تقتضي ملاحظة وقت
كون صاحبه كذا والمشعر بالكون كذا ما له مبتدأ اشتقاق فزيد قائم يدل
على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه ما لم يؤول الانسان بالكائن
انسانا لا يدل على كونه انسانا فظهور الحال مع الجمهور مثل هذا بسرا اطيب منه
رطبا الاول التمثيل بمثل هذا البسر اطيب منه رطبا ليتضح تخصيص مثل عن
قوله ولا يتقدم العامل المعنوي وضابطه هذا المخصوص ان يكون العامل
واحد شيئين تعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب حال غير مستتر الاخرة فيذكر
احد الحالين بجنب غير مستتر ولا يذكر الحال الاخرى بجنب المستتر لخفائه فيتقدم
على العامل الى حيث مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم
ح على ضعيف العمل معنويا كان او افعل تفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل
في الاول اسم الاشارة وفي الرضي ان العامل اطيب بما فيه من معنى الفعل وبالجملة ذكر في امتناع
عمل اسم الاشارة في بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد يكون الاشارة
في حال كونه تمرا وانه لا يقع في زيد رجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه
لا بد من تقييد فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا يكون تفضيل الشيء على نفسه وتقييد
المبتدأ لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذي ذكره المص وفهم الرضي منه انه اذا تقييد
المبتدأ بحال لا يجوز تقييد الخبر به فمنعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن فيه منه لان التفضيل
بل المبتدأ مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضي منه العجب ويتجه على الاول ان في تلك
الحال مقدرة وعلى الثاني انه مبني على الشيء ارجاع الضمير الى المبتدأ في حكم تقييده
وضبط الرضي والتسهيل الاحوال الغير المشتقة منه لتكال الموصوف بالمشتق
او ما في حكمه نحو جاء رجلا بعثيا وقال عز وجل انا انزلناه قرآنا عربيا وسمي حالا
موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو فاذا بان اسد الوغى وما بان اليوم شا

النحف ونحو بدت قمرا وفاحت عنبرا اي تبقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق ان
وضعا نادر منتزها الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسطا بجزء من جزء نحو بعت الشاة درهما
او بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم وصنعت
عندكم الدنانير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل
على ثمن ناقص ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو صنعت
الحديد خاتما ومنه نكرة وقع تفصيل لمجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او رجلا
او ثم رجلا ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور في المتن ويكون الحال جملة لانها
ايضا تدل على الهيئة كالمفرد خبرية اي محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال
الحالية فقد لوحظ عدم قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال
الرضي وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت
في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا نظر الى وقت تحصيل مضمونها
بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد
لا يستدعي اليقين بالقيد بل يكفي مجرد الظن وكانه اراد التصديق وانه ربما يكون
اليقين بحصول المضمون بمجرد الطلب بل الوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد
مقصودة بالذات طلب الشيء او ايقاعه والحالية تقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج
النسبة عن التوجه اليه بالذات فتنافيا ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي بطبعها قصد
نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاها وجعلها في الحكم المفرد فالخبرية والانشائية
سيان في الوقوع حالا باقي ويل عدمه بدونه فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما
فعله سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد ذلك الاستقراء والتتبع اما
بعدم الوقوع حالا واما بقلة جدا بخلاف وقوعه خبرا فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او
بالضمير على ضعف الاخير فالاسمية بالواو وبالضمير على ضعفه وبها الا انه لم يرض بتقديم
الاضعف وتاخير الاقوى فتامل في تلك الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق
لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال بالمستقلة يوجب خروج بيان المؤكدة انما زيد
في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية
تتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت الى ضمير رابط جا
ولذا اشتركا في ذلك لا احتياط الخبر المفصول بان والصفة المفصولة بها فيقال

ماجئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو بخيل كذا قال الرضي وهو يقول
الضمير ربط الحال بذي الحال ولا بد من رابط بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط
به هو النصب وقد اختفت في الجملة فذكر الواو ولذلك الربط لان الواو تدل على
المقارنة ربطا الى ان بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع فيما هو شبيه
اسم الفاعل زمانا ومعنى وجوز فيما ليس شبيهه بتلك المشابهة فتأمل والذي عندي ان
المصدرة بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا
انخراط الجمل في سلك واحد تسهيلا للضبط فتأمل بهذه الدقيقة وهو بالضمير وحده
لفظا وعلى انه فالضعف حذف الواو لا تركه بالكلية لكن الصحيح حتى جعل قوله
نصف النهار الماء غامره برفع النهار اي انتصف النهار والحال الماء غامر لذلك
الغواص يعني بعيد بحثه الى تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يضعفه فلو تم تقدير
الواو لا يوجد ما هي بالضمير وحده ولا ما هي خال عن الرابطين ويكون قولهم وقد
يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب كذبا
حذا وقيل ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب الواو نحو جاءني زيد وهو
قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف ومنه
كلمته فوه الى في وخرجت مع البازي على سواد وللمصنف ان يقول فوه
الى في في تأويل مشافها فهو حال مؤول في الحال وعلى سواد في تقدير مشتملا على سواد
فهو مؤول لا جملة او في تقدير قد اشتمل على سواد فهي فعلية والمضارع المثبت بالضمير
وحده اي لا بالواو ولا بغير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان
المضارع المنفي بلم ولما ولا ايضا بالضمير وحده والرضي اثبت قولهم في لم
وما وجعل الترك مع لا اكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثبت بالعاري من
قد والواو نحو قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف وجعلوا
الحكم اكثر بالكان اقرب الى المصلحة واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن ومما يقضى منه العجب ما ذكره الرضي وتبعه العلامة المنتجب
المحقق التفتازاني وخفي الى الآن على حاذق علم الادب من ان تجريد الفعل عن
علامة الاستقبال وايجاب قد المقربة للماضي والحال واستغناء المضارع
عن الواو الموضوعة لعدم الاستقلال ان الحال الذي نحن فيه يشارك الحال المقابل
للاستقبال في اسم الحال فهذا التناسب لم يحتج المضارع في وقوعه حالا الى مزيد الربط

وكره

وكره علامة الاستقبال في الحال لتنافي الاستقبال وما يشاركه في اسم الحال
واحتيج الى قد في الماضي المنافي للحال ليقربه من الحال الذي يشارك الحال الذي
نحن فيه فيخف كراهة التنافي الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك
لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة تقدم الدهور على ما كان يقابل القرب
مع الحال والمحقق الشريف مع شدة نكيره على ذلك المحقق في هذا التوجيه
فيقع لظهور سماجته ووفور ركاكته ولم يطلع عليه واحد بسبب ما يشاء من شيء
وما سواهما اي الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير
وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال اشد اخل في الاسمية لانه صار جانب
حرفيته غالبا على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضا وصار لمجرد النفي كما بالواو
والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قيل قد هذه
مستعارة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل في فعالته بهم محل الفتها للتوهم جعله
ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى مما قيل
فيه لكن انما يقرب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل والحق
في الحال الماضوي مقارنة فانه زمان العامل لا يجب اتحاد زمانيهما لا يكون
الحال الماضوي متحدا مع عامله في الزمان ابدا ولو دخول توهم استقبالية
الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها وفي الكل خفاء فالاولى ان يقال تقييد العامل
بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد بعد من المطلق فتداركوا ذلك التقييد
بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقق ليأمن الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده
ويجوز حذف العامل باقسامه كقولك اي عند قيام قرينة للمسافر اي للمنتهي
للسفر راشدا اي سر راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهديا فيما لا بد فيه
من دليل فيحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه كقولك ازيد مسافرا او مقيم
راشد مهديا اي مسافرا راشدا مهديا وكقولك الهلال واضحا اي هذا الهلال
واضحا وكانه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوي لضعفه
ويجب حذف العامل في المؤكدة اي في الحال المؤكدة وهي ما يلزم صاحبها او يندر
انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد
بالمؤكدة الا التوكيد وان امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه حطا للنادر
عن درجة الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة عن المنتقلة لانه لا وجوب حذف فيها

او يجب حذف العامل في ضربي زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف
في كلها بل فيما نابت عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف
وقد حفظها في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المص بانها في هذا البحث
ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية لكون جزاها جامدين معرفتين كما قيده
الرضي حتى لا ينتقض القاعدة بقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى
ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما مما لا يخص ويقول لك اشهد شاهد
قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه اما لانها لا تسمى
غيرها مما يشاركها في كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازا نى
في شرح التلخيص وقال والتسم دائمة داما لان ذلك الغير عنده مفعولات مطلقة
كما في قائما وقد تعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى اقوم قياما وقد جعل الرضي
ذلك الحمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان
يحمل على المصرين على الافساد وكذا مدبرين وان يحمل تعال جائيا على ان لا تقف
قبل الوصول الي وقم قائما على التقييد احترازا عن قم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط
احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شئ ولا يسأل عما يفعل
وما قال الزمخشري ان قائما بالقسط في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة
واولوا العلم قائما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من العدل عليه تعالى وقبح
الظلم عنه نحو زيد ابوك عطوفا اي حقه من حققت الامر صرت منه على تعيين
او جعلته ثابتا واعترض الرضي بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب بان التقدير
احق ابوته ولا يخفى انه ح متعلق بالابوة لا باحق واما عين العامل المحذوف
في هذا المثال دون قوله راشدا مهديا فلاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير
عن سيبويه وقال السكاكي احق التقديرات عندي تحقيق عطوفا وقال الزجاج
لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا
في معنى زيد مسمى بابيك لغيره من منكري التقدير اقوال منكرة لا ضرر في بيانها ورجح
تقدير المص على تقدير السكاكي المراده دون تقدير السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى
وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله وشرطها ان يكون
مقررة لمضمون جملة اسمية فان قلت هذا يتناول قولنا اشهد شاهدا قائما بالقسط
فلا بد من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزاها جامدين معرفتين قلت لو وجد فاعل

غير

غير مقيدة بعد جملة اسمية جزاها مشتق فلانه اراده بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن
ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون
جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا
فانه لا شبهة في تنكير الخبر او التقدير انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسماء
الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضاف فان قال الرضي ويقع كافة في كلام المتأخرين
من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه بهذا عرض يخطأ صاحب المفصل
في خطبته حيث قال محيط بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مع
غير حال وبتخرج صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطأ
والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاحباب حيث لال بني كاكلة على كافة
بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه
كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة التمييز والتبيين والتفسير
والمميز على ضعفين ما اي نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته ولهذا
لم يبينها كما بين في الحال فلم يدخل نحو الحسن الوجه ووجهه بالنصب وغير رأيه وسفه
نفسه والم بطنه واجيب عن منصوبات الافعال بان رأيه مفعول فيه والتقدير الم شأنها
بطنه وكذا نفسه لانه يراد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه
الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبها بالمفعول
دون هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل نحو زيد حسن ما اي حسن زيد لكن لقي اي حسن
رجل ولا يخلص الا بالخواصة بما يخرج التوابع عن الحدود كاخراج البدل عن الضمير المبهم
واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما واي واخراج وصف العدد نحو قبضت
عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات
المذكورة تمييزات ويدخل نحو التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلثة اثواب وكذا بالاكبر
دون خاتم الفضة وثلثة الاثواب مع ان الاثواب مميز الثلثة كما يفصح عنه
مباحث العدد وقال نمت لا ثاني والديار البلاقع برفع الابهام المستقر
اي الثابتة قيل هو ينصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابتة وفيه ان الفرد الكامل
هو الثابتة وضعا واستعمالا لا يقال هو يكتفي بالانصراف الى الكامل يستغني عن
قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون
في الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون

ثبوته او وجوده هنا اشكال اقوى وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام
عن المقدرات والمقدرات معان محاذية للمقادير حاصلة لها بان الاستعمال فالابهام
طار من الاستعمال غير ثابتة في الوضع ودفعه متعسر الا بالالهام من بلطفه كل عسير يسير
والله فاعل خبير وهو ان الابهام الوضعي اي من قبيل الوضع لا ما يكون في الموضوع له والمقادير
المستعملة في المقدورات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل
في مقدار هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين
المقدار التابع له فاحفظه واشكر الله الموفق بذلك حفظا في المزالق بقي انه يخرج عنه
تمييز الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام في
وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق
مرجع ولك ان تقول ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما نحن فيه فابهامه وضعي
فتأمل عن ذوات مذكورة اي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة او مقدرة
اي غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا
ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما يختلج في نفس المخاطب ان الطيب شيء من
اشيائه ويكون طالبا لمعرفته لتعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك
ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام
عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه
رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سبق من قوله او عن نسبة
وبهذا اندفع التنافي بينهما من غير حاجة الى جعل قوله او عن نسبة في تقدير او عن
عن ذوات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس ولا تحرم من نفعه في محله وقد وفي بحق
الايجاز فاندرج التقسيم في التعريف المقصود به كمال التوضيح وقول الرضي انه يشمل
التعريف النوعين بظاهره في غاية الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن
يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله اعلم
تحقيق الحال فالاول اي القسم الاول تمييز عن مفرد اي لاجل مفرد ورافع
الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له
اعم من الجملة بحسب الحال او المآل فان نحو زيد طيب وطيب زيد في الجملة
فانه ليس مضمون طاب زيد الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب
الى فاعله طيبه فيكشف منه هذا المراد تفصيل المقابل للجملة ومشابهها والمفرد فيتناول

الفاعل

الفاعل مع جعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع ان حمل اللفظ على ما ليس
معناه يرده خروج مثلها زيد اعجبه ثم لو اريد ما يقابل الجملة وشبهها والمركب الاضافي
لسلم عما يرده مقدار غالبا المقدار مبلغ الشيء كذا في القاموس اما في عدد اي مستعمل
في عدد ولم يقل اما في ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد
واسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدر وهو الصحيح لا جعله مقابلا له كما فعله ابن
مالك في التسهيل مثل عشرين درهما وسيجيء احكام تمييز العدد بعضها في بحث
الكناية وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد من قلة العدد
ولم يكتف بقوله وسيجيء مثل بعشرين درهما ترقية لاقسام الاسم التام الى ضرب وكهذا
كرر مثالي الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته في المشهور ذو اللام
وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو
التنوين الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما
في الرضي من حصره في الاخيرين غير موثوق به والناصب للتمييز منها ما سوى المعرف
باللام وذي نون الجمع وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا
وويحه رجلا وبالها قصة والاغلب فيه ان يكون في مقام المبالغة والتفخيم وفي
اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا فاما المضاف فتمام
توفية الاقسام اذ لم يقصد الا ما هو مشهور بقي انه لم يف بالوعد حيث لم يتبين
مميز كذا وكاين ونحن نبين لك فنقول كاين وكذا بمعنى كم الخبرية ويقتضيان
مميزا منصوبا مفردا ويكون ما بعد كاين في الاكثر من ويتفرد كاين من كذا
بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا
بلا واو وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن
مائة وبابه وبالمكرر بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد
وعشرين وبابه واما في غيره عطف على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل
او وزن او مسح مثل الشيء كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير مشهورة
ولا موضوعة لتقدير كلي الشيء ومثله المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف
وغيره المراد به المغايرة في القدر فلا حاجة الى ما في الرضي ان غيرك انسانا
وسواك رجلا محمولان على مثلك حمل الضد على الضد نحو رطل زيتا الرطل
بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة

مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق
والدوانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في
القاموس ومن سهو الهندي في جعله مثالا بالمكيل والتمثيل للمساحة بقفيزان برا
او سهو الكاتب ومنوان سمنا تثنية منا مرادف من وعلى التمرة مثلها
زبدا ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسئلة جواز الاضافة لكان احسن
فيفرد التمييز ان كان جنسا اي لفظا يقع على القليل والكثير كالماء والتمر فتمرة
ورجل ليسا بجنسين وتوقف الرضي حيث قال هو ما يقع الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه كالقليل والكثير محتمل لصدقه على تمرة وكأنه فرق المص بين الجنس
واسم الجنس فاسم الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله
على سبيل الاجتماع الا ان يقصد الانواع اي لا ان يقصد الافراد لان المقصود
من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في تاويل الانواع
ما هو بعيد عن الاستماع ويجمع في غيره اي في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير
صرح به المص في الايضاح وخالفه الرضي وقال يجب المطابقة فنقول مثله رجلا
ومثله رجلين ومثله رجالا ومن اجاب عن الرضي بان المراد بورود ما فوق
الواحد او قال اذ الجمع فالتثنية بطريق الاولى وقد تعجب بانه المص لا يرضى على
ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي صحة ايراد الجمع بمعنى ايراد
التمييز والا على ما فوق الواحد ثم ان كان اي الاسم المبهم تاما بتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة ولما اتضح ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره
الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهو
ما بين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته يتعذر اضافته الى التمييز
كما يتعذر اضافة عشرين اليه ويستحق ان يجعل منه داخل قوله والا فلا على ان
التقييد يخرج غير المص مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكاييل برا وبر وقناطير
ذهبا وذهب بل نقول ضمير ان كان الى غير العدد وقد نبه بكلمة ثم على تغاير
البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا البحث عن المبهم ومن قصد
جعل ضمير ان كان الى التمييز لضمير يفرد فلم يقصد المقصد ولا يخفى بعد جعل التمييز
مع تنوين المبهم ونونه وان انكر التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه عرف
نون التثنية لعدم تعدد انواعه والا اي وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية

فلا لم يجز الاضافة اذ لا تمام بدونها اي بالاضافة والمضاف لا يضاف واما
التمام بنون الجمع في عشرين ثم من الاعداد وليس في اعداد ما نحن فيه ولذا حسن ان
وجها من التمييز عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فتقييد الشارحين قوله
والا فلا بقولهم لا النجلة لورود عشرون درهما ليس شيء ما نشرح به قصد المتكلم
بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم وعن غير مقدار فسره الرضي بكل فرع حصل
له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا فيخرج عنه نحو قطعة ذهب ونعم رجلا وحبذا
رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيده اضافة
الغير الى المقدار لا وهم صحة النصب في قطعة ذهبا مع انه صرح الرضي بانه يجب
الخفض فيه لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة ولا يخفى انه
يجب حمل قوله والخفض اكثر على ان الخفض في هذا القسم اكثر ان التمييزات
المخفوضة اكثر لا ان الخفض في كل تمييز اكثر والاوضح والاضافة اكثر فان قلت
هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور
في توجيه بكم رجل مررت حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية في وقت انجرارها
بحرف الجر بتقدير من الجنسية الشايعة في التمييزات نحو عز من قايل وقايله
اسد من شاء على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة كم الاستفهامية والثاني
اي التمييز عن ذات مقدرة عن قد فرغنا عن نسبة في جملة نحو طاب زيد ابا
والضارب ابا والطيب زيد ابا او ما ضاهاها اي وما شابه الجملة بان يكون
مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون سنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى
الفعل مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويا زيد فارسا كما ذكره الرضي وتبعه غيره
لان كثيرا ما يكون جملة كمثالية نحو طاب زيد نفسا مثال التمييز لا يحتمل غير المنتصب عنه
عن او زيد طيب ابا مثال لما يحتمل المنتصب عنه عما هو متعلقه وابوة مثال لما يحتمل
كونه صفة للمنتصب عنه ولمتعلقه ودارا مثال لما يكون الا متعلق المنتصب عنه وعلما
مثال لما لا يكون الا صفة المنتصب عنه او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة و
دارا وعلما لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله وقد دره فارسا
والكاف وقد در زيد فارسا فان قوله وقد دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس
الضمير اذا اخذ بلا مرجع ولذا جعله الزمخشري مثالا عن ذات مذكورة والمص جعل

الضمير راجع الى زيد في القاموس فلله دره اي فعله والفارس راكب الفرس
صاحبه كلابن والاسد والحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا
وكل من الثلثة محتمل ومما يجب ان ينبه عليه ان العامل في هذا القسم من التمييز
منسوب النسبة برفع التمييز الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه والعامل
في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون وماله نون تثنية
او جمع الى التمييز فتقول حسن وجه وحسنا وجهين وحسنو اوجه واستثنى
ابن مالك ممتلئ ماء وملآن ماء لانهما مقدران الاضافة والمعنى ممتلئ الاناء
ماء وانا اكثر مالا اي فعل تفضيل سببي ولما كان التمييز عن النسبة ربما
يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياج
في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعد الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد النظر
الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحتاج التبادر الى ما هو العبارة
نبه على موضع اللبس وموضع العدم فقال ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي يكون مما يساعد اللغة اطلاقه على
المنتصب عنه جاز باعتبار هيئة التمييزية ان يكون له لما انتصب عنه وان يكون
لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كما في كفى
زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه يجوز فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما يجوز قصد
المتعلق يطلب السماع ولا ينافيه بيان القياس والا فهو لمتعلقه لما انتصب عنه
بان يؤول ما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين
واباء ودارا اي والحال يخالف التمييز في الفصلين فانك لا تجوز في جاءني زيد
ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله منه ولا عالما
ففيه من التنبيه المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلقى اليك ثانيا
فانا بمقتضى الحال لا نتصدى لتشتيت المقال في رعاية الاوقات يرد حسن
الاعمال ولو طالعت في هذا المقام من الشروح لشكرت ما وهب لصدرك
من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك الذي كان ينقض ظهرك في حال تم
به ما في القلوب من الجراح لك الحمد يا فتاح وبيدك المفتاح وتبديل
ظلام الليل بنور الاصباح فيطابق فيهما اي في القسمين ما قصد لا يخفى
انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفس

الجنس

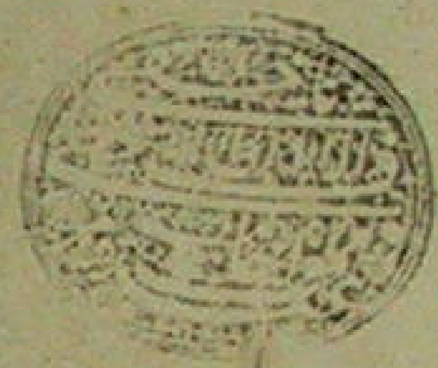
الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع
ايضا ليطابق المقصود فلا حاجة الى قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع
ويمكن ان يقال ليس المراد بما قصد ما قصد من العبارة بل ما قصد بالبناء في طاب
رطلان زيتا قصد بالجنس في الرطلين فتأمل وان كان صفة كانت له وطبقه
اي مطابقه في القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه ككتاب اي مطابقه
ومن توهمه مصدرا بمعنى المطابقة اخرج نفسه الى التكلف واحتملت الصفة
في كل تمييز الحال بخلاف الاسم فان ما هو لمتعلق لا يحتمل الحال انما يحتمله ما للمنتصب عنه
فلا يرد ان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق
دون ما ذهب اليه المصنف ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة
الى انه لا ينبغي النزاع في كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شيء
منهما ورجح التمييز في بعض تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال
الرضي تقريرهم في قولهم لله دره من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل
حتى احتيج الى ذكر ما تعين المقصود به ولا يتقدم التمييز اي على عامله وهو اما المبهم او منسوب
النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل ففي قوله والاصح ان لا يتقدم
على الفعل تطويل في العبارة المنقحة والاوضح ان لا يتقدم التمييز خلافا للمازني
والمبرد في الفعل وفي الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول
ولو قيل جرت العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر ما يشبهه لدخل فيه الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال اريد
عدم جواز تقديم التمييز على هولاء على بيان ان شيئا من معمولات هولاء لا يتقدم عليها
والذي ذكر في الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما ان التقديم على
العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم وهو ينافي غرض ذكر التمييز من الابهام
اولا والتفصيل ثانيا للتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن وثانيهما ان عامل
التمييز اذا كان الجامد المبهم في غاية الضعف فلا يتقوى للعمل فيما تقدمه وكذا
لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة واذا كان منسوب النسبة فلان
التمييز فاعله في الاصل لا يتقدم الفاعل عامله وزيف بفجرنا الارض عيونا وامتلأ
الاناء ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض
عيونا وعن مضمون امتلأ الاناء ماء بملأ الاناء الماء واتمام الوجه يقصد اطرادها

ابون وا عذب مما تكلفوه على انه لا حاجة الى التكلف في النقض الثاني لان الماء
فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا وكلا دى
ان يقال التمييز في الاصل فاعل للعامل ومضاف اليه وشيء منهما لا يتقدم [illegible]
درزه فارسا بلا خفا المستثنى المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يحد بما
هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف فتارة
يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى لينتج
له فكذا اقسمه المصنف لا انه لم يشتغل بالتعريف لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطلق
وكيف وقد قال في المستثنى قسمين وحد كل منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما
مختلفان ولا يمكن حد مختلفي الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما
مخرج والثاني غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي الماهية
لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها يريد انه
يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى متحد في القسمين
وبهذا اندفع ما ذكره الرضي من انا لا نسلم ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم
واحد هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين
في تعريف واحد لان المص منع جمعهما في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك
اللفظي بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق لاشتهاره بهذا التعريف واستفاده
في التقسيم وما قيل انه لا بد في تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة
كما في بعض نسخ اللباب يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يغني عن تقييده لانه
لا اخوات لالا الصفة وما زاد الرضي من قوله مخالفا لما قبلها نفيا و
اثباتا غير محتاج اليه متصل ومنقطع اي المستثنى مستثنى متصل ومستثنى منقطع
لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج تناول
المخرج من صيغة لفظي كثلث والمخرج من اصل كالتمييز المزال عن اصله فمن قال
المخرج الا عن متعدد فلا حجة لقوله عن متعدد الا قصد تفصيله فقد غفل عن متعدد
وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى
منه فيجوزون جاءني رجل الا زيدا بالا واخواتها اي بواحد منها ولم يفسر الاخوات
اعتمادا على انه يفصل في اثناء المباحث بيد انه فانه بمعنى الا ولا يقع
الا في المفرغ بعد النفي صريحا او مقدرا قبل اخويه جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم

لكن

لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد الى غير ذلك وفيه ان لفظ المستثنى دال
على الخروج دون شيء من هذه الامور واتمام الخروج يعرف فيما يكونه لازما لما يدل
عليه لفظ فلا يصدق المخرج بمعنى عرف من الاول المعلوم على شيء منها قوله بالا او
اخواتها لمزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وح لا باس باجتماع لا اخوات
او نقصه فقام لفظا اي ملفوظا كان المتعدد او المخرج او تقديرا نحو جاءني
القوم الا زيدا او ما جاءني الا زيدا ونقول مثل جاءني القوم الا زيدا وجاءني
زيد ليس الا والمنقطع المذكور ليس وضعا للمنقطع كما يتوهم لعدم صحة كونه
المذكور بعدها منقطعا عنه وما يوهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد غير
كالمتصل ليس بمعقول لانه يقع الا بعد الا وغير وبيد وبيد مخصوص ولا يقع بعده
الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان
من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذ التعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء
او لم يكن نحو ما جاءني القوم الا حمارا وهو مقدر الوقوع بلكن عند البصريين
فيجعلون معنى الكلام جاءني القوم لكن حمارا لم يجئ والكوفيون يقدرونه
بجاءني القوم سوى الحمار فيجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان تقدير
الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل سوى يكون المتصل الا ان يقال
التمييز بجعل بعض المتعدد مكان المستثنى وفي المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الاعتبار
في تقدير البصريين اوضح وهو ابلج وما يجب عليك ان تجعله اهم المهام واحق
ما يقصد اليه في هذا المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه حيلة الافهام واستولى
على عقول الفحول في تحقيقه الاوهام من تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد
ولا يبوح به الا بتوفيق الرجاء من العليم العلام ان يفيض علينا مباديه المونقة
عن منبع الالهام ويوفقنا لتشييد اساس الكلام غاية الاحكام فنقول
اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج معنى المستثنى عن المستثنى منه لانه
لا اخراج الا للداخل ولو كان المستثنى داخلا في المستثنى منه لزم من نسبته
به كونه محكوما عليه بما ثبت للباقي بعد الاستثناء ومحكوما عليه بنفيه للاخراج
باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في جاءني القوم الا زيدا
بان يكون زيد جائيا وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بان يكون
زيد امطلوبا ضربه وغير مطلوب فلا يتصور ذلك في شان من له ادنى مسكة

فضلا عن البلغاء الكرام وافصح الفصحاء الاقوام عليه التحية والسلام بل عن ملك العلام
فى معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه
مجاز عما عدا المستثنى وليس الا المستثنى الا قرينة عليه ولم يدر انه ح لا يكون فرق
بين المستثنى المتصل والمنقطع يشاركان فى عدم الاخراج ووقع ما يقع فيه الحاجب
من ايهام سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلانى ذلك العالم الربانى وعبد الجبار
ان المجموع المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء اسم لما بقى ورد عليهما بان لا
اسم فى لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين وليس ينبنى لانه يسمى بالجملة وان كانت
نعم يرده عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا اباعن قولنا جاءنى



القوم يوم الجمعة امام الامير فى ساحة البلد الا زيدا واستحسن الرضى قول الجزيرى
ان المستثنى داخل فى المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كان النسبة الى مجرد المستثنى
منه وليس كذلك لان النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما اجرى الاعراب
على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على
اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او
تابعا من التوابع او بكونه مشبها بالمفعول كالمستثنى فالمستثنى يخرج قبل النسبة
الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا
ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى
منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب
فتامل لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى
او المنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قد بين فى ابواب اخواتها
ذكر ههنا لتتميم بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه
وبين جائز النصب مما ليس منه ذلك الملحق لجامع وجوب النصب فقال هو
اى المستثنى الشامل لقسميه وقد عرفت انه يعم القسمين فلا يحتاج الى
التمحل فى الضمير على ان التمحل لو كان لكان فى المرجع منصوب اى وجوبا بدليل
جعله قسما للمنصوب جوازا وقد نبهناك فى شرح تعريف العامل على ناصب
الفضلات لكن ينبغى ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى بواسطة الا
وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائى فيه مذهب آخر والفراء آخر لكنهما
بعيدان عن ان يعتبر فلا فائدة فى بيانهما فاذا كان بعد الا غير الصفة لا يحتاج

الى الصفة

الى الصفة او المستثنى لا يكون بعد الا الصفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد
سوى وغير وبيد فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون
فان النصب بعدها غير مقيد بقوله فى كلام موجب ومقدما على المستثنى منه
والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما او نهيا او نفيا صريحا او مؤولا
واتى وبلى بالنفى فى غير قلما نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل
واقل رجل مع لفظ الى ومتصرفاته فقيل عما جاء فى الشواذ فشربوا منه
الا قليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال ما شاء الناس الا زيد بمعنى لم يعجبنى
والتقدم على المستثنى منه لا يجوز على التقدم على المنسوب اليه بل خالف تقديم
عليه او على المنسوب اليه الا شاذا على التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالى شعبة من عيالكا والا شاذا للضرورة على ما فى الرضى نحو
وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى هذا عند البصريين خلافا للكوفيين
فيجوز عندهم اختيارا الا زيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله او مقدما بقوله
على الاكثر كما قيد به المنقطع فى قال يونس من اثق به سمع من بعض العرب الموثوق



بعربيته ما لى الا ابوك احد فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا
مثل ما مررت بمثلك احد قال حسان رضى الله تع عنه فى خير البشر عليه افضل
صلاة وسلام لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع وقال
لا بد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام ما ذكر فيه المستثنى منه ويقابله
الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو قرئ الا يوم الجمعة هذا لكن لو قيد خرج
نحو قرئ الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه
تفريغ فى اكثر من واحد ويجب النصب فيما زاد وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب
النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرا لوجوب النصب فى الا عمرا لما ذكر ونحو ما جاء
القوم الا زيدا الا عمرا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر
لانه لا يبدل من شىء الا مرة او منقطع مطلقا فى لغة الاكثر اى اكثر العرب
وهم الحجازيون واشير بقوله فى الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهو بنو تميم
فانهم لم يوافقوهم فى وجوب النصب فى مستثنى منه لا يجوز حذفه
نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم فى جواز الابدال فى غيره
نحو ما جاءنى احد الا حمارا فانه يجوز ما جاءنى الا حمار فتخص المنقطع وجب

النصب اجماعا فلذا قال او منقطع مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا
لكونه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال هو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة منقطعا كما في الرضي وغيره او منقطعا بعد الا ان كان اشارة
الى احتياج عبارة المتن الى التقييد كما هو الظ ففاسد وان كان اشارة
الى انه في حيز قوله بعد الا فحسن اذ كان تنبه باعادة كانه على ان الثلاثة
السابقة مشاركة في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر اشار الى اختلاف
الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكر الجر بعدا او اختلف
فيه ماخلا وماعدا بزيادة ما الا على كونها مصدرية على ما جوز الجرمي لان الزائد كالعدم
اولم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضي وماخلا وماعدا وليس
ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال
اما فيما عدا خلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما فلتضمينه معنى جاوز وفيها
بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثناة دون منصوب
جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى
الا لغير وقت لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى
توجيه ترك والتزام اضمار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
مع كونها بمعنى الا تقيدوا بتصحيح هذه الامور لما راوا من اعراب غير بمعنى الا
رعاية للاصل والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره
فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض
المطلق من المستثنى منه ومحل الجملة النصب على الحالية وماخلا وماعدا مصدر
بتاويل اسم الفاعل حالا لان وجوز فيها حذف المضاف اى زمان خلو بعضهم ولا
يبعد ان يقدر في كل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ
سافر فيستغني عن توجيه التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهار
قد لانه لا يدخل على الا ولذا اختص بالتزام الاضمار فواعلها ليكون كالا في عدم
الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم
البعض تمسكا بكلامهم كل شيء مهه اى يسير يحتمل الرجل ما النساء وذكرهن فانه
لا يحتمل ما يتعلق بحرمه وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير
ما عدا النساء وذكرهن فحذف عدا ويجوز فيه اى المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل لتقليل المستثنى كالامر المختار فيه
والاوضح الابدال فيما بعد الا متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف
محيط فهو على نحو لبثت في البلد في محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف
الاول الا الى جعله في معنى في مكان واقع بعد الا لان المتبادر بعد الا في
مكان واقع بعد الا ولو ترك الظرف الاول كما في بعض النسخ فكان قوله في
ما بعد الا متنازعا فيه للفعلين لكان اعذب وقد راعى ثم بيان الحكم بحاش
من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى
وتبعية اعراب البدل ثم قدم في التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة في كلام غير
موجب نحو الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقي بحث نخاض اليه فارغب هو
ان ليس الواقع في كل كلام فيه نفي او نهي او استفهام واقعا في كلام غير موجب بل
الواقع على وجه اشتمل عليه النفي مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول ما رايت
احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الا البدل لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز
لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان احدا يقول نفي القول عن الاحد
في العلم فيسري النفي في فاعل يقول فالمستثنى يجوز فيه الا انه اتى بخلاف
الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول مع نفي رؤيته فلم يسر النفي
في القول وهذا منه مبني على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفي الابصار
مبني على انتفاء القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضي عليه بانه يجوز
البدل في نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد
ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فليتامل
في مواقع سراية عدم الايجاب فانه مخبرات اولي الالباب وذكر المستثنى
اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يقودك اليه الحال من
غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احترز به عما لم يذكر مستثنى منه له فانه
يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما في جاءني الا زيدا الا
بكرا ولا تظنن ان المص فاته تقييد ما بعد الا بكونه متصلا مؤخرا عن
المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يختلج
في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا
نقول هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهنا لا يحتمله كيف ولو خص

حكم المقدم والمنقطع فيما بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه
مقدرا معطوفا على الا لما فات التقييد بتقديم المستثنى منه ولو استفيد
التقييد ان من قوله نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا لم يبعد ويقال لو قصد
التقييد لم يات بالمثال لكما لم يات في الاحكام السابقة وذلك ان تجعل وجه
التمثيل مع انه لم يمثل لحكم سابق الرد على بعض القدماء حيث شرطوا في صحة الابدال
على عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا زيدا و
قد رد بعموم ما بعد الا على الفراء حيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى منه
منكرا فيوجب الرفع فيما جاءني امراة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا
لم تبدل من المستثنى منه مستثنى آخر اذ لو ابدل تعين نصبه كما عرفته وقد فات المصنف
قيدان آخران احدهما ان لا يقصد تغير الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى
فانه يرجح مطابقته لمردوده على ما في الرضي نحو ما جاءني القوم الا زيدا في رد جاء
القوم الا زيدا يختار النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه
ح يترجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا
فقد فات المصنف قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل ويختار النصب وهو المستثنى
المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازني
لان سيبويه يرجح فيه البدل لا يقال ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع
من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فان القراءة المشهورة فيه النصب
ولا وجه له لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب مع المؤمنين فالاحد
مخصوص بهم فلا يدخل فيه الامراة فهو مستثنى منقطع وقد صعب على التيسير في التفصيل
على النحو حتى اجاب جار الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر
والظاهر تعلقه بما يتصل به فاستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المص عليه بان
القراءتين متناقضتان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمراة والاستثناء
عن عدم الالتفات يفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض في القراءتين
ودفعه الرضي بان الاسراء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى النحو وذلك الجار في الاستثناء
عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد وذلك ان تقول المراد الاسراء منه الى ارض
لم يغضب الله عليه ولما خفي عن المص دفع اشكال منع فساد اتفاق اكثر
القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاقا الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم

خصوص

خصوص القراءات مسموعة عن رسول الله صلعم او كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز
فيجوز ان يسمع احد القراءة المرجوحة عنه صلعم ولم يبلغ الاكثر الا اياه وفيه ذلك
بعيد ومما استصعب المص عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق
العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل من اقسام البدل
الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء الكلام من
جزء كلام آخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام آخر ولهذا وقع نحاة الكوفة
في انه اتباع بالعطف والا حرف عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء واجيب
بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير لظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه
في كلام آخر انما هو بحسب المآل والا ففي اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل هو
لفظي والبدل المجموع الا زيدا الا انه لجرى اعراب المجموع على جزء القبيلة والفقه
في الجواب لا خير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى والمستثنى منه
واحد والاختلاف بالايجاب والسلب اختلاف في الحكم واين النسبة من الحكم
فاحسن التعمق فانه المميز بين ارباب المنطق واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام
جار الله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المص للاحتراز عن المعرب بحسب
العوامل عقبه بقوله ويعرب على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد ولم يبال
بالفصل به بين السابق وما هو من تتمته فيما بعد بحث تعذر البدل على اللفظ لان
بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتباك اذ هما يشتركان في ان المستثنى
فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان لبحث تعذر البدل
حاجة ما الى معرفة المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتباك اذ يشتركان في
ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة تنكشف عند قوله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بحسب عامل المستثنى منه
لانه ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع وذلك ان زيدا الاعرابا بالة
ولا يرد ما مررت باحد الا زيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه
اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل
تنبيها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله
لان عامله هو الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له
بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه

الاستثناء المفرغ

اهـ حل مولانا جامي قدس سره

اذا كان المستثنى منه غير مذكور اى غير محذوف فانه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه
ولكنك قايلا انه ينتقض بمثل ما ضرب الا بكرا الا عمروا الا خالدا فانه يجب
النصب فيما سوى المستثنى الاول اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد والمستثنى المفرغ
يجري في الكل المعمولات وهو اي المستثنى منه في غير الموجب فالعطف على الاسم
والخبر بحرف عطف واحد وقيل الواو للحال اي والحال ان المستثنى واقع في
غير الموجب لا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر ليفيد
قيل اي ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض اقرب من الصدق
من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد
متعلق بمفهوم الكلام اي اشترط ذلك ليفيد مثل ما ضربني الا زيد وعلى هذا قوله
الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب المستثنى على حسب
العوامل في الموجب الا ان يستقيم المعنى ونحن نقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه
اي عدم الذكر في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اي ليفيد
المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى
منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما لصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى
او قيام القرينة على خصوص المحذوف وعلى قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب
ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا ترى عدم صحة ما مات الا زيد
فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب ويعتذر بان الاستقامة في النفي غالبة
فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بحث النحوي الا عن استقامة الاعراب
واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بفعل المتكلم قلت كانه نبه المص على هذا
بقوله ليفيد اي هذا لافادة الكلام لا لما تقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده
يمكن ان يقول التنبيه على هذا القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب
ويقال لكثرة الاستعمال ونكتة من لطائف الفن مثل قرأت الا يوم كذا في مقام
بيان ايام اسبوع على دشهرك وسنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب
في الموجب مما لا يفيد الا استفهام عنه ايضا فاطلاق في غير الموجب منه غير اخراج
الاستفهام لا يصح ومن ثمه لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل ان التفريغ
من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما مع كونه نفيا لانه
للاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضر

الايجاب

الايجاب المؤول بالنفي والمراد بعدم الجواز من غير حيلة مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص
او قصد المبالغة كما في جاءني احد الا ظريف وما زيد الا قائم وما جاءني زيد الا راكبا
حيث قال المص يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يضاد المستثنى
بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا يرد ما ذكره الرضي انه يجب
تصحيح هذا المثال بما ذكرته في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم
ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع ان باب مثل هذا الذي دخل لولا
الايجاب لا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا
فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اي طلبت لك
الله للقسم بها ما اسالك الا فعلك وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد
نحو ما انسى الا قد عبروا وتغير فيما اذا تقدمها ماض منفي فقصد لزوم المستثنى
له نحو ما انعمت عليه الا شكر وفعلا مضارعا خبرا نحو ما زيد الا يقوم واذا تعذر
البدل اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على الموضع واذا تعذر الحمل على الموضع
القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال الثاني وعلله بالعمل
بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه لا بد من الحمل على البدل الغير المختار
فلذا حمل البدل على المختار بجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه
اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل
في محله كما في ما زيد الا قائم وضبط الرضي مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع
المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد النفي نحو ما زيد وليس
زيد او بمن بيد بشيء واسم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية
وكانه لم يلتفت الى ما الحجازية لشذوذ عملها بقي خبر لا لنفي الجنس نحو لا امرأة
شيء الا شيء وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو ما كان احد ليعذبهم الا العذاب
بالنار مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد رجحان البدل على الاستثناء
في مثله اكثر من الرجحان فيما جاءني من احد لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء
بالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء
اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار وما
زيد شيئا الا شيء ولما كان تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما بينهم بان
من الاستغراقية لا تزاد في المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها ولا يطرد في نحو ما جاءني

من احد لا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار الا رجل صالح علل التعذيب مع انه لم يكن
من عادته تعليل الحكم تبديلا لتعليلهم المنتقض بالحاصل وصونا عن توهم تخصيص التعذر
بما كان المستثنى معرفة معين اختصاص العلة فقال لان من لا تزاد بعد الاثبات
لان زيادتها لتأكيد النفي ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق
على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من
انسحاب عامل المتبوع اليه اوضح لا تزاد من بعد الاثبات بل تنسحب من الزائدة
في النفي اليه وهكذا قوله وما ولا لا تقدران عاملتين بعده فكان عبارته
او قلت بان من لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادتها وكذا
ما ولا لا تقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما قال عاملتين لان
الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها للمعنى الزائل فتوهم ان
قوله عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات
ليس بشيء لبقي ان عمل من ليس لانها تأكيد النفي فليقدر عملها بعد الاثبات لانها
عملت للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق
بالتمثيل لا بقوله انهما عملتا للنفي والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس فقط فانه مما يكون
الانتقال التي يهتز بها اضباع ارباب الكمال لانها عملت للفعلية اي لكونها
على صورة الفعل ومتصرفا ببعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان
فبعد الاثبات تبقى على ما كان فيه حتى يرد ان ليس كالنفي مضمون الخبر ونفي مضمون
الشيء ليس الا بنفي كونه فجعل ليس متضمنا بمعنى الكون دون ما تحكم فلا اثر لنقض معنى
النفي لبقاء الامر العاملة هي اي كلمة ليس لاجله ومن ثمه اي من اجل ان عمل
ما للنفي وعمل ليس للفعلية جاز عمل ليس فيما بعد الا في ليس زيد الا قائما وامتنع
عمل ما فيه في ما زيد الا قائما ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالما مع انه كان الكلام
في الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس وما التي تشبهها اشد
ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم لا لانه مما يستعمل بخلاف ما زيد الا قائما
ثم نقول ومن ثمه لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائم فان قلت فقد جاء
ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تميمية تستعمل ليس بمنزلة ما
واما ما قال ابو علي بان اسم ليس ضمير الشان فمما يقضى منه العجب كيف ولا معنى
لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك والعجب منه انه تعلق الرضي في تزييفه بانه

لا يتم لوروده في كلامهم الطيب ليس الا المسك ولتوارد نحو في انكار الخاص
بعد الا المنقول لا هذه ليست اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكون الطيب
حاصلا ان لا يكن المسك ومخفوض اي وهو مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها
ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل بعد غير وسوى
بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر وجاز الكسر وبعد حاشا
اعاد كلمة بعد ليخص قوله في الاكثر بحاشا اي في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه
حيث انكر فعلية حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلوة والسلام اسامة
احب الناس الي ما حاشا فاطمة او في اكثر الاستعمال على ما هو مذهب الاخفش
حيث قال انه تارة فعل وتارة حرف ومجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك
دليل اسميتها كما يؤيده مجيء حاشا منونا بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها منونا قال الرضي
فالاولى جعل حاشا مصدرا في جميع المواضع ويصح ان يكون الجر بها للاضافة ويكون ترك
التنوين في حاشا منونا لانكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة وكذا لم ينون سبحان
في سبحان من علقمة الفاخر عند بعض وقال جاء في القوم حاشا زيد بمعنى جانب
المجيء او المجيء زيدا هذا ممن جعل التقدير رأى ابعد زيدا من المجيء فقد بعد وكثر حاشا
وقيل حشا واعراب غير كاعراب المستثنى بالا لفظا او محلا فيما يكون مبنيا
لاضافته الى ما وان او بان ومحلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه على
الفتح على لغة بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجائب لم يذكر حجة
عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور كالتفصيل المذكور في اقسام المستثنى
بالا وهذا من معربات لم تستحق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا لكثرتها وانما لم
يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لما نبه بقوله وغير صفة دالة على ذات
مبهمة موضوعة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف نحو دخلت
بوجه غير وجه خرجت به تجوزا حملت على الا اي حملت على معنى الا بالنقل اليه
لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونهما متضمنين لمغايرة نفي الشيء والاشبه
ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد
لتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان معنى الحقيقي اطول باعا على
في ان يجود بلفظه اشباعا فيه اي في الاستثناء متعلق بالحمل وقيد للاحتراز
عن الا في الصفة فالمحمول لا المحمول عليه وكون حمل غير على الا اشهر من العكس يشهد

تنزيها

حمله مشبها به على خلاف قوله كما حملت الا عليها اى الصفة صحف قوله فى الصفة على
طبق قوله اذا كانت تابعة تالية لجمع اى دال على متعدد منكور غير محصور معروفا
كان تعريفا لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او منكرا فلا نقل ان
وجه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكر ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف
المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل ليس عم بل الاصيل غير محصور لا
بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد لتعذر الاستثناء المتصل لعدم الجزم بدخول
المستثنى فى ذلك الجمع فيلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع وجعل الا صفة
فيختار ايهما يساعده المقام هذا على ما يستفاد من الرضى وفى كلام متاخر الشارحين
انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله فى المتعدد المذكور
قبله حتى اعترض بانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاء فى
رجال الا حمارا فينبغى ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع منكور غير
محصور ونحن نقول خالف هناك عادته التى هى عدم تعليل الحكم فى هذا المختصر وعلله
لان المدار هى هذه العلة وما ذكره بيانا لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه
تابعا لجمع محصور نحو جاء عشرة رجال الا زيد وجاء فى الرجال الا زيد الا اجعل اشارة
الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا خروجه فيحمل على الصفة وذلك انه يجعل
اللام للوقت اى تعذر الاستثناء وتحديدا بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا
فى ان المدار هو التعذر وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الا صفة مع صحة
الاستثناء واعراب اسمه الا يجرى على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب او الايهام
عن خلوه عنه والقدرية عليه بقوله نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف
حمل الا على الصفة فى غيره اى فى غير صورة التعذر خلافا لسيبويه اذ فى غير وقت
كونها تابعة لذلك غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف فى تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء
على اصله اذ لا ينفك عن متعدد وفى الموصوف المحصور وان يصح الحمل على الصفة
بلا ضعف لكنه يندر كما عرفت وعدّ من هذا قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال
المصرفيه شذوذ اى اخوان وصف كل لا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل
بين وصف المبتدا وبينه بالخبر وهو قليل وكأنه نبه على ان ظهور آثار الاهمال
فى هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوى ويعتد به والتقدير ان لا يكن الفرقدان

الحمل بحث

ولا يمكن

ولا يمكن رد تمسك سيبويه بالضعف لو تمسك بقوله عم الناس كلهم هالكون
الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث
الناس كلهم هالكون ان لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين وهكذا الولاه
لكان فى الحديث الفصل بين المبتدا وصفته بالخبر تقديم التاكيد على الصفة
مع انه يقدم الصفة عند اجتماعهما واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية
قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف ليؤول الى الظرفية فيصير المعنى النصب على
الظرفية وذلك انه يحتاج فى تقدير النصب الوارد على الظرف وليس هذا الا انه
ظرف فى حال الاستثناء كيف وحمل على الا كغير قال الرضى سوى فى الاصل صفة مكانا
قال تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف وجرد عن معنى
الاستواء فاستوى هو والمكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان من معنى البدل
فانه يقال انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعير بمعنى الاستثناء لان جاءنى
القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى الا انه التزم اضافته
الى المعرفة فلا يقال جاءنى القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكرت سوى صفة
حملت على الا فلم لم يجعلوا الا محمولة عليه فى الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت
لانه صفة مكان لا غير تحمل الا التى لا تختص بالمكان على غير العام اولى من حمله عليه
مع اختصاص فى الاصح اى اصح المذهبين وهو مذهب البصرى اذ الكوفيون لا يجعلون
سواى وسواء لازمى الظرفية فانهم يجعلونها فى الاستثناء ايضا كونه معربا بحسب
العوامل حيث ورد فى اشعار البلغاء ويقول البصرى انه كلما وقع فمضرورة
واعلم ايها الطالب لاستيفاء المبحث من غير حاجة لك الى الحث لوفور رغبتك الفضا
الى حوز الفضائل وصدق همتك العالية فى طلب الانخراط فى زمرة فحول الافاضل
الفارقين بين كل حق وباطل ان هناك مباحث نفيسة لا تجد عن بيانها مندوحة
نلقيها عليك ونرجوا ان تكون ممدوحة البحث الاول فى تحقيق لا سيما تقول
جاءنى القوم لا سيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيدا مضاف اليه
لسى بمعنى مثل ولا مثل زيد موجود فى حسن المجئ وما زائدة كما فى غيرما
جرم ويجوز كون ما تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد فى المجئ
وبهذا القدر سمى استثناء لانه يخرج زيدا عن القوم بالترجيح والا فهو فى التحقيق

دقة

مباحث عشرة

البحث الاول فى تحقيق لا سيما

ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المص وتقدير رفع زيد يجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اي هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقفه على السماع ومنع الاندلسي نصب المعرفة وكانه جعله تمييزا الى آخره ومنهم من جعله مفعول اعني فلا يوجب النكرة ويدخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه وقد يقتصر على لا سيما فيقال احب زيدا لا سيما اي لا مثله موجود في مجتبى فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سوى زيد وسوا ايضا بمعنى المثل البحث الثاني يجوز العطف على المستثنى بغير بالنصب لتنزيل غير منزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير فتقول جاءني القوم غير زيد وعمرا وجاءني القوم الا زيدا وعمرو وذكره ابن مالك البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له علي عشرة الا تسعة لكن لا بد من داع الى تعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك وان يستهجن هذا الاستثناء البحث السادس انه اذا وقع مستثنى يحتمل المتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما فهو مستثنى عنهما نحو ما ابى اب وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن ابا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو في الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو مستثنى منه لانه لكونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفصل والا فهو مستثنى عن الاقرب وان توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى احق لان اصل المستثنى ان يتأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن هذا الكل اذا كان متعددا اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد فالمستثنى عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار الا للتأكيد في عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ما جاء الا زيد والا عمرو وكذا في البدل باقسامه نحو ما جاء الا زيد الا اخوك وما قطع

الا زيد

الا زيد الا يده وما سلب الا زيد الا ثوبه وما جاءني الا زيد الا حمارا وكذا في عطف البيان البحث الثامن اذا تكرر المستثنى لا للتأكيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه لا من المستثنى منه الاول نحو جاءني بنو تميم الا هاشميا الا عقيليا ففي الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل وتر لانه عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس كذا في الرضي وهذا مناف لما حققه سابقا ان النفي الى صل بالتاويل في غير الفاظ معدودة نادر فلا يجوز ما مات الناس الا الانبياء بتاويله بلم يعش الناس الا الانبياء وبما حققه يوجد لك ان المستثنى منه لا يبدل منه الا مرة فيتعين في ما سوى المستثنى الاول في المستثنيات المتعددة النصب وان لم يمكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول نحو جاءني عشرة رجال الا ثمانية الا اربعة لاخراج السبعة من العشرة بدفعتين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج الثمانية فالجائي احد عشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان القياس في جاءني عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائي ستة الا ان الفقهاء قالوا لو قال ما له علي عشرة الا تسعة بالرفع لزم التسعة وان نصبه لم يلزمه شيء لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منه تسعة فهو كما يقال ما له علي احد قال الرضي في التوقف نظر لان البدل ايضا استثناء فلا ادري ما صحة كلامهم اقول كلامهم في غاية المتانة وانه في غاية الفطانة وهو ان المختار في جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة النصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لو لم يكن جوابا فالكلام من النصب كونه رد الكلام فيكون دفعا لما ادعاه ما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس رد الكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث العاشر ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمولا للجملة الاخيرة اولها وهذا منشأ اختلاف القولين ومثله مقدر في الجمل الاولى واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها تملك عشرة كاملة الا ثمانيا بحث المستثنى الحكم نفس فاضلة رجال الرحمة عاجلة واجلة متناليه خبر كان الكون وما بمعناه ما يشتق منه اما داخلة تحت ما اريد بكان او داخلة في الخو

تنها

وكان على ما كان هو المسند بعد دخولها اعنى شرح امثال هذا التوقيف عن بيانه
مثل كان زيد قائما وامره اى حكمه كامر خبر المبتدأ فيما مضى من الحكاية اذ المقصود
منه الاستغناء عن بيان الاحكام السابقة فيه فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدأ
فيما لم يذكر غير متجه كامتناع ان يكون خبره ماضيا على ما قال البعض وامتناع
ان يكون خبر يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس وما دام
وكل ما كان ماضيا من زال ولا ذال واخواتها ماضيا على ما ذهب اليه
ابن مالك واختاره الرضى كصحة نكارة اسمه مع تعرف نعم تنقض بصحة دخول
الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط دون خبره مع تضمن اسمه له وتقدم معرفة
وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التي
لا تظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لا تتقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق
الحكم ويمكن ان يدفع بان المراد تعريفه لا يمنع تقديمه واما منع انتفاء الاعراب
في الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لا تخصيص هذا
بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لا يلتبس
ح بالفاعل لان كان لا بد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير
الشان او ضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر وقد يحذف عامله الضمير لفظا مع
خبر كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان لكذا
قال الرضى ما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
والتصحيح مراده خص الضمير بخبر كان ليشير غير صحة الحمل بالحكم في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وفيه مثله بما كان لكان بعد ان ولو معلوم الحاصل اما
بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان عملهم خيرا او اقول لا بد من قيد آخر
وهو ان لا يكون مفسرا نحو ان خيرا لكن فانه ح يجب الحذف وكانه لم يتعرض لهذا
الوجوب لانه سبق بعينه في بحث الفاعل اذ اسم كان عنده الفاعل منقول فسيقول
حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى التعرض الا ببيان
الوجوب في اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد
في بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد بيانه هنالك قاصرا وفي تعيين
حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقدير ان عملوا خيرا وقد يشار
الى ان حذف كان في الشرطية لا يخص الشرط بل يجوز في الجزاء ايضا بقوله وتجزى

اى مثلها

اى مثلها اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين وثم ثلثة
اوجه اخرى ايثارا للاختصار على ما يقتضيه لسوق فتامل ولم يقل ويجوز
فيه بجعل ضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل غيره وفسر بما يكون
بعد ان اسم بعده فاء بعده اسم ونقض بقولك اسير كما تسير ان راكبا
فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اى ان كنت راكبا فانا راكب ولا
لو دفع هذا النقض بقيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو
يصح في الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة
اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان
سيف فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح
اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة
اقتصار على ما يعم مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل فانى اراك
مستغنيا بفطانتك عن التعلم والوسل في ترجيح بعض هذه الوجوه على بعض
بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل
مقام تتفطن ويجب الحذف وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر الى النظر الى
ان يجب بل يجوز في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى فيما عوض عن كان كلمة
ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق
لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا
المثال كلمة شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره
مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا
صرح به ابن مالك وقد جعلها تحت قوله في مثل اما انت الخ فلا تغفل غير ربما
وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعده السماع اسم ان واخواتها هو المسند
اليه بعد دخولها قد احسن في الترتيب بجمع بين المنصوبات بالحروف واخرها
لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل التام
ثم معمول ما يعمل بمشابهته بهذا المشبه لانه فرعه فيها لشدة اتصال ثم ذكر لا
ما هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه له رجحان على ما بمعنى ليس
ايضا لاختصاصها ببعض اللغات دون لا هذه وينبغى ان يقول امره كامر
المبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة مخصصة ووقوعه نكرة مع تعرف الخبر المنصوب

اختاره على اسم لا لانه ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات
فان المنصوب منها لم يختص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل للكلمة
لا في مثل لا رجل ظريف بل هناك مبتدا وخبر واما على ما هو الاصح من كون المبني على ما ينصب
به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة
فلا يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات يعم المنصوب محلا والمفهوم
من كلام الرضي ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمتجه ان يكون المسمى ما يكون لا عاملا
فيه ويكون مع نفي الجنس واما ما هو مبتدا وخبر حرف فلا وجه لتسمية اسم لا التي لنفي الجنس او خبره
بلا التي لنفي الجنس اي المسند اليه بعد دخولها يليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله
حالا من مجرور الى نكرة حال منه فاعل يليها وكذا مضافا او مشبها به وقيل يليها
مع جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة
نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان تانيث ما لا معنى له بدون التا
يجوز ان لا يعتبر وفي تقييد الحد بالمضاف وما يتبعه لاخراج لا رجل رد على السيرافي والزجاج
حيث ذهبا الى انه منصوب حذف تنوينه لثقله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو
سعيد ولاخراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية
والجمع يمنع البنا كالتنوين وكيف لا يرد وهو لا ينكر يا زيدان ويا زيدون وفي
تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين وصرفي لاختيار تعريف المنصوب بلا
دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امراة ولا زيد
ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيها ليس لنفي الجنس معا في الثاني فظا اذ لا يكون
واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع وليس نصا في الاستغراق
بل ينبغي ان يجوز بل رجلان وامراتان كما جاء لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام
رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التي ليست
لنفي الجنس ظاهر في العموم تحمل عليه لولا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجيها للتكرار
فقالوا اكرر ليكون عوضا عن تعدد يلزم نفي الجنس على ان الرضي قال تكريرها في
النكرة للتنبيه على انه لنفي الجنس ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب
ان ينصب بها بل يجوز الغا لا لضعف عملها وح يجب التكرار كما في المعرفة
والمفصول صرح به الرضي وقال خالف ابن كيسان والمبرد في وجوب تكرار
لا في الثلاثة مثل لا غلام رجل حذف خبره اذ يحذف كثيرا افاد التمثيل بالنكرة

وما

وما قيل يقال ولا عشرين درهما لك ومن قال لك خبر للمثالين يرد عليه انه لا يبقى
في نفي الغلام عن المخاطب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فهذا القول
تدقيق لم يقارنه توفيق فان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا حقيقة وحكما
فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو
في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم المستثنى والمفرد المفصول كذلك
ولا المفرد المفصول كذلك نسخه
ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا اباله على ما سيجيء لذلك ومنهم من قال بدل قوله
فان كان مفردا ان انتفى من القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه
انه لا يلايمه قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفاء
النكارة فقط او انتفاء الاتصال فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا
بل يجوز الغا لا وح يجب الرفع والتكرار كما عرفت ووجوب البنا على ما ينصب
به مذهب الجمهور والا فالمازني بنى نحو مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا بانهم
رووا بين في قوله وذي الشباب الذي يحمد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب
حذرا عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة ويرد ان في مذهب الجمهور
اطراد البنا على ما ينصب به وبعضهم لا مسلمات منونا مع البنا على الكسر زعما
منه ان تنوين المقابلة لا ينافي البنا ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا
ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وامثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اي لا اصبت
رحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين
بين لا المعطوف هو لا وبين عادة لجار الضمير والاخر او مفصولا عن لا وجب
الرفع ولا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان
البنا ليس واجبا وتايد بهذه الارادة جنا رفع المعرفة والمفصول فالمبالغ
منه قوله والتكرار تكريرها ولا استفاد تكرير لا والمتبادر من التكرار تكرير نفس
اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد زيد فالاوضح وجب الرفع وعطف لا
مع منفي اخر بالواو اما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة واما مع الغا
لا فيهما او بدون الالغا في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلة على
الجمع توجب التكرار في غير الدعا ومثل قضية ولا ابا حسن لها ايرادا
على التعريف بانه غير جامع بخروج هذا المنصوب والاتم على ضابطة وجوب
الرفع والتكرار من جملة امثاله في نقض القاعدة لا نولك ان تفعل كذا

حيث لم يكرر فاجاب بانه متأول بالصرف عن لفظه بها انما تقدير رفع اي لا مثل لها
الحسن والمثنى مع اضافته الى المعرفة نكرة لتوغله في الابهام ووضع ابا حسن على تعريفه
والمراد به علي رضي الله عنه يعني هذه قضية عظيمة تحتاج الى حكم عدل مثل علي ولا مثله
لها واما جعل ابا حسن نكرة بتاويل بصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل على
التقديرين الزم نزع اللام من هذا العلم ابدا انا بقصد التنكير فيقال لا الهيثم
ولا صعق ولا امرا القيس ولا ابن زبير فينزع اللام مما يلزمه ايضا ولا ينكر عبد
الرحمن وعبد صمد لانه لا يجري التعميم في الرحمن والصمد فتحصل في صورة النكرة
واما تاويل لا نولك تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا دخل في الماثل على الفعل
المضارع والنول التناول وههنا بمعنى التناول اي لا مثنا ولك ان تفعل كذا
يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض الوجوه
مبني عليه وغاية ما يوجه به انه لم يرد اتصاله بقوله فان كان مفردا فهو مبني على ما
ينصب لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضي المماثلة بقوله اذا كررت لا مع ان
عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امراة خارجا الا
ان يقال يجوز نصب الثاني ههنا ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر
معا فتحهما ونصب الثاني ورفعه فتحهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله
ونصب الثاني عطف على فتح الثاني المفهوم من فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين
في قوله ونصب الثاني ورفعه واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا باس بتوارد
عاملين ههنا فانهما في الثاني بمعنى واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز
تقدير خبر واحد لهما مفردا لانه في قوة لا شيء من الامرين فلا كاسم واحد في الكل
فالاول جاء صح به الرضي والثاني مما افاده الابهام الرضي ورفعهما ورفع الاول
مع ضعف وفتح الثاني زيف المصنف رفع الاول لكونه بمعنى ليس ورد الرضي ضعيف
بان لا لنفي الجنس الا انها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير ولكن نرده بان ضعف
عمل لا لا استعماله وليس ههنا ما يفيد انه اعمل لا وفي قوله خمسة اوجه رد على الخضري
حيث قال ستة اوجه اذ يحصر كيفيات اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة
ولا حاجة لك الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه بادنى توجه واذا
لم يذكر لا الثانية ليس الوجوه الخمسة لانتفاء ما يصح منه فتح الثاني وحكى الاخفش

ان من

ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل اي بنى لا
سواء كان بالبناء او الاعراب والحال ان معناها الاستفهام فلم يبطل معنى
النفي والعرض والتمني فليس النفي محقق في المعنى وكان القياس ان يبطل
عمل لا لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض لانه لا يبطل
دخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك
ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسي عمل لا مع العرض وجعلها من حروف
الافعال والمذكور بعدها معمولا للفعل مقدر وجعل سيبويه لا في التمني مستغنيا
عن الخبر لانه مع الهمزة في معنى تمنيت ومنع حمل التابع على محل اسمه ولا يخفى
ان هذا الحكم لا يخفى ان يختص بلا لنفي الجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد يجر مجرور
لا باضافة شيء اليه نحو هو ابن لا شيء او بدخول حرف الجر على لا شيء او وقف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وينتصب
بعامل غير لا نحو انك ولا شيئا سواء هذا من خصائص المنفي مع لا ويجر بالباء
خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شيء نحو كنت بلا مال وههنا بحث وهو انه
من اين عرف ان لا هذه لنفي الجنس دون ما في معنى ويمكن ان يقال القصد
المبالغة في نفي مدخولها كما في لا لنفي الجنس ونعت المبني اي المبني من اسم لا
الذي بني بعد دخول لا لانه الذي سبق فالمعرف بلام العهد ينصرف اليه
لا نعت المبني مطلقا حتى ينتقض بلا ما اما بارد على ان يكون باردا صفة
المؤكد لا اسم لا فان التاكيد اللفظي يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد
المبني بالمبني اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه نحو
لا فخار المباهي في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبني هذه النعوت ونعت
اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا الاول صفة النعت واحترز به عن
النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بحذف الاول بقرينة نحو البر لا
كر نقيا عندي فانه في تقدير لا كر منه نقيا او لم يكن متصلا لذكر النعت الاول
نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظ فانه زل في بعد زكى حيث اجمعوا على ان
قوله يليه عن الاول نعتيه مفردا قيل هو قوله يليه حالان قدما على قوله مفردا
ولا يخفى انهما حالان من ضميري الاول وبالجملة لا يظهر وجه جعل القيد الاول
نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولا بد من تقييد النعت بانه لا يكون جملة مثل

لا رجل فيها ام لا تقول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه نحو المضاف وشبهه
مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى وبين نعت اسم لا حيث
جعل المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى داخلا في المفرد
وههنا مقابلا له ومعرب رفعا حملا على محل اسم لا وهو الرفع بالابتداء ونصبا
حملا على لفظه تشبيها بالفتحة العارض الدائر على لا وجودا وعدما بالاعراب الدائر
على العامل كذلك وقدم الرفع لترجحه ولو قدم المعرب لكان مراعيا للحق الاكثر
لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضي قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت
الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهذا سهو بين في المضاف قوله
والا فالاعراب سواء كانت الصفة الخ مثل لا رجل ظريف في ظريفا
وانت خبير بانه دخل في قوله والا مثل فيجاز المباهي الخ ونحو لا غلام رجل فاضلا
اصلا فلا يصح تفسير قوله فالاعراب بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى
السوق وفسره بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال الاول الا الرفع وفي
الثاني الا النصب عند المصر وان جاز الرفع عند بعض وجاز في الثالث الرفع
والنصب هكذا حقق المقام تمكن من اولى الافهام به الاعلام والعطف
صوابه وعطف النكرة على اللفظ وعلى المحل جائز اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على
المحل لوجوب رفعها والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وبالمحل محل
اعرابه مثل حركة البنائية لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا للبناء آخر بل يكون
بالاستقلال وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز
بناء الوصف في المنادى وقد يبنى المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا
ويبنى وصفه ويكشف قوله مثل لا اب وابنا على ان المراد بالحمل على اللفظ
ليس البناء وابن بالرفع تمثيل للحمل على المحل ففيه نشر على ترتيب اللف والمراد
بالعطف اعم من العطف بتكرير لا او بعدمه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال
المكرر قد سبق قال الاندلسي والذي يقتضي من التابع لا نص لهم فيه لكن ينبغي
ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح
المخالفة بين اسم لا والمنادى في حكم التابع وقال ابن مالك في البدل الصالح
لعمل لا النصب والرفع وان لا تعين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح
الثاني او نصب او رفع وقال الرضي لا يجوز التاكيد المعنوي في اسم لا المبني

بالمعارف

بالمعارف واما التاكيد اللفظي في كلا في كونه على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا
ونصبا هذا اذا لم يوصف التاكيد لكن ان وصف فانت مخير بين البناء والاعراب
لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة فلمشابهته وصفيته
تتقوى جانب اعرابه ومثل لا اباله اي بالضمير دون ان يقول لا ابا لرجل
لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة
وبالتثنية وبالجمع المذكر السالم فكان الاولى ان يذكر لا اخا له ايضا ويقول لا غلامين
له ولا غلامي له اشارة الى حصره في الاربعة والمتروك في كتابه جمع المذكر
السالم على ما هو الرواية او المبني على ما في الحجلة المكتوب في لاستيالك تكثير
الدقايق فانها الامر المطلوب جائز مع ان الاب مفرد اعرب بالحرف ولم
يبن على ما ينصب ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالحرف هذا
ما هو المشهور وتلك ان تحمل البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب وفي لا غلامي
له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فتحقيق تشبيها له
بالمضاف لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين
الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله منزلة المضاف الحقيقي ولدفع
الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال لمشاركته له في اصل معناه اي
في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما
قال اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص تغلب بعد الاضافة الى التخصيص
مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين ومن
ثمه لم يجز لا ابا فيها اذ لا يشاركه ابا ها في اصل المعنى اذ لا يضاف الا
بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب لانه لا يختص بالالفاظ بعينه
المستعقبة بحزوم باللام واذا فينبغي ان يجوز لا اضراب في اليوم تشبيها
بالمضاف ولا خاتمي من حديد وليس بمضاف على ان يكون اللام لتاكيد
اللام المقدرة لفساد المعنى وهو صيرورته معنى غير تام مع ان كل احد
يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع الرضي المفهم بعد تقدير في لا ابا لك كما
يفهم في لا اب لك بل التقدير فيه لا ابا لك موجود ولم يتمسك في رده
بفساد اللفظ حيث يلزم ترك تكريره الرفع الواجب لانه يعارضه
اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا او حذف نون التثنية والجمع بلا اضافة

هذا قال سيبويه بل جمهور النحاة منهم الخليل على ما في الرضي ولا يتم ما قيل ان سيبويه
هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد
السند في شرح الكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما
قيل ان سيبويه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه يخالفه
ويحذف اسم لا في مثل لا عليك لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل
بل التقييد اي يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب كذا
لا يحذف الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله اي لا باس عليك بيان التقدير
لا عليك لا التقدير مثله الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد
لاحتمال الكاف الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد ولا كزيد موجود خبر
ما ولا المشبهتين بليس في النفي لا بلا التي لنفي الجنس لكونه للجميع من النحاة
ظاهر في عموم النفي غير صريح فيه بخلاف لا لنفي الجنس وللكون لنفي الحال عند
المص وان خالفه في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقا وممن قال من وجوه
المشابهة دخول الباء في خبرهما كما تدخل في خبر ليس برده ما قالوا ان دخول
الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واخبره مشابهتها بليس هو المستند بعد
دخولها واكتفى في التمثيل بما مر في بحث اسمها وهو اي التشبيه لغة اهل
الحجاز يفصح عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز فالتانيث
لتانيث الخبر وفي بعض النسخ اي هي حجازية وقيل اي انتصاب خبرها ولا
وقيل اي خبرية خبرها ولا وفيهما ان الحجازية لا تختص بالخبر ويجاب بان
اثبات الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم تظهر عملهما في الخبر لم
يحكم بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض
لكن يتوجه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض في الكوفيين
ينكرون عملهما في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير الباء الذي
يزاد في الخبر ورده الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان النصب
في حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد
وبان النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهي الرد يدفع الكوفيين
بجعله قياسا بخبرها واذا زيدت فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها
نافية لا زائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضي لعلهم يقولون انها نافية

خبر ما و المشبهتين بليس

زيدت

زيدت لتاكيد النفي وان فالنفي على النفي اثبات ان مع ما قيد الزيادة
بقوله مع ما لانه لا يزاد الا معه او لان النحاة لا يذكرون المبطل الا معها
ما في الرضي وقال الاندلسي ينبغي ان لا العاطلة عمل ليس مع اجتماع الشروط
المعتبرة ولا عاملة بل هي فيها اولى وانها اضعف من ما لكن النحاة
لا يذكرون في كتبهم لا اشترط الا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان
او خبرا وسيجي ان هذه عاملة وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ
وجعل المبرد جواز عمله قياسا او انتقض النفي بالا قيد انتقاض النفي
بالا لانه لو انتقض بغيره بمعنى الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قائم بمعنى الا
قائما وقد عمل في غير اغتنمه فانه من فوائدنا لكن التقييد بالا انتقض
بالانتقاض بلما بمعنى الا والانتقاض بالا يبطل العمل بالخبر ووجه ما علمته
والعمل في الاسم ايضا لئلا يبقى خبر المبتدأ بلا مبتدأ والاولى او انتقض نفي الخبر
اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يبطل عمل ما ولا يذهب عليك
ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يختص بما ولا بلا بل لا لمشابهة لا لنفي الجنس
فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وحكي
او قعه فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في ذلك
او تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم في جواز العمل مطلقا او لبعض في صورة تقدم
الخبر الظرف تنبيها على ان بطل العمل مع ان كان قوله بطلت على طبق وهي لغة
اهل الحجاز كما هي في السوق قاصرا عما هو مقتضى المقام اذ لا ينفع به المرام عدل
الى قوله بطل العمل تامل وكذا يبطل العمل بتقديم معمول الخبر ظرفا او شبهه على الاسم
المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف قوله تعالى فما منكم من احد عنه
حاجزين ومما يهتم البحث عنه في هذا الباب انه يزاد الباء في خبرها واختلف في
جوازه في ما التميمية واجازه الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل
على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباب على خبر ليس لعدم
انتقاض النفي بالا لان الباء لتاكيد النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد
يدخل على خبر المبتدأ بعد هل وفي الخبر المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبر لا لنفي
الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال
المنفية وفي خبر ان المدخولة للا ولم يروا وقد يزاد بعد ليت وانه يزاد في

ن لا ابقال لات ان اللبالغة في النفي او للتانيث الكلمة وتختص بلفظة
حين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان وهنا
وعند الفرآء يدخل على الاوقات كلها واختاره التسهيل واذا وليها
حين فنصبه على انه خبر لا لمحذوفة الاسم اكثر من رفعه على انه اسمها لمحذوفة
الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض من احدهما ولذا كان المحذوف
الاسم اكثر لانها نعت سوقها وانكر الاخفش عملها وجعلها داخلة على فعل
محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده في تقدير لا ارى حين
مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه لعزلها
عن العمل بالحاق هذا التاء وقد تقوى مشابهته بليس حيث صار على وزنه وجوز
الرضي كون لا هذه لنفي الجنس وجاء لات اوان بكسر الاوان وتنوينه
واستصعب توجيهه فمنهم من قال انه حرف جر مختص باوان ومنهم من
قال هو مبني على الكسر لكونها في الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة
المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير اي لات من اوان واذا عطف
عليه اي على خبر لا بموجب فالرفع واجب لئلا يكون العطف على محل خبرها ولا وقيل
توهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كيف اما يعزل لا عن العمل فيرتفع خبره وانكره
عبد القاهر العطف على خبرها ولا بالعاطف الموجب وزعم ان المبتدأ المحذوف
بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبرها ولا وتزيف
قوله ما زيد شيئا الا شيء اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر يا من بلطفك الالوية المنصوبات
للاعلام والابواب المفتوحات بفيض اولى الافهام نسألك شرح بذم
المجرورات من خزانة نعمك للمخلصين من الانام والطالبين الكرام
المتوسلين نحو ذلك باتم صلوة وسلام لافضل من اوتي ما صدق الكلام
واحسن نظام اتم من كل تمام **المجرورات هو ما اشتمل على** علم المضاف اليه
المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل فالمعنى امر ان احدهما
ان المجرور يشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم المضاف اليه بمعنى ان علامة
كون الشيء مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه يحصل فلك ان تبقي المضاف
اليه على ما هو المتبادر ويستغني عن الاستخدام في قوله وهو كل اسم ونتابعها انه
يصدق على حرف حركة الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتملة على

الاعراب

الاعراب فانه لحرف مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراد بالاشتمال الاشتمال
اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التعريفات ولك ان تقول
تعريف المجرور شامل للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب
لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المقصود ضبط بقوله
منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور
بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف اليه كما ينتقض
تعريف المنصوب بصفة المبني المحمولة على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى
المبني على ما يرفع المحمولة على لفظه ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان
يكون فيه هذه الحيثية لا ينتقض بمثل غلامي غير مجرور والمضاف اليه لم
يات بالضمير لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام
التعريف طالب لمزيد تبيين المعرف سيما وهو مما لف للجمهور في تعيين
معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا
لسيبويه كانه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة وكذا
ما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية كل اسم نسب بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ما هو جملة او
الحرف المصدري كما مع صلته تنبيها على ان غير الاسم مؤول بقوله مؤول
فلا تركن بظاهره نسب اليه شيء فعلا كان او اسما بواسطة حرف الجر منوقه
وتضبطه لفظا او تقديرا حالا ان نسبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير
عبارة عن حذف لفظ منوي لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى
لوجهين احدهما ان ليس المعنى في الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر
بل معنى الاضافة امر اجمالي يذكر في تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لبطل
الاضافة الى الوصف وثانيهما لا محالة لمعنى حرف الجر بين المضاف والمضاف اليه
في الاضافة اللفظية عقبه بقوله مرادا لكشف المراد واراد به المنوي
للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول
له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا بمعرفة
المجرور لانه لبس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور ايضا جر المضاف
اليه من احكامه التي لا تعرف الا بعد معرفته كاختلاف آخر المعرب الذي

لا يعرف لا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما ادعاه المص
فهل هو الا من قبيل من حفر بئرا لاخيه وقع فيه ودفعه بقوله فالتقدير اي
التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما
عرفت آنفا ولو قال فالارادة لا تنفتح العبارة شرطه ان يكون المضاف
اسما مجردا عن تنوينه لاجلها اي لاجل النسبة بواسطة حرف الجر وبه بالا
على التنوين على ان نون التثنية والجمع نائب عن التنوين ولو ضبطت
بما لا تنجلت عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون اعم
كان نون تنوين او نونا نائبا عنه وبعد يشكل بالوجه الحسن والضارب
الرجل من الضارب بك ومحصل تعريف الارادة انه الذي يكون في مقام جر
والتنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك المسعى عنه
لم دفعه ما خاف وقع فيه الاشتراف ومما استصعب هنا انه لا مدخل
لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتقسيمه الى اللفظي
والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل لا يقتضي صحة معناه في
تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي للعمل
لا لافادة المعنى فلك الخيرة في تقدير اللام ومن فانهما مما يراد ان دون
في شايعان في مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف الجر جعله
عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض استغني
عنه وقد اختار المص كون العامل حرف جر وقد نبه عليه مرادا فهو ايضا
من جملة المراد فلا تغفل عن شيخ مما افاده وبهذا اندفع ان جعل العامل في
المضاف اليه اللفظي حرف الجر مشكل اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من
جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تبحر ولا تغفل عن المضاف حين الاضافة
ولا يخرج منه تعريف المضاف اليه المقدر المضاف اليه الذي حذف المضاف
واقيم هو مقامه نحو واسأل القرية وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر
هنا المقدر مرادا في العمل الا ان يتكلف ويقدر ضربه لاشتغال آخره بالاعراب
توارث مما ناب منابه فتأمل واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد المضاف
من تاء التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء وسماعا عند غيره قال الله
تعالى واقام الصلوة وقالوا ابو عذرها اي عذرتها لمن اقتض البكر والعذرة

ويحقق انه ح

البكارة

البكارة واتفقوا على جواز الحذف من اي وانه افصح قال الله تعالى باي
ارض تموت كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظية وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من
التعريف والتخصيص او لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص
معنى للمضاف لم يكن له قبل الاضافة ولفظية منسوبة الى اللفظ لعود
فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف
للفظ من غير جعله معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية
مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافاد
به شيئا لاستغناء كل منهما بظهوره بعد معرفة الاخر عن الاظهار فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة
المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة وعلى التقدير دون
في المحمول والى تغيير مبتدأه اي الاضافة المعنوية علامتها ان يكون آه وانه
اعذب والمراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود
سواء كان بالوضع او لا فلذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه
قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابر الهواجر فلا تقصر على اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فتكون قاصرا اي قاصر والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما
هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظي ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان
المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعرابه تقديري بل لان كل مضاف الى معموله بعد
الاضافة عند من جعل العامل في المضاف اليه فصحة التعريف على كل مذهب
اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية
فان المضاف في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتفصي
عنه يحوج الى تاويل الغير بالسلب فالاولى ان لا يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما ان يكون غير صفة
نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد فانه فان الضارب
لعدم اعتماده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه
بل الى غير معموله نحو زيد مصارع مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل محل
من صرعه وهي اما بمعنى اللام الاختصاصية دون التعليلية وان كان

المضاف معمولا للمضاف اليه كماء ورخان النار فيما اذا الجنس للمضاف يراد به ما يعم
المضاف وغيره على ما في الرضي فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص
الى الاعم حصره فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فكذا فسره البعض
ان رجين بما هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف في هذا المعنى
في هذا المقام وظرفه تعميما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس كما في
الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد لان
لا يصح ان يقال جميع للقوم وعين لزيد اذ المؤول للشيء ربما يتعارف في المؤول
به بحيث يسبق المؤول به ويجعله مهجورا غير سائغ استعماله منكرا استماعه
او بمعنى من بمعنى من التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض
الى الكل نحو خاتم فضة والى خاتم بعض فضة وكذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع
انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الا اختصاص
اليد بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فانما يعرف من خارج دلالة
الاضافة في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه في بعض الشروح ان الاضافة في
فضة خاتمي حينئذ من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس
المضاف بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث لان تقدير من فيما يحسن تقديره ويكون
المضاف اليه مما يصح الاخبارية عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة
اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم
فضتي من اضافة العام الى الخاص ليس المضاف اليه جنس المضاف ويتجه ان بيان
المضاف بالمضاف اليه لا يطلب لا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير
المضاف فلا مدخل له في البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة
الاعم المطلق بمعنى من ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع
ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى
فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها اذا اطلق المضاف على ما
مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له
كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير
ما اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من
اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الآخر وهو

قليل

قليل اي الكون بمعنى في قليل اذ لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف وفيه
بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد به مدخول
في فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان يحصى فبياض زيد
بمعنى بياض في زيد والحق هو ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب
ينبغي ان يكون بمعنى نظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم
نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ومنه مالك يوم الدين ان جعل
المص الاضافة فيه معنوية فلا بد ان يجعلها بمعنى في والا لكان اضافة
الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله او في ظرفه واعترض عليه الرضي فقال وهذا منه
عجب لانه جوز ان يكون المضاف مفعولا فيه فيكون معمولا لاسم الفاعل فلا يكون الاضافة
معنوية وهذا التعجب مبني على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير
الحرف في نظم الكلام بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية
مستفادة من المضاف اليه لانه امر اجمالي اذا فصل يعود الى معنى اللام او في
او من وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر في وفي الاضافة اللفظية
يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقي ان جعل ضرب اليوم بمعنى في وجعل
ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان ماله الركوب على الفرس وكذا جعل ضرب
زيد بمعنى اللام مع ان ماله الضرب من زيد فالحق ان الاضافة في امثال هذا
المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوه وكذا حصر غير المص الاضافة
في القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى في قليلا تكلف في جعله بمعنى
اللام او من ملابسة تقليلا للانتشار بارتكاب التكلف فيما قل ولم يجعل
القسم الثالث ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف فيه ويفيد
اي الاضافة تعريفا مع المعرفة المضاف اليه بقرينة اشتراط تجريد المضاف
من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدي وهو الاصل او الجنسي واحترز
بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر وافادته للتعريف المحيط انها
تفيد للمضاف تعريفا حاصلا مع المضاف اليه فتأمل واستغنى عنه غير ومثل
وشبه بتوغلها في الابهام اذ لم يكن لغير المضاف اليه ومثله خصوصية لاشتهار
او انحصار ولفظ شبه خلافا لمن قال لان استعماله على المبالغة لا يخرج
عن خصوصيته باوحسبك وشرعك وتربك وكفيك وكلها بمعنى حسبك على وزنه

ونهاك على وزن رضاك وناهيك وقطك وقدك وبجلك لكون جميع هذه
الالفاظ بمنزلة كفاك على تفسير الصحاح ويكفيك على تفسير الرضي الا ان ما
تقدم على قطك لم يصر اسم فعل فلم يبن والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا
لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات ولعل المص لم يلتفت الى الاستثناء لانه
يجوز ان يقال في الجميع بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة كما في امر على اللئيم
يسبني وكفى ذلك شيء وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثناء
هذه الامور عنها عن هذه القاعدة يجب زيادة فيها قوله وتقييد تخصيصها
مع النكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف الاخص الاوضح وشرطها كون المضاف
نكرة ثم من المعارف ما يقبل التنكير نكرة ثم يضاف وما لا يقبل من المبهمات والمضمرات
فلا يضاف اصلا واما التنوين فلا يقال معنى اشتراطه حذف التنوين
في الاضافة بتقدير حرف الجر هذا عن الاشتراط تمنع اضافة المعرف باللام
والمعرف بالاضافة فهو لا يمنع ان لا يضاف العلم فالاولى وشرطها تنكير العلم
لانا نقول المراد به انه لا يضاف المضمرات والمبهمات ايضا وزعم الرضي انه يجوز
اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل ومضر الحمراء وانمار الشاة
فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والآخر صاحب الابل الحمر والآخر صاحب
الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم مالك اي شيء وفيه ان المستقيم في هذا
الغرض هو الوصف دون الاضافة فتقدر هذه الاضافة بتنكير المضاف ضبطا لامر
الاضافة وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد من الاربعة
الاثواب وغيره ضعيف لا يجوزه البلغاء المعتبر اعتبار البصريين على
امورهم فلا يرد نقضا على قاعدتهم السابقة بل على ما هي اسبق من هذه القاعدة
ايضا من اشتراط تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحاء
ثلاث الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه
عند البصريين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه تمييزا
الا يرى انهم سموا المنصوب في حسن الوجه بالنصب شبه مفعول الا شبه الى
الاطلاق التمييز منهم عليه بجوز اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها وموقعه ذلك بعد معرفة ما هو العامل من الصفة ومعرفة معمولها لصحة الاضافة

اليه

اليه اما الاول فهو اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة
على صاحبها او النفي او ما فاتها تعمل عمل الفاعل الرفع مطلقا وفي مفعول النصب
لكن لا مطلقا بل اذا اريد به الحال او المستقبل او الاطلاق واما الثاني فتجوز
اضافتها الى الفاعل السببي باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع حذفها
عن الفاعل لقوة شبهها بالفعل وقد يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل
فانه شبيه المفعول نحو زيد قائم عمرو في داره لامتناع اسناد قوم عمرو الى
زيد وتجوز اضافتها الى المفعول نحو ضارب زيد وحسن الوجه الاول نحو ضارب
زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الخبر المعتمد ليس مضافا الى المعمول لا يفيد
الا تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما في المثال
الاول وفي لفظ المضاف والمضاف اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في
الاصل حسن وجهه حذف الضمير واستتر في الحسن فلم يكن هذا وجها لايراد
مثالين او لفظ المضاف اليه فقط كما في الحسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر
على قوله الا تخفيفا مع ان التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه
لتوهم التخفيف في المضاف وقيل يريد انه لا تخفيف في المعنى اذ التنكير في
الضمير لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يجعل الجر
بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفي التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافية
الموضوعة لتعيين المضاف وتقييده المفيد للتخصيص كيف عريت عن معناها
واستعملت بدون معناها قلت يجيبك عنه تذكر ان الالفاظ الزائدة ومن حج
ان من اجل انها لا تفيد الا تخفيفا اختلف الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع
فهو استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله جاز مررت برجل
حسن الوجه اي وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلولا عراء الهيئة الاضافية
عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة وامتنع مررت بزيد حسن الوجه
اذ لولا عراؤها عن معناها لم يمتنع لحصول المطابقة في التعريف وجاز الضاربا
زيد فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز وامتنع كما امتنع
الضارب زيد او جاز فان قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة في التخفيف
اذ لم ينف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب في المضاف الى
المعرفة مع تغيير الهيئة وتبدلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اه

الاصل كون الباب على وتيرة واحدة مع ظهور ان المعنى المضاف الى المعرفة والمضاف
الى النكرة على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما ذل فيه اقدام
الشارحين الاعلام خلافا للفراء اما في تجويز اضافة ذي اللام الى المعرفة
او مطلقا ويرجح الثاني واختلف في وجه تجويزه فقيل حكم بتقدم الاضافة على اللام
ونكر عليه بانه يخالف الحسن من غير موجب العدول عن الاصل مع عدم تحقق
الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله كالضارب
الرجل في الضاربك ويرده ان وجه جواز شيء منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ولا
يبعد ان يجعله فيه محمولا على ضارب كما حمل الضاربك ويرده ان داعي حمل
الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه وضعف الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كانه
الاتراب وقد يوذن ان يجعل الهجان صفة او بدلا وعبدها اي عبد المائة عطف
على المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية المائة حتى كانه مملوكها اولا وبقي
علاقته وتتمة البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ بمعنى حديثة
النتاج والترجية السوق وقوله تزجي غير معلوم اهو مجهول او معلوم بالم يعلم
حركة الحرف الروي من القصيدة فقوله وضعف قيل هو وما عطف عليه رد
استدلال الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك ما سبق من
تتمة الشاهد على ان فائدة التخفيف اي لان فائدة التخفيف ضعف
هذا ولم يجز الضارب الرجل والضاربك لا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال
الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد
فيدل على جوازه ووجه الرد انه ضعيف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب
زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل وكان اعون على هذا
المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيبويه بناء على انه قد يحتمل المعطوف
ما لا يحتمله المتبوع وقولهم يا زيد والحارث ينادي بتقويته وخص المبرد كل
الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه في حكم المضاف الى
المعرف به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها وانما جاز الضارب
الرجل لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ فيها

الحسن

الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام اذ منه القائم
الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل
المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب نحو المعطى الدراهم
والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة
نحو الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب
غلام الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح
واولى وحمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيه اتم والاولى تقديم
جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل
بين مسئلتي الجواز وبعد مسئلة جواز الضارب الرجل ذكر ضعف الواهب
المائة والمختار في الحسن الوجه جر المعمول لان نصبه بالحمل على الضارب الرجل
بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شيء هو المختار منه يعلم ان الضارب الرجل
والحسن الوجه تقاصا نصب المعمول وجره والضاربك وشبهه من الضاربي
والضاربة والضاربنا الى غير ذلك فيمن اي عند من وفي بعض النسخ عند قال
انه مضاف لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة
او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرماني وجار الله
والمبرد في احد قوليه اما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر العين المعرف باللام
فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير
وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع حذف النون تارة مفعولا
وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدهما محتملا حملا على ضاربك فيمن قال انه
مضاف فان الاخفش وحده ما يقولان حذف النون مع الضمير للاتصال
والضمير مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب زيد
على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل
التخفيف لولا الاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك في الاضافة بدون التخفيف
والاضافة في ضاربك لازمة الا في ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر
ترك الاضافة في الشعر ايضا ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى
موصوفها قيل لان هيئة الاضافة لمعنى مغاير لما له الهيئة الوصفية وفيه
انه يجوز ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون

المعنى مستفادا من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغيرها للتخفيف وقيل لان
اعراب الصفة يغاير اعراب مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول
الصفة ايضا يغاير اعراب ما اضيف اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة
هنا اخص لانه يجب التبعية والاصالة ايضا ونحن نقول لان المضاف
اليه ربما يخالف المضاف في التعريف ولا يجوز المخالفة في الموصوف والصفة
ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة
عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيون يجوزون اضافة للتخفيف
ومع ذلك يقولون يكتسب منها المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف
فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب
ويلزمهم جواز المسجد الجامعين لانه يحصل التخفيف باضافة الموصوف الى الصفة
للتخفيف ولما بقي ما اثبته الكوفيون اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال
لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيه التاويل على ما قال المتقدمون
ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت
يجمعهم والغربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك المكان والاولى
المضاف اليها الساعة التي يصلي فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف اليها الحبة
فانه كما ان البقل موصوف بالحماقة كذلك الحبة تنبت البقلة منها وعلى ما قال
الرضي فيها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اذ الجامع ايضا من الصفات
الغالبة المسجد فان قلت يكفي للتمسك ظاهر اللفظ فكيف يرد بالتاويل قلت
اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام في بعده الموجب
للعدول عنه وقال لدفع تمسكهم عن القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة
مع ان المقصود جعل القطيفة جردا كما هو شان المركب الوضعي واخلاق
ثياب مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا متأول بجعله من قبيل اضافة
خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد
هو الباقي والقطيفة المخمل والاخلاق جمع خلق كفرس بمعنى البالي ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاوضح

٢ والقطيفة ط

ولا يضاف اسم الى مماثل له في العموم اي الشمول والخصوص الشخصي فلا يرد
ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخصي لتعريفه فلا حاجة الى نفي
صحة اضافته الى المماثل كاسد وليث من اسماء الاعيان وحبس ومنع
من اسماء المعاني واجاز الفراء اضافة احد المرادفين الى الآخر للتخفيف
ويمنع قوله لعدم الفائدة فانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد
بعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف
انه كثر في كلامهم ولو قلنا ان بين الكلمتين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى
تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين
بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن
ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثلة
بحسب المراد فالمراد بالمعدود في الف الف غير ما هو المراد بالعدد فما سلكه
في نظائره فانه الجيد بخلاف كل الدراهم بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف
الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد وكذا اشتهر ان كل رمانة
ماكول كاذب وكل الرمان ماكول صادق وعين الشيء اي العين المضاف
الى لفظ الشيء مرادا به معهود او العين المضاف الى شيء ما اي شيء كان والمراد بمنعه
اضافة الاسم المماثل لا اضافة في هذين التركيبين في الامتناع والجواز بخلافها
لا اضافة العام الى الخاص لانه شايع ذايع نحو شجر الاراك ويوم الاحد واشار
الى وجهه بقوله فانه يختص اي كل واحد من الكل والعين يختص او فان المضاف
يختص فلا يعرى عن الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم
يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مثله على ذوي
الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما
تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام فيستهجن انسان زيد قال الرضي
ولا يضاف خاص الى العام لانه لا فائدة فيها الا التخصيص للابهام ولا يقبل تعيين
الابهام باضافته الى المبهم ونحن نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف صنيعها
ومن محققات اضافة العام الى الخاص اضافة حي زيد بمعنى شخصه وعينه
واستعمال حي الميت ايضا واضافة الاسم في مثل اسم السلام عليكما والمراد
اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم وكذا نهما حكم بعض النحاة بانهما

لفظان زائدان لا يقصد بها معنى وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول دفع
ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتأويله الى اضافة المسمى الى
الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد مسمى
بسعيد والمراد بالكرز نفس اللفظ اي جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز
عند اجتماع الاسم واللقب الا تاخير اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان
الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن
الاول مضافا رفعا ونصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء
وان كان الاول مضافا ففي الثاني الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد
كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف عن
التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم
لاغنى عن الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشتهر
اللقب وخص الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب
بعد تنكير الاسم وجعله تاويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة
العام الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ ويصح بكونه تاخيره
عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف
او لا ضرورة فيه يجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال ويبطل
اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولا
ضرورة تدعو اليه من اضافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا صباح وذات
يوم وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات موكول على السماع اي جئت في زمان
صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صفة ظرف محذوف كذا
في الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة
ولعل اختيار ذا صباح على صباحا التنبيه على كمال الصبح وطيبه حتى كان اسم
الصباح يخصه وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضي هنا مسائل مهمة اقتدينا به
في ذكرها منها ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف ثابت
مع قلته وقبحه وبغيره في الشعر اقبح منه بالظرف في وغير الشعر اقبح منه في
الشعر فقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست بذاك ولا نم تواتر
القراءات السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا في الرضي وحمل

بظرف

بظرف متعلق بالمضاف غير ضعيف وكذا بمفعوله سواء كان المضاف مصدرا
او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه
جائز اذا لم يلتبس وجاء في الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه على
اعرابه نحو ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك ونحو رحم الله اعظما د
فنوها بسجستان طلحة الطلحات على رواية جر طلحة ونحو قوله تعالى تريدون
عرض الدنيا والله يريد الآخرة على قراءة جر الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف
اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو قبضت قبضة من اثر الرسول اي من
اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف في التذكير
والتانيث فيقال جدعت هندا اي انفه وجدع هند وفقئت زيد وفقئ
زيد اي عينه الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على
الضم وذلك في الظروف المبنية الزمانية كقبل وبعد والمكانية كخلف
وقدام وشبهها في الابهام كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه
لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على حالته وذلك
اذا عطف على هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد
زيد وبين ذراعي وجبهة الاسد ومنه يا تيم تيم عدي والحذف مع تنوين المضاف
فيما سواهما وذلك في كل وبعض مقطوعين عن الاضافة ولو كنت فاقد شرط
في اصطبار وشوارد القواعد لا نريد بيانها لما يهمك قال ابن مالك
لا يتقدم على مضاف معمول مضاف اليه الا على غير مراد به نفي خلافا للكسائي نحو
رايت اخانا اول ضارب ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح
الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه
ونحو اجتمعت اهل اليمامة ويذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له
الامر معين على اجتناب التواني ويضاف الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب
الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة ومن
المهمات ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منفعا عنه حرف الستة فان كنت
مشتوقا غير متشوف فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع التعويل واذا
اضيف الاسم الصحيح في كلام النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوهمه بيان الرضي
قبل ما السبع آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر في الحال يلزم ان يكون

قاض اسما صحيحا وان اريد الاخص فالاول يلزم ان يكون يد ودم غير صحيحة ويلزم
اختلاف في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضي ما حرف اعرابه صحيح وقع يلزم
ان لا يكون قط وقد ولدن الى غير ذلك صحيحات الا ان يقال او قاض الياء
لان المنوي كالثابت او يقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل الاعراب
على تقدير الاعراب وبعد لابد من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح
حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربة وغازية وبعد يرد ان قوله والملحق به
مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما ولابد من ان يراد بالملحق به اعم من
الحقيقي والحكمي ليدخل فيه نحو بصري وفسر الملحق بالصحيح بما في آخره حرف علة
مسبوق بساكن فانه الحق بالصحيح في اجراء الحركات على آخره لعدم الثقل
الى ياء المتكلم الاخ فتذكر كسر آخره فيتبادر منه وجوب الكسر وذلك
لا يصح في قط وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر الاخر والحاق نون الوقاية
والياء مفتوحة او ساكنة في تقديم الفتح شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه
فتذكر مستغنيا عن النداء به وحصر الياء في الفتحة والسكون فيما عدا المتنادى
والاطلاق للاعتماد على السياق اذ اعرف حكم الصحيح والملحق به فان كان آخره
اي الاسم الفا ثبتت ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم تعرفه ان لست
عن ضبط القواعد بمجزوم وينبغي ان يخص بغير لدى فانه لا محالة مع الادغام
وقبيلة هذيل تقلبها الاولى تجوز قلبها لغير التثنية ياء لان كون ما قبل
الياء من جنسه او مشتملا على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب
ياء مدغم لاندراجه في قوله وان كان ياء ادغمت لكن الاولى ان يقال
وان كان واوا قلبت ياء وان كان ياء ادغمت فيستغني عن قوله وادغمت
وفتحت الياء في الصور الثلث للساكنين لعدم امكان دفع التقاء الساكنين
بتحريك ما قبل الياء كما في لدن وقط وقد فان قلت قوله للساكنين يغني
عن تقييد الفتح بالصور الثلث لانه يفيد التعميم المطلوب قلت لو لم يقيد لتوهم
فيه لدن وقط وقد فتدبر ولما بين احوال الاسم الصحيح والاسماء الستة
مخالفة ان قلنا انه صحيح كما يقتضيه تعريف الرضي تعرض لها لاخراج ما يخالف
الحكم السابق عنه او لما بين حكم الاسم الصحيح وغير الصحيح وبعض الاسماء
الستة مخالفة تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه ان قلنا انه

غير صحيح

غير صحيح على ما يقتضيه تعريف غيره فتدبر فهو لكن على هذين التقديرين
التعرض يجري عنها استطرادا اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم ولما علم
حال الاسماء الستة المضافة في الجملة وبقي بعض احوالها ضم بحث الاضافة
بيانية وعلى اي تقدير بيان المقطوع عن الاضافة استطرادا الا ان يقال
انه بحث عن المضاف من حيث ان آخره يخالف فوه في حال الافراد واما
الاسماء الستة الاظهر انها اسم للموجودات الخمس فلا حاجة الى التقييد فاخ
واب على الوجهين وقدم اخ لانه من تتمة الباب اذ ما ورد لبس الا في الاب
والاخ الحق به قياسا لكن الاولى ذكره في قوله واجاز المبرد واخي وابي فتقديم
ابي وكأنه راعى الايراد على طبق الاول في تقول الاظهر وتقول بنحو حمي وهني
لا وجه لذكره لانه داخل في حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال
صرح به للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث نقلا عنه التشديد في الاربعة
وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب ويقال لم يقل ويقول
تفننا لكن الظاهر ذكر تقال في السابق وذكر يقول هنا في الاكثر اي في اكثر
الاستعمال وفمي تقلب الواو التي هي عين الكلمة ميما اذ اصل فم فوه كسوط
لا كقوس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان الجمع
على افعال في غير معتل العين دليل حركتها واذا قطعت على صيغة المجهول لا
الخطاب لقوله قيل والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير
للمذكور ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا على الاضافة الى ياء
المتكلم كما يتبادر اخ هذه اللغة اعني الاعراب بالحروف تارة وبالحركة تارة
اشهر وجاء كيد مطلقا في حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخان واخون و
كعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو واب مثلا في غير الى مسة وفم وهذه هي
اللغة الفصحى فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها الزجاج وزعم
صدر الافاضل انها ليست من الاسماء الستة واخف لغاته تشديد النون واما
سكون نونه فجاء في الشعر للضرورة وفم مثلثا كانه علية بقوله وفتح الفاء
افصح منها اي من الضم والكسر فالضمير راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح
والفاء يصح بمعنيين فمن البديع كون الفم بمدلوله دائرا بين الفتح والضم
والكسر فافهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلث في حال الاضافة وان

انتفى الرابع في حال الافراد وكانه يجعل الميم الذي عوض عن حرف العلة
في حكمه كانه واو تارة والف اخرى وياء اخرى وفيه عشرة لغات ثلثة
اخرى منها تلك الثلث مقصورات مطلقا وثلثة لغوى التزام الميم مطلقا
مع حذف اللام وثنتين اخريين تشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها
مطلقا والعاشرة اتباع الفاء للميم في اعرابه كاتباع فاء امرء واتباع
عين امرأ وابنم وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا اى في حال
الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فيقول
وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة دون الجميع وهو ان يكون
كرشا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو وفيه ثلث لغات لانه كعصا
ونحو ما هو المشهور المذكور في المتن لا يضاف الى مضمر وقولهم اللهم صل على محمد
وذويه شاذ بل لا يضاف الى اسم غير الجنس وقولهم ذو زيد تأويل وهذا الكلام
كذا في الرضي ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه الى المضمر
ولا ينقطع عن الاضافة وفي الرضي الذو بناء شاذ التوابع جمع تابع والجمع
فاعل الصفة على فواعل من فاعل لاسم لجميع هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية
فتخالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث لوحظ في جمعها كونها صفات
في الاصل نعتا وسلك في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع بعد
تابع من الصيرورة اسما كل ثان لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير التوابع
مما لا يخفى مما لا يحصى ولو اريد ثان في الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة
لعامله والفضلات كلها لكونها ثواني للفاعل في العامل والاخبار بالنسبة
الى المسند اليه فاخرج بقوله باعراب سابقه ما خالف السابق في الاعراب
لكن ههنا دقيقة اختفت عن الاعين الحديدة فاحفظ مع البدايع
الجديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب سابقه تحقيقا او موهوما
لئلا يخرج عنه نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع لمدرك
منصوبا لتوهم الجر به لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء ودفع
عليه انه لا يخرج به الصفة في قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه
المرفوع لان له رفعا قدر للتعذر بسبب طريان جر الجوار كما صار

بحسبك

بحسبك زيد تقديرا بالعروض الجر بزيادة الباء واخرج ما بقي من المعربات باعراب
سابقه من غير التوابع بقوله من جهة واحدة واشكل على الرضي ذلك الاخراج
لان جهة الاعراب ما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير من
الثواني يشاركها بعينها في الاعراب وجهته من هذه الجهات كمفعولي اعطيت
واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لا نوعها فاعراب
الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به ومضافا اليه
الى غير ذلك واجيب تارة بان المراد من الجهة المقتضي ومقتضي اعراب التابع
ما في غيره فان العاقل في زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف المفعول الثاني
فانه ليس لمفعولية المفعول الاول بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب
الصفة دالا على معنى في متبوعه لا على معنى فيه ويكون المعنى في متبوعه دالين ولا
بعده وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التابع والمتبوع
عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يصح
في المعطوف على مذهب من لم يذهب الى ان عامله مقدر عند البعض وحرف عطف
عند بعض والاول بواسطة حرف العطف ومما يشكل اشكالا مفصلا ورود
نحو جاءني رجل رجلا فان اعرابها لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب
سابقه بل باعراب المجموع لانه اجرى عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا
مرجح يشكل نحو جاءني القوم رجلا رجلا باعتبار سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن
بسن فانه ليس شيء من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط
قسمه لقلة احكامه وشهرة امره النعت ويسمى صفة ايضا عرفه في التوابع
المنادى والنعت الوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية
الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء في الحسن ذكر المصنف في
شرح المفصل ان الصفة معنيين عام هو ما دل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود تابعا كان اولا فيتناول خبر المبتدأ وامثاله وخاص هو التابع وكذا
ما ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب
المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ غير
المعنى النحوي تابع جنس للنعت يدل على معنى في متبوعه اخرج به المصنف التوابع كلها
واورد عليه الرضي انه لم يخرج عنه اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحن نقول

لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على كون المتبوع مما ثبت له الغير في كونه مقصودا
بالنسبة والتأكيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل
يدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع
هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات
غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل
العريض العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه
والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع
لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل
حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي
ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية
توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف
بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره لحصول
الفائدة بذلك وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من ان دلالته الوصف
وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال في المتبوع
وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق
وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في
المتبوع لاختلاف احكامهما مطلقا قيد للظرف اي كائنا في متبوعه كونا مطلقا
غير مقيد بزمان نسبة حصل لموصوفه في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال
يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصل لذي الحال الخ تقدم التوابع
او المتبوع يمنع لاخراج الحال نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث
تتميز عن مدلول الحال اذ هذا التعريف للصفة تعيين مدلولها بقوله مطلقا وان
كان مستغنى عنه في تمام التعريف لكنه محتاج اليه في تعيين مدلولها
الذي قصد به في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع
عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة
لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد الدلالة اي دلالة مطلقة غير
مختصة بمادة ثم يخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه

التوابع

التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وعلمه رجا
زيد واعجبني زيد علما انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على
معنى في متبوعه وانه يخالف ما اختاره المصنف على انه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ
يقتضي هذا التوجيه ثابت مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة
في وصف الشيء لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة
فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فوائده
وان كان من وظائف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا
يفيد ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال وفائدته تخصيص وهو
تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف هذا
هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة
ولا شبهة ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص
نحو امر على اللئيم يسبني دون التوضيح فتنبه ونبه على امتناع اجتماع ما تميز
الفائدتين مع ما يتلوه بقوله وقد يكون لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال
والاظهر مقابلة المدح مع الذم او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف
في نفسه عن الوصف او التوكيد وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا
او التزاما نحو نفخة واحدة اكد الوحدة لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان
الاسم الحامل للجنسية والوحدة ربما يقصد الى الجنس وربما يقصد به الوحدة وقد يكون
الوصف التوكيدي للاشارة الى ان الجنس المقصود نحو ما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه والافضل تفسيرها في بعض النسخ ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره غير مغلوب في صفته الاسمية نحو ارقم واسود وادهم وصعق فانه لا يوصف
به بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين الطلب متعددا وفيه
رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءني زيد اسدا
ولم يجوز جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما
معا ولا يظهر فرقا بين الحال والصفة لا يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما عدم تقييد
المصنف الغير المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله اذا كان وضعه لغرض الاظهر
ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازي اذ لا ينكر احد مررت برجل
عدل لغرض المعنى الغرض افادة المعنى القائم عموما اي وضعا عاما يعني

عموم ملم ذلك الوضع جميع موارد استعماله مثل تميمي بمعنى جميع النسبة سواء كانت
بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كجمالي وبقال على ما يقتضيه
الدراية لكن يشترط ان يكون على معنى النسبة بخلاف قمري ونحوه وذي مال
يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا وذووا وما في معنى فرع منه
زوعه من اولى واولات ومثل ذلك لوذعي بمعنى فطن وجرشع بمعنى غليظ
وصميخ بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذي بمعنى الذي والذي ونحوه من
الموصولات المحدودة بهمزة وصل او خصوصا اي وضعا يختص ببعض موارد
الاستعمال وهو قسمان سماعي وقياسي اشار الى بعضه بقوله مثل مررت
برجل اي رجل يريد به اي المضاف الى لفظ موصوفه او ما في معناه وتخصيص بالنكرة
فانها في هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل بمعنى مررت برجل اي رجل
مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل اي امرأ ايضا كذلك وبقوله مررت
بهذا الرجل يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد الاسم الاشارة فانه يصير
المقصود منه افادة وصف الرجولية وبزيد هذا يريد به اسم اشارة غير مكاني فانه
يوصف به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم اشارة فان الاسم الاشارة
في هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح
زيد هذا ومن القياسي كل وجد وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا
اضيفت الى لفظ موصوف بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فتقول جاءني الرجل كل
الرجل وجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها مستعيرة للكمال في
الشرف والدناءة وتقول جاءني اللئيم او لئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه
جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل في كونه
رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسي وصف اسم الجنس
بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاءني رجل رجل
سوء ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سيء او جيد ومن القياسي
على ما صرح به الرضي المقادير نحو الرجال ثلثة وبر قفيزان وثوب ذراعان وفي
التسهيل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماع فمنه المصدر
بمعنى اسم الفاعل في الاغلب واسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى فانا كره
ان تصف بالمصدر كلما شئت كما تقرر في الادبام وكان منشاء الوهم

وكثرته

وكثرته ومنه ضروب غير شايعة احدها الوصف بجنس مشتهر بمعنى مشتق
نحو رجل اسد اي شجاع ورجل حمار اي بليد وثانيها وصف اسم الجنس بنفسه
يقال مررت برجل رجل اي كامل ورأيت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها
وصف الشيء بما صنع هو منه نحو خاتم فضة واستقبحه سيبويه لتنزل او شعرا
وجوزه السيرافي ورابعها مررت برجل ابي عشرة ورجل اخ لك واب لك
وكانه بتأويل المرتب والمشتق فيكون من الضرب الاول لا قسيما له كما يفيده
بيان الرضي والاصل في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل خبر مبتدأ او لان
الاصل ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون الغرض جزء الجملة المعنى واليه
اشار بقوله ويوصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني
لكن لا توصف النكرة الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا توصف
من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك وخير
منك بالجملة الخبرية اطلق في خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه بلا تأويل كما في
جاءني رجل اضربه لا يجوز الا بتأويل مقول في حقه اضربه وذلك لان الصفة
لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة
قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب
وهو كما لا يجعل النسبة الخبرية يجعل النسبة الانشائية ويلزم الضمير لفظا
او تقديرا والتقدير فيه اكثر في خبر المبتدأ اذ ان كان اقل منه في الصفة والمراد
ضمير يرجع الى الموصوف فكانه تعريفه للعهد ويوصف حرفوعه قوله بحال الموصوف
وحال متعلقه المتبادر ما هو حاله في نفس الامر وحال متعلقه لذلك فيلزم ان
يكون جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءني رجل حسن الوجه
بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغي
ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا فالاول
من الوصفين يتبعه في الاعراب قد عرفت معنى التبعية في الاعراب انه
اتحاد نوعي اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل تصح التبعية بهذا المعنى في البواقي حتى
يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيه
نظر فتأمل فلا بد في كل صفة من الموافقة في امور اربعة من تلك العشرة اذا لم
يستو فيه التذكير والتأنيث والجمع كان يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل

وهو كما لا يجعل النسبة الخبرية يجعل النسبة الانشائية نسخه

قل

صوم ورجلان صوم وهكذا والنون في الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف
يشعر على توضيح الراجح وذكر ما تركه الراجح اذ المتابعة في الاعراب لا تحتاج الى
البيان الا انه فالاول يتبع في التصريح التعريف والتنكير الخ والثاني يتبعه في الاربعة
يتبعه اي الموصوف في الخمسة الاول جمع اول فيعرف كل صفة تجب الموافقة في عشرة
وفي البواقي لا يتبع الموصوف بل كالفعل في افراده وتثنيته وتذكيره ونظايره
عند الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المؤنث والمذكر وبحث التثنية
الساكنة قال الرضي جعل الثاني في البواقي كالفعل دون الاول فرق من غير
فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتانيثه باعتبار
فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضي العجب من هذا الرجل كيف
تغفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال كيف لم ينظر الى هذه المرأة الى
غير ذلك حتى لا تقع في قطع مثل هذه المسالك لا يقال يشكل ما ذكره برجال
ضاربة فانه لم يتبع الصفة فيه موصوفها في الجمع وبعكس هذا من قولهم
برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها في الاول مؤول بمفرد مؤنث
اعني جماعة من الرجال والصفة في الثاني برمة مجتمعة من اسمال فان قلت
جاء في رجل قام ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل
وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف
وهو كونه بحيث قام ابوه وبخلاف رجل قايم ابوه فان الصفة فيه قايم
بجريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف
وما هو حال متعلقه فان قلت تبعية الجملة في الاعراب وان امكن تصحيحها
بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتانيث
ونظايرها قلت الاظهر ان الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا يعلم
ان الانسب تقديم هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ام من ثم
اي ومن اجل انه كالفعل في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمعين
موصوفه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه
يعني تتفاوت هذه الامثلة الثلثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا
القسم من الصفة تابعا للموصوف لما كان التفاوت لحسن قام رجل قاعد غلمانه
لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف في التذكير والافراد نعم لو قال حسن

قام رجل

قام رجل قاعدة غلمانه لكان مقتضى ولم يحتج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه
معطوفا خارجا من حيز الظرف والمضمر لا يوصف ولا يوصف به الاسماء
باعتبار الوصف والموصوفية اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة
وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضي
في بحث الخبر الظرف باي المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اي رجل
فتامل واعلم انه لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه ترك المضمر
لتضمن والموصوف اخص او مساو اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم
منقوض بما لا يحصى من قولهم شيء عجيب وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوي ليس
فيما هو الاعم بل الاعرف والمساوي في التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف
وحمل المساوي عليه صعب وبوجه حمل الاخص عليه بان يراد به ما له مزيد اختصاص
بالتعريف يكشف عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام ولا بد
من معرفة مراتب التعريف حتى يظهر هذه المسألة وعند مذهب سيبويه الاعرف
المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة
المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد
المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة وعند
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان
المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير
المشترك ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشتبه مفسره ثم اسم الاشارة
والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص
على مذهب ليس صفة بل بدل او عطف بيان وقوله الا بمثله تحته عليه انه ان اريد
المماثلة في المرتبة بطل قوله او بالمضاف الى مثله وان اريد المماثلة في كونه
ذا اللام تعريف لا يصح الحصر لصحة اضافته الى اللام بالموصول ما علم مما سبق
ان كل مساو للشيء او ادنى منه في التعريف يقع صفة له وكان المضاف الى
المعرف لذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة له احتاج الى
استثنائه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته
لاخواته فقال انما التزم وصف باب هذا بعد ارادة وصفه بذي اللام
لانه التزام وصفه لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذي اللام

ولا يعني ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله للابهام فكانه قال اما التزم
الالف للابهام والالتزام بذي اللام منقوص بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام
وبلام الموصول مع اقتضاء ابهام باب هذا ولك الالتزام في غاية الابهام
وتكلفوا فيه بان التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذي توسل في زوال
ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستعارة من المستعير وهل يتوسل
بمطلق ذي اللام سواء كان موضوعا لغرض المعنى ام لا اختلف فيه وذهب
المص الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وذهب ابن مالك
الى اختصاصه بالموضوع لغرض المعنى وحكم بان الرجل في المثال المذكور
بدل ومن ثمه اي ومن اجل ان وصف باب هذا الرفع ضعف مررت بهذا
الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لبست هذا الابيض لان اللبس يخصصه
بالثوب وحسن مررت بهذا العالم بقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا
من بيانها منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل كالمتعدد
والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف
والتنكير تجوز وحدة الوصف نحو جاءني زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء
زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتانيث او بالعقل
وعدمه تغلب العقل والتذكير نحو جاءني زيد وهند العاقلان ورأيت جمالا
واناسا ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة
الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا
العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل وضرب زيد عمرا العاقل
العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو اولى من العكس لاتصال صفة
بصفة بموصوف وخالف هشام وثعلب البصريين في امتناع ضارب زيد
عمرا العاقلان بناء على ان زيدا وعمرا كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد
المعطوف بعضه على بعض الا ان هشاما يجيز رفع الصفة تقديما للفاعل
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير
وكان متحدا نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم
يتعدد بالتكرير وكان متحدا في النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الاخر و
المعمولان متحدين في الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة

الموصوف

الموصوف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا الظريفين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين في المعنى
نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين
جاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذ اتفاوت المعنى
نحو ضربت زيدا والمني عمرو العاقلان لانهما متباينان معا وفيما امتنع وحدة
النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف معنى القطع ومنها وحدة
الموصوف مع تعدد الصفات الغير مجتمعة في محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا
لكل جزء نحو منه صفة تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وقارئ فان
خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءني ثلثة رجال كاتب
وشاعر وقارئ بل يرفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف
بجملة ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بان ينصب او يرفع
وشرطه ان يكون للمدح او للذم او للترحم وقد يكون للتشنيع نحو زيد الغاصب
حقا بنصب الغاصب والمرفوع بتقدير اعني او ما يناسب بابا من امدح واذم
وارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع للمتبوع
تعريفا وتنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو والاغراض به نحو هذا رجل
فاسقا وقائل للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعدد نعت المتبوع
فلك قطع الكل او البعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها انه قد يقع الوصف مصدرا
بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وقولك اسير
سيرا اما شديدا واما غير شديد ومنها ان حذف الصفة كثير اذا علم ومنها
ان حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف في غير غاية الكثرة وكثير في
موصوف باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في نحو قوله تعالى وما منا
الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يكون الا في الشعر نحو انا ابن جلا ومنها
انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخر الباقيين غالبا
وليس تقديم المفرد بواجب خلافا للبعض غفلا عن قوله تعالى هذا كتاب انزلناه
مبارك ونظايره ومنها انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن
المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب والجر ب

العطف تابع

هو الجر لا النصب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف
المضاف اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمانك وليس لك
الا الحب واشترط الخليل توافق صفة المضاف للمضاف اليه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فلا يجيز ذلك في هذان جحرا ضب خربان خلافا
لسيبويه العطف اما مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف ينثني
طرف النسبة او مصدر عطف عليه بمعنى كر لان به يكر المتكلم الى طرف النسبة
وتعديته بعلى يؤيده الثاني فتامل تابع مقصود بالنسبة ليس الجار والمجرور صلة
القصد والا لكان المعطوف مقصودا بالنسبة اما قصد المدلول بالدال واما
قصد العوض بالفعل اذ لا ثالث وشيء منهما لا يصح فالباء للسببية اي تابع مقصود
بسبب النسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة
او توصيفية او تعليقية او اضافية ومن جعله صلة القصد فقد انقطع عن توجيه
الكلام فلم ينل من سعيه الا الملام ويرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفي النسبة التوصيفية ولو خص
النسبة بما عدا التوصيفية لخرج عن التعريف زيد وعمرو الفاضلان على انه خارج
عن صناعة التعريف بل عن صناعة البناء وبهذا تبين ان ما ذكره المص من تبعية الشارح
ان هذا القيد يخرج غير الاعتبار ما سوى البدل يلوح عليه لوايح الخلل مع متبوعه
يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف بلا ولا
وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة ليدفع عن النسبة المرددة او احدى النسبتين
ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف يجتمعان في النسبة ويختلفان
في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما وقعوا او حرموا عن نيل المقصود
والوصول يتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسيأتي الحروف العشرة في قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام
وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا شاذا واكتفى
بمجرد بيان ما يوجب مزيد توضيح للمعطوف واوضح به كمال الايضاح ان ما دخل عليه
حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب اليه النحاة بل عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور
نحو قام زيد وعمرو مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه فلذلك زيد ايضا داخل
في التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل ببيان الحكم لان بيان الحكم لكونه من تتمة

للتعريف

للتعريف وذلك ان يجعل مثالا للحكم قال المص لم اكتف بقولي العطف تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات بعضها يعطف على
بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب فالصفة المعطوفة يلزم ان
تكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لا لانه يتوسط
تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا
تعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي فانتقض بالصفة
المعطوفة حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب
بانه من هذه الحيثية معطوف ولا باس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس
الى موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم الاكتفاء احدها
انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشيء بحكمه وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف
بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الآن وثالثها انه يخرج
من التعريف الذي ذكره معنى حقيقة العطف وقد التزم ذلك في تعريف
التوابع وهذه فائدة جليلة للتعريف لا يرضى بفواتها واذا عطف على المرفوع
المتصل بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا اشتراط للعطف عليهما اكد
بمنفصل يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وفي هذه العبارة
شايعة في كون الجزاء شرطا للشرط قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم الآية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقوله اولا فان قلت ما هو المتفق
ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان
الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون
سببية الشرط بحسب تعقله ولهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقال
في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع
المتصل اي اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ مثل ضربت
انا وزيد وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف
بهذا التاكيد اذا صح التاكيد وهو ما وجد فيه مقام التاكيد من تقرير المعطوف
في النسبة او الشمول فان لم يصح التاكيد بمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم
تعريف التاكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصح العطف

مطلب

من باب ذكر المسبب وارادة السبب الخاص فان الفعل الاختياري لا يوجد بدون الارادة ... مجاز شايع كما عرف في موضعه

على الضمير المرفوع المتصل الا ان يقع فصل بين المعطوف والمرفوع المتصل سواء
كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا ولا اباؤنا
فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد
لما عرفت ان الداعي الى التاكيد ليس بعطف بل اراد فصاحة العطف
لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر وان التاكيد
لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين فلا قبح مطلقا وعند البصريين
مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه قال
واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد من فصل لكن يرد انه لو قال واذا
عطف على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض اسما كان او حرفا لان عطف الضمير
على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والا لزم انفصال الضمير المجرور فجعل
مطردا فاحفظه فانه لا صيانة ولذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد
الخافض نحو مررت بزيد وبك فاغتنمه فانه من مستخرجاتنا من القوة الى
الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل
حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على المضمر المجرور يعدل عنه الى عطف مجموع
الجار والمجرور كما يعدل في نداء المعرف باللام الى نداء اي فيكون المعطوف
مجموع الجار والمجرور او الجار واعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لا حكم له
في التركيب رجح الرضي الثاني لشهادة بيني وبينك فان بين الثاني
لغو لا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا وجه له سوى العطف
الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق النصب فتعين ان يكون
جر الضمير فيكون بالاصالة لا بالعطف مثل مررت بك وبزيد واما
مررت بك وبه باعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور والمعطوف
في حكم المعطوف عليه اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا
المطابقة في الصفة بعشرة اشياء ارخته او اطلقوا ههنا فاقتضى
الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة
بل وههنا وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يا زيد والحارث ورب زيد
ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك كما لا يخفى ويجوز دفع
منه

منه النقض برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله تقدير سخلة
لها او جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ لا حاصل
لانه انما ينفع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض
بانه شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد
المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في
المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى
حرف النداء هذا وفيه اثار الاهمال من الاختلال احدها انه لا يشمل زيد
وعمرو قائمان فان عمروا في حكم زيد لا بالنظر الى قبله بل بالنظر الى ما بعده
من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره بدل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيها
ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل يكفي ان يقال المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتي
لا فائدة لهذا الحكم ومن ثمه لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو
الا الرفع لا بو المسند المشتق من ضمير المسند اليه ولا ضمير في ذاهب لزيد لانه
حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه لزيد
بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبر العمرو ومقدما عليه وتكون الجملة
معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف المفرد على المفرد كذا قالوا ونحن نقول يجوز ان
يكون عطف جملة على جملة بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا
على محل زيد فيكون من عطف معمولي عامل واحد على معموليه ويكون نظيره ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف
مفردين على مفردين فاحسن التامل واجعل العلم ان الاشتمال على الضمير اعم
من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعد
فانه في معنى لا قاعد ابوه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة فانه
في معنى لا قبيحة جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف لا يجب ان
يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد بل يكفي ان
يكون في حكمه بحسب المعنى وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب الا
الرفع ودفع لما يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث خالف فيه
المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف عليه على ضمير الموصول

وخلا المعطوف عن ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفته
لا يشمل بغضب زيد لانه جملة لا محل لها من الاعراب تابعة الا ان يؤول قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف لا عم مما عرفت ولا يخفى
حزازته وبعده عن الفهم لانها فاء السببية منع لنقض القاعدة به مبني على
منع معطوفها والرضي سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد الحكم
السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباط
كما في المعطوف بالفاء وثم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضي مستغن بما قدمه
من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او في مفهوم الكلام من هذا
التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لا محالة فالمعطوف
بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو في معنى ضرب فقام عمرو عقيب ضربه وكذا
واذا عطف على عاملين اي على معمولي عاملين وذكر اذا والماضي الذي يدل على
تحقق الوقوع لا ينافي الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطي كتابع القراء ولانه يكفي
لاستعمالها تحقق الوقوع في المستثنى ومن لم يتنبه تشبث بانه تنبيه على ان
العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبته ووقوعه فمحو عليه القول بان الواو
تعلق بكل حسب من قيد العاملين بقوله مختلفين تنبيها على استغراق الحكم كما في
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف المثنى بالنعم للجنس
يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب اكرم
زيد عمرا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمولي عاملين على
مذهب القراء لانه ضرب واكرم معاني المتنازع فيه والمراد المختلفين في العمول
بان يكون الكل معمولا لا مختلفين في العمل كما يتبادر اليه من العبارة الا انه يدخل
فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا ومنهم من قال قيد المختلفين لدفع توهم
ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا لا يجوز لانه عطف معمولي عاملين متحدين
بها ضرب ضرب وهذا وهم لا في وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد
له بضرب الاول اذ لا يتصور الاتحاد مع الاثنينية لم يجز خلافا للفراء هذه
جملة معترضة اي خالف الفراء خلافا فائدته التنبيه على ان الحكم خلافي
ولا طائل في موضع الجملة المعترضة فنفي حصر الجواز في المثال المذكور خلافا
للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي والاخفش سيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي وحق

الخلافيين

الخلافيين ان يذكر بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف
الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبي واحترازا عن ان يفهم ان
الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضي نسب
المشهور وقال الصواب خلافا للاخفش لكن الاخفش لا يجوز مطلقا وتجويزه مطلقا
زعم من المص اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور عن حرف العطف
بغير لا المؤكد للنفي الزائدة بعد العاطف لا مانع سواه عند الاخفش فاذا ارتفع
جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف
والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش نحو قوله
الا ان في الدار زيد والحجرة عمرو ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف
عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا اذا اتصل
المجرور بالعاطف وانفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف
من غير اشتراط التقديم في المعطوف عليه خلافا لسيبويه في جواز المثال المذكور
ايضا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء بزعم المص يجوز مطلقا والمص تابع لمن جعل
التجويز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو باحد المغيبين هذا التحقيق لكلام المتن
ولما اشكل على بعض الشارحين ذكر الخلاف للفراء قبل تمام الحكم جعل خلافا
الفراء قيد الحكم وفسره بانه لم يجز مع خلاف الفراء فيه خلافا لسيبويه في تجويز
الجواز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيد الحكم
مؤثرا في الاستثناء وانه ح لا يعلم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو اذ لا يلزم من انتفاء
عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المحقق عدم الجواز بدون
خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه ويحتمل ان يكون
خلافه في انتفاء خلاف الفراء لا في الجواز وههنا مسائل مهمة لا مندوحة عن
ايرادها فنقول قد يحذف الواو مع معطوفها لقوله تع سرابيل تقيكم الحر
اي والبرد ورد ابه وحكم الرضي بشذوذه في بحث التحذير وبشاركه في ذلك
الفاء كقوله تع فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال يوسف
وام كقوله دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها
اي ام غي وفي الثاني اي ما حكي الاخفش اعطه درهما درهمين ثلثة و
يحذف المعطوف عليه بالواو وكثير نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك

واهلا اى رحبا وبالفاء نحو قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اى فضرب
فانفلق وندر مع او نحو فمثل لك ومن الديك قبلنا يوشيح اولاد العشار و
يفصل اى هل لك من اخ او من واحد واثبت الرضى ذلك مع ام وحتى ولا وبل ولكن
ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام واما بعدها وقال
وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى ام من هو قانت آناء الليل والتقدير
الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه للضرورة الشعر
على ما قاله ابن مالك في التسهيل وبعد الفاء وثم واو ولا ايضا على ما في الرضى لكن
ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به وتصحيح الاخبار عن
المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد مطابقا لهما الخبر او ضمير فيه فتقول زيد وعمرو
جاآن واسدان وهذا ظاهر وكذا يصح الاخبار بخبر واحد في العطف باو نحو زيد
او عمرو جاءني او اسد ويجب الافراد ولا يصح في العطف ببل ولا لا عن احدهما
نحو لا زيد لا عمرو جاء او اسد وزيد بل عمرو جاءني او اسد فيجب مطابقته لاحدهما
واختلف في العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاءني فقيل يصح الاخبار عنهما بخبر
واحد فيقال جاءني وقيل لا يصح لان الترتيب يأباه واختار الرضى الاول وقال
جاءني رجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكفي احتمال الترتيب بل لا بد من
احتمال افادة الترتيب في الذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو يستدعي تأخر
عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء وثم في افادة
الترتيب لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بها لا يحتاج به الرضى وذلك
لتفاوت بين ترتيب بعيد انه وتدبر وعليك في قسم الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز
عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر وعطف الماضي على
المضارع وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر خلافا للبعض ويجوز عطف
المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل لكن الاتفاق اولى ويجوز عطف
الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن جنى لا يجوز بغير الواو ولا يرى
صحة مررت بزيد وعمرو بالرفع لوجوب مطابقة اعراب المعطوف للمعطوف
عليه لان نظائره من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو ويجوز في المرفوع
والمنصوب بالظرف في الضرورة دون غيرها عند الكسائي والفراء وابى على مطلقا

ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه

عند غيرهم

التأكيد

عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان يكون العاطف على حرف واحد الا
ام نحو زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمته عمرو و
بالظن
ايضا نحو خرج زيد او اظن عمرو والتأكيد مصدر ومثال من مصادر معناها
في اللغة واحد وهو التوثيق وفي الاصطلاح تابع يقرر امر المتبوع في
الامر الحادثة في النسبة اى كائنا لاجل النسبة فكلمة في بمعنى اللام كما في قوله
عم عذبت امرأة في هرة اى يقرر امر المتبوع اى حاله بالنظر الى النسبة
من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة التامة والوصفية
والاضافية والايقاعية الى ذلك فقوله في النسبة بيان وتقييد لا احتراز عن
الصفة فانه يبين امر المتبوع في حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وبهذا الفرق
بينه وبين الصفة في نسخة واحدة لا باعتبار ان التأكيد يقرر امر المتبوع باعتبار
الموضوع له والصفة تقرره باعتبار المعنى التضمني كما زعم المص لان جاءني اسد
اسد تأكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له بل باعتبار المجازي وتقرير امر
المتبوع في النسبة جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ
او بازالة تردده في شأن المتبوع بل هو بمعناه الحقيقي او المجازي حيث النسبة
اليه بحسب الحقيقة او المجاز فالمزيل للاول تكرير اللفظ عرفا لنفسه وعينه غفلا
وعرفا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع في الشمول ايضا داخل في تقرير المتبوع في النسبة
فان قولنا جاءني القوم كلهم مزيل تردد السامع في ان المسند اليه هو الجميع
فيكون الكلام حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر الشمول
في مقابلة قوله في النسبة وتقرير الشمول كلاهما وكله واجمع واتباعه فان قلت
قد تحقق بما تقرر ان التأكيد يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه
فيقرر النسبة ويؤكدها وهذا ينافي ما حقق في محله من ان انت ضربت
يؤكد رفع الضرب عن المخاطب في الواقع وضربت انت لا يؤكد الا كون
المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد النسبة اليه دون غيره لا انه
المنسوب اليه في الواقع ولم يبينا وهو اى التأكيد المذكور تأكيد لفظي او تأكيد
مطلقا وهو بعيد ولم يعرف التأكيد معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ
المتبوع ايضا بمعناه بخلاف المعنوي فانه لا يقرر الا معناه فاللفظي تكرير
اللفظ الاول قيل ان التأكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول اذ اللفظي الذي هو

التابع لا يكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التأكيد اللفظي بالمعنى المصدري
على خلاف السوق واحال معرفة التأكيد اللفظي بمعنى التابع على فطانة المتعلم
بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة محفوظة اذ لو كان المعنوي
بمعنى التابع يوجب ان يقال والمعنوي الفاظ محفوظة يخرج عنه نحو ضربت انت
واجيب بان تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن التاء المفروزة
انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاءني زيد نفسه فان نفسه لم يذكر لضرورة امتناع
تكرير زيد ولا حاجة الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التاء
وان عماد ففي ضربت انت التأكيد هو التاء فهو تكرير للاول نفسه وكذا في ضربك
اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظة ايا عمادا نعم يحتاج اليه عند من يجعل
الضمير لفظة ايا والمجموع ولذا يحتاج في دفع النقض بقولك مررت بك انت
وبضربك انت ولك ان تقول لا اشكال بضربك اياك لان نحاة البصرة
على ما في التسهيل والنحاة من غير تقييد على ما في الرضي على انه بدل مع ان قال الرضي
ان هذا العجب فانه كضربك انت في انه تكرير للاول بمعناه فيجعل تابعا تأكيدا
اتفاقا والاول مع انه لا محصل له بل هما تأكيدان من غير خفاء وذلك لان نحو ضربتهم
صحيح على ما زعموا وان خطأهم الرضي وقال الرضي وقول الزمخشري ان الثاني
في قولهم مررت بك بك ويصرف التعجب اليه بدل عجيب منهم قولهم وهذا مثل قولهم
في باب المنادى ان يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي على ان هناك
ما يزيل تعجب الرضي وهو ان النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال العرب
وانهم كيف وقعوا في ذل الاستعارة مع الغناء في ضربك انت في وجوه
بانهم لما قالوا في البدل ضربك اياك احتاجوا في التأكيد الى ضربك انت فرقا
بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ المنفصل
عاملة لانه احق من متبوعه والزمخشري وجد هذا المعنى بعينه في مررت بك بك
وفي مررت بك انت فتبعهم وقال قال في يا زيد زيد لم يجد التأكيد مستحقا باعتبار
فحكم بكونه بدلا ويجري اي التكرير فصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه وان قلنا بعيد
اللفظي لا اخفاء في عدم جريانه في الالفاظ لا تستحق الاعراب لانه لا يصح ان يكون تابعا
فضلا عن كونه تأكيدا فيجب ان تخصيص الالفاظ بالمستحق الاعراب في الكل
جريانه في الالفاظ كلها على ما يلزمه من عدم حصره في معدودة قسمه ولا يذهب

علیك

عليك موقعه جريان التكرير في اللفظ كله فانه من المهمات فنقول تلخيص الكلام
الرضي اللفظ اما مستقل يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى
الضمائر المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح
فيه الامران من الضمائر المتصلة الفاقدة لصحة الابتداء بها والحروف الفاقدة
عليها وهي ما عدا حروف الايجاب فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل
نحو ضربت زيدا ضربت وضربت ضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف
واحد او واجب الاتصال باول كلمة تجب مثالها في حروف العطف وحروف
الجر او باخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده الا في الضرورة فتقول
في تأكيد من من زيد من زيد وفي تأكيدها ضربت ضربت وجاء في الضرورة
كما يؤثفين ولما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار
في التأكيد اعادة ضميره فتقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد
ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل
نحو ان في الدار ان زيدا قائم وليت بكرا ليته قائم وللضمير المنفصل طريق
اخر للتأكيد قد عرفت فتذكر فان قلت قد القيت في اثناء تحقيقك هذا
اشكالا على تعريف التأكيد اللفظي لصدق تكرير اللفظ الاول على العاد في انا
غلامك غلامك اذا اردت تأكيد الضمير لان الغلام ليس بتأكيد مع انه
تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليه لعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى التكرير
اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفي ضربت لم يذكر ضربت لما ذكر
اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعيد عليه الضمير المتصل في مررت بك بلا بعد
الضمير لتضيف اليه فعله بل ليعيد عليه لبا ولولا ذلك لكان الغلام في قولك غلامك
غلامي تأكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى عليك اني لم آل جهدا في تحقيق
ما يجلى لولا الهام الملك العلام فاحفظ ما حرم منه الاعلام بعد الاعلام لكن عبدا
شاكرا غير فالحق الالهام والانعام ومما عد من التأكيد اللفظي الاتباع وهو
موازن الشيء يذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الاخير وهو قسمان ما يكون
له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا او غير ظاهر بل الغرب بقرب من التكلف وما
لا يكون له معنى والنظم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو
حسن بسن وكانهم غيروا الاول احترازا عن التكرير لفظا لانحو ان

او خالة في تكرير اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتامل وقد تدخل ثم والفاء
من الحروف العاطفة على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولها عند امن
اللبس على الجملة اجود نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما اذا خيف
من اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا والمعنوي بالفاظ محفوظة اي غير داخلة
تحت الضابطة او بالفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة حفظ القليل
وهي نفسه وعينه ويزاد فيهما الباء فيقال جاءني زيد بنفسه وبعينه ولا تاتي
نفسه وعينه بهذا المعنى غير تاكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته
ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به التسهيل وكلاهما اكتفى بذكر المذكر لانه
الاصل لتفصيح عنه ما سيجيء ومعناه اثنان لكن استغنى بالتاكيد به عن التاكيد
باثنين فلا يؤكد باثنين الا العوام فيقولون بالزيدين اثنيهما وكله بمعنى
جميعه لا بمعنى كل واحد وان استفاد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين
الى الضمير لا يقعان غير التاكيد للكثرة الا مبتدئين وقلة يقعان غير مبتدئين
وفي حكمه جميعه لانه يقع غير تاكيد بالاضافة نحو القوم مررت بجميعهم ورايت
جميعهم وجاءني جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء القوم
كل القوم واجمع ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاءني القوم باجمعهم
واكتع وابتع وابصع قيل هذه الثلث اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما
يتكلف لها معان وفي البصع اللغة الفصحى بالصاد المهملة فالاولان
تاكيد المفرد والتثنية والجمع باختلاف صيغتهما بان يفرد المذكر الواحد
والمؤنث ويجمع جمع قلة للتثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما
وضميرهما فيفرد ويذكر ضمير المؤكد للمذكر المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو
والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل
وللتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع القلة قال يقول نفسه نفسها
نفسهما انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما ويؤكد بهما
متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما
بخلاف توقف زيد وذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفي بكلا المذكر
والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولم يسمع الثاني اولا بالتغليب
الثالث باسم اثنان والباقي اختاره على البواقي لملاحظة جهة الوضع

وهي كونه

هي كونه لغير المثنى وكون الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكليهما
عن كليهما على مذهب البصريين والا فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين
وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعاء واتباعهما يعرف كلاهما
من التسهيل باختلاف الضمير في كله للمفرد المذكر وكلها للمؤنثة وكليهما
للمؤنثين وكلهم لجمع المذكر العاقل وكلهن لجمع غير المذكر العاقل وقد يجيء كلها
لجمع غير المذكر السالم والصيغ في البواقي جمعه لعدم جهة الوحدة ههنا تامل
اجمع جمعاء اجمعون جمع وقد وافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد
يجيء جمعاء لجمع غير سالم نحو جاءني رجال جمعاء ولا يصح جاءني رجال كلهن جمع
لتاويل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك
خلافا للاندلسي وليس ما زعم يشبه لما عرفته ومن الفاظ التاكيد العدد المضاف
الى ضمير المؤكد فتقول جاءني الرجال ثلثهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدته الشمول
لكن يخاطب من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التاكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال
ويقال جاءني الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب من لا يعرف عددهم قبل ذلك
كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان يكون معلوم المخاطب الا ان
قبل المتكلم لتفيد الوصف ويمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية في التاكيد دون الوصف
معلوميته في التاكيد حين القاء المؤكد قبل سماع التاكيد بخلاف الصفة فانه
لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن
بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فثبت ما عرفت
من بيان المصنف ومن استقرائي ما فاته جميع الفاظ التاكيد المعنوي ولا اهمال
في بيانه من حيث ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم
يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا
ويقصد بها مطر اماكن كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا كلها
لان المصنف لم يجعل نحو السهل ونظائره على التاكيد بل على البدل لانه في الاصل
بدل اشتمال تعارف في افادة الشمول ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب
عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم يجعلها تاكيدا ايضا وجه باعتبار
المعنى المتعارف تفوته انه تترك فيها الضماير كما لا ضمير في الجمع بخلاف بدل
الاشتمال البعض فانه لا بد ذكرها في الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا

ولا يؤكد بكل واجمع لم يذكر الكتع واخواه لانها اتباع اجمع فنفي التاكيد به يستلزم نفي
التاكيد بها اي لا ذو اجزاء لم يصح او ذو افراد لما عرفت ان كلا في التاكيد بمعنى
الجميع فالافراد ما لم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو تحت الاجزاء يصح افتراقها
في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال حسا
او حكما والافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد بالحس ثبوت الحكم للبعض
دون بعض كمجيء الرجال والحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشتريت النصف
العبد ولهذا اظهر ما يتبادر الى الفهم ان حكما يغني عن قوله حسا او المفترق بالحكم
اذا نسب اليه ما لا يفتقر اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم
لبس شيء اذ لم يقصد بالافتراق في الحكم بل اراد بكلي الافتراقين الافتراق
في النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسي والحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر
ولم يتعرض لعدم صحة التاكيد بكلا فيما لا يحتمل حكم الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان
كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش حيث جوزه وقال الرضي انه بعيد عن القياس
ولا يساعده السماع لم يلتفت اليه المصنف لانه لا بعد عن القياس لانه يدفع توهم ان
المتكلم تلفظ بالتثنية مكان الجمع وبقي سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط القتاد
ومثل اكرمت القوم كلهم فان القوم ربما تفترق في تعلق الاكرام بهم حسا او حكما
العبد كله فان العبد يفترق اجزاؤه في الشراء بحكم العقل دون الحس وههنا
نكتة شريفة وهو ان اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء
حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق
اجزاء العبيد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق
الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاءني زيد كله فان اجزاء زيد لا يفترق في حكم المجيء
حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم
من بيان ما يتعلق بكل واجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
فوت لما هو الاحق على ان فيما فعله الفصل بين حكمي اجمع بلا وجه فتاخير حكم
النفس والعين الى هنا وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن
كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة
وقرينة جواز تاكيده بكل واجمع بلا المنفصل وقيل لان التاكيد يلتبس بالفاعل مع

المؤكد

المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل على غيره ولا التباس مع كل واجمع
لانهما لا يليان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين يسطيه
ما قدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكون الا تاكيدين
والكتع واخواه اتباع جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فان جمع فاعل على
افعال مختلف فيه في القاموس تبع متحركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع
وقد عرفت ان اللفظ المذكور تبعا ثلثة اقسام وهذا من قسم له معنى
بضرب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع من البصع بالعرق
اي سال والبضع من بضع بمعنى روي واتبع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة
مغرزه وقيل لا معنى لها فهي من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لشيء
من الاعتبارين يقتضي ان يكون توكيدا لاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان ولو
اريد حمل قول المصنف على مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور وحمل
على انها تذكر بعده لان التبع بمعنى الشيء خلفك لغة او بمعنى من مررت به
فمشى معك فلا يتقدم عليه ولو اجتمع ما يجتمع من الفاظ التاكيد المعنوي المذكورة
فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياها لكن تقديم ابتع على ابصع مذهب
الزمخشري والبغداديين والجزولي تذر ابصع على ما حكي الاندلسي من البصريين
لم يذكروا ابتع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه التاخير وقال ابن
كيسان تقدم من الاتباع ايها شئت وذكرها دونه ضعيف وقيل يجوز
ذكرها بدونه وتقديم ايها شئت ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر
كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر
قال البصريون لا يجوز تاكيد النكرة فاستثنى من حكمهم النكرة المحكوم به فانه
ونحو تاكيده في الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل واجاز الكوفيون
تاكيد منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته
لا بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تاكيد هذا المنكر
كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى
الموصول وبعد ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ ومنهم من
منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكرير والتطويل ومنهم
من منع تاكيد المعطوف عليه لان العطف عليه تقييد لا تبدأ بشانه والقصد

اليه ليستغني به عن التاكيد وفيه ان العطف وان دل على انه لا بد ان المعطوف
عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصد اولا ذكره او انه لا يجوز الاختصار
فيه البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة تابع مقصود
بما نسب ما مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه
الى متبوعه فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه وانه طرف النسبة الى
متبوعه دونه اي دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لانه طرف النسبة اليه بل لانه توطئة
طرف النسبة اليه فمن جعل ما موصوفا احتاج الى تقدير مضاف اي مقصود بنسبة
ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضيعني زيد اخوك
وقيل لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شيء
قال في اللباب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في التعريف
البدل صفة اي وهذا او اي هذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل
لانه المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المص خرج
بقوله دونه العطف بالحروف واورد الرضي عليه المعطوف ببل فانه مقصود
بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه ببل
مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف
عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا
اصلا وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه عمدا ثم توهم
انه ما سبق به لسانك ويسمى بدل البداء ويكثر اما باستعماله البلغاء وانما تجاوز
عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لنسيانك ثم تتدارك بالبدل وقسم تتدارك
به سبق لسانك فالقسمان الاولان يشاركان العطف ببل في كون متبوعه
معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب بهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم
الاطراد الى عدم الانعكاس وهو صحيح وهو بدل الكل تبين بدل هو كل المبدل منه وكذا
بدل البعض وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عن الاشتمال ان صح البدل بسبب
اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص
بما في الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخير
بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة
في المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول لما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة وان قال

الاضافي هنا اسم القسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار
انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام
وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم
لانسياق الذهن اليه فتوهم انه بدل يجوز حذف جزء الاسم او انه مستحدث في عبارة
المصنفين لا اصل له في الكلام العربي الاظهر بدل الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل
الى غير المبدل منه لادنى ملابسة فالاولى ان تجعل الاضافة في الاسامي الاربعة
الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض لكن توجيهه ان
المبدل منه يدل على كل بعض اجمالا فابدل من البعض محمل فيه مفصل فهذا بدل من
بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال ان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل
على البدل اجمالا وبهذه الملابسة ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول المطابقي
ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وليس ان يقدر موصوفا
اي شيء مدلوله مدلول الاول لان حذف موصوف الجملة شرطا قد مر وفقد هنا
وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل وبالاول
الثاني المبدل منه وقد تعارف الاظهار في مقام تغاير المرادين وان ... و
بالاول مدلوله جزؤه الاظهر ما مدلوله جزؤه والثالث ما بينه وبين الاول
ملابسة ملتبسة بغيرهما اي بغير كونه كلا او جزء للاول كذا قيل ويحتمل ان
يراد ملابسة ملتبسة بغير القسمين وهو كونه كلا او جزء او المراد الملابسة
الداعية الى الابدال فلا يرد جاءني زيد حماره فان الداعي الى الابدال ليس ملابسة
بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا
على الثاني على سبيل الاجمال مسوقا الى التفصيل والرابع ان تقصد سوق الكلام
يقتضي ذلك بان يقال والرابع تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ولا بعد
ان يقدر يلزم ان يقصد الى اخره وقيل التقدير يكون بان يقصد والحذف
في تاويل اقل والظاهر بعد ان غلطت به اي بالاول كانه تعين وفي كون
القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبق اللسان يكون القصد
قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث
انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر
البدل وتقريره في نفس السامع انما يتم في غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجرى

بدل الغلط في الالفاظ كلها كالتاكيد اللفظي فيقال قام زيد وزيد عمرو في الدار
او تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم وقد عرفت ان للبدل الغلط
اقساما تتذكر ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين فيمتاز النكرتان
عن عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز
اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما واذا كان نكرة بالرفع
فكان تامة وقوله من معرفة صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى
البدل قيده الرضي ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حمار واما الابدال الاخر
فهي مع ضمير المبدل منه مخصص به لا محالة فالنعت واجب وقيل حسن عند ابي علي
هذا اذا لم يشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض اضافته
نحو لزيد الرجوع فهو قهقري او رجوع الى الخلف قال الرضي والحق مع ابي علي مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي التسهيل
لا يبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل
الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن المستتر فكانه ذكره في كتاب
آخر ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب لان الضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص
مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز
ان يكون انقص ولا يخفى ان عد المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لا
يبدل من ضمير الغايب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه وسمع مررت
به المسكين وعليك الكريم عطف البيان تابع غير صفة اي غير دال على معنى
في متبوعه مطلقا اي لعدم وضعه لغرض المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف بيان
ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو
المقصود لانه يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل يوضح متبوعه اي
يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه
في معرض الطرح وفي كلام الزمخشري ما يفيد ان البدل مما يكون للايضاح متبوعه
ويمكن ان يدفع المخالفة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح
بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكره
الزمخشري ناشية من خصوص المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يريد امير

عطف البيان

المؤمنين

المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتتمة
مذكورة في ما من كتاب لا فيه مسطورة هنا وفصله من البدل لفظا اشعار
بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفهما الا ان التلفظ في التركيب
يحتملهما في الاكثر ولا امارة في اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز بينهما على
الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اي في تركيب
يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي
كونه في حكم المتبوع وواقعا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري
لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكمه
ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون
بدلا لامتناع دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بني
على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان
المنادى كذا قال المص وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد والحارث لو لم يجز يا زيد
الحارث غايته ان لا يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابين هكذا المعطوف وفي
التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه في
الافراد وضده ووفق التذكير والتانيث وفي التعريف والتنكير خلافا لمن حرم
تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا اخر ما وفقني رب الارباب لشرحه من
مباحث الاعراب ونتضرع الى رب السماء ان يهديني في شرح اقسام المبني
من الاسماء الى اوضح البيان واحكم البناء ويلهمني لشكر نعمائه باحسن المحامد واجل
الثناء المبني الذي وقع في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني والمبني المطلق اللفظ
الذي لا يستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضي له وقد عرف
المبني الحاصل كما مر آنفا هو مبني الاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف
لا بمطلق المبني كما وهم الرضي ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف
بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبني المطلق لكان تعريفا للمبني بالمبني فهو
تعريف بالنسبة الى من يعرف هيئة المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان
تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبني ايضا لكان تعريفا للاسم المبني
بالمطلق المجهول المحتاج الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا فساد فيه لعدم تفسير
هذا تعريفا لمطلق المبني والا لكان تعريفا بالاخص اذ فعل الماضي والامر والحرف

المبني

مبني سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب انه
او وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل بعض المركبات المبنية كخمسة عشر
فان المضاف فيه مبني مع تركيبه مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل
فحينئذ يصح ان يكون هذا التعريف بمطلق المبني لان الفعل الماضي والامر والحروف
داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولولا جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان
تعريف الاسم المبني به تعريفا بالاعم ما ناسب اي اسم ناسب والا لاختل التعريف
كما عرفت او ضبطا اقسام المبني فتامل ليخرج عن المعرف والمعرف الاصوات
لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم الاسم المبني لمناسبتها
بالاسم المبني فيشكل عدها فيما بين تعداد اقسام هذا المبني فهو بين ان يتكلف بانه
يراد بالاسم اعم من الاسم وما ينتظم في عداده وبين ان يتكلف في ذكر الاصوات في تعداد
اقسام المبني ويقال ذكره استطرادا قيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه
وجوديا واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس في تعريف المعرب لان الامر فيه
بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضي للاعراب في المعرب واخر عدم
المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضي اشرف من رفع المانع او نقول عقد بحث
المعرب للاحوال المعارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني
لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب نحو ضربا انهم مبني الاصل
هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد بالمناسبة المعتبرة وضبط انواعها صاحب المفصل
بانها اما تضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه
كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة مثل كون
معناه معنى مبني الاصل بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة في نزال وقوعه موقع
انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبني الاصل
فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يخفى انه لا بد
وجود نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الاسم
ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة الاسماء

التي

التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالحقيقة يليق بغاية التعريف
الغاية المطلوبة بالتعريفات او وقع غير مركب وقد عرفت معناه والقابه
اللقب كفرس النبر بهذا الوزن وهو المعتبر به عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح
هذا العلم من قسيم العلم والمراد القاب المبني بحذف مضافين اي القاب
كيفيات اواخر المبني وحركات اواخر المبني وسكونها او القاب احوال
المبني ضم وفتح وكسر ووقف وضح المراد بها المعاني المصدرية وهي مبادي
يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف وليس القاب الحركات
القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور تحته من مطلق الحركات
اعرابية كانت وبنائية في الاخر كانت او في غيره ولا تطلق على الحروف فلا يقال
ليا زيد احد انه مبني على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق
على الحروف ولا تطلق على غيرها في الاخر كذا نقله الرضي عن المص الا انه خالفه في
اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا
اللقب يقع على الحرف البنائي ومنه قول المتقدمين ان يا زيدان مبني على
الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه لرد المصنف اطلاقهم هذا نبه على المص ان
القابه لا تنحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو والياء هذا على طريقة
البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشيء
من القسمين وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل متعلق
بالنفي لا بالمنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون بنفي القيد مع بقاء الاصل ثم توجيه ان اختلاف
العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام للوقت وكان ينبغي ان
يقيد الاختلاف باللفظي والتقديري اذ المبني يختلف اخره باختلاف العوامل محلا
ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبني فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف
اخره وقت اختلاف العوامل ثم ان هذا الحكم لمطلق المبني انما يكون عند من جعل ما لم
يناسب مبني الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبني يستحق التقديم على
بيان الحكم لانه من تتمة التعريف لانه لما عرف المصنف المبني بهذا الحكم وعدل
عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشيء بما هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول
عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته في مواضع العدول عن تعريفاتهم وهي
المضمرات لا يخفى ان الاسم المبني لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى والمبني من اسم

لا لنفي الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتباره في التعداد والغناء عن الذكر باعتماد
على الظهور واسماء الاشارة والموصولات وما الحق بها من باقي اقسام ما ومن واي
ذاتية وكون اي ذاتية في بعض الاحيان سهوا لا يوجب ان يقال بعض الموصولات
واسماء الافعال وما الحق بها من بعض اقسام فعال وكلها والاصوات
بالرفع اوليس لاسم اسماء الاصوات والمركبات الا لي وبعض المركبات لان بعلبك
مركب والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لكون كثير منها معربا
مستغنيا عن الاعراب اي البناء منه عما قيل من دخول بعض المبني منها في المركبات على
نقول نحو يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو وما الحق به من لا غير وليس
غيره مثل وغير مع ما وان واذا ولم يذكر الملحقات في مقام الحصر تنزيلا لها منزلة
العدم لعلتها المضمر قيل بني لشبهه الحروف في الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب
المضمر
وتقدم الذكر وقلت بني لكونه عين لفظ حرف الخطاب في الفصل والظاهر المضمرات
كما في اخواتها حيث بعد البحث بلفظ عدّه به في التقسيم تنبيها على انه شرع في
هذا البحث ثم ياتي بتعريف مفرده محذوف الموصوف اختصارا فليكن هذا على
ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ويغنيك عن الاعادة وكن متنبها لنظائر تلك
بان الاصطلاح كالان بعد الاقسام بالمفردات فينبه بتعريف المفرد في صدر البحث
على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم يستعمل في فرد
منه بعينه ايا كان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع
بواسطة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة
متكلم وفي مذهب التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرة في الاثبات
وهو قليل في غير المبتدأ وعلى اي تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم فكذا
المراد بقوله او مخاطب مخاطب بعينه اغناؤه عن ذكره اشتهار كون المضمر
معرفة فيحصل التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع لتعيين
مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع اندفاعا بينا انتقاض التعريف
بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا يذكره شيء وليس
بمألوف مثل متكلم يحكي نفسه ومخاطب توجه اليه الخطاب او متكلم بنفس الموضوع
او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بلقبه لبك شروح ذلك
الكتاب واحد اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف الخطاب

او غايب

او غايب بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء
الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله تقدم ذكره لفظا
او معنى او حكما لا لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسماء الظاهرة
نتيجة البصاير المقتصرة على الظواهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ المرجع
لمرجع الضمير مذكورا متقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال السابق حقيقة
او رتبة على مدلول الضمير والاصلية تضمنا او التزاما والحكمي ان لا يسبق باحد التقدير
مرجع لكن ياتي بعد الضمير لنكتة فكون تاخيره عارضا لنكتة يجعله في حكم المتقدم
وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد تشوق
السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظيم في الطبع
السليم وهذه هي النكتة المتفق عليها وتتخلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع
فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائي
فلذا اكتفوا بذكرها وجعل التقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة مبالغة للمص وان
زيفه الرضي بان المعهود مقابلة لفظا بالتقدير لا شموله له ورأى الرضي دخوله
في التقدم المعنوي وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل
للفظ تقسيمان الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير
المستقل فيها وثانيهما المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبالتفاق
احدهما الضمير غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفي في
بحث ان تحقيقه فلا تطلب التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف
يكون قسما من الاسم ولا ينبغي ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل
الضمير في اياك الجزء الاخير ويجعل اياه دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج
الى ارتكاب مسامحة وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لا يمعان عرفتها بالتعريفات
السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم تتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير
لا يستعمل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يعرفها لان
المنافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف العدل
المشترك في مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها فالاول لان متصل منفصل
افرد الخبر مع كون المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ اما اول
بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما يعرفه العربي وان اشتبه على المبتدي

والثالث لم يقل ونحن كما قاله في بحث التأكيد تنبيها على طريق ثان للبناء او
ترجيحا للافنان متصل ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل
الى المرفوع والمنصوب ليستغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها
على ان كلا من الثلثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل فذلك
اتى باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب
والمجرور بتاويل المذكور تحته انواع لم نفصلها لئلا يسام فطالبك فالاول
وهو المرفوع المتصل ضربت وضربت المنتهيان في التوقيف الى ضربن وضربن
نشر على ترتيب اللف او غير ترتيبه فتامل لم يقل نحو ضربت لان الضماير المرفوعة
المتصلة كلها بهذه المذكورات لا تفاوت في مادة من المواد فان المستترات
كلها امر معقول لا لفظ له وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء
المفتوحة والمكسورة والمضمومة وتما وتم وتن الا انه فانه ضمير واحد هو واحدة
المخاطب في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسورة ما قبلها ولو ضم تضربين
الى صيغة الماضي لتم بيانه والثاني وهو المرفوع المنفصل انا وجاء هنا وانا بحذف
الهمزة وانا بالتلفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة تميم وفي الضرورة
في لغة غيرهم من الكلام ايضا كما يجيء ابدا في الوقف ولذا كتبت انا ساكن الى
هن تعني ان نحن للمتكلم مع الغير من تثنية المونث والمذكر والمختلط وجمعها عنهما
وللمختلط منهما وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان والملحق
به علامات الخطاب على صورة ضماير الخطاب ونظيرها الحروف الخطابية على هيئة
الضماير المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواقي من فروعه
وقال بعضهم الضماير ما لحق ان وانا عماد يستقل به الضمير ويستغني عن كلمة تفصيل
بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للتثنيين وانتم لجمع المذكر وانتن لجمع المونث
وهو للمذكر الغائب بفتح الواو ويسكنها قيس واسد ويشددها همدان وهي كذلك
مطلقا وجاز اسكان هائهما مع واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر في
التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام
ويجوز حذف الواو والياء للضرورة والثالث وهو المنصوب المتصل ضربني و
انتني بفتح الياء او سكونها الى ضربهن وانهن يريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير
في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي

منصوب

منصوب ومجرور لا محالة ضربك ضربكما ضربكم وربما بكسر فيما بعد الياء نحو بي بكما وبعد الكسر
نحو لم يضربكم كما لم يضربكم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربها ضربهم
ضربهما ضربها ها المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى
ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك
اختلاسا ويجيء في لغة بني عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم
ان الانسان لربه لكنود بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن
غير الياء ففيه اختلاس الضمة وان كان مكسورا او ياء فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة
ومع الاختلاس بعد الياء في غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لربه بالاشباع
الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف ضربا نحو نصله اود فتحا
نحو فالقه جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبله في الحال والاختلاس نظرا الى اصله
والاسكان اجراء للوصل مجرى للوقف وورد القراءة على الثلثة وحركة الهاء
في التثنية والجمعين كهي في الواحد على اختلافاتها واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن
فالاقيس فيه الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء
الضم والوصل والاقيس الكسر والوصل هذا كله في الوصل واما في الوقف ففي جميع
الضماير الاسكان وبعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر فيه الضم وجاء على
قلة الكسر لالتقاء الساكنين ومنعه ابو علي وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان
وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الياء كسرة او ياء
ساكنة ومنعه ابو علي وما عرفت من التفصيل في المتصل للمنصوب يشاركه فيه
الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور والرابع
اياي الى اياهن يريد ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا والملحق
حروف على هيئة الضماير المنصوبة الحقت قرائن على المراد لان ايا مشترك
بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر
وضع لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضماير
الا انه زيفه في نظرهم عدم النظير بين الالفاظ من اسماء يختلف اخرها كافا
وهاء وياء وظاهر ان تزييف الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش
ان ما يتصل به اسماء اضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا الشواب وهو في غاية

الضعفاء ولا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافي الضمير هو اللواحق واياً
اسم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل
بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا متصلا وقال بعض الكوفيين ايا عماد الضمير
كالنون في انت وارتضى الرضي هذا الاعتبار وقد يبدل همزة ايا هاء وتفتح
الهمزة والهاء وفي التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وهياك
بالفتح تخفيفا والى مس علامى ولي الى علامهن ولهن لا يفرق الضمير المجرور
المتصل من المنصوب المتصل الا بتعين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير
مجرور وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف
في ضمير الضاربه هل هو مجرور مضاف اليه ومنصوب مفعول به قالوا المعاني المقتضية
لوضع الضمائر تسعون وتقتضي تسعين ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب
وستة للغائب فهذه ثمانية عشر نضربها في الاقسام الخمسة للضمير تصير تسعين الا انه
اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث واشتراك الواحد المتكلم
بين المذكر والمؤنث ثمانين ضميرا وبقي ستون هذا ونحن نقول المعاني
مائة وعشرون لان المعنى الذي يقتضي التثنية ثلثة الاثنان في المذكر
والمؤنث والمختلط والمعنى الذي يقتضي الجمع كذلك فصار كل من الغائب
والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها في الاقسام
الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين الا انها
بالمجاز في المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم
مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقي ستون هذا هو التحقيق الذي الهمنا
التوفيق جعلته تحفة لكل ذكي هذا اخر ما ذكرنا في الضمائر ونسال الله
متضرعا معرفة ما في الضمائر • والتوفيق لكل لكشف اسراره • فالمرفوع المنفصل
خاصة حال من ضمير يستتر في القاموس الخاصة نقيض العامة هذا وكان
انما انتقل من الوصفية الى الاسمية وما في الهندي ان التاء اما للمبالغة
او هو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع
المنفصل لا يستتر يستتر ما في الرضي ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل
يحذف كما يرخم المنادى لان فيما ابقى دليلا على ما القي وتبعه الشارحون
ليس بصحيح ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر وقد عرفت

للغائب

من الانكار او من التنكير منه

للغائب حال من الماضي لانه المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل
يستتر وهو اوضح ومن جعل صفة الماضي فلم يعرف انه منكر والغائبة
ولا حاجة الى قيد ذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر
لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر في اي مقام يكون
الفاعل ضميرا وبين المقامين بون بعيد ولم ينبه ذلك الشارح فقيد كل
ما يجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد والاستتار في غيرهما من الماضي
لا اختيارا ولا اضطرارا وليس قوله فلو ان الاطباء كان حولي • وكان مع
الاطباء الاساة • من استتار الضمير بل من حذف الواو والاكتفاء بالضمة وخصه
الرضي بالضرورة واطلقه التسهيل وحذف الواو والاكتفاء بالضمة لالتقاء
الساكنين كثير وفي المضارع للمتكلم مطلق سواء كان واحدا او مع الغير
والمخاطب دون المخاطبة والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا وفاعل
المضارع المخاطب والمتكلم من هذه الامور لا يكون الا مستترا وفاعل اللواحق
لا يكون الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف
في التثنية والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله
ومن اوضح عدم تغير الضمير بان قال الا ترى ان واو يضربون ويا تضربين
لا تتغير ان لم تر ان الف تضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون
لا تتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المصرين
مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه يغني الامر يحجبه الاستتار بمعنى كما
يجوز فيه الاستتار نحو زيد عندها ثاني الظرف نحو زيد في الدار ولم يعينه جهة
النسبة نحو زيد تميمي فان الفاعل مستتر لانها داخلة في الصفة ولا يسوغ المنفصل
لاجل شيء الا لتعذر المتصل ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون
اعتبار فيعمل بالاعتبار ويتوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان
يستثنى ايضا كضمير هو ضربكان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو كنته وينفصل
لانه معمول العامل المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع
الضمائر للاختصار والمتصل اخصر لا تقول لو كان وضع الضمير للاختصار لما جاز
ما ضربت الا اياه مقام ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل
لان ضمير المنفصل اخصر من المرجع كثيرا فانك تقول اباهم مكان الوف ذكرت

فلما وضع الضمير للاختصار وصار طريقا مألوفا لا يترك فيما اذا كان الفاعل
اخصر وذلك التعذر بالتقدم على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير
من الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه من الاجزاء او
بالفصل لغرض سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان يكون
الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفصل بمتبوعه حكما لغرض
انما يجيء اذ التأكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة
او حكما ومنه انا اذ افرع انا فان انا منفصل عن اذا فرع لانه في معنى ما افرع
الا انا وفي التسهيل تعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن في شرح المفتاح
ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس
ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اباه بجعل اباه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جائي
ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اباك وما ضرب الا انا واما
قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس
عليه ومنها ان يلي اما في نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا
والغرض افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون الثاني في خبر مفعولي علمت
واعطيت ويورث اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذي علمت زيدا اياه
ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال هنا ليس للتعذر قلت
مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول تعذر الاتصال فينبغي
لا يحصر الفصل لغرض في ما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على الضمير لداع اما كان
الداعي تحقق الفصل لغرض وذكر في التسهيل ان من الفصل لغرض الفصل
بدخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة وان النافية على الضمير نحو قوله
ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا ومنه الفصل
بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للمحذوف
منه وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع وصمة التخصيص باعتبار
التقديم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة مقايسة بتكلف
في الرضي انما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز
ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم

ما الاصل

ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض او بالحذف فالوا اي لحذف عامله لانه
اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير لا تقول في كذا اذا حذف الضمير لا يمكن
ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شيء بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف
بشيء قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا لان
التلفظ بالضمير يوجب ذكر ما يتصل به لعدم استقلاله في التلفظ فاذا
لم يجد ما يتصل به يصير منفصلا واما تقدير المتصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير
المتصل كحذف جزء الكلمة او يكون العامل معنويا الظاهر ان يكون جار
ومجرور ويحتمل ان يكون مضارعا منصوبا فتأمل في هذا انما يصح على مذهب
البصريين الجاعلين العامل في المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل في
المبتدأ الخبر والعامل في الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول ويكون العامل
مبتدأ او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها العامل لا يقال ينبغي
ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا
كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان
مرفوع المحل وهذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع
متعلق بحرفا او بكل من المعنوي والحرف الا انه بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة
الى الثاني مقيدة يحترز عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا نحو لينه
فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد
بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب
وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه مرفوعا لمعنوي او حرف
او مسندا اليه الخ لكان اخصر او بكونه اي الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من
الظاهر ما هي اي تلك الصفة له بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه
او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو زيد عمرو تميمية هو فاقتصار الرضي على الثلاثة الاول غير معول عليه والاخرج
بقوله صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هوله فانه لا ينفصل فيه الضمير وان
كان مقام الالتباس على ما في الرضي لكن في الهندي انه يتعين الانفصال
في مقام اللبس فينتقض به حصر مواضع التعذر فيما ذكره ونقض ايضا بنحو اقائم
انت وجاء زيد واعجبني ضرب هو او اعجبني الضرب هو واعندك هو ولو قال

صفة جرت على غير من هي له

او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على من له لكان اشمل واذا اجتمع ضميران ليس
احدهما الا وضع واحد منهما مرفوعا فلو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك
الخيار نحو اكرمتك فان كان احدهما اعرف فقدمته الا خير فان كان الاول
فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربيك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه
وفي الرضي ان الانفصال في باب خلته اولى والاتصال في باب اعطيت
وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب والا بان لا يكون
احدهما اعرف او اخر الاعرف فهو منفصل خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز
الاتصال مع تاخير الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب خلافا
لسيبويه فانه جوز الاتصال في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين
وقال هو عربي لكنه مكثور وقاس المبرد غير الغائبين عليهما ومنعه سيبويه نحو
اعطيته اياك او اياه والمختار في خبر باب كان الانفصال اختار
باب كان على الافعال الناقصة لتناول مرجا كونه ونظائره قيل انما اختير
فيه الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وفي الحال شبيه بالمفعول فجوز الوجهان
عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر المبتدأ حقيقة
وليس بمفعول حقيقة ولم تجز الانفصال مفعول علمت عنه مع انه مبتدأ في
الاصل وخبر لانه مفعول حقيقة في الحال فرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة
في الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولا انا ليكون قوله الى آخره شاملا
للجميع فقصده شمولا واصح ايثار الذكر ما شاع من بين الالفاظ المقصورة
وكذلك في قوله وعسيت الى آخره بالخطاب وليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال
لخفاء شمول الحكم ضميري المتكلم اللذين كانا مبدأ التوقيف الى الآن مع لانه
وضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم وجوب لا تبدأ بشيء من الضمائر
المشاركة في الحكم ازال الخفاء وليس لك ان تجعل عسيت مثلها لانه يبعده
لولا انت وعساك كل البعد وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اختلف
توجيههم لهما فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بان يؤول
وقال هما ضميران مستعاران لان الاول مجرور استعير للمرفوع على عكس لولا انت
والثاني منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك
انت ومنهم من اول لولا بجعله حرف كما في نحو حسبك زيد وعسى منزلة ليس

ليلا

لئلا يلزم انا دينع الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا من متعلق
وهو مفقود وزيف الثاني بان لا يدخل ليست نحو كان عسى منزلة لعل
عساك ان تخرج كما لا يقال ليت زيدا ان يخرج ويمكن دفع الاول بان جعل
لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لانه في الحال واقع موقع لام التعليل فان
لولا انت لهلكت في معنى لم اهلك لك فحذفه فانه في كمال الدقة ودفع الثاني
بان في عساك ان تخرج اريد معه من اصله ولما كان قد يجيء خبر لعل مع ان
تشبيها بعسى لم يبعد ان تجيء مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل ونون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا الحق بما الحق لوقايته عن
كسرة هي اخت الجر فورد عليهم تضربين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بان
كسره ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذي هو ضمير متصل كالجزء
واورد قل ادعوا ونظايره واجيب بانه عفو كونه ضمير لكونه بعوض الكلمة مستقلة
بخلاف تضربين فان الياء لعدم استقلالها كالجزء اللازم وفيه ان العوض يؤكد وجوب
الاجتناب لانه يقوى اخوتها للجر الذي يختص الفعل واورد دعاني ورماني حيث لا كسرة
حتى يصان عنها بالنون فقيل النون فيهما للمحافظة على الطرد ولو قالوا النون
الوقاية كسرة هي الوقاية الياء ومقتضاها الخفة مؤونتهم مع الياء الكاف مع ياء
المتكلم لانه تتباد من الحاقها بالضمير فتشمل بالمحافظة لازمة لكن تقوية
وانت مع النون الخ فافهم في الماضي وقد يقال عساني تشبيها بلعل
وليسي حملا على غيري وقيل على ليتي والمضارع عريا المشهور فيه العرى على فعيل
عن العرى كفعل ولم نجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعاري والعريان
ولك ان تجعله مصدرا في موضع الصفة عن نون الاعراب اي نوني التثنية
وجمع المذكر ولا يرد لا يضربني بالنون المشددة فان اصله مؤكدة بالخفيفة
وجاء التشديد قبل الحاق نون الوقاية وانت مع النون الظرف حال
من ضمير تخيير اي مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها
تقول يضرباني بالتشديد ويضربانِ بالتخفيف ويضربانني وقرئ اتحاجوني
بالثلاثة واختار مذهب الجزولي من ان المتروك في يضرباني نون الوقاية
لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في العقول
ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرب

نون الوقاية

للحذف هو نون الاعراب ويرده ان المتروك في ليتني ولعلي ولدني ونظائرها
نون الوقاية فهو مع الباقي بالترك لكثرة الشواهد ولدن وان واخواتها
سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما وذلك ان تجعلهما في حكم المستثنى وله غير نظير
في هذا الكتاب مخير بين الاتيان بها حفظا للهيئات اللازمة لاواخر هذه
الكلمات وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضي اثبات النون
في لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما سوى الجرمي و
فانه قال انت مخير فالكلام بحاله ان تجيء مع المضمر اوليتني في التسهيل ان الحذف
مع لدن واخوات ليت جائز مع لعل اعرف ويختار مع ليت قال الرضي المشهور
اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبويه وغيره ومن وعن في فقط وقد كذا قال الجرمي
وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا في الرضي والتسهيل ووافق المص وعكسها لعل
لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على هيئة آخرها ورجح ترك المحافظة وقد جاء
مع اسم الفاعل نحو وليس حاملني الا ابن حمال ونحو وليس الموافيني ليرفد خائبا
فان له اضعاف ما كان املا ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم
التفضيل نحو غير الدجال اخوفني عليكم اي اخوف مخوفاتي وقد يحذف مع
نون جمع المؤنث وقيل المحذوف نون جمع المؤنث نحو ليسوا الغالبات اذا
فليني ويتوسط يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله بين المبتدا والخبر ضمير فصل
لكن لا غرو ان يدخل وقد نبه بقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد بالمبتدا والخبر
الحقيقيان والمجازيان لان مدخول النواسخ يسمى مبتدا وخبرا باعتبار ما كان
والمص ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز
ايضا لا يرد عليه التركيب لارادته بالمبتدا مثلا مجازيا يشمل الحقيقي وغيره
ويسميه عموم المجاز صيغة مرفوع منفصل ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه
حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل انه لا تعيين
كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير واراد عبارة يجتمع فيه مذهب
الخليل وبعض العرب فتامل مطابق للمبتدا دون الخبر فيقال الزيدان
هما الحسن غلاما وما لا يقال هما الحسن غلاماهما وينبغي ان يفسر المطابقة
ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة في التعريف والافراد والتذكير وضده
والمقصود هنا المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة ايضا ولا ينتقض

ولكائن

ولكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا لانه مؤول براني
مصابي ويسمى فصلا لم يذكر تسميته عمادا لانه كناية على مذهب البصريين
فلو قال او عمادا لاوهم انه كذلك عند البصريين ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فخص
هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من دابه ليفيد ان المختار عنده في وجه
التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون دون الذي ذكر سيبويه والخليل
انه يسمى فصلا لفصله المبتدا عن الخبر واخراج الخبر ان يكون تتمة له وقال الرضي
مآل الوجهين واحد الا ان تقريرهما احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل
يوجد فيما اذا كان ما يخالف الاعراب وفيما اذا كان المبتدا ضميرا لان تتمة الشيء
لا يلزم ان يكون تابعا يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا
الوجه وكانه رجح المص هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او افعل من
كذا المنزل افعل من منزلة المعرفة ووجههما يعم كل اسم ونحن لم نرد انه بيان وجه
التسمية بل انه مشعر اذ قوله ليفصل علة للتوسط لا لقوله يسمى لان اللام لام
الغرض لا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت
والمنعوت على ما قيل انه لا يفارق التأكيد من مجازة النسبة الخبرية دون
الوصفية على ما نقول وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا هذا ما قضى به
يتبع سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل نحو ومكر اولئك هو يبور وجعله فصلا
دون ما في قوله انه هو امات واحيى لحكم وقيل يدخل بين المبتدا والمعرفة وما
يمتنع دخول اللام عليه ان كان نكرة وقيل يجيء قبل المضاف المعرفة نحو اني
انا اخوك وقيل يجيء قبل العلم ايضا نحو اني انا زيد وقيل يجيء بين نكرتين
لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما رأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولي وقوعه بين
نكرتين هما اسما تفضيل نحو خير منك هو خير مني وقال الرضي كل هذه دعاوى والمقبول
ما ذكره سيبويه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وقيل لم يمثل بما هو بين المبتدا والخبر
المعرفة لانه لا اشتباه وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح
الفصل وتوضيح الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الفرق
يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه
حرف في قالب الضمير على نحو حروف الخطاب وبعض العرب يجعله مبتدا وما
خبره بنصب خبره فيكون عطفا على ثاني مفعولي يجعل وما بعده على اولهما

وفرق بين قولنا جعله العرب مبتدأ وبين قولنا جعله النحوي مبتدأ فمعنى الاول
انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدأ ومعنى الثاني انه يصفه بكونه مبتدأ
ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه
مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك
لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده
خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو قائم
قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي زيد هو القائم الا انه صار
الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره ما زيد الا رجل فانه فرق بينه وبين ما زيد
الا قائم وتفطن وكن على بصيرة فان امثاله في كتابنا هذا ليست لذي فطنة
بسيرة وقد يقع بعض القراءات بهذه اللغة فقرئ ان ترن انا اقل
برفع اقل ولكن كانوا هم الظالمون وجاء في الحديث كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه واول بتاويلات
يستغني الفطن باشارة عن تفصيلات ويتقدم المرجع كائنا قبل الجملة
الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب يسمى ضمير الشان عند البصريين
وضمير المجهول عند الكوفيين ولو اكتفى بالضمير لغيره قوله يفسر بالجملة لان المفسر
من بين الضماير هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب
الى وجوب افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تانيثه
اذا اوليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمر جاريتك او فعل فيه علامة
تانيث نحو انها تخرج هند او خرجت على ما في التسهيل و اذا كان في الجملة
مؤنث هي عمدة لم ينتصب نحو هي هند قائمة بخلاف هي كان القرآن
معجزة وانها ان المعجزة القرآن على ما في الرضي يفسر بالجملة تكون بعده
بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة بجزءيها خلافا للكوفيين في جواز حذف
احد جزئيها وفي جواز تفسيرها بمفرد مأول بالجملة فيجوزون ظننته قائما زيد
على ان يكون ضمير ظننته للشان وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له واتى وضع
الظاهر موضع المضمر ليناسب وصفه بقوله بعده تاكيدا لوجوب تقدمه على
الجملة وعدم جواز الفصل ولا يؤكد ولا يبدل منه والجملة تكون اسمية ان كان
الضمير مبتدأ او اذا دخله الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار

ضمير الشان

ويكون

ويكون منفصلا ومتصلا مستترا او بارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم
وكان زيد قائم وانه زيد قائم وما هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف
يوهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا فالاصح
ويمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف الا مع ان اذا خففت فانه
لازم اي يلزم حذفه مع ان المخففة المفتوحة ولا يستفاد منه ان اسم
المخففة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشان لزوم حذفه مع المخففة لا يستلزم
ان لا يكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف
الضعيف ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فانه في تقدير انه
من يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان
القول بحذف ضمير الشان على ضعف ليس باهون من القول بدخول الناسخ
على الاسم الشرطي على ضعف اسماء الاشارة هو بحسب مفهومه اسماء موضوعة
للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين انه في الاصطلاح
يراد به ما هو اسم المشار اليه فيقال ما وضع لمشار اليه والمتبادر من الاشارة
الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان ما عداها
موضوع لمشار اليه بالاشارة العقلية فتخرج عن التعريف بما يتبادر من
المشار اليه والاعتماد في معرفتها على تعدادها دون التعريف لان معرفة
خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف وهي ذا للمذكر المقصود تعدادها وقوله
للمذكر معترضة اي هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كائن
للمذكر وليس المعنى موضوع للمذكر لانه لم يخرج المذكر موضوعا له بل المذكر
القريب وهكذا نظائره وربما يقال ذا موضوع للمذكر واعتبار القرب
مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير فقال ويقال ذا للقريب الخ ولمثناه
عطف على قوله للمذكر ولذا قدمه ليكون اقرب الى المعطوف عليه فان
عطف على ذا عطف معمولي عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل
في المعطوف عليه الابتداء في مبتدائيته وفي المعطوف الابتداء في مبتدائيته
والمراد ضبط اسماء الاشارة العامة بقرينة وامامه الخ فلا يرد انه خرج
من عده ثم وهنا وهنا وصلف اي الاصح ذيني كعز من يا ابن محذوف
لامه واعل عينه وقيل كغلس فحذف عينه كما حذف عين سه ورجح الاول

اسماء الاشارة

بكثرة حذف اللام وقيل الالف زائدة واللام يحذف في المثنى بل رد لما
اصله وقيل لم يرده فرقا بينه وبين المتمكن من نحو فتيان وذان مختص
بمحل الرفع وذين مختص بمحل النصب والجر ولهذا قيل التثنية معربة واعتذر
عن اعرابه مع قيام علة البناء بان المثنى لم يفرق فيه بين العامل وغيره بخلاف
الجمع فلم يفرقوا بين تثنية المبني والمعرب في الاعراب واجري الكل
مجرى واحدا كما هو شانه وقيل لا وجه للاعراب مع قيام علة البناء فالمثنى
صيغتان موضوعتان وليس الاعراب من مقتضيات الوضع دون التركيب
كاختلاف صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب والمجرور وعليه الاكثرون واختاره
وان كان مخالفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ وللمؤنث عشرة الفاظ
ذكر المص تسعة منها وهي تا فقلبت في اخر اتا فرقا بين المذكر والمؤنث
اذ العادة هي الفرق بينهما بالتاء فلذا جعل فيما بين العشرة اصلا لانه لا
خروج فيه عن العادة وذي تقلب الف ذا يا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء
التي هي علامة تانيث في تضربين وتي مبالغة في الفرق وته وذه بسكون
الهاء في الوقف وفي الاصل ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرها من غير
وصل الياء وكانه اراد بجانبتهما كلتا اللغتين واكتفى بالابهام وتهي وذهي
باشباع كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو الحاصل به
فيكتب ضربه وبه وكانه خص اسم الاشارة بجانبها تقليلا للاشتراك
كتابة ته وذه والفاشر ذات وكانه لم يذكرها لقلتها وللمثناة تان وتين
لم يبين من بين الفاظه الاتا وللجمعها اولاء مدا او قصرا فيكتب بالياء لان
الفه مجهول الاصل فيلتبس بالى حرف جر فيكتب الواو بعد الهمزة للفرق وحملوا
اولاء عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد بايراد علامة التنكير الموجب للابهام
المناسب للبعد وقد تشبع ضمة همزة اولاء وقد تقلب همزته بالهاء وقد تبنى
على الضم واما هولاء على وزن فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هولاء
بحذف الهاء وقلبت همزة اولاء واوا واسكان الواو ونقل الضمة عليها
ويلحقها حرف التنبيه يريد به ها لاشتهار اختصاص ها والا بالجمل حرف التنبيه
واستعمل الالحاق لعروض الهاء للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن
الالتباس لاشتهار هذا فلا يتوهم ذا ها فان قلت نحن نجعل الحق على

صيغة

صيغة المؤنث ونعتبر فيها ضمير الاسماء الاشارة وتجعل ها اسما لحرف التنبيه
لا ضمير الاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوبا بيانا لها فتستغني عن
الاعتذار بانك فليمنع عنه اتصال كلمة ها بها يلحق في الكتابة لا خلوها
عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف ان امثال ها اذا ازيد
بها لفظها قد يزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد وكثيرا
يلحق في المشار اليه القريب وقد يلحق للمتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف
دون اللام ويفصل منهما واسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انتم اولاء
انتم هؤلاء جادلتم فها دخل على اولاء وها الثانية اعادة للاولى فانها
ربما تعاد بعد الفصل تاكيدا ويتصل بها حرف الخطاب وهو ك كما كم
ك كما كن والدليل على حرفيته عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل
الاسمية ولذا احكم باسمية المستتر في افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه
ويتصل من اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الاسرع ومن غيرها بلى
وابصر اسمى من الابصار وانظر اسمى من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح
وبئس وحسب ورأيت بمعنى اخبرني وهي اي حرف الخطاب خمسة مفردة
في خمسة هي كلمات اسم الاشارة انث الضمير الراجع الى حرف الخطاب
واسم العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل انه لما ثبت الحرف ففيه
ان المؤنث حرف الهجا صرح به الصحاح ويؤيد ما ذكرنا قوله في خمسة مع
عبارة عن اسماء الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام في
كون اسم الاشارة خمسة فقيل هي خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور انها
اكثر من ذلك وفيه ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى فهي ستة واما
اللفظ فهو اكثر فالصواب ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمس
خمس لا محالة اذ لا تستعمل من المؤنث مثلا الا واحدا مع تلك الخمسة
ولا تستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرين لفظا الا ان بعض الالفاظ يتبدل
ولا يتغير فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذا كن وذانك الى ذانكن
وكذا البواقي وفي الصحاح ولا تقل ذلك فانه خطا وانما يقال ذلك ولم يوثر
قوله فقال الزمخشري بعده وذلك وكذا الى الكل ولما كان في اسماء الاشارة
المعدودة تفصيل فاته وعرفته بمساعدة التتبع اراد تفصيلها مع الاشارة

اى تلك المساعدة قال ويقال اى يقول العرب ذا حال كونه للقريب
وقال الرضى اشار الى تردده فى هذا الموقف وانه لا تجده مذهبا فاسنده
الى الغير ولا يخفى ان الشايع فى الاسناد قيل ويقال شايع فى ظن وذلك
للبعيد قدمه على قوله وذلك للمتوسط لان المتوسط حاله تحقق بالاضافة
الى القريب والبعيد فهذه نكتة تامة لتقديم البعيد على المتوسط وله هنا نكتة مختصة
وهى ان كون هذه للمتوسط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما
فى ذلك وتقدمها المتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضى لا ارى
بينهم اختلافا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم
نفى الواسطة وبعضهم ثبت المتوسط وهكذا الخلاف فى حروف النداء فهذا
فيقول لك ان تقول قوله ويقال اشارة الى التردد فى هذا المذهب لترجيح
نفى الواسطة عنده يؤيده انه لم يتعرض فى حروف النداء الا للقريب والبعيد
وتلك الحق اللام بكلمة تى فحذف الياء للساكنين وانما خص بالذكر تلك
لمخالفة ذلك فى بقاء اللام على السكون وحذف ياء النقل الياء مع الكسر
واما ذلك فدفع فيه التقاء الساكنين بتحريك اللام بالكسر على ما هو الاصل
لالتقاء الساكنين ولم يتعرض لتلك بالفتح التى تخفف تالك لان دفع التقاء الساكنين
بحذف الياء فتين ولك ان تجعل تلك لهما بالاجمال وذانك وتانك
مشددين واولالك ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف
همزة الممدودة لانه ربما يقصر عنها فى التسهيل مثل ذلك واما مخففتين
فمعلومتان من ذلك وتكلموا فى تشديدهما فقيل الاصل فى ان لك حيث القى
نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم مع سكون الثانى
وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين وثانيهما ان الادغام
يكون بجعل الاول كالثانى وهنا لام بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون
وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما دخول اللام فى الاخر وثانيهما الفصل بين
نون التثنية والفه باللام وقيل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن
اللام لم يصح هذان وقد جاء وفيه انه ح ينبغى ان يكون ذانك للمتوسط
كذانك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشددة للبعيد
بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط وقد جاء تانك

وذانك

الموصول

وذانك بابدال النون ياء قال الرضى لا تتصل اللام فى صيغة الجمع الا بالمقصور
مع ان الممدود اشهر وهو يدل على ان اولالك مقصور وفيه ما مر انه لو كان
كذلك لكتب بالياء فالاوجه انه لا تتصل اللام مع ترك الهمزة سواء اتصل
المقصور او الممدود المحذوف الهمزة واما ثمه فللمكان البعيد فلذا لا تتصل به الكاف
وهنا وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير ويقال هناك
للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كهنالك
فللمكان خاصة واستعمال هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك
هنا بالتشديد الموصول الموصول الاسمى بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزءا
الا مع غيره والموصول الحرفى بمعنى الموصول به غيره فان غيره لا يصير جزءا الا به
فان الجملة فى اعجبنى انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفى اعجبنى ان
ضربت لا يصير ضربت جزءا بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لا يصير جزءا
بدون ما دخل عليه حتى يكون تسمية الموصول كتسمية الموصول الاسمى لانه وان
كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين الحروف اذ
ما من حرف يصير جزءا بدون ما يتصل به فاحفظه فانه دقيقة بديعة من ثمرات
التوفيق والتعريف بالمعنى الاصطلاحى للموصول بالمعنى اللغوى للصلة كما صرح
به المص فلا دور كما لو اريد بهما اللغويان اذ لا حاجة فى الموصول اللغوى الا
باعتبار مبتدا الاشتقاق فاذا عرف بالمبتدا كان تعريفا للمجهول بنفسه
وكما لو اريد بهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة
على عايد الى الموصول لا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول ذكرها يغنى عن
ذكر العايد وانما قلنا لا دور لان محصل التعريف ان الموصول اصطلاحا
ما لا يتم جزءا الا بما يتصل به وعايد اليه قال المص بعد تصريحه بان المراد بالصلة
اللغوى انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضى
ومن تبعه انه اراد به انه ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع
فيما فر منه من تعريف الشئ بما يتوقف عليه وتناقض حيث نفى كون التعريف
بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو برئ عما فهموا لانه اراد انه عرف الموصول
بما لا يتم جزءا الا بصلة ولم يعرفه بما لا يتم جزءا الا بجملة جريا على اصطلاحهم على
وضع الموصول لهذا المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه لا بما لا يساويه وان صح

ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال قال
الرضي فقد اعترف بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد لان
المراد بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول
مراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال في تعريفه كما يفصح عنه
قوله بعد ما لا يتم جزءا انبه بقوله جزء على امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم دلالته
وليس الموصول ما لا يتم دلالته بل ما لا يتم جزءا لان جزء الكلام انما يتم بافادة
المراد منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكن المراد منه في غاية الابهام
لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كاللفظ المشترك فقد دخل في التعريف المشترك
وخرج بقوله الا بصلة لكن يدخل فيه بعد ضمير الشان فخرج بقوله وعايد وهذا
تقريب ينفع بفوائد قيود التعريف وما ذكر الى الان ان قوله وعايد احتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل لا وجه لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور
اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به عن كل لازم الاضافة اذ المراد بالصلة
اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة دلت على ان
العايد خارج عن الصلة لا محالة مع لا ريبة في دخوله في الذي قام بل التحقيق الحكم
بدخوله في كل صلة اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول في الصواب ما لا يتم
جزءا الا بصلة مشتملة على عايد لان العايد داخل في الصلة الاصطلاحية دون
اللغوية وصلته جملة خبرية الا في الكي والصفة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة يعم
وانما خص بالاضافة الا ان يقال الصلة في الاصطلاح قد يشترك بين صلة
الحروف المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدري لا يلزم ان يكون
خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى تقدير امرتك بان قلت
لك قم كما هو عند البعض هذا وعندي ان ان في هذا المثال تفسيرية ومعنى
القول فالبيان بمعزل عما فيه الطائفتان والعايد ضمير له وفي التسهيل او
خلفه وذكر في حواشيه مثالا له هو قوله ابو سعيد الذي رويت عن الخدري فان
الخدري اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غايب لان الاسماء
الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغايب الى المتكلم اذا كان
الموصول وموصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذا بالى جانب المعنى
والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت الذي قلت منه قول على رضي

انا الذي

انا الذي سمتني امي حيدرة لكن هذا اذا لم يكن الموصول وموصوفه مشبها
فانه يتعين الغيبة نحو انا خاتم الذي وهب لمائين والمبالغة في كونه مخالفا
للقياس قال المازني لو لم اسمعه لم اجزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا
استشهاره موارده لرددته واذا كان ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف
الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا وانما اذا كان الموصوف بالموصول
او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا
اذن الذي قلت اغنا عن الاخبار بانا وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
يعني اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول فهذا
ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان ان الجملة خص بها صلة الالف
واللام خلافا للمازني والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا
الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة
في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضي
لما دخل عليه المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان
الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم
يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازني بانه معتمد على موصوف محذوف
ورد بانه لا يعتمد الا على الموصوف محذوف قوي الدلالة عليه والا لما يمكن الرد
على الاخفش صحة ضارب زيد عمرا لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف
قال الرضي الخلاف في اللام التي لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما جاءني
ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها وفيه نظر لان هذا
انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف
تجري في الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت
بالرجل القايم ابوه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعد
قعدا وفرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو ان الضمير مستتر في القاعدين
بارز في قعدا والموصول مختلف في الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه ان خلاف
الضمير والموصول الموصوف والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول
ظاهر في الثاني فلم يستقبح الاول واستقبح الثاني ولا يخفى ان مرجعه الى
اعتبار نحوي والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضمير راجع

الى ابواه فهو في معنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف اللذين قعدا فان الصفة
هو اللذين ولا يصح ان يجرى على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذى قعدا بارجاع
ابواه لم يبعد ليكون مآل المعنى لا الذى قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه
لاحظ للصلة من الاعراب وزعم انه صفة للموصول معرب باعرابه وليس بصحيح
لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح
وضع المفرد موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول اعراب
الموصول عملهما بالاعتماد عليه وهى الذى اجمع البصريون والكوفيون ان اللام
التى هى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة
بالنكرة لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها اوصافا بلا ظنة ولا شئ
من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة
وكذا اليا عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف
والذال الساكنة اذ الموصول هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت
ولا يخفى ان ما ذكره الكوفيون مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد نحو بالى
بحر وقد تشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافهما بالكسر والضم حكم الجزولى
بانه معرب كاى وذلك وهم وقد تحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد تحذف
الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن
التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسى لعل الوجوه الثلثة من ضرورات
الشعر اذ الشائع التشديد وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة
ايضا مما لم تسمع تلك الوجوه في السعة لا يحكم بانها لغات في الذى وقد يجعل
الكوفيون الذى وما مصدريا فيقال اعجبنى الذى ضربت بمعنى ضربك
وموصوفة بمعرفة وشبهه مما يمتنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت
بالذى مثلك والتى للمؤنث كالذى للمذكر في جميع ما سمعت كان الكتابة
كتابة المشدد فيهما بلامين لانه خرج الموصول عن القياس لتنزيل لامه
منزلة جزء الكلمة اذ عمها لزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق
بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التى عليه وكتب اللاؤن وتثنيته
واللواتى واللائى واللاء والاى بلامين اذ لو كتب الا بلام واحد
لالتبس بالا لحمل عليه البواقى واللذان واللتان بالالف والياء وقد تشدد

لونا بها

نونا بهما وهو خارج عن القياس وقد تحذف فان استطالة بالصلة وقد جاء
في غير الافصح التزام الالف فيهما وهذا الذى كالعلى واللاى واللاء واللائين
مطلقا ونصبا وجرا واللاؤن رفعا واللائى قبيلا واللذين مطلقا
او نصبا وجرا واللذون رفعا لجمع المذكر وقيده التسهيل بالعاقل وجاء
لذين بكسرة لغة من قال لذى ولتى ولذان ولتان ولاتى وقد يقال جاء
الذى بحذف النون تخفيفا وهو قول بالاستعمال لجواز ان يكون اطلاقه على
المتعدد لتاويله بالجمع والقوم لا لانه الذين بحذف النون ولا يوجبه الندر
كانوا البصحة ان يقال الذى كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذى كان لاتحاد
اللفظ وقد تعدد المعنى واللائى بالهمزة لجمع المؤنث كثيرا المختلفة كلام المصر
على انه لجمع المؤنث اصلح واللاتى بالياء وكذا اللواتى وجاء الاكتفاء
بالكسرة في الثلث وحذف الياء والتاء معا في الاخير واللواتى واللات
مكسورا ومعربا اعراب مسلمات وقيل لالائى في جمع المؤنث ومن لما يعقل
الا ان يتجوز وما في الغالب لما لا يعقل مع الصفات من يعقل وللمبهم امره
يستوى فيهما الستة واى للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى معرفة
لفظا او تقديرا واية للمؤنث مطلقا قال الاندلسى التانيث في اى شاذ
موصولا كان او استفهاما كما شذ في كلتهن وخضرة الناس وشرة الناس
وبعض العرب ثنيها وجمعها وذلك اشذ من التانيث وعند الكوفيين
انه لا يعمل فيه الا المستقبل ولما تنازع فيه الكسائى تنازع في ذلك الى الكسائى
الى ان قال خصمه استحييت منك يا شيخ وانه يجب تقديمه على عامله وذو
الطائية احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبائل وفيه اربع لغات
الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر مطلقا ذو وللمؤنث
مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة
ذوات للوحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعة تعريفها تعريف
ذو بمعنى صاحب واعرابه اعراب ذو وذا بعد ما الاستفهام لم يرد به ان
ذا بعد ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يتجه انه ينتقض بقولك ماذا استفهاما
غير الملغى اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كما انه بعد من وما واى من الموصولة
بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيده بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير

ملحق يعني غير زائد ولا مشار به بعد استفهام بما او من ثم ينبغي ان تقيد على
ذكرنا ومذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها تكون موصولة من غير اشتراط
الاستفهام والالف واللام لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف واللام
او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه فرق بينهما وتخصيص الاختلاف
بحرف التعريف بحكم ولهذ والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان عنى بهما متعددا و
مؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب للمؤنث والاثنين
والثلثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات
لكن اذا اعتضد جانب المعنى بموصوف او بخبر او غيره تعين فلا يقال الزيدان الضارب
ولا الضارب جاءت لخفاء اسمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لا اخفاء في ان
جواز الحذف مع القرينة اذ لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان
في الجملة عائدان اذ بحصول الربط باحد الضميرين يخفى حذف الآخر نحو قولك الذي
ضربته في داره زيد انما يحذف لا يعلم انه ضمير الموصوف او الموصول عنه بالآخر
فلذا لم يحتج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا ايضا
لا يجوز حذف عائد الالف واللام لخفاء موصوليته فلا يتنبه السامع لموصوليته
لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضميره اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد
المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفي بعض الشروح لم تقيده
بما اذا لم يتعدد لان العائد معرف بتعريف عهدي اي العائد الذي لا يتم الموصول
بدونه وفيما تعدد ليس كل عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة
ليس بشيء لانه لو لم يكن فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك
الموصول داخلا في التعريف ولفسد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول
المحض ومما كان المضاف اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذي زيد ضاربه انا
صرح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقض بالذي انه زيد
قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد اخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال
فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه نحو جاءني الذي نحو جاءني الذي اياه ضربت
لكن انكر الرضي امتناع حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا
وبالجملة قد فاته قيد ولا وجه لترك التعرض لحذف العائد المجرور والمرفوع مع انهما
يشاركان المنصوب في جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال بعلم وجود القرينة

في المنصوب

في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة
فيه خفي لانه لا بد من معرفة خصوص الحرف الجار والموصول لا يهدي اليه فيحتاج الى
منضبطة وهو ان يكون الموصول او الموصوف به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله
بجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذي مررت
او بالعالم الذي مررت فان قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف المجرور
بحرف جر لا يتعين نحو الذي مررت زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت
لا معنى لعدم القرينة عند الحذف وكانه اراد من غير قرينة ناشية من الموصول
وما تعلق به ومذهب الكسائي في هذا الحذف التدريج يعني يحذف الجار ويوصل
بالمضمر بالفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا
اذ المجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل المهمة
في باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما بجعل الصلة للاخير
وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاءني الذي والتي ضربت واما بايراد
صلة مشتركة نحو جاءني الذي والتي ضربا واختاره على جاءني اللذان
ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو جاءني الذي
فيعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو جاءني الذي نحو امن
يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شيء منه على
الموصول لانه لا يفصل بين الموصول والصلة شيء ولو كان من توابع الموصول
نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اي موقع كان واذا اخبرت بالذي اخبار بالذي
لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يشتمل جاءني الذي ضربت واكرمت الذي
ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه وتعارف فيما بينهم فيما تعبر
عن شيء بالذي وتجعل شيئا خبرا عنه لتعيين الذي به فلا ينتقض ما ذكره من
القاعدة بامثال ما ذكر وفائدة وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول
مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه لشيء لان تعريفه ليس تعريفا شخصيا حتى
يستغني عن التعيين ثانيا وقالوا ارادوا بها جعل المتعلم مقتدرا في
القواعد الكثيرة متذكرا لها في هذا العلم ولا يخفى ان الاخبار بهذا الطريق غير مختص ب
الذي والالف واللام بل هو جار في من وما الا انهم توضعوا اللذي لانه
الاصل في الباب والالف واللام لتفصيل فيه يحققه صدرتها اي يجب جعله

صدر الكلام لا بمعنى ان لا يتقدم عليه شيء فانه لا ريبة في صحة هل الذي ابوه
قائم وان الذي ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه على المخبر به ولا يخفى
ان وجوب التصدير ليس مواضعة نحوية بل هو عرف عربي لانه شرب المعنى
فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذي عن جزء كلام آخر فان العرب في التكلم
لا تقصد جزء كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذي
سواء ركب قبل جعله صلة اولا وجعلت موضع المخبر عنه اي موضع لفظ الذي
اخبر عنه في الصلة اي لفظ ما تصدرته بالذي وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذي
لا باعتبار اضافة الموضع اليه ضميرا لها غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا
او متكلما ميلا الى المعنى بان تقول الذي ضربتك انا بل يجب الذي ضربك
انا لانه يلغو الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت
ان العائد المفعول يجوز حذفه واخرته خبرا اي حال كونه خبرا عن الذي وهذا
من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فقد فاته في محله فاذا اخبرت عن زيد
في ضربت على صيغة الخطاب والتكلم زيدا قلت الذي ضربته زيد والذي
ضربت زيد وذلك ان تخبر عن زيد في ضرب احد زيدا بقولك الذي ضرب
زيدا اذ لا يفوت بحذف الفاعل شيء فتنبه وكذلك اي كالذي الالف واللام
في الاخبار عن شيء في الجملة الفعلية خاصة ولما كان المستفاد من التشبيه بهما
اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذي في الاخبار عن شيء في الجملة الفعلية خاصة
هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شيء في غيرها او لعدم صحة الاخبار
به كالاخبار بالذي بل يفوت الاخبار انكشف عن المراد بالتعليل
بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ولذا علل الحكم عن خلاف دابه واستغنى
بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل
بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفي
وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد
الالف واللام في الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوي الافهام فان قلت
لا ريبة في صحة بناء اسمي الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود
الفعل قلت لا يصح بناء اسمي فاعل ومفعول يصح ان تجعل صلة للالف واللام
تخبر بهما عن شيء بل بناء اسمي فاعل ومفعول هما خبران المبتدأ الجملة وبناء اسم

الفاعل

الفاعل في مثل قام زيد وضرب زيدا وبناء اسم المفعول في مثل ضرب زيد ولا يتجه
ان يبنى اسم المفعول في الاخبار عن زيد في ضرب زيدا فيقال المضروب
زيد واعلم ان باب الاخبار بالذي باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا
في تفصيل صور تعذر الاخبار وصور في الاخبار مزيد دقة ومظنة هفوة
وقد اكثر الرضي البحث عنه سيما في الاخبار عن المتنازع فيه للعاملين وفيه
املال لا يتبعه مزيد نفع ولقد احسن المص في اختصاره ونحن لا نتباعد عن
اثاره فان تعذر امر منها اي من الشرائط المذكورة والامر اما بمعنى الشيء
او بمعنى المأمور لانا امرنا في الاخبار بالذي بمأمورات وهي عند التفصيل
امور ستة فان تصدير الذي يتضمن جعل الجملة التي من اجزائها ما اخرته
خبرا صلة الذي وجعل موضعه ضميرا للذي امران وضع الضمير وعوده الى
الذي والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة
امتنع اي الاخبار بالذي في ضمير الشان متعلق بالمستتر في قوله امتنع
ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل
ولذا يتعلق بالالفاظ المعقولة عن المعنى الذي يتعلق به الظرف باعتبار معناه
الاصلي كذا حققه المحققون وان صرح الرضي في هذا المقام بانه لا يجوز مروري
بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر في الاعمال مراعى ووجه امتناع
الاخبار عن ضمير الشان انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذي موضعه لانه لا يبقى
مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره خبرا لانه ح يكون متعينا بالذي والخبر
يجب ان يكون معينا للذي وايضا يجب كون ضمير الشان مسندا اليه وح
يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة ح بعده وليس
امتناعه لاجل امتناع تصدير الذي لان ضمير الشان يمنع تصدير الذي لوجوب
صدارته كما يوهمه سياق كلام المص ووهمه بعض الشارحين لان ضمير الشان
يطلب صدارته في جملته ولا يمنع تقديم شيء عليه لانه يقال انه زيد قائم وعجبني
انه زيد قائم ومثل ضمير الشان كل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه رجلا
ونعم رجلا مانع اخو هو انه لا يصح تصدير الذي لانه لا يصلح الا لشيء
لكونه صلة والموصوف والصفة للامتناع وضع الضمير موضع شيء منهما
والا لوصف الضمير ووصف به وقد عرفت امتناعهما والمصدر العامل

لامتناع عمل الضمير ولا تتهم ان التحقيق تخصصه بما سوى العامل في الظرف
او الضمير العايد الى الذي ليس بمعنى المصدر والحال وفي حكمه التمييز لوجوب
نكارتهما وكون الضمير من المعارف والضمير المستحق لغيره لامتناع جعل الضمير
العايد الى الذي موضعه فلا تقولن الذي زيد ابوه قايم هو لان ضمير ابوه
ح يرجع الى الذي لا الى زيد فينبغي ربط الجملة بزيد والاسم المشتمل عليه اي على
ذلك الضمير فلا تخبر عن غلامه في زيد ضربته غلامه اذ لو تخبره لتقول الذي زيد
ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذي يبقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو رجع
الى زيد يبقى الذي بلا عايد ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه وههنا
بحث شريف صار معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره
نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلام لديه فينبغي
ان لا يجوز الاخبار لانه يكفي لغير الذي احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما
لا ينبغي ان يلتفت اليه واظن بالمص انه لم يجر تابعا لهم حيث اطلق الضمير
المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه ولم يقيدهما بما اذا لم يمكن للغير سواه اذ المص
ازكى من ان يخفى عليه ما هو واضح بل نقول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ
الاستحقاق اذ في تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من المتعدد بخصوصه
بل واحدا لا بعينه ومن موجبات تعذر جعل المخبر عنه بالذي خبرا تعذر الاخبار
فيما لم يفد الاخبار به عن الذي ولذا شرط في الاخبار عن ضمير المتكلم في ضربت زيدا
ان تقول الذي ضرب زيدا انا ولم يجوز الذي ضربت زيدا انا ميلا الى
المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدرة اذ لا فائدة في الاخبار لاشتمال
المبتدأ على بيان ان المتكلم ضارب زيد وما الاسمية اي المنسوب الى الاسم
نسبة الفرد الى النوع قيده به وان كان كون الكلام في نوع الاسم يغني عنه
للتنبيه على انه يخالف نظائرها في كونها حرفية ولهذا لم تقيد او للتنبيه على
ان الكلام في الاسم من الموصولة لئلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة
وح ترك تقييد نظائرها للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها موصولة او استفهامية
متضمنة لحرف الاستفهام في الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها
قد تستعمل للتحقير نحو ما انت والفخر وللتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة وللانكار
نحو فيم انت من ذكريها في وجه ومن احكام حذف الفها حين جر بشيء

اسما

اسما كان او حرفا الا اذا كان تبل في انما يحذف فيما ذا وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة نحو مررت بما
يعجب وتامة بمعنى شيء منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى شيء تارة عنده
نحو ما احسن زيدا وبمعنى الشيء المعرف اخرى نحو فنعما اي نعم الشيء وعند
غيره المعنى فنعم شيئا على ان ما تمييز لضمير مبهم في نعم وهو مختار المص كما سيجيء
في افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشاركه الموصوف والصفة
في هذا المعنى تنبيها على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشارح من
ان ما التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابي علي سهو والحق ما ذكرناه فتدبر
بالرضي وصفة اختلف في وجودها فمنهم من جعل كل ما وقع موقع الصفة
حرفا زايدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضربا ما وشيء ما وما لما لا يعلم مطلقا
ولا يجيء لما يعلم الا لتنزيله منزلة ما لا يعلم او للتغليب ولاوصاف ما يعقل
تقول ما زيد سوآلا عن صفته ولما جعل حقيقته فيقال ما زيد سوآلا عن
كذلك اي كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشتبه
هو المقسم دون شيء من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك
الا انه نبه على ان ماله جرينا التذكير والتانيث لك ان تعامل معه
بالجنسين معا الا في التام خلافا لابي علي والصفة وهو لما يعقل ولا
يستعمل في ما لا يعقل الا بتنزيله منزلة ما يعقل لداع او لتغليب نحو ومنهم
من يمشي فانه لما قال كلا منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل
على غيره بني على هذا التغليب وقال من يمشي ومن وما مفردان مذكران
يعامل معهما معاملة المفرد المذكر في الاكثر الا ان يرجح جانب رعاية
المعنى بما اريد بهما من المؤنث والتثنية والجمع فيراعى جانبه ومن جهات
الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبتك او من احبك
فانه يجب ح رعاية جانب المعنى وان تقدم على ما يراعى فيه جانب معنى
مما يلايم المعنى كقولك منهن من احبها فانه اولى من قولك من احبه
لان جعل مدلول من من النسوة قبل ذكر من يرجح رعاية جانب معناه ويجب
رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حمل على المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز
من هي محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيها تانيثه بالتا بخلاف من جمع

حمراء فانه لم يجوز فيه من هي حمر وقال الرضي انه كثير اما يذكر غير ما يؤنث
بالالف للمؤنث نحو مرضع وطالق وحايض بخلاف مثل احمر اقول قياس
قوله ان يجوز من هي الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المؤنث
رعاية جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل واشترط
ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه
ضعيف وقيل ممتنع عند بعض الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واية للمؤنث
وحكم الكسائي بشذوذه واي واية كمن هذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها
الا في الصفة وفي بعضها كما الا في التام فلم يثبت الصفة في نسختين
واثبتها في نسخة ولكل وجه اذ الصفة في الاصل استفهامية فوجه الاصل
دعت الى الادراج في الاستفهامية ووجه الشيوع في الصفة على وجه لا يخطر
معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن ينبغي ان يزاد
الحال كما في التسهيل حيث قال ويقع اي شرطية واستفهامية وصفة
لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا
ومعنى الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اي
رجل واي فتى زيد ويستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف
اليه نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة
بعض مع المعرفة تقول اي رجل واي رجلين واي رجال اي كل رجل او رجلين
او رجال وتقول في المعرفة اي الرجال فيكون اي بعضا من الرجال ولا يكون
رجالا ولا تضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت تثنية او جمعا او تقصد
الى اجزائها نحو اي زيد اي بعض منه او كررت مع اي بالعطف بالواو
نحو اني واياك هذا الكلام مع الفصاح واي الموصوفة حصرها الذي في بابها
الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت باي معجب لك وهي اي
واية اذا اراد الحكاية لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هي اي بزيادة التاء
معربة واجبة الاعراب من بين الموصولات وحدها فقد نقض بعض على مذهبه في اللذان
واللتان وذو الطائية فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف في دفعها
بان المراد وهي معربة بالاتفاق وحدها والثلثة المذكورة خلافية او وهي
معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها الا اذا حذف صدر صلتها

استثنا

استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز بنايها مع حذف
صدر صلتها يستفاد من الرضي انه لا بد من قيد آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه
لم يسمع اكرم ايا افضل الا منصوبا وبعض اجاز البناء لم يجوزه الا قياسا وقد منع
سيبويه هذا القياس لان البناء في ايهم مخالف للقياس فيقتصر عليه ولهذا
حكم الخليل بان ايهم في امثال هذه المواضع مرفوع مبتدأ استفهامي فتقدير
قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لننزعن شيئا من
كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن والا بحذف الا صدر صلة هي جملة
اسمية وصدره ضمير اي وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي على
ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ماذا صنعت بل يتحققان في ما
ذا صنعته وماذا قيل لو جعل قوله ماذا صنعت قولا على سبيل التمثيل
لتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب وجوابه رفع اي اعراب جوابه رفع
او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ماض مجهول في آن اشتهر خلافه لان السؤال
جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سيبويه وخبره ذا صنعت غيره والاحسن الاكثر
في الجواب المطابقة والاخر اي شيء يعني ذا زايدة وما مفعول صنعت
وجوابه نصب كما عرفت وقد نبه المص على ان الحكم بكون ذا موصولة ليس بنا
لا مندوحة عنه بل مبناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل
ولو قال في جوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولية
فان رفع البدل عن ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبني على جعل الاستفهامية
مبتدأ المحذوف العايد لنافي الكثرة اذ حذف عايد المبتدأ قليل بخلاف حذف عايد
الموصول وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التاويل
ونحن نقول يمكن ان يقال الماطال بزيادة ذا بعده كثر الاختصار بحذف الضمير
وقد اهمل المص مسائل مهمة لا يحتمل تركها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة
على الموصول ولا معمولها في ما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله
بعطف او كونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزائها
بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع الالف واللام والتزم حذفها مع اللتيا والتي
مرادا بها الداهية واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام واذا استفهم
بمن عن منكر مذكور عاقل لحقت بعد من ووقعت عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ

من بالحاق مدات مناسبة لاعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تثنية
وجمع وتانيث من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول
في جاءني رجل منو وفي رأيت رجلا منا وفي مررت برجل مني وفي جاءت
امراة منه بفتح النون وبالهاء او منه بسكون النون والتاء وفي جاء رجلان
منان وفي رأيت رجلين منين وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجالا
منين وفي جاءتني امراتان منتان بسكون نون التثنية وجاء بسكون نون
منين ايضا وفي جاءني مسلمات منات بسكون التاء ويشترط ان يكون من
في آخر الكلام فاذا سمعت رجلا وامراة قلت من ومنه ولا تقول منا ومنه ولا
تقول منا ومنه وتحكي الاعراب في اي باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق
حروف المد وتحكي علامة التثنية والجمع والتانيث وقفا ووصلا في العاقل
وغيره الا انه في الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب تنوينه الفا في النصب
وفي من لغة شاذة هي اعرابها بالحركات الثلث وتثنيتها وجمعها معربة
باعرابها واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل تجمع في الحكاية بين من واي فاذا
قيل رأيت رجلا وحمارين قلت من وايين واما المعارف الواقعة
بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها لا في من ولا في اي في الاختيار
وان حكى المبرد عن يونس الحكاية فيها واجاز البعض الحكاية في من بعدها
والاعلام تحكونها الحجاز دون تميم بشرط ان لا يكون متبوعا بما سوى العطف
من التوابع وفي المعطوف عليه خلاف في مثنيات الاعلام ومجموعها من قبيل
الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اي فلا تحكى قولا واحدا واذا سئل بمن
عن عاقل منسوب اليه علم العاقل وغيره كما يقال لقيت زيدا او اعوج يقال
المني اي البكري والقرشي ولا يقال في ذلك المكي والمدني فيجمع بين
الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفي بالمني وتحكى في لفظ المني اعراب
المسؤول عن نسبة فتقول المني والمنيان والمنيين والمنيون وهكذا
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر اي بمعنى هي للامر ومعنى هي للماضي اي بمعنى
وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف القولين فان البعض جعلها
بمعنى الفاظ الفعل وهذا اوجه لا غم الدلالة على معنى مقترن باحد الازمنة
حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختياره يشعر كلام المصنف في الايضاح في بحث اسماء

اسماء الافعال

الافعال

الافعال وهو صريح كلامه في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي اذ
وضعها للالفاظ تكلف يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع
منها لفظ ويشهد به جعل نزال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه
يتحدان في المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يقل ما في صيغة
الامر والماضي كما قال في تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه
المعاني ليست اصل الوضع وبذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان
انسب بمقام التعريف لا انسب جعل كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولهذا
قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضي ولا تحكم في جعل صه بمعنى اسكت دون
لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا البناء يدعو الى
كون المعنى مبنيا او معنى مبني ولا في جعل اوه بمعنى تضجرت دون اتضجر
لان صيغ الماضي في الانشاء شايع دون المضارع والداعي البناء نحو رويد زيدا
اي امهله ولا تختص بالمفرد المذكر كما يوهمه تفسيره بل المشترك في اسم الفعل يكون
الضماير الستة ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم المحققون بان بعض ما عدا اسم فعل
وله تصريف الفعل وتستغرقه ان تاء التانيث هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم
الفعل عن التاكيد والمبالغة في معنى فعل يستعمل فيه فرويد زيدا بمنزلة امهله
فالاولى التفسير به وهيهات ذاك اي بعد بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضي
لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التاكيد فالاولى تفسيره بما ابعده وبناؤها
على الحركات الثلث وتقلب ياؤها الالف همزة فصارت ستة وقد تنون
في تلك الستة فصارت اثني عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت
اثني عشر وقد تسكن التاء في الوصل اجراء لها مجرى الوقف وقد تلحق بها كاف الخطاب
وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم
كل مما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لا بد في تحصيل النحو من ضبطه وكان
المصنف احال معرفته لضبط اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك فنقول
ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
كذا فسروه واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد لان اكفف متعد
ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كمه وقال
الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اي زد في الحديث على ما في الرضي

وصدت علیها فی التسهیل وزعم الاصمعی انه منون وترک التنوین خطاء
وهیت مفتوح الها مثلث التا او مکسور الها مفتوح التا فی الرضی
اقبل وتعال وفی التسهیل ای اسرع وجعل من لغاته هیت لکم وهیا مثله
مهموزا وهیا بالکسر مشددا مقصورا وهیک بالفتح والسکون ودعک
بفتحات مشدد الیا دع ودعا کعصا ولعا لذلک لمن عثر ای قم وقدک وقطک
وبجلک فانها بمعنی الکف ولو جعل الضمایر للمتکلم فیقال قطی کان المعنی لاکتف فان
قلت کیف یکون هذه الاسما لازمة وقد جا بعدها الضمایر المنصوبة قلت هی مضاف
الیها وهی فی الاصل قدک وقطک مشددتین منصوبتین وبجلک منصوبا وللاولان
بمعنی القطع والثالث بمعنی الاکتفاء فهی مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فخفف
الاولان بحذف المدغم فیه ثم جعل المرکب لانهما اسم فعل قال الرضی یلزم للاولین
الضمیر دون الثالث فیقال بجل فلا یقال قط وقد وهذا ایضا فی کثرة استعمال فقط
فی عبارات العلماء وجعل التسهیل هذه الاسما بمعنی اکتفی وحی بمعنی
اقبل یعدی بعلی نحو حی علی الصلوة ای اقبل علیها وقد جا متعدیا بمعنی
ائت وقد یرکب حی مع هلا الذی بمعنی اسرع ویکون المرکب بمعنی اسرع
فیعدی بالی نحو حیهل الی الثرید او بالبا حیهلا بعمر ای بذکره وقد یستعمل بمعنی
اقبل فیعدی بعلی ویقال حیهل علی زید وبمعنی ایت نحو حیهل الثرید وفی المرکب
لغات حیهل بحذف الالف وحیهلا بالتنوین واسکان الها فی الحالین وقلب
التنوین الفا فی الوقف واثبات الالف فی الوصل ضعیف وهلا وقد عرفت
وبس بمعنی ارفق وقرقار بمعنی قرقر وآمین وامین بمعنی استجب وعای فلذا جوز
المفعول به مفهومه استعمل لازما فیقبل هو متعدی المعنی لازم اللفظ وفدا منونا
مکسور الآخر مهملا فدا لک لاقوام کلهم ومکانک بمعنی اثبت ووراءک بمعنی
تقدم والیک بمعنی تنح وضمیر المخاطب فی الظروف وشبهها لازمة کانت او
متعدیة کثیر وضمیر الغایب قلیل وفی الاول بمعنی امر الحاضر والثانی بمعنی امر الغایب
هذا آخر ما ذکرنا من الاسما التی بمعنی الامر وهی لازمة فاما المتعدیة فهی ها مقصورا
ویلحق بها الحروف الستة للخطاب ویمد فیصرف الهمزة تصریف الکاف وقد یمد
مع الکاف وهمزة مفتوحة غیر مصرفة ویجی کخف وقد یصرف تصریف خف
وقع وهاءکنا ومصرفا تصریفه فهذه لغات ثمانیة بمعنی خذ واثبت الجوهری

ها

هاء بکسر الهمزة بمعنی هات وقبل المعرفة هی لافعال اذ لا تصریف لاسم الفعل
وهات بمعنی اعط ویصرف بحسب المامور ولهذا قیل انه فعل وقال الخلیل
انه امر من آتی یوتی قلب همزته ها وبله بمعنی دع ویستعمل مصدرا فیقال بله
زید مضافا منصوبا وتید بمعنی روید وروی تیدک زیدا او روید وقد عرفته
وهلم بمعنی احضر قال تعالی هلم شهداءکم ویجی لازما بمعنی اقبل فما نظمه فی سلک
ما مر من اللازمة وتصریفها بان یقول هلما الی آخره لیس بفصیح وعندک ولدیک
ودونک زیدا بمعنی خذ وعلیک زیدا بمعنی الزم زیدا واذا فرغنا من تفصیل ما کان
بمعنی الامر نذکر لک تفصیل ما هو بمعنی الماضی وهو هیهات وقد عرفته وشتان
بمعنی ما اشد افتراقا نحو شتان زید وعمرو وقد یقال شتان ما زید وعمرو وبینهما
ما وهو افصح من شتان ما بین زید وعمرو وفتح شتان بمعنی بعد وما موصوفة
ای بعد مسافة بین زید وعمرو وسرعان ووشکان مثلثین بمعنی سرع وقرب
مع تعجب ای ما اقربه وما اسرعه وبطآن بضم البا وفتحها وسکون الطاء
وفتح الهمزة والنون بمعنی بطؤ مع تعجب ای ما ابطاءه واف بمعنی تضجرت
وفیها احد عشر لغة ضم الهمزة والفاء علی الحرکات الثلث منونا وغیره فهذه
ستة سابعها اف بکسرتین بلا تنوین واف کبشری بالامالة وبدونها وبالیا
منونة وذو الیا معرب مصدر ولیس باسم فعل وقد یتبع اف تف وقد رفع
واوه کقضوه بالکسر وآه واوه کسبح امرا وجا فیه فتح الواو مشددا و
مخففا وجا فیه کسر الها بلا اشباع وبلا یا والمد مع سکون الها واوه
بکسر الها وتشدید الواو وفتح الهمزة فی هذه نسخة والواو وقد یمد الهمزة فی هذه وقد زاد
فی تلک الممدودة الالف والها کما فی الندبة فیقال اوتاه وتکون الها ساکنة
فی الوقف مضمومة او مکسورة فی الوصل وجا اوّیه بفتح الهمزة تصغیر اوه
علی نحو تحقیر الاسما المبهمة بفتح الاول کل ذلک بمعنی توجعت ووا وها
ووی لتعجب واخ وکخ بمعنی تکرهت وها لاجبت ولا یتقدم علی اسما
الافعال معمولها خلافا للکسائی وما نون منها نکرة وما لم ینون معرفة
وفعال بمعنی الامر ای ما یوزن بفعال ولا یخرج عنه فعال بمعنی الامر من فعل
اذ لا بد من المغایرة بین ما یوزن وما یوزن به لانه یکفی المغایرة الاعتباریة
وفعال الموزن غیر فعال الامر وقوله بمعنی الامر خبر فعال وقوله من الثلاثی

قياس اى ذو قياس غير موقوف على السماع لكثرة اسماء الافعال نحو نزال
وتراك اى ماخوذ من الثلاثى قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد
هو سماعى ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد
ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى ومنع المبرد قوى الا
ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذاك اذ لو كان
كما قال لما صح لنا ان نشتق من علم علم مالم نسمع وغاية الامر انهم لما
شاهدوا اكثر اطراد نوع امرا يقيسونه وعند ابن الحاجب لا يعرف حده
نظره سرية امرا الا ترى انه لم يلتفت منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه كنزال
بمعنى انزل وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال فعال بمعنى الامر لانه احتراز
عن لينزل لان الامر اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته ولذا صح اطلاقه
فى تعريف اسماء الافعال فى تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على ما ذكره النحاة
من ان فى نزال مبالغة ليست فى سائر اسماء الافعال فنزال اكد من انزل فهو معدول
من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التانيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما
يجى علامة التانيث للجمع لتاويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزلى كناية عن تكرار
النزول كما فى القيا فى جهنم فان المراد بالالقاء المكرر وكما فى قفا نبك
فان المراد قف قف وقوفا مكررا فانزلى بمنزلة انزل انزل انزل فما فوقها
وابعدوا انما بنيت نزال بقول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت
نزال ولج فى الذعر حيث اسند دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزلى لانها مقولات
واهية وتمسك بمحتمل لجواز تانيث دعيت لجعل نزال مؤنثا بتاويل الكلمة
كما فى تسجاع فى ارادة نفس اللفظ ولا حاجة فى تحصيل المبالغة اليها اذ جاز
ان يكون بالوضع كما فى سائر اسماء الافعال فنبه المص بقوله بمعنى انزل على ان
كونه بمعنى انزلى غير ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلى او انزلا
الى غير ذلك كما فى سائر اسماء الافعال بقى انهم لم يجعلوا انزل فعلا قيل لانه
على صيغ الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المحترز عنه
فى الفعل قال الرضى هذا القول قريب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل به
الضماير اقول يرد على ذينك الوجهين انه معدول عن صيغة الاصلية وربما
يحتمل مع المعدول ما لا يحتمل مع المعدول عنه قال الرضى والذى ارى ان كون اسما

الافعال

الافعال معدولة عن الفاظ الفعل تحكم لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
هذا ولك ان تقول خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث ومثلث
من التركيب الى الافراد وفعال مصدرا معرفة لم يقل مؤنثا مع ان النحاة
ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى
تانيثه اذ لم يقم دليل عليه وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف لان اقواه
ان القسمين من فعال مؤنثان بلا خفاء فكذا القسمان الاخران طردا
وان شبت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فيجعل المعرفة تانيثها
معرفة لتانيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه
معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التانيث حيث قالوا فجار معرفة لانه استعمله
الفصيح قرينة لبرة التى هى علم المبرة فى قوله انا اقتسمنا خطتنا بيننا فحملت
برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف
ما لا يحصى كفجار المعدول عندهم من الفجور ولا ريب فى تانيثه اذ ترى ان لا
تانيث فى المعدول عنه لان تانيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه
لفظ انث سماعا وربما يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه وصفة ينبغى ان
يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة وهى اقسام مختصة بالنداء قد نبه
عليه بقوله نحو يا فساق اى يا فاسقة وهو لا يكون الا صفة صرفة وغير مختصة
وهى ثلثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام
اى لازمة وبداد اى متبددة متفرقة وبلال اى بالة وغالبة صائرة علما
جنسا وهذا القسم اكثر كحناذ وبراح للشمس فالاول بمعنى الحانذة بمعنى الشاوية
والثانى بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال وما لم يكن الصفة الغالبة
فى المعنى الجنسى بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة فى الشخص جعلها داخلة
فى قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة
فى الشخص بقوله وعلما الخ مبنى لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما نبه بوصف
العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماعا وليس تانيثه
من قبل المعنى ولهذا قال علما للاعيان مؤنثا دون المؤنثة والمراد ليس
من الاعيان وهو ظاهر كقطام علم امراة وغلاب كذلك مبنى فى الحجاز

اى فى لغة اهل الحجاز قال فى الصحاح فى باب السين والاشعار جاءت على
لغتهم ومعرب فى تميم كلهم الا ما فى اخره را فان اكثرهم على بنائه واختلف
فى سبب بناء قطام الثلثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب
ثلثة العلمية والتأنيث والعدل ونقض باذربيجان وقيل لتضمنه تاء التأنيث
ونقض بهند فلذا لم يلتفت اليهما المص وجعل علة البناء المشابهة عدلا ووزنة
واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الى آه فيه عطف على معمولى عاملين مختلفين لعطف
علما على مصدرا وعطف مبنى على مبنى فيصح فى هذا التركيب انواع على خلاف
مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدأ والتقدير علما الخ الاصوات كل لفظ
افراد اللفظ يشعر بان الاصوات ليس معربا بل تقديره هذا باب الاصوات
وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضى ان يجعل المذكورات فى اوايل الابواب
غير معرفات هذا ولم يقل ما حكى به صوت كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم
لشيوع ارادته منه فى بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع لتحصيل الكونه
كلمة فضلا عن كونه اسما وذا ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادر بلا اختيار
فدلالته على معانيه طبيعية وحكاية صوت آخ وهى ما حدث ما يشبه الصوت
ولا معنى للوضع فيه وما يصوت به للبهايم وليس البهايم من اهل فهم الوضع حتى
يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لانها رأت
مع سماع هذا اللفظ ضربا او لطفا وتكرر ذلك حتى تمكن فى خيالها فاذا سمعت
اللفظ تنبهت لضرب معه او لطف معه فتنقاد خوفا من الضرب او طمعا
للطف فينتفع الانسان فى تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكى به صوت
ولم يقل حكى به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات
ليست بالفاظ لانها لم تتركب من الحروف لانه ليس لها مخارج الحروف التى تقطع
الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا يأتى بمجرد الصوت لما اعتاد بالتلفظ
فى مقام الافادة وقد عرفت بهذا ان قوله او صوت به للبهائم غير جامع
ويخرج من تفسيره القسم الاول من الصوت برمته وكانه لم يذكره لظهوره بكونه
اسم فعل لاحتمال كون وى اسما للتعجب وهكذا نظايره فالاول كاخ
مبنيا على الكسر والثانى كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة و
مفتوحتها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا جيخ وايخ بكسر اولها وسكون

الاصوات

الياء

الياء وتجوز فى الخاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم معه لاستغنى عن هذا
التطويل انما عدت من الاسماء لانه حرف تصرف الاسماء فتارة ادخل عليها
اللام فقيل باسم الخ والجوت واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو
غاق واف وتارة تستعمل فى معانى المصادر فربما يعرب اعرابها نحو واها لك
اى تعجبا ولهذا قيل هذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين
فيها تنوين الحاق بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرب
والاعراب مع اللام اكثر من البناء وهى على ما ضبطوها طيخ لحكاية صوت الضاحك
وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصايح فى اللعب وشيب لحكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب وماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الف وقبل بميم مفتوحة
وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وطاق لحكاية صوت
الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطق لوقع الحجارة كذا فى التسهيل وفى الرضى
كلاهما يعنى طاق وطق لوقع الحجارة بعضها على بعض وقب لحكاية وقع السيف
على الضريبة وهلا زجر الخيل اى توسع فى الجرى وقد يزجر به الناقة ايضا وعدس
زجر البغل وفى القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان صلوات الله عليه
قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ زجره ناشيا من كونه اسم هذا الرجل وقد يحد
بكسر لها وفتحها مع كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهو بفتح الدال وحاى
وعاى بياء مكسورة منونة وغير منونة لزجر الابل كذا فى الرضى والتسهيل وعد
ايضا فى التسهيل وه وعه بالفتح والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه بالكسر
مكسورتين وهاب بالكسر وفى الرضى عاء وجاء بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة
وقد يقصران كعاى وحى مهموزا على وزن عد وحوت بفتح الاول والاخر وسكون
الواو دعاء لها الى الشرب وحل بالفتح فى الاول والسكون وجيج بفتح الباء وسكون
الياء وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم وكسر لها منونا وغير منون وجب
بفتح وسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وفى التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر
والتنوين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهيع بكسر لها وفتح المهملة وسكون الاخر
لتسكين صغار الابل اذا نفرت ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر لها
وقد يسكن لدعاء الفصيل المولود فى الربيع وهس بالها وسكون السين وقد
بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر الهمزة وسكون المهملة وكذا هج بكسر لها

زجر الناقة وجاء بالجيم ايضا منونا وغير منون سمع

وسكون الجيم وقد يكسر الجيم منونة وجها منونة وقع بالقاف المفتوحة وسكون المهملة وقاع بالكسر زجر الغنم وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وبي بالمثلثة والهمزة على وزن عد لدعاء التيس عند النزوان وفي التسهيل على وزن خف بالمثناة والمثلثة في التسهيل وسع بمهملتين وجح بمهملة وجيم كلاهما على وزن دغ زجر الضأن وحو بمهملتين كدع وحر بمهملة ومعجمة كبع وغير مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مفتوحة زجر الغنم وفي الرضي وجح ووعه كدع وغير وردي فتح العين زجر للضأن وشاء بمعجمة وهمزة كدع ونشو بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعاء الحمار الى المشرب ودعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء ودعاء الجحش وبي ببائين مثناتين تحتانيتين دعاء للفرس ودج بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة زجر للكلب وقس دعاء له وذه بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب وهي فارسي وقد يأتي بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لأصله وبنون نحو الاده فلاده يعني ان لم يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعده ووي لخف للتعجب او التندم وحس بالفتح ثم الكسر المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغتة وبخ لخف بموحدة تحتانية واخوي فوقاني يقال عند الاعجاب والرضا بشيء ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرته ونونته وربما يشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وجاء مشددة مكسورة ومص مكسور الميم والصاد المهملة المشددة على المشهور وتقل الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانزعاج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا ياسا بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل ان في مص اطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه للسمعت كلمة وهي مص وسمي الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك بالصوت فالحق في البناء بما حكى به الصوت

المركبات

المركبات كل اسم اورد عليه الرضي بان الكل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان للماهية قلت لا وجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركب وعدم التعرض به في تعريف الصوت وليس للاشكال نعم ذكر كل بمجرد ما لا حاجة اليه بل لا يصح حمل كل اسم على المركب من المركبات وانما صح في تعريف المركب بقوله

كل اسم

كل اسم ولم يكتف في بيان كونه اسما بوقوعه في بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كقرينة اعني الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب من التشبيه والتنزيل مركب من كلمتين اسمين وفعلين او حرفين او مختلفتين فلذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرفت ويظن بما قويناك به ان تشتغل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب واخواتهما واخرج بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبد اسعد وتأبط شرا قال الرضي اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح في خمسة عشر فالمتجه قبل الاسمية فقال شارح اي ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب ومن البين ان نفي النسبة في الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل اورد عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بان القول تضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدي واحد والمقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة للمبني الاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال التقارب لبيتين تحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي ارتباط بل جمعهما كجمع حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالي حروف فكذلك ليس هنا الا توالي كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوي وهو انه لا وجه لايراد بعلبك في المركبات المبنية لانه معرب وجزء الاول مبني لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا لايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله مبنيا بان ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين مبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف في البناء والثاني لشدة مناسبة بالاول فقال

فان تضمن الثاني حرفا قيل اي حرف عطف او غيره وهذا مبني على ان يكون بناء
بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كان بيت بيت اي ملاصقا بيتي بيته واما
اذا جعل بناؤهما لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتشبيه فالحرف
المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لا غير مبنيا على الفتح ان لم يكن اخر الجزء
الاول حرف علة فان حرف العلة في الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا
مما تضمن حرفا نحو معدي كرب لخمسة عشر كان لا انسب كاحد عشر وحادي عشر
كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادي عشر امرين احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل
على السكون والثاني اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب
مع خفاء التضمن بمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر واختلف
في وجه بنائه فقيل حادي عشر معتبر احد عشر فهو متضمن بمعنى الحرف في اصله وقيل
تركيب عشر مع احد معتبر في المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول
حادي عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادي عشر احق
بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله
واخواتها اخوات حادي عشر وخص التعرض باخواتها لما مر من الخفاء فيها دون
اخوات خمسة عشر الا اثني عشر مستثنى من القاعدة لا من المثال لان المثال معترض
بين المستثنى والمستثنى منه ولا حاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث
تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه
حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل
تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين
اللذان واثني عشر ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثاني منزل منزلة نون
اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة
اثني عشر على خلاف اخواته فيقال ثلثة عشرك ولا يقال اثني عشرك قال
الرضي في بحث اسماء العدد اذا اضيفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه والاضافة كاللام
لا تنافي البناء واحد عشر مبني اتفاقا والفراء والاخفش يجعلان الاضافة مخلة
ببناء المركب فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك
والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس

زيد

زيد والا اي لم يتضمن الثاني حرفا اعراب الثاني لا يخفى ان المعرب هو المركب
لان المعنى المقتضي للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فعلم ان المجاز في اسناد
الاعراب الى الثاني وتجوزوا به عن اجراء الاعراب على اخر الثاني بكونه اخر المركب
كبعلبك مثال البناء الجزء الاول اعراب الثاني فما احسن تاخيره عن قوله
وبني الاول على الافصح فسره الشارحون بان جاء اعراب الاول باضافته
الى الثاني في صورة تشبيها بالمركب الاضافي حيث تسقط تنوين الاول بالتركيب
وضح جاء في الثاني الصرف وعدمه فان قلت في الرضي انه ربما لا يعرب الاول
تشبيها بخمسة عشر قلت لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا فكيف
لانه صرح الرضي بان بناء الثاني ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا
ولا يخفى انه لا بد من تقييد اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا
ينتقض بمثل سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على بنائه على ما في الرضي و
بعد ان يبنى بيان المصنف على غير الاولى والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله وبني
الاول على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان
الجزء الاول مبنيا على غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح
وما يكون جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لا محالة
على ما في الرضي ومن المركبات المبنية المتضمنة بمعنى الحرف ظروف مسموعة
وتخص بناؤها حال الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول
الى الثاني نحو يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب يوم ليوم
لا الى حد ونظير المبني لمجرد التكرير وصباح ومساء وحين حين وكلاهما
كيوم يوم وبين بين اي بين هذا وبين ذلك ومنها احوال لا تستعمل
الا احوالا وهي شغر بغر بمعنى متفرقين وشذر مذر اي متفرقين وخذع مذع
اي منقطعين واخول اخول اي متفرقين وحيث بيث اي متفرقين
وحيص بيص اي متفرقين وبادي بدي او بدي وايدي سبا وايادي
سبا وبيت بيت ولقة لقة وصحرة بحرة وقد فصل الرضي معاني هذه
التراكيب الكنايات قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر
عن شيء معين بلفظ كان او معنى بغير صريح وكانه اراد لا اصطلاح فيه
لان النحاة اصطلحوا على تعيينها على عين اللغة لانه بلغوا التعيين منهم والكل

الكنايات

لا يوجد لفظا يتحد معناه اللغوي والاصطلاحي وقال المص المراد بالكنايات الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا في كلام متكلم اما لابهامه على المخاطب او لنسيان
فخرج عنه كم وذكر حملا على كذا في كونهما للعدد بهذا وانما اقتصر على كم مع ان
قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم درهما عندي لان كذا يعبر به عن المبهم
المفسر في كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت وقد
اورده مفسرا فقول الرضي كما خرج كم خرج كذا في قولك عندي كذا درهما ليس بذلك
فان قلت فلم تخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال فلان كم درهما عندي مبهما
لما فسره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لمجرد العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير
فلا يصح ابهام مفسر الغير به لانه لا يعني لنسبة انشاء التكثير اليه وقد فاته كاين
وهو بمعنى كذا الا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اي
او لم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر ادخل على اي اي مثل العدد المبهم من
اي جنس كان لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة ابهم به
الى عدد في ذهن المتكلم قال المص ليس الكنايات كلها مبنية فان فلان وفلانة
منها بالاتفاق وكانه اشار الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف بالبعض
تحكم الا انه تبع في ذلك النحاة كم هي كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين
كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الجر
قياسا وسكن ميمه للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن
الاستفهام وكذا للعدد وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء
التقليل ولا تجعل لانشاء في خبر الجملة الانشائية حتى يكذب كونها لانشاء
التكثير احتمال جملة فيها كم الخبرية للصدق والكذب قال الرضي قد يكون
لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء
الضم والكسر وحكى ابو عبيدة كيه بالها مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين
بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قيل
بنيا لانهما نابا مناب القصة ولهذا انثتا بالتاء وانما طولت التاء ولم تقلبا ها
في الوقف لانه كتا بنت عوض من الياء المحذوفة والاصل كية بالتشديد ويرد
عليه ان الجملة ليست بمبنية ولا معربة فكيف بني المناب لها واجيب بان
الجملة لا تستحق الاعراب مطلقا بل عن المعنى المقتضي بالمفرد الواقع موقعها

فجعل

فجعل كما لا تقتضي الاعراب فيه فبقي على البناء لعدم الاعراب وفيه انه ح ينبغي ان يكون
في عداد مبني لم تركب مع غيره لا في عداد ما ناب مبني الاصل للحديث الاولى
للقصة فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لا يناسب البحث عن مميز كم
باب المبني انما هو من وظايف باب التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ
من مباحث كم في محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن مجرورا بحرف فانه اذا
انجر به يجوز جر مميزه اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور وكانه
جعل المص اخلاء في قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب ما يجوز عطف
الجمع على مميز كم الاستفهامية منعها البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء
لان المعطوف قد يحتمل ما لا يحتمل المعطوف عليه والخبرية مميزها مجرور باضافة كم اليه عند
الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها فان الجمهور يوجب
نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لمساغ تقدير من
مفرد ومجموع ويدخل من فيهما اي في مميزي كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها
بفعل متعد لدفع التباسه بمفعول هذا الفعل وانكر الرضي الفصل بين كم الاستفهامية
وتمييزها متمسكا بانه لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتاب من كتب النحو وقد جوز
الزمخشري في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان يكون خبرية
واستفهامية ولهما اي لقسمي كم لا غيرهما من الكنايات فبتقديم الخبر نفي الصدارة
عن غيرهما صدر الكلام ولا يتقدمهما الا حرف الجر والمضاف اليهما كما نبه عليه فيما
بعد وكلاهما كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية قلت هما الا انه نبه
على ان تانيث كم تاويلي لا لفظي وبلية باللفظة تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ولا يخفى انه لا يختص كم بل غيرها من الكنايات يقع ذلك فتقول قال زيد كيت
وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم
لهما توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور
استغنى عن البحث عن جزئياتها الا ان كم بمعنييه لما كان في معرفة مرفوعه
ومنصوبه نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء
للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام
فقال وكل ما اي كل لفظ من لفظي كم فما نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود
ههنا هو الكل الافرادي الداخل على المعرفة المجموعي ولولا قوله وكذلك اسما

الاستفهام والشرط لحمل ما على عمومه فلا يخص الضابطة بكم بعده والا فكل ما فيه
فعل ليشمل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب مع انه واقع
مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده وداخل في قاعدة الرفع لا يقال
لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضي ولا منع من
تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ولا يبعد ان يقال
لعل المصنف خالفه في ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه
كما هو دابه فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب غير مشتغل عنه
بضميره او متعلقه لم يفصله استغناء بتفصيله في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فيخرج عنه كم رجلا
ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا
واورد عليه الرضي كم رجلا جاءني لان جاءني غير مشتغل عنه لان المشتغل عن
الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع له الا تقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه
كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب
اقتضاء الفعل المنصوب فان فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح
الا لواحد والمرجع في معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث
وذلك بمعرفة مميزه ولذلك قال الرضي لو قال على حسب مميزه لكان
اولى قال الرضي وليس بموصوف انتصب بها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا
او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا الخ
لانه داخل في مفعول به ولو اريد به ما يقابل الثاني لا ينتقض بالمفعول الثاني لباب
اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل
تقدير اللام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان
المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب بفعل غير مشتغل عنه
نحو كم رجلا سفرك فان كم هذه منصوب بفعل او شبهه وهو حصل او حاصل
ولا ينافيه جعله مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فمرفوع لانه مبني على ضرب من المسامحة
لان الخبر هو مجموع الظرف والمستقر فيه لا مجرد كم فما قال الرضي ان كم هذه له
حيثيتان فمن حيثية كونه معمول المقدر منصوب داخل في القاعدة الاولى
ومن حيثية كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية ينبئ عن

الفعلة

عن الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوبة بالفعل
الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعدم تقدم الجار عليه ولا يشكل بقولك غلام كم
رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف الى كم
وكل ما قبله حرف جر نحو بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه فيه
ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان تقدمه سواء هما مجرور باعتبار
محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد والا اي ان لم يكن كذلك
بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مشتغلا
عنه ولا غير مشتغل او يكون مشتغلا عنه فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا يريد به
المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث خبر المبتدا واما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها
تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قيل هذا انما يتم على مذهب
سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلمانك فالمتضمن للاستفهام
لا يصلح ان يكون مبتدا الا بالمعرفة عندهم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم
رجلا غلمانك عند الكل لانه لا يصلح مبتدا الا بالمعرفة وعند سيبويه ايضا النكرة لعدم
تضمن الاستفهام وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك لا كم يوما زمان سفرك
ولا وجه لتخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لان كذا مثله في جميع ما ذكر وكما
تعجب ان المصنف ذكر في هذا الباب بعض ما ثبت به بكذا او جعله في الذكر متطفلا وذكر
الاحكام له دون كذا وكاين ايضا كذلك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
ازد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما لا لافراد لفظة
ما في ما بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان فيها
ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط نفي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط ما
جوازه ولا يبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ما ذكر
اسماء شرطا من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات والانفع
ان لا يجعل وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شاملا
لطلب صدر الكلام ثم المشبه مجموع اسماء الاستفهام والشرط لان كل واحد
منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية
نحو متى واسماء الشرط ما يدور فيها الحكم على فعل الشرط لا على ما هو في الجزاء على

الاصح

نحو قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه وفي من لم يضربه
اضربه مرفوع لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف فسيبويه
لان بعده ان مقدرة قبلها فهي لا تزال معمولة لفعل محذوف قبلها واذا كانت
اسماء الشرط مبتدآت اختلف في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا فهي مبتدآت بلا خبر
وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحدها وقيل الجزاء وحدها ولا منصوب
في اسماء الاستفهام والشرط الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء وفي مثل
تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه جعل ما بعده تمييزا مع جر التمييز ونصبه
وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما
مصدر للفعل الذي بعده اما منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز عمة وما جرى
الثلثة الاعراب الثلثة الا ان تسميته تمييزا في حال الرفع على سبيل التغليب
ولا يخفى ان حسن هذا الى تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت
وان يجمعا مع باقي مباحث مميز كم ولا يفصل بينهما بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت
للفرزدق يهجو جريرا برداءة النسب وانه من الارذال التي تتكفل خدمات ارذلة
وتتمته فدعاء اي معوجة اليد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي وقد حلبت
على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتت عليها حملها عشرة اشهر وهي تكون
عسيرة الحلب آبية عنه فتؤذي الحالب ولا يرتكبه الا من هو في كمال الدناءة
والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول
سؤال عن قيمة المال فيتعين تقدير درهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات
فالتقدير كم ضربة ضربت لا محالة الظروف اللام للعهد اما لقصد الظروف
المبنية واما لقصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية
لعدم صحته في مذ ومنذ وشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة فاما ان يراد بالظروف
الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذكر فعال غير امر في بحث اسماء الافعال
واما ذكر غيره ومثل حسب من قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لا محالة منها
ما قطع عن الاضافة الاخصر الانفع ومنها الغايات سميت غاية لانتهائها
بحذف المضاف مع وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل من بعض غاية مع انتهائها
ايضا بحذف المضاف اليه كذلك لتنزيل تنوينهما منزلة المضاف اليه كقبل وبعد
نبه بالتمثيل على ان بناءه على الضم قيل علة بنائها مناسبتها بالحروف في الاحتياج

الظروف

الى المضاف

الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه
لان الاضافة الداعية الى الاعراب تعاودها ولا يبعد ان يقال لتضمنها معنى
لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة وفرق بينها وبين ما بني
بان الاضافة منوية فيها مبنية لا معربة فقبل معناها قبل الشيء الفلاني وقبل معناه
معتلية مبهمة وقال الرضي الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر ولهذا اكتفى
المص بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح قوله وليس القطع
عن الاضافة قياسيا بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن علي ومن علو واللزوم
فتح فانها في البناء ولم يجئ كسرها كما في الاعراب وجاء بناءها على الفتح والكسر ايضا
واول واجرى مجراه اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة
وذلك القطع في لا غير وليس غير لا غير وغير التي في ليس غير بمعنى الا والمضاف
اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا قال الرضي والظاهر ان غير في لا غير
وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير
تقديره لا غيره جاء وجب القطع عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته
بغير في عدم التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم في الاكثر وقد تفتح او تكسر وحوث
في لغة نقعس كل ذلك من التسهيل ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر حق العبارة
ويضاف الى الجملة في الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندرة غير الاضافة الى الجملة فقال
ولا يضاف الا الى جملة ادعاء للحصر والحاقا لغيرها بالعدم ثم نبه على المقصود من الحصر
بقوله في الاكثر وفي التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا
اندر من هذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال
الاضافة الى مفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى المضاف اليه فكانه حذف المضاف
اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فشبهت بالغايات
فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه في علة البناء بني على السكون لشدة
مشابهته بالحروف حيث وافقه في الهيئة والتركيب وهي للمكان وقد يراد
بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها ويندر
تجريدها عن الظرفية ومنه اعلم حيث يجعل رسالته لان حيث مفعول به

لكن ليعلم مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل النصب في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها
الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التي بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة
لحيث ومنها اذا وبناؤه وبناء كل ما في آخره الف بالاستدلال في المقابية
الى غير مما يشاركها في علة البناء والا فلا تمييز بين معرب المقصور ومبنيه
بالحس وهي للمستقبل وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضي فكما انه يجعل الماضي
بمعنى المستقبل قد يجعله الماضي بمعناه ويستبعد فيبينهما مهادات وقد يكون مع
جملتيها للاستمرار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه
عادتهم المستمرة وفيها معنى الشرط لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع
بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل لما لا قطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبخلاف
سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقه ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ في الشرط
بخلاف نظايرها في انها كثيرا ما تجردت عن معنى الشرط وتجي لمجرد الظرفية مع
استصحابها الجملتين على ترتيب الشرط والجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك
وناصبه الفعل الذي بعده عند المص كما في ساير الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط
على الاصح وقال الرضي العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزاء وفي الشرطية ما هو
الشرط وخالفها ايضا في انها لا تجزم وان زيد بعدها الا في ضرورة الشعر وفي
انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى اذا
وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض رجا على
قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتدا او اذا رجت خبره قال
الرضي انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي
خبرها فعل كثير نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا
نحو اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وفي جواز كون جزائها مع كونها جملة
اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تع والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير
اي جعل مختارا بعدها الفعل وفيه ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل
مختارا بل واجبا كما في نظايرها فلا بد من ضميمة عدم الرسوخ كما سمعت
وهذا مذهب الاخفش والمبرد اوجب الفعل ويقول لذلك لم يجز خلو
الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب

قوله تع

قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم ولو
اعمل فيه يصير القسم معلقا مع انه منجز بلا ريبة ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن القسم
به يلزم ايضا وقوع القسم في حال غشيانه لا الان في حال التكلم وايضا يلزم في قوله
تعالى والقمر اذا اتسق كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة
بان لا امرا فيما نحن فيه فظاهر واما في قوله والقمر اذا اتسق فلانه قيد بتقدير حصوله
وقت الاتساق لا الحصول فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له تامل وقد يكون للمفاجاة
اي الملاقاة الشي بغتة تقول لجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم تنصاصه في استعمال العرب ولذا
اختلف فقال المبرد انه للمكان فيفسر خرجت فاذا السبع بانی خرجت ففي
هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون اضافته تقديرا الى
الجملة السابقة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال الزجاج
هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير خرجت ففاجات السبع وقت
وقوف السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجاة مضاف الى الجملة بعده او تقدير خرجت
فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين قائلا
او مضافا الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا ويلزم بعدها المبتدا بيانا في ما سبق منه في بحث
الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير
الفعل بعدها والتوفيق بان المراد باللزوم المبالغة في الاختيار بعيد عن الاعتبار
والكلام ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفي دعوى
لزوم المبتدا بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل
الظرف فيكون خرجت فاذا السبع في تقدير ففي المكان السبع فيكون كففي
الدار زيد فكما يجوز عندهم كون زيد فاعلا في الدار يجوز كون السبع فاعلا لاذا اذ
لا يشترطون في عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مفعول به بعد اذا المفاجاة
لفهم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الواقف بنصب الواقف بمعنى
ففي هذا المكان السبع وجدته الواقف فاذا في نصب الواقف واقف موقف
وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هارون بين الكسائي وسيبويه فقال
الكسائي في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو
اياها لا يجوز الا نصب اياه لانه تم فاذا هو كما تم في الدار زيد فذكر اياها للتنزيل اذا

قصة زنبورية

مشتركة وجدته وقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده
جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر وان طلب هارون العرب للشهادة
ظهر ان العربي ما قال سيبويه وان قصدوا الشهادة للكسائي لما راوا من
حماية هارون الكسائي وترك سيبويه مجلس هارون بعد ذلك وندم هارون
عما فعله من الحماية ومنها اذ لما مضى من الزمان ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لا معا كما للاسما المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب ووقوع
احدهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين
على الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به او مضافا اليه الزمان نحو
بعد اذ ويومئذ ويقبح اسمية خبرها فعل ماض لان اذ للماضي فلا يرضى بالفصل
بينها وبين ماض في الجملة ونقض باذ زيد يقوم والتزم الرضي قبحه واجاب المصنف
بانه لحكاية الحال ودفعه الرضي بانه لا يجوز في اذ زيد يقوم قبل ان اذ لم يجئ تصوير
المستقبل بصورة الحال كما جاء تصوير الماضي بصورته ورده ما شاع في علم المعاني
من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجئ
للتعليل في معنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ
للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حرفا لكانه للتردد في اسميته لم يذكره هنا
وقد يجئ للمفاجاة والاغلب في جواب بينها اذ وفي جواب بينما اذا واذ
لا يجئ بعد اذا الفعل الماضي وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابها
عنهما ولذا استضعف الاصمعي في جوابها لكن خطئ في انكار الفصيح ولما انجر
الكلام الى ذكر بينا وبينما رأينا البحث عنهما وعن كلمتا مناسبا لئلا يخلو عنهما
كتابنا وهي الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول تردد الرضي في بنائهما على الفتح واعرابه
ووجه الف بينا والمانع ما بالجملة بين بان بين لازم للاضافة الى المفرد فلما
اضيف الى الجملة الحق ما الكافة لتكفها عن مقتضاها او الالف الذي يلحق الالف
في الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف
مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار
وبينما الزمان لانهما مضافان الى الجملة ففي الحقيقة اضافتها الى حدث
مضمون الجملة وكلما الحق باخره ما الكافة لتكف كلا عن اقتضاء المفرد
الى الجملة ولما فيه من العموم اشتد مشابهته لكلمات الشرط فلزم عليها في الجملتين

ومنها

ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرطا بدليل قوله
ومتى للزمان فيهما من قال اي وقت استفهام ومن حيث الاستفهام او ذا
استفهام فقد بعد فانا بمعنى اين كما يشعر به العبارة ويلزمها من لفظا او تقديرا
كقوله من اين عشرون لنا من اني وقوله اني لك هذا اي من اني ولا يقال اني زيد
بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف نحو اني يؤفكون واما بمعنى متى نحو اني القتال
والاول قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئتم بالثلثة ويختص متى شرطا بالمستقبل
ويعم الماضي والمستقبل استفهاما ويجئ متى بمعنى من وفي فتحه وهو حرف جر
ويجئ بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسطه ولا يخفى ان ما حكاه
يحتمل معنى في واتان اما فعال ماخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنيهما
واما فعلان ماخوذ من اني فيقبل صلة اي او ان يخفف اي واو ان يحذف الالف
والاول فيقوا بوان فادغم فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل اصله اي
آن ورد بان آن لم يوجد بدون اللام واي لا يضاف الى المعرفة للزمان
الذي يقع فيه عظام الامور وكان في المستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة
وما في شرح ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد وكيف
للحال استفهاما وهو بمعنى على اي حال في الرضي انما عد من الظروف لان الحال
والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوي والظرف متقاربان لا الحال
بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقاربان ولو جعل
تقديره في اي حال فكان ظرفا تنزيليا لكان اقرب الى الظروف وكانه يعتنيهم
على تقديره على ما جاء في الشذوذ على كيف تبيع الاحمرين وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش
وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت صحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى
الحال المحمول بكيف انت مجمل اصحيح انت وسقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال العاجل
فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم فان جاء بعد كيف فعلية نحو كيف يقوم
زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو في محل الخبر ومنها مذ
منذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خففت فصار مذ بدليل تصغيره وتسميته
به على منيذ وجمعه على امناذ انما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه
بالحجازيين وانما لان قول النحاة غير موقوف به لما قال صاحب المغني ان قولهم
غير منقول عن العرب ونحن نقول نفسير قول النحاة انه لو سمي بمذ ولم يكن اصله منذ

لشدد آخره لانه القاعدة في التسمية بثنائي آخره غير المدة واذا صغر مذ مشددا
لقيل منيذ واذا جمع لقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل في
التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ لثبت
ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبني على السكون واذا
لقي الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم وفي بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه
وميم منذ لغة سليمية وذلك ان تقول قدم مذ على منذ فقال منذ ومنذ لما قيل
ان بناء منذ لكونه على وضع الحرف ومذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس
اصل مذ منذ والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا عليه منذ بمعنى اول المدة اي اول
مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول مدة عدم
الرؤية ثم مذ مضاف الى الجملة السابقة تقديرا التزم حذف المضاف اليه للعلم به
ولا يخفى ان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة بل حكم
النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدأ
والا لزم كون النكرة مبتدأ للمعرفة في صور كثيرة فيليها المفرد والمراد به ما يقابل
المثنى والمجموع وقد يرد عليه بانه ربما يقال ما رأيت مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما ويندفع بان ما ذكره بيان للاغلب او بان التثنية في هذا المثال
في حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى لتعيين
هذا الوقت لا لبيان عدده المعرفة اورد عليه انه ربما يقال ما رأيته مذ يوم
لقيتني فيه وتكلف بان المراد من المعرفة المعين وبمعنى الجميع اي جميع المدة
المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فيليهما المقصود بالعدد اي ما يقصد
باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رأيته
مذ يومان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد المأول بالجمع فتقول ما رأيته
مذ امس اي جميع مدة رؤيتي اجزاء امس قد يقع بعدها المصدر او الفعل
او ان وان كذا في بعض النسخ فخفف المثقلة داخل في ان بالتخفيف
او في ان بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله او ان ولعله كان مقيدا
في الكتابة باعجام التشديد والتخفيف معا واما من قال صورة كتابة ان
مستعمل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن
او ما كتب بهذه الصورة لان كل ما يراد بصورة الكتابة تلفظ به في وقت

القراة

القراءة فان قلت لا منافاة من المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور في
داخلة فيهما فكيف ذكرت بعدهما قلت كانه اريد بالمفرد المعرفة والمقصود بالعدد
الزمان وذكرت مع دخولها فيهما توطئة لقوله فيقدر زمان مضاف مفرد
فيما اريد اول المدة نحو ما رأيته مذ سفرك اي زمان سفرك وما رأيته مذ سفرك
وعودك اي زمان سفرك وعودك لان مذ قصد به الزمان ولا يصح جعل الحدث
خبرا عن الزمان فقوله وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ ما بعده خبره بمنزلة
الدليل على تقدير الزمان خلافا للزجاج اي صانع الزجاج او بائعه كالصيغة
للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي فان الامر عنده بالعكس مما ذكرت وقوله
اوفق بالقواعد النحوية لكن لا يساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده
فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى في ما رأيته
منذ يوم الجمعة ما رأيته من اذ مضى يوم الجمعة وفي ما رأيته منذ يومان ما رأيته من
اذ مضى يومان اي من ابتدأ اذ مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت
اليه المص لكثرة التكلف وبالجملة بهذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي
هي منتصبة المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك
اذا لم يجعل الجملة مؤولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى في فانه بتأويل مشافها
وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها
على سابقها حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بان عدم
صحة العطف لصيرورتها جملة واحدة لا تستعمل تتمة الشيء وحدها والاوجه
ان عدم العطف لانها ابدا جواب متى او كم ومنها لدى قال الرضي لا دليل
على بنائه والفه تثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر كالف على والى وحكى
سيبويه عن قوم لداك والاك وعلاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا اصلا
لا الف سوى الثلاثة ولدن كعضد وهو اصل اللغات ويتصرف فيه باسكان الدال
فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا لالتقائهما فهذا احال وقد جاء لدن او حرك
الدال فتحا وكسرا واليهما اشار بقوله ولدن وكانه اكتفى بكتابة واحدة وقيد
الدال بالفتحة والكسرة وربما ينقل ضم الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين
بتحريك النون بالكسر ويقال لدن فهذه خمس لغات سالمة عن حذف
وربما يدفع التقاء الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان لد بفتح اللام ولد بضم

اللام وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين
ويقال لد بفتح اللام وضم الدال فعلى لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات
الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اقويها النون الساكنة المحذوفة
والمعتبر في البناء حال الافراد دون الوسط ولو قيل لانه منسي مع المعتبر هو الدال ان رده
ان المحذوف لعلة لا نسي نعم يصح ذلك في لد بضم الدال في دفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لا نظير له ولكن جواهم عن ذلك حذف النون بلا علة لانه
لما حذف بلا علة صار اجلا فيه لدفع التقاء الساكنين اولى ولدى بمعنى عند
الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل فيما بعيد هو في حوزتك
ولدن لا يكون الا مع من لفظا او تقديرا نادرا ولا يستعمل بدون معنى الابتداء
ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى
الجملة تمحضت للزمان اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها
الاضافة الا لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة لا غير ويشبه
نونه بالتنوين في السقوط واختلاف حركات ما قبلها واما ما جاء من قولهم لدن
غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة فنقول لا يبعد
ان يقال لدن غدوة في تقدير لدن لقيت غدوة او رأيت غدوة فيكون
لدن مضافا الى الجملة ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون
من لغاته الى الضمير قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه
وفيه انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد بنائه
كما هو الظاهر وقيل لاستلزامه الابتداء الذي هو معنى من هذا والاقرب ان يقال
بتضمينه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا ولا يقدر من اذا لم يذكر ومنها قط للماضي
المنفي بمعنى وقوع امر فيه اذ نفي الزمان لا معنى له الا نفي شيء فيه وحمله على انه للماضي
المنفي بمعنى انه لا يكون الا مع النفي لانه بعيد جدا وهو لتأبيد النفي في الماضي وقد
يستعمل لتأبيد الايجاب نحو كنت اراه قط اي دائما وفيه لغات تخفيف
الطاء بحذف الطاء الثانية او اثباته واتباع القاف للطاء المشددة او المخففة
فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحرف وفيه وقيل تضمن
معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى اللام بل هو ادرجا من القرينة
كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام وعوض والاشهر فيه البناء على الضم وجاء

الفتح

الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض العائضين
بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وفي تيجة على المص انه من الغايات
فلا وجه لافراده منها ويمكن ان يقال بتضمنه معنى لام الاستغراق وفيه ويؤيده
انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال لا افعل كذا من ذي عوض
اي في المستقبل والاكثر ما يستعمل عوض مع القسم للمستقبل المنفي قد سبق
بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبتهما ومن الظروف المبنية امس
اذا اريد به المتقدم على يومك في التسهيل هو مبني على الكسر مطلقا عند الحجازيين
ممنوع الصرف رفعا ومكسور نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من
يعربه غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب باتفاق
هذا الكلام ومنها الآن لوقت حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام والظرفية غالبه
لا لازمة ولم يذكر لعلة بنائها وجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها
فلم نتكلم فيها مخافة استكثار وقيل هو معرب لانه ورد من الآن بالكسر ورد
بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ ويستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا او الفاء وربما يقرن الماضي بالفاء وقد يكون مضارعا
والظروف المضافة الى الجملة الظاهر الظرف المضاف لان المسألة انما
تكون حكما كليا يشتمل على الكلي لاداء اطلاق الظروف المضافة الى الجملة
انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية فعلها ماض
لفظا او كان المص اختار مذهبهم لان علة البناء اضافته الى الجملة لانها محتاجة
الى المضاف هي اليه والمضاف هي اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها
على ما سبق واذا دخل في ذلك بناء الجزء واعرابه بقي ان التشبيع لا يهمنا تشهد ان
كما في بعض الشروح ان بناءها لا كتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشيء
لان الجملة ليست مبنية ولا معربة واذ اي المضاف الى كلمة اذ لان
المضاف الى اذ محتاج الى ما اضيف اذ وليس بناء اذ مما كسبها البناء عن الجملة
بالواسطة كانوا هم تجوز بناؤها على الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة
فلم يقو قوة الايجاب ولا يشكل القاعدة بحيث واذا او اذ لانها ظروف
مبنية والمراد الظروف المعربة المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولا بد

من استثنا يوم قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه والاظهر ان يومئ قام زيد ايضا
مستثنى وكذلك مثل وغير مضافين الى الجملتين كالمثنين مع ما المصدرية
وان وانّ والاظهر العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا
اليه من مضمون الجملة وشبههما بالظروف في التوغل في الابهام ولا يخفى
ان هذا التعليل يقتضي جريان هذا الحكم في تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه
يتعذر في التثنية بالالف ويبعد في التثنية بالياء وشمول عبارته للجمع دون
التثنية بعيد جدا المعرفة والنكرة يعني باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث
الاسم الاعراب والبناء قدمهما ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث شتى اوردها في آخر
مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل بمبحث الفعل لانها تشبه الفعل فهي اولى بمجاورته الا انه يخطر ان معرفة
المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب فلو قدم
مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه المعرفة ما وضع لشيء بعينه فاتفق النحاة (المعرفة والنكرة)
كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي كسائر النكرات الا ان هذه المعارف
امتازت بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هي له بل لافادة واحد من افرادها
بعينه وانما وضع للمفهوم الكلي دون ان قصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص
الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها في زمان الوضع
ولتعذر معرفة خصوص [illegible] الاشخاص قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلي بشرط ان لا يستعمل
الا في فرد منه بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها
بهذا المفهوم الكلي الذي زعمتم انه الموضوع له ويستحسن لنا دون هذا الاحتمال
ولا تخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال
ولا يتم ما ذكروا من ان المجاز العاري عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الا بالاعتراف به
والا فجميع هذه المعارف اشتهرها ونحن نقول والاه لما تم ان المجاز لا بد له من ان يكون
استعماله في غير الموضوع له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ
مستعملها العلاقة ولا ينصب القرينة بل يتمسك في استعمالها بجواز الواضع عرفه
المخاطب ثم نحن لا ننكر قوة كلام المتاخرين لكن نذب عن القدماء فطن الغفلة
واتجاه ما ذكروه وما ذكرناه فنقول يحتمل ان يكون غرضهم عن الوضع التجريبات
بملاحظة المفهوم الكلي لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فاختار المعتاد والمجاز

عندهم

عندهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع له اي لافادته فهذه المعارف حقايق في الطرف
في تعريف المجاز اعني له ليس صلة الوضع بل بيان الغرض كما في تعريف المعرفة
واذا عرفت هذا ظهر لا تفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريف
المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتاخرين بل هي ادق له فلك الخيار
وينبغي ان يعرف ان غيرنا قدر التعريف بما وضع ليستعمل في شيء بعينه
وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين
وهذه الحيثية مدار الفرق في رجل موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار الحيثية
فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل
موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلا يفهم منه الا ملتفت التعين وبهذا
فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق لهذا
التحقيق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنسي ونظايرهما تعريفات
لفظية اضطرارية حكم تعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والنظر
الى المعنى بري عنه ومما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة لشيء بعينه انه
تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه ليس بهذا المعنى وهي المضمرات
والاعلام والمبهمات يعني بها اسم الاشارة والموصول لانهما حين يذكران في
غاية الابهام يزول ابهامهما بما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر
فانه لا يذكر الا متضحا وان كان بمرجع متقدم والمفسر المتأخر قليلا وما عرف
باللام او الميم واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الاشد الدرهم
وعن حال كذلك نحو ورث مهم الجماء الغفير او بالنداء لم يقل المنادى احتراز
عن نحو يا رجلا ولم تعيف المتقدمين في تركه لزعم انه داخل في ما عرف باللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل لانه تكلف والمضاف الى احدها اي احد الخمسة
معنى اي اضافة معنى اي اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا يتعرف ولا بد
من استثناء ما توغل في الابهام كمثل وغير ولا يخفى ان الاضافة الى الخمسة لا يوجب
صحة الاضافة الى كل واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة باضافة
اذ المضاف الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح ان في
ذكر المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات لا تتقدم
المعرف باللام عنده بل الموصول ذو اللام سيان والمضاف في رتبة المضاف اليه

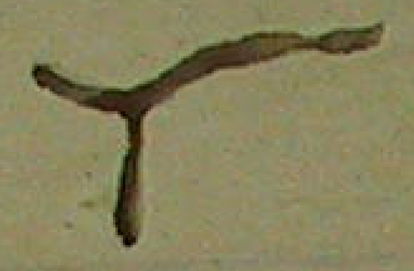
ولا مضافا او في من المعرف باللام العلم ما وضع لشئ بعينه اما شخصا كزيد واما
حقيقة متعقلة متعينة في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل
بعينها حين دخول لام الجنس واما معنى كبرة علما لحقيقة المبرة وذويرة علما
للكلبة وسبحان علما لحقيقة التسبيح على راى والقول بان الحكم بتعريف الحقيقة
لا حقيقة له انما هو لمجرد جريان احكام المعارف ليس بمرضى وان كان من الرضى
لان الموصول مع كونه موضوعا للشئ بعينه يعد من جملة معيناته الى هيئة الرعية
والجنسية غير متناول غيره المتبادر من التناول حالة المفهوم بالافراد وهو
ليس بمراد بل الاطلاق اى غير مطلق على غيره فلذا نبه عليه لقوله بوضع واحد
وقيل احترز به عن خروج العلم المشترك والاعلام اما منقولات وهو الاكثر فاما
من الاسماء فهو مع اللام او اضافة لان النقل يكون بغلبة استعمال العام في
الفرد المعين وطريقه ارادة مع اللام العهدي او الاضافة العهدية ليصير علما
مع احدهما ولا يجرد عن الاضافة اصلا وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة
وهذه في الصفات والمصادر لا غير فلا يقال في النجم نجم ولا في البيت على الكعبة
بيت واما مرتجلات وهو ما لم يسبق له معنى قبل العلمية اذ كان لكن غير مناسبة مع
العلمية كمحبب وحيوة ومكوزة فانه قبل العلمية محبب حيية ومكارزة والمرتجل
ماخوذ من الرجل فكانه نقل من غير قعود للعامل بل على راس القدم فجاءة وايضا
ينقسم العلم الى اسم ولقب وكنية الاب والابن والبنت والام المضافات
واللقب ما يشعر بمدح او ذم والاسم خلافهما هكذا في كتب النحو لكن قد ذكر في القاموس
غير مرة ان ابو فلان اسمه لا كنية ولعل وجهه ان ابو فلان مثلا انما يصير كنية اذا
قصد في مقام التكني التلميح الى ابوته وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية غيره تبركا
من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يجعل قولهم الاب والابن والبنت
والام المضاف على ذلك واذا سمي بمبني يعرب فان كان اقل من ثلثة لو
يعتبر الثاني الصحيح لا وبعد العلمية محذوف الجزء معتلا فاذا سمي رجل بلفظ
كم يعتبر اصله كمي ويصوغ على كمي ويزاد من جنس حرف العلة في المعتل الاخر
فيقال لو وفي مشددين ولا يقلب الالف الزائدة همزة في التسمية بلو
وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثاني محذوف فان كان فيرد ولا يزاد شئ واذا
كان على حرف واحد كلام الجارة والباء كذلك يزاد حرف مشدد من جنس حركته

ان كان

ان كان كسرة او ضمة فيقال لى ولى والف ممدودة ان كانت فتحة فيقال لا
في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا يتحرك بالكسر لان
الساكن يتحرك بالكسر ويجعل ثانيها بالحرف المجانس للكسر وهذا انموذج
من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد منه فان اردت البسط الطولى فعليك
بالرضي ومما يهم ان يعلم ان العلم اذا ثني او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع
بدون التنكير فيجبر نقصانه بالتعريف الا قليلا نحو ابانين وعمايتين لجبلين
وجماديين ونحو عرفات فانه سمي كل موضع منها عرفة فجمعت واما اذرعات
اسم بلد بالشام فهو من تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم وتنكير العلم في غير مقام
التثنية والجمع قليل واما كثر في التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال
زيد وزيد لانه كجاء رجل في رجلين بحسب الظاهر واذا سمي بالمثنى اعرابه
كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلتزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم
فيه الياء وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء واعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف
باللام والنداء والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة والنكرة
ما وضع لشئ لا بعينه اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما
ذهب اليه الرضي لا الشئ لا بمتلبس بتعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة
للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد
السند في تصانيفه اسماء العدد العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء
وترك الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام وكان
الانسب ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتانيث
والجمع فيه عسى تقديمها الا انه راعى شدة مناسبتها بالنكرة في الابهام بل بالمعرفة
ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود
نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفها للعلمية والتانيث واسماء
العدد في تقدير هذا اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدأ
محذوف اى هو ما وضع والمقصود تعريف اسم العدد للكمية بتشديد الميم والياء
اى الصفة المنسوبة الى لفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما
شدد كم لان الاسم الثنائي المراد به لفظه اذا كان ثانيه الفا يمد وان كان غيره

يشد و قيل المنسوب اى لفظ كم قد يكون الذراع و المن و الكيل و لا يتوهم ان الذراع
اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة و هكذا المن و الكيل و قد يكون العدد
فقوله ما وضع لكمية تتناول الجميع فلما قال آحاد الاشياء خرج ما سوى العدد و فيه ان
كم سؤال عن العدد و لا يجاب بغير العدد و الذراع و المن و الكيل انما تقع في الجواب
من حيث العدد و اطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه
على ان العدد مركب من الوحدات من مراتب الاعداد و لا يرد الواحد و الاثنان
لانه ليس معها آحاد لانهما ايضا موضوعان لكمية آحاد الاشياء المتفرقة دون
المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية هذا و ذلك الى غير النهاية قال الرضي كمية
آحاد الاشياء العدد المعين لان يجاب عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج
منه الالوف و المآت و ينبغي ان يقول ما وضع لكمية الشئ المخصوص ليخرج عنه
التثنية و المفرد و فيه نظر لانا لا نم انه لا يجاب عن كم بالالوف و المآت نعم لو خرج
عن التعريف لا يكون البحث عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد و لو قيل ما وضع لكمية
الشئ المخصوص يخرج عنه مائتان و الفان لبقي ان يجاب به عن السؤال بكم هو معدود
لان كم انما يسأل به عن المعدود و ان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو
لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل تمييزا و الجواب عنه عشرون رجلا فكان
الاصوب ان يقال اسماء العدد ما وضع للعدد و لما لم يفد التعريف معرفة اسماء العدد
و كان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت لها عقب التعريف فضبطها مع عدم
تناهيها ضبطا انيقا فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة و اشار بترك تعيين عدد
الفروع الى انه لا ينضبط عددها نبه بقوله واحد الى عشرة على ان كمال مراتب
العدد في العشرة و اشار اليها ذو التاء لانه اول ما وضع و المجرد عن التاء فرع حصل
باسقاط التاء و مائة و الف و فروعها انما تحصل بالتصرف في تلك الاصول
اما بالتثنية نحو مائتين و الفين و اما بالجمع نحو مآت و الوف و اما بالحاق
علامة الجمع نحو عشرين و اخواته و اما بالعطف و اما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة
و اما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر و من عبر عنه بالتركيب الامتزاجي فقد خرج
عن الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر و المؤنث
و ان كيفية تفصيل انواع المذكر و المؤنث و قال تقول واحد و اثنان و احد عشر
في افادة كونهما للمذكر ان الاحق بالتقديم المذكور واحدة و اثنتان و ثنتان

ولو



و لو كان تقول على صيغة الخطاب للمتعلم فهو احرى في صورة الخبر و ان كان على صيغة
المؤنث بارجاع الضمير الى الوب فالخبر على حقيقته و لكل وجهة هو موليها فاجعلك
و طنبك موليها و وجه عطف اثنان و ثنتان و ترك عطف واحدة خفي ثلثة
الى عشرة ثلث الى عشر بذكر ان للمذكر و تركها للمؤنث و كذلك بضع بكسر الباء في
الاشهر و يفتح للثلثة الى تسعة فتقول بضعة رجال و بضع نسوة اعلم ان الفرق
بين المذكر و المؤنث بالتاء و عدمها في غير الصفات المشتقة قليل نحو رجل و رجلة
و غلام و غلامة مطرد فيها و انما كثر في اسماء العدد في الاكثر يستعمل بمعنى الصفات
حيث يراد بها المعدود بالعدد لا نفس العدد على ما هو وضعه و لهذا ربما يجري على
الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجامد غير جارية على موصوف
بايراد موصوفها مضافة هي اليه و تمييزا و لما كان الصفة التابعة للمتعدد اذا
افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو و النون فيقال رجال ضاربة انث
العدد التابع لجمع المذكر فلم تؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه
البديع الذي يستحق ان ينسى له وجوه ذكروها و المعتبر تانيث واحد التمييز
و اعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسماء العدد و اذا اريد بها الاعداد استعمال
المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلثة و لا يقال ستة ضعف ثلثة
فان قلت ما ذكرته لا ينتقض بثلثة مسلمين و ثلثة الزيدين قلت الصفة قلما
تقع مميزا استعمال جمع السلامة و العلم كذلك لان جمعه لا يعرى عن اللام و ذلك
يخالف مقام التمييز فلقلة التمييز الذي هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه
و اما جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسر في الاغلب و جاء سبع سنبلات
مع وجود سنابل و ان لم يوجد تمييز بالسالم نحو ثلث محورات فاحفظ فانا لا نعيده
في بحث التمييز فان قلت جاء عشر امثالها في النظم المعجز و المثل مذكر قلت بناء مؤنث
معنى لانه في معنى الحسنة و يستوي اذا كان المعدود مؤنثا و اللفظ مذكرا فوجهان
و قيل المميز محذوف اقيم صفته اي امثالها مقامه و التقدير عشر حسنات امثالها
و ينبغي ان يعلم ان الاعتبار بتانيث واحد المميز في تانيث اسم العدد لا الى
لفظ التمييز فيقال ثلثة بنات عرس و ثلث بنات آوى لان مفردهما ابن
عرس ابن آوى و انه اذا كان المميز جاز التانيث و التذكير كما في العدد
مثله و ان كان التمييز صفة نائبة عن موصوف يعتبر الموصوف و ان كان اسم جمع

او اسم جنس فان اختص بالمذكرين يذكر وان اختص بالمؤنثات يؤنث وان
اشترك نصفنا باحد المحتملين فالحكم له الا ان يفصل التمييز بين النص والعدد
فحينئذ الاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر
احد عشر الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة
مشبهة قلبت الواو همزة على خلاف القياس وقد يجيء على القياس واحد عشر ولم يقع
في تنيف العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال احد عشر وواحدة عشرة ووحد
وعشرون ويستعمل احد واحدى في غير التنيف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلا
اضافة يستعمل احد دون احدى في النفي والاستفهام والشرط لعموم العقلاء
وفي غيرها قليلا نحو قل هو الله احد وقال ابو علي همزته في النفي واخويه اصلية وانكره
الرضي اثنا عشر بتذكير الجزئين احدى عشرة اثنتا عشرة بتانيثهما ثلثة عشر
الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة
بسكون الشين لكانه اكتفى بالاعجام او اعتمد على التعليم في القراءة قال الرضي
لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو ككلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في [illegible]
فتحة هذا الكلام ويتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلث عشرة الى تسع عشرة
من غير تعلقها باحدى عشرة واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة
عينا بسكون الشين او كسرها على قراءة غير الاعمش وهو بفتحها على لغة من لا يغير
الشين في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المصنف وتجنبوا عن توالي
اربع فتحات في احد عشر لانه ليس فيما هو ككلمة واحدة بخلاف عشرة للفرق بين
امتزاج التام مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جعل الوجه اجتماع
خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات في احد عشر
واثنتا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احد عشر وانه غفل عن ست فتحات في
اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر في التركيب مع متحرك الاخر فقرئ احد عشر
كوكبا بسكون العين عشرون واخواتها عطف على مقولي القول منصوب المحل
مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع
اخواتها فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعد فيه انه لا معنى لقولنا
نقول اخواتها والاوجه انه جعل في موضع مفصل هو ثلثون واربعون وخمسون
وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكي فيهما اي

في المذكر

في المذكر والمؤنث احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف لا بالتركيب ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم من اثنين واثنتين وثلثة وثلث وقيل وعشرون ايضا
مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف
عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم
بالعطف عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس في الكل لكنه اقل الى تسعة وتسعين
بل تسعة وتسعين ومائة اصله مئية كسدرة حذف لامه والتزموا الالف عوضا
وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش رأيت مئيا وقد يشم كسر ميم مائة
شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء والف ولا تقل عشر مائة اذ
المائة لا تقع مميزا الا الثلثة الى تسعة صرح به في التسهيل وقال واختص الالف
بالتمييز به مطلق ومئتان ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مائات كذا في الرضي
فما اشتهر من كتابة الالف في التثنية خطأ والفان فيهما اي في المذكر والمؤنث
ثم بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم تذكر ان كنت تعلم ونحو ثماني عشرة
فتح الياء على خلاف سائر المركبات التي في اخرها ياء فانها يسكن وجاء اسكانها
على القياس وشذ حذفها بفتح النون والبقاء الكسر شذ كما في الرضي فلم يذكر
الكسر لعدم اعتنائه وليس المراد انه لا شذوذ في الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر
عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شيء من الاربعة وقد تحذف الياء من الثماني مفردا
وتجعل النون متعقب الاعراب وفي الحديث صلى ثمان ركعات وقد يفعل
ذلك بمستقبل جوازا ولا يخفى ان حق البيان بيان ثماني عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات
المبنية ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لكونه مضافا اليه ومجرورا بمن مجموع
لفظا او معنى بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم
جنس كالتمر والنحل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من في ذلك
لكراهة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه
قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة ذود والغالب اضافته الى جمع القلة فلذا
اختير القلة عند تحقق الجمعين وتعين كل منهما عند فقد الاخر الا في ثلثمائة الى
تسعمائة فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد
معين وكان قياسها اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث الضمير لعوده الى متعدد
وجعله الى مائة المضاف اليها ثلث الى تسع خلاف السوق ومردود في الذوق مئات

بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعضهم نصم ميم مئين وفي كون مئين جمعا
خلاف الاخفش حيث جعله بغلين كفسلين حذف اللام ويرده عدم اطلاق
مئين بمعنى مائة الا ان تجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل كعصى ابدل الياء
الاخيرة نونا ويستفاد من الرضي ان قوله او مئين غير متين لان الجمع بالواو
والنون لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فتبعين على القياس ثلثمائات
فذا ترك الا انه لا يجي تمييزه مئات بعد الجمع بالالف والتا بعدها تعود المجي
بعدما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا
فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصي واما
ثانيا فلان ما ذكره من وجه ترك مئات يوجب ان لا يجوز واثلثة آلاف
رجل لكراهة المجي بعد جمع قلت لكثيره قد تعود المجي بعدما هو في صورة الجمع المصحح فان قلت
قد فصل بينه وبين عادته المجيئه بعد مائة ولا يبعد ان يقال فرقه بين الفصل الممتد
والفصل القليل ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل تسعة وتسعين منصوب
مفرد لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه
لا يحذف ما هو ممتنع لشبها للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون
لانه يشبه هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع لجمعها
الا فراد فلانه لو جمع لكان انقص في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا
وجه بديع ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الف وهذا البيان يوهم ان
تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مئات رجل صرح به الرضي
فالاولى ان يتكلف ويقال اي ازاد التمييز بناء على كل احد مخفوض مفرد وجاء مائة
رجال ومئين علما واعلم ان المميز يستقبح ان يكون صفة عند سيبويه وجماعة
من النحاة لكونها قاصرة في المقصود من التمييز وهو تنصيص اذ هو معدود من
الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلثة علماء ومائة فاضل
وان عشرون درهم واربعون ثوب وخمسة اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة
في قراءة حمزة والكسائي قليلة واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او
بالعكس ففي اسم العدد وجهان ورجح رعاية اللفظ وليس ثمانية رجل من هذا
القبيل لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلثة اشخص
اذا اريد به النساء ومثال الثاني ثلث انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم

نون اثنين فلا يصح مع بقاء ما هو بمنزلته
التنوين والنون ولذا لا يجامعه
صح

العد

العدد المركب بمذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما
بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة وجملا
وللمؤنثها ان فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت
ست عشرة بين ناقة وجمل ست عشرة بين جمل وناقة واذا اضيف العدد
الى مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندي عشرة اعبد واماء وعشر
اماء واعبد ومعنى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل
بخلاف ان يقال عشر يوم وليلة فانه يراد عشر ليال وعشرة ايام كذا في التسهيل
ولا تمييز لواحد واثنان وفروعهما استغناء بلفظ فان قلت لا ترك لانه لا
فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز حاله وصف
كونه مميزا او باندراج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع النظر عن كونه مميزا
كما هو المراد فاعرفه فانه دقيق التمييز عنهما لانه يفيد تمييز الواحد الوحدة وتمييز
اثنين الاثنينية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فجا بمنزلة
التمييز والعدد وكما ان التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك
اختصار للعدد والتمييز فان قلت في الاستغنا بحث لان الابهام ثم التفسير
يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت وضع تمييز
الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضي هذا اذا كان
لا يتم في واحد رجال وثنتا رجال وثنتا رجل ولذا جاء في ضرورة الشعر ثنتا
حنظل هذا وعدم التمام في واحد رجال مم لان رجالا لا يفيد جماعة واحدة من
الرجال على ان تنقيح الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن
الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف ساير الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزه
بوجه يغني عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب
واحدا كان كالعشرين رجلا او اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان
مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلثة الدراهم وثلثمائة
الف درهم وان كان مركبا ادخل على الاول نحو الاحد عشر وتقول ارأيت اد
العرب وعلى الاول فهو اوجا في صورة الخبر لانه قد يقال في المفرد اي في افادة
الواحد والذي افرد ومميز من المتعدد اي المعدود لا مطلق المتعدد اذ يقال
ثالث رجال على الابهام بل ثالث ثلثة او اثنين باعتبار تصييره العدد الاقل

من جملة هو احد جملة والكافي التي من ضمن المفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يكون
لتصيير اصلا وذلك الاصل حيث جوز ثان اثنين بمعنى جاعل الاثنين بتصييره واحدا
منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في ثان اثنين لا غير الى الى والثانية
الى العاشر والعاشرة بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث لا غير بخلاف العدد فان
فيه التذكير للمذكر والتانيث للمؤنث في بعض وبالعكس في بعض على ما عرفت بوقت انه
لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم مفعوليته والابتداء بثان من الاثنين وانه لا يقال
فيما فوق العاشرة من جعل العاشر والعاشرة حادي عشر ولم يقل فيما هو باعتبار الحال
لا غير لتقرره بتكرره وقالوا معنى لا غير انه لا يجوز ان يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة
ولهذا لم يقل في اعتبار الحال لا غير ذلك ان يجعل لا غير اوسع فانفع ولا تقنع وقد
اثبت سيبويه التصيير فيما فوق العشرة بقوله ثالث عشر اثني عشر او ثالث اثني عشر
فيعرب الاول كما سنعرفه وباعتبار حاله فان قلت التصيير ايضا حاله فكيف جعل حاله
مقابل تصييره قلت في التصيير اعتبار حال الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه في درجة
من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فاحسن التامل اي باعتبار حاله ووصفه الى حاصله
باعتبار كونه في درجة من درجات العدد الاول عبر بلفظ الواحد اي الاول لانه يفيد
بما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قيل واحد الاثنين او الثلثة ولم يكتفوا
بالحادي الذي يذكر في النيف لما اعتادوا من ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد
في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من اول
ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فتقول فعلته عاما اول واذا لم تجعله صفة نونته فقلت
فعلته اولا كذا في الصحاح والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة واما
فيما فوق العشرة فيستعمل الاول الاولى الحادي والحادية كما اشار اليه بقوله والحادي عشر
والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذا غاية التركيب لا غاية القول
باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فتقول لمن هو بعد تسعة عشر
عشرون وفي النيف على ما عرفت في التركيب لكن بعطف ولا يركب كما كان في العدد
فتقول الحادي والعشرون والحادية والعشرون ومن ثمة اي ومن اجل ان المقول
المذكور لتصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذي هو اصل بهذا المقول او لبيان حاله باعتبار
الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه قيل فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل
تقول سابقا بمعنى تقول العرب في الاول ثالث اثنين بالاضافة اي اقل منه بواحد

اي حتى

اي حتى معنى ما ثمة من تلفتهما من حد ضرب فيما لا جوف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه
جوف حلق وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها الذي يقع في الدرجة الواقعة فوق
الاثنين ثم لما كان مقصوده مجرد الفرق بين هذا ثاني اثنين بان الاول اضافة الى المفعول
والثاني اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرهما ولم يعين احدهما
وذلك ان تقول معنى قوله ومن ثمة انه من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى المصير في
الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفي
الثاني ثالث ثلثة بالاضافة ولم يبين الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين
في الاضافة لكن قال الرضي الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فان الامر فيها بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف يصح تفسير
ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضي اذا انضم الثالث الى الاثنين [illegible]
استعمال الاثنين في المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول فيه
مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلثة وقال الرضي الفاعل باعتبار الحال في صورة
اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشتق من فعل حتى يدل على قيام مصدر به شيء
قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون الثاني بمعنى المنسوب
الى اثنين بمعنى كونه جزءا خاصا له فيكون كتامر ولابن لبائع التمر واللبن لبائع
البقل ونقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة باضافة احد المركبين الى
الاخر وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول
لكن عند قرينة الحذف والا كان من قبيل اضافة الحادي الى العدد الاكثر
لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة فتعرب الاول اي الاسم الاول لان بناءه
لكون الثاني بمنزلة تاء التانيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما في قدم
وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثاني ايضا
فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر قال سيبويه فتبنيهما لقيام الجزء
الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الاول وجوز الكوفيون
اعراب الاول وروى الكسائي الوجهين عن العرب وانما لم يذكره المص لانه
انكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل جعله من قبيل
الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يكون يقول وان شئت ثالث عشر
لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقديره المذكر والمؤنث اي هذا باب المذكر

المذكر والمؤنث

والمؤنث وهذا يدل بدلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ وليس مبتدأ
ما بعده المؤنث ما فيه علامة التأنيث هذا تعريف للمؤنث بغير التاء وبلى فان
التاء وبلى كرجال ليس فيه علامة تأنيث لا لفظا ولا تقديرا لفظا او تقديرا والمقدر
لا يكون الا التاء ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج
عن التعريف المؤنثات الصيغية كهندي وانت وهي وهما وهن وانتن الى غير
ذلك لفظا وعلامة التأنيث التاء المنقلبة هاء في الوقف وكان اطلاقها
لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق سمي علامة تأنيث لانها قد تكون للدلالة
على التأنيث ولانه يعامل معه ذي التاء معاملة المؤنث سواء كان تاؤه للدلالة
على التأنيث وهي في الصفة غير افعل التفضيل وفعل الصفة ومفعال ومفعيل
ومفعل ليس من الافعال كمذكر بمعنى امرأة شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول
وفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالتاء قياس وفي الاسم الجامد سماع قليل كرجلة
والمسانة وغلامة او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر واجناس المخلوقة
كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ
الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين اجناس
المصنوعة والواحد منها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد تجيء للفرق
بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كمأة للجنس وكم للواحد
وهو قليل او للمبالغة في فعال وفاعل وفعول ومفعال كعلامة وراوية وفروقة
ومطرابة وجعلها للتأنيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجعل الواحد كالجماعة
للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على ان مفرد
الجمع العجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جورب وموازجة
في جمع موزج معرب موزه وهذه التاء غير لازمة فيقال جوارب وموازج
او للتنبيه على ان مفرده مع ياء النسبة وهو ايضا من خواص جمع الاقصى فيقال
اشاعثة في اشعثي ومشاهدة في مشهدي او للتعويض عن الياء المحذوفة عن نحو
مصابيح فيقال فرازنة لحذف ياء فرازين وهذه التاء لازمة مع حذف
الياء ولا تجامعها او لتأكيد تأنيث الجمع وهي لازمة في مثال اغربة وغلمة
وجائزة في فعالة كجمالة وقد يلزم كما في حجارة وفي فعولة كصقورة وقد يلزم
كعمومة وخؤولة وفي جمع الاقصى كصياقلة وملائكة او لتأكيد التأنيث كما في

ناقة

ناقة ونعجة وهي لازمة وقد تجيء في الصفة نحو عجوز وعجوزة او للتعويض عن فاء الفعل
كما في عدة او عن لامه كما في ثبة او عن ياء الاضافة نحو يا ابت او للنقل من الوصفية
الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها او لا يكون بمعنى من
المعاني كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة هذه اثنا عشر قسما للتاء جمع الكل في علامة
تأنيث ويخلص فاعل ومفعل لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث
التجرد عن التاء كحائض وطالق ومرضع ومطفل وقد يجيء التاء فيقال حائضة ومرضعة
وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة كحائضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة
بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بها الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية حيث
قالوا العلامة هي الهاء صارت في الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل في الوصل هو
التاء تصير في الوقف هاء ويرجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذي
كان في الاصل فالظاهر انه رد التاء الى الاصل او الالف مقصورة كانت او ممدودة
والالف الممدودة ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة
وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة
قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شيء
بل اصلية وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة
تجوزا لكونها سبب مد الف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف
على ما هو مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحرك والساكن وههنا بحث وهو ان
معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد بينها بالالف المقصورة
والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مؤنثا مع ان نحو
فتى مذكر ولو قيد الالفات بكونها للتأنيث لدار اذا كان تعريفا بالمجهول وغاية
ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من السماع
فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف الا تعيين
مفهوم المؤنث عند النحوي وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما يمكن في هذا المقام
واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا سيما كما
فاحالها الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالف
التأنيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الالحاق والف زيد لمجرد تكثير
الكلمة هي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحال

اليه مخافة التطويل وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي ولا يخفى جوابه لانه قسيم
في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض بخلاف المؤنث فالحقيقي ما
بازائه ذكر اي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر
لما لم يثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال من الحيوان اخرجها ومن جعل تانيث الحيوان
الغير العاقل كالمؤنث اللفظي في الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل
داخلا في المؤنث اللفظي وتقييد ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي
تعريف الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا
كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في
الاحكام او بالحقيقي وانه منقوض بما قيل في الغراب ان تمنعه عن اثناه بالطعم فان
الظاهر منه ان لا يكون لها فرج كامرأة وناقة واللفظي بخلافه سواء كان علامة تانيثه
في اللفظ او في التقدير كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل المتصرف بخلاف نحو نعم وهذا
وسنده الفعل فيلتبس ذلك الفعل او شبهه بالتاء لكن بشرط ان لا يكون المؤنث
على المذكر فانه في حكم المذكر مطلقا الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذي التاء
وانث في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي ايضا اذا انفصل بينه وبين المسند نحو حضر
القاضي امرأة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب التاء الا اذا كان حقيقي
التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار تقول حمامة حسن حسنة بالخيار نبه به على
ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس والاغلب ان يجعل هذا مستثنى من
الحكم السابق وقد يجعل مرتبا على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف تكلم الامام
ابو حنيفة رحمه الله بان النملة في كلام الله حيث جاء قالت نملة كانت انثى
قالت قلت يقع في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به
مذكر لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به بقي ان المختار في ظاهر غير
الحقيقي المتصل بالفعل التانيث وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع
اليوم الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع مذكر او مؤنث
حقيقي او غير حقيقي غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي فيه ان الاولى طلعت الشمس
كما سبق والاولى طلع الشموس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم
ما كان حقه السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين وارضين
وسنين فالاولى في حكم الاتباع والاخيرين في حكم الجمع بالالف والتاء قال الله تعالى

آمنت

آمنت به بنو اسرائيل وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت هذا من المبحث
وفعلوا الى من المبحث ذكر استيفاء او مجموع فعلت وفعلوا في نوع جارتا نايبه
فالكل من المبحث نازل في النساء الا المراد جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل
غير العاقل مطلقا في والايام مؤنثا كان او مذكرا فعلت وفعلن قالوا النون
لغير العاقل مستعملة في المؤنث لنقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل
فتلك كان الاولى ان يقول في النساء كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة
غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت ايضا والتفرقة بين الجمع
المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضماير على اختلافها فتقول للجمع المذكر السالم هم لا غير
ولمثل الرجال هي وهم ولمثل النساء والايام هي وهن وهكذا المثنى ما لحق آخره
اي آخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلما ولم يلحق آخره شيء بل آخر مسلم وبهذا اندفع
ان تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده لكن نحو انه صادق على الجمع فانه
يصدق عليها انه لحق آخر مفرده ذلك لو قال لحق آخر مفرده فيه لم ينتقض لكن
نحو ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع فيندرج ويخرج عن التعريف رجالان
وانما ادرج الآخر ولم يكتف بالحقه لان اللحوق في السنتهم شايع في الطارئ
على الشيء سواء كان في اوله او آخره ومنه قوله سابقا ولحقها اي اسماء الاشارة
حرف التثنية الف او ياء ليشمل جاء مسلمين جميعا وخرج الثاني بقوله مفتوح
ما قبلها والاول بقوله ونون وبعد ليشمل عطشان والاوجه بقوله مكسورة وفيه
نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد بن
فقعس وقال الفراء هي لغة لبعض بني اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون
وجاء عن فاطمة رضي الله عنها يا حسنان ويا حسينان بضم النون ليدل الالف
او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء غرضا
من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالتنوين وما نائب عنه ومن
قال المراد ليدل الالف او الياء والنون وفي دلالة المجموع لا يجب ان يدل كل جزء
يرد عليه انه ليس الغرض من الالحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المص جعل النون
ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لا تحذف لانه لا يسلم
امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا بد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية
لان الالف والياء بدلان على المعاني المعتودة على الاسم ايضا على ان معه في الارادة

المثنى

ستة في العدد واللفظ من جنس الذي يفيده اللفظ من المفهوم الكلي الشامل لهما حقيقة او ادعاء كما في التغليب نحو عمرين لابي بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا تحت المسمى بعمر او تحت مفهوم القمر ويسمى تغليبا ويعتبر في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلهذا لا يقال شمسين قيل التغليب مجاز فلا يقاس وبهذا اندفع ان جاءني رجلان لا يقتضي كون الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنس تنبيها على عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك في اللفظ عند المص وان صرح الاندلسي بجوازه ولا يرد تثنية العلم لانه تثنية اللفظ المشترك لانه ما دل كما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان مجازيا او حقيقيا فيراد بزيدين التثنية المسمى على ما هو المشهور وعند المص يراد المتميز بهذا الاسم لان غرض الواضع في وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم مخصوص بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا التاويل ثم التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءني زيد وزيد الا للضرورة او على سبيل او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاءني رجل فاضل ورجل تاجر او حكما نحو جاءني رجل فاكرمته الرجل ورجلا معه فانه في معنى الرجل الجائي ورجلا معه او لقصد التكثير نحو جاءني رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فقط وقد يجيء المتوالي للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازي للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقي والمقصور لفظ مشترك بين الاسم وما فيه الالف اللازمة لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم عن نحو زيدا في حال الوقف فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا في وقف اضربن سمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس الحركة والقصر الحبس ان كان الفه عن واو اي منقلبة عن واو والمتبادر منه معلومة الانقلاب عن الواو لان الحكم انما يتعلق على ما يعلم وهو ثلاثي اي على ثلثة احرف قلبت ذلك الالف واوا و[illegible] ردت الى الواو لان رد الشيء الى اصله لا يسمى قلبا والا اي وان لم يكن كذلك اما بان يكون معلومة الانقلاب عن الياء او غير منقلبة عن شيء بان يكون الفا اصليا كالف الى وعلى ومتى واذا كذلك فان الالف في الاسماء العريقة البناء

اصل

اصل ومجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن لا اصل له لم يعرف اصلها او كان غير ثلاثي فبالياء هذا مذهب البعض والاشهر في الالف الاصلية ومجهولة الاصل التي لم تمل او اميلت ولم يجعل جهة الامالة في كون اصلها الياء الواو وكذا في الرضي ومن جعل المجهول الاصل وجعل الامالة مطلقا مردودة الى الياء فقد خالف الرضي ولا بد من سند قوي حتى يكون الرضي ومن تصدى لحمل كلام المتن على ما هو الاشهر فقد وقع في التعسف الى غير المهم هذا ولو اكتفى المص بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف في غير الثلاثي مطلقا منقلبة عن الياء الا ان كل واو وقعت رابعة فصاعدا انقلب ياء لا محالة والممدود كالمقصور ان كانت همزته اصلية اي غير منقلبة عن اصلي وزائد ولا زائدة فمقابلة بالتانيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة تثبت مستقبل ماضي [illegible] قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو علي جواز قلبه واوا امثاله قراء صيغة مبالغة لجيد القراءة والمتنسك من قراءة بمعنى تنسك وجمع قارئ فالكل [illegible] مع ثبوت الهمزة في الاشهر وان كانت للتانيث قلبت واوا اما القلب فلانها في الاصل مقصورة تقلب واما القلب بالواو فللتحرز عن اجتماع يائين في حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة حروف نحو قاصعان وخنفساوان في المنقطع ولمن يقاس خلافا للكوفيين والا اي وان لم يكن اصلية ولا للتانيث فالوجهان القلب واوا والاثبات سواء كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر تسوية الامرين لكن في الرضي ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وفي الترجمة الشريفة ان المشهور وايان ولو صح فمبني على ما في الرضي ولا يصح ان يقاس عليه فما فيه ان الصحيح ان يقول المص فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالوجهان يفيد ان الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن الياء لا يكون الا ياء للاستظهار ورداءان فليس بشيء لان رداءان لا يجب ان يكون المنقلب غير الياء مردودا الى الياء لجواز ان يكون شاذا لا يقاس عليه ومما لا مندوحة عن معرفته كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا فلا يعود في التثنية الا في جملة الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما يقال اخان وابان ويقال حمان وهنوان

للمفردة والبعد منه فيان وأما يدان فإن تثنيته يدي كعصا وهو لغة في يد وكذا دموان
ودميان تثنية دما او دمى على اختلاف في ان اصله واو او ياء وهو لغة في دم ودميان
شاذ عند من جعله واويا وبالعكس عند من يخالفه ويحذف نونه بالاضافة او وجوبا وقد يحذف
جوازا في الصفة العاملة اذا كانت مع اللام وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان
تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال هما تثنيتا خصي وال وهما لغتان في خصية وألية
والخصيان والاليان موضوعان لهما من غير ان تثنى الخصية والالية وليس المقصود بيان
قاعدة تثنية خصية والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب مع انه جاء خصيتان واليتان
بل لم يجئ بدون التاء الا للمفردة وانه لا وجه لتغيير الاسلوب والعدول عن يحذف الى
حذفت ويجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى بتأويله بالجماعة فيقال ابلان وجمالان
وقد يثنى الف في امر الواحد لارادة تكرار الفعل فيقال القيا مرادا به الق الق وبه فسر
القيا في جهنم ورب ارجعون اي ارجعي ارجعي وقد يقصد تسمية كل جزء من الشئ
باسمه فيجمع المثنى مقامه او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه
ولغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عيني لا تنام وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم
لكم عدو واذا اضيف التثنية لفظا او معنى الى تثنية والاول جزء من الثاني يجمع او يفرد
لكراهة توالي التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا او معنى والجمع اولى نحو قلوبكما
وقلب بلكما واذا فرق المتعدد فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاول
جزءا من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامي زيد وجب التثنية وان امن جاز الجمع فيا
عند الفراء ويونس وغيرهما يدعي السماع نحو ضع رحالهما لانه لا يكون في الاغلب
للبعيرين الا رحلان المجموع اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ما اخفى من اسمه ما دل على المجموع
آحاد خرج به ما ليس بجمع ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج المعهودون نحو
المعهودون لانه وان كان المراد به واحد الانائي له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي
ان يراد بالآحاد اعم من الوحدات وما يتصف بها ليشمل الرجال والمئات والالوف
الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالآحاد المتصف
بالوحدات فقول الرضي ان قوله ما دل على آحاد ليشمل اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلاثة
وعشرة محل نظر اذ الثلاثة والعشرة لا يدلان على آحاد بمعنى المتصفة بالوحدات
وضعا بل على الوحدات فقط وقوله مقصودة بحروف مفرده خرج اسم الجمع لانه لم
آحاده بحروف مفرده ولو حذف المقصودة لم يثبت مقصودا لانه يخرج اسم الجمع بتقييد

الدلالة

الدلالة بقوله بحروف مفرده فقوله بحروف مفرده متعلق بمقصودة لا بدال لئلا يكون
مقصودة لغوا بلا ثمن قال بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدال فقد زل ومن قال جاز
ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتبار قيد للدلالة يستغنى عنه بتقييد
القصد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف ويخرج الكالب
فانه جمع كلب فهو بحروف كلب لا الكلب فليس بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد الكالب الا
ان يقال الكلب مفرد الكالب بعضا تأمل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر
فان نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من رد الى الواحد في النسبة وامتناع التصغير وتأنيث
الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه مفرد لها فيقدر له نساء كغلام فيجعل النسوة
جمعا له كغلمة لغلام والمراد بحروف مفرده حروفه الاصول لئلا يشكل بطلبة الطالب والمراد
الكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل لا يخفى ان مفرده لا يكون مفرده الا بتغييره
ما له التحصيل الجمع فقوله بتغيير ما توضيح لا مدخل له في الاحتراز ولا بد من قيد الحيثية
ليدخل فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضي لا يخرج بقوله بتغيير ما جمع السلامة فانه يكفي
تغيير ما فيهما من كون الواو والنون والياء والتاء من تمام الاسم بل يكفي لتغيير انتقال المفرد
من الاستقلال الى الجزئية لكن يشكل حينئذ شمول تعريف جمع التصحيح عليهما لانه عرف بما لم
يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين بناء الواحد وتغيير الواحد فان الواحد يتغير
بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته فنحو تمر وركب
ليس الضمير للنحو فالافراد على مقتضى النحو بجمع اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه لا يدل على
آحاد بل على جنس ربما يطلق على واحد وربما يطلق على اثنين وعلى الكثير وثانيهما
انه ليس بحروف مفرده بتغيير ما اذ ليس تمر مفردا ولا مغيرا تمرة بل تمرة مغيرة تمر لانه
زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر آحاد الجنس ولذا لا يزاد في تراب
وخل مثلا فيقال ترابة وخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس ركب
مفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس ركب من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل
منسوبا ويعود الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور
على الاصح جملة معترضة في تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع عما تجوز
وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا والى مذهب
الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس له مفرد يوافق لفظه
في الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ماله واحد يوافقه في حروفه

ونحو فلك اي ما يطلق على الآحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس واحداً لفظاً
لا يغايره في اللفظ جمع اماله واحد لا يغايره فلاعتبار تغيير فيه كما في فلك فانه يحكم
فيه بان فلك المفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد فصار ضمة
همزة عارضة حكماً وهجان للابل البيض انتقل بالجمعية الى موازنة رجال عن موازنة
حمار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له واحد اصلاً كما في نسوة فتقدير مفرد له
مهجور كما عرفت ولا يخفى ان في ما قيل في فلك وهجان تكلف في الغاية والاقرب
ان يقدر لهما ايضاً مفرد فيقدر للفلك فلك كاسد وللهجان هجن كرجل ومن
البين ان المصادر المستعملة في الاعيان ليست بمجموع فربما لا يغير اعتبار الاصلها
فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث اصلاً كذا في الرضي و
المستفاد من القاموس انه اختلف في فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع او ما
للجمع جمع له للواحد فينبغي ان يقيد نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقاً بقوله وهو صحيح
ومكسر ويستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى الصحيح بقوله جمع التصحيح فالصحيح
ما لم يتغير بناء واحده والمكسر بخلافه فالصحيح مذكر اي للآحاد مذكراً والمفرد مذكراً وينبغي
ان يراد به كونه لمذكر غالباً لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتها وكذا قوله والمؤنث
لئلا يشكل بسجلات ولذا سمي الاول جمع المذكر والثاني جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم
بالمذكر والمؤنث لا يختص بالصحيح لكن يختص به غرض التقسيم فلذا خصص فالمذكر
اي جمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره لك رحون
ما لحق اي جمع صحيح لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ليدخل نحو مصطفون
ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح طارئ لكن قوله وان كان
مقصوراً حذفت الالف دل على ان لو لحق المقصور لاصله فلم يلحقه واو ما قبلها ضمة
بل واو ما قبلها الف فتأمل وبعض ما يتعلق بشرح التعريف يحال الى فطنتك المستعدة
لمعرفته مما سمعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين
الا ان يتكلف بدعوى ان تغير سنة وارض بعد جمعها على الصحة ولا يغير في وقت
الجمع وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول على انه لا يتكسر الجمع اما لو طرأ
التكسير بعد الجمع فلا يضر في الصحة ونون مفتوحة ذكر لمزيد توضيح وقوله ليدل على
ان معه اكثر منه لمزيد توضيح ولم يذكر قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف
ضمنه بحسب استيفاء وقيل اعتمد على انسباق الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى

والاولى

والاولى تبديل الاكثر بما زيد عليه فلا كثرة في مفرده وههنا بحث يتجه على المثنى ايضاً
وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى للاثنين لا لان مع الواحد اكثر منه او مثله
فالالف علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على معية شيء لشيء
فاحفظه لا يقال قوله ليدل الخ لاخراج عشرون واخواتها لصدق ما قبله عليه
لانا نقول لم يدخل في الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت يليق بتوضيح مما يتعلق به فان
كان آخره ياء قبلها كسرة احترز به عن ياء قبلها سكون نحو ظبي فانه كالحرف
الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون
في آخره واو وكذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجوباً
لا تحذف كما يجيء في علم التصريف حذفت اي حذفت الياء وانث ضمير الآخر
لكونه ياء وجعل الياء خلاف المسوق يدركه صاحب الذوق وينبغي ان يقول
حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها ليتبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الالف
دون الياء وان كان اي الاسم او آخر الاسم مقصوراً حذفت الالف من وضع الظاهر
موضع المضمر على الثاني فالجمع الاول وبقي ما قبلها مفتوحاً لا محالة خلافاً للكوفيين
في الالف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه
لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء وشرطه اي شرط صحة الجمع بالواو والنون ان كان
ما يجمع اسماً ان يكون مذكراً علماً او مصغراً نحو رجيلون صرح به في التسهيل يعقل اي وان
يكون مذكراً علماً يعقل كما يرشدك اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء ففي العبارة
ما ترى من اثر الاهمال لكن ما ذكره الرضي ان فيه الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر
مع انه لا يجوز كما سيجيء فيه ان ما بينه في بحث حروف الشرط ان الغاء الشرط بين
المبتدأ مع امكان جعل ما جعل خبراً جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبراً لا يجوز
نحو انا ان جئتني اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء واجعل مجموع الشرط والجزاء
خبراً فلا يجوز جعل اكرمك خبراً وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ويرد
ايضاً ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء فيه علامة التأنيث او لا يلزم صحة جمع طلحة
بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوزه الكوفيون طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها كما في جمع المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر
من كل وجه يلزم عدم صحة جمع حبلى وورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف
في جوازه وقد قيد في التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون معرباً بحرفين كزيدين

وزيدان وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه
وبرق نحره علمين بالواو والنون وان كان الاسم الذي يجمع صفة لمذكر يعقل
اي فان يكون مذكرا العقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء نحو رايتهم لي
ساجدين وينبغي ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله ولا تاء التانيث فقيل ينبغي
تبديل يعقل بعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون لتنزهه تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسيا
بل مقصور على السماع كنحن الوارثون ولا يقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل
وانه جمع مجازي للجمل الواحد بمنزلة متعدد وان لا يكون افعل فعلاء واحترز الا فصح
لا يكون افعل فعلا بدون العاطف وان فيكون صفة لمذكر بعد صفتين مثل احمر حمراء
ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث فهكذا كان
حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم الناسخ مثل جريح يعني به فعيلا بمعنى مفعول
وصبور يعني به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء في الجملة وعند
حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقبيلة بني فلان واستثنى منه الرضي الخماسي
لان تكسيره مستكره فلم يبق الا التصحيح فيقال صهصلقون وصهصلقات في
جمع صهصلق كجحمرش وهي العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما في القاموس وكانه
وجده الرضي لرجل ايضا والا فكيف يصح صهصلقون ولا تاء التانيث قيل ينبغي
عنه قوله مذكر ونحن نقول يغني عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث ويحذف نونه وجوبا بالاضافة ته
وجواز لغير اضافة في اسم فاعل مع اللام والعمل وسماعا في الضرورة وفي الاختيار
قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
وقد شذ نحو سنين جمع سنة في الجمع وقد يضم غيره للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة
في الحقيقة وارضين بفتح الراء وقد يسكن فان قلت ينبغي تقديمها لما شذوذهما على حذف
النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون
بالاضافة كما ان قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
والجموع الشاذة بالواو والنون على ما ضبطها الرضي عدة منها بنون في جمع ابن جمع
شذوذه لان قياسه ابنون وانما هي من اصل ابن وهو بنو كنحو وحذف اللام في
الجمع تنبيها كما حذف في الواحد والا فقيل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف
جعل شذوذه لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس انه
صفة حيث قال وبنت لمعنى ابن وانما هي صفة على حدة الحقوها الباء للالحاق

ثم ابدلوا

ثم ابدلوا التاء منها ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة
ومنها ابينون واختلف في وجه شذوذه في جمع المصغر العاقل فقال البصريون
هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وشذوذه لانه لم يوجد ابنى وانما قدر
لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو تصغير ابن كادل جمع ابن على افعل وجمع
فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وشذوذه
شذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهري هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا
وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار
مفرده واما جمعه فعلى القياس وليس مما نحن فيه ومنها ذهيبون جمع ذهيد
تصغير ذهداه كصلصال وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كافرخ
بمعنى بكر لولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لابيكر فمفرده كجمعه شاذ ومنها
اهلون في جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها عليون لو جعل جمع علية بمعنى المكان
المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية
فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والدرخمين والبرحين والفتكرين للداهية
ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سنة ونظائرها مما لم تاء لها مكسر من
الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون
على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تغني عن السماع اذ معرفة ما لم
يكسر وما عوض من لامه التاء سماعي وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسية
متعاقب الاعراب منونا فلا يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وبنين
فيلزم الياء ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد من المذكر
في المفرد فاذا كان البعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث
وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه العالمون للجميع ومما
يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذي هو معرب غير اضافي يثنى ويجمع
فيقال بعلبكان وبعلبكون والذي مبني او جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال
ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وذوا تابط شرا وذوو تابط شرا وذات شاب
قرناها وذوات شاب قرناها والاضافي يثنى ويجمع منه المضاف لا غير فيقال عبدا
مناف وعبدو مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزءان والاولى الاقتصار
على المضاف وان كان المضاف اليه ابن كذا او ذو كذا اعلامين كالثاني ولا فيقال

جمع المؤنث الصحيح

للعاقل نحو كذا وذو وكذا وابن كذا واذا وا كذا ويقال لغير العاقل وان كان
مؤنثه ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس بنات عرس وذوات القعدة والمؤنث
ما لحق آخره الف وتاء ولم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما ينقلب في الوقف هاء ربما
عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مثل ولحق آخره الف وتاء كسقاة وانما في
ان الحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه من
جنسه ولا اختصاص لهذا الغرض بجمع المذكر كما يوهمه بيانه وشرطه ان كان صفة
وله مذكر فان يكون مذكره احمر كان صفة اما مذكر فان يكون جمع بالواو والنون
واورد عليه ربعة وعلانة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلانات ولهما مذكر لم يجمع
بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي ربعة وعلانة للمذكر وان لم يكن له مذكر فان لا
يكون مجردا عن علامة التانيث يرد عليه صفة مذكر غير العاقل في تصغير فان شنيعا منها
ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصلي الحروف
نحو جحمرش وصهصلق فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيره كحائض اذا اريد
بالثبوت وطالق كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حائضة وطالقة
فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا قال الرضي ويستفاد
منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال لحائضة حيض كما يقال لحائض حيض اي الا
ان لم يكن وفيه جازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في حيز شرطه وفي تقدير
شرطه ان لم يكن صفة جمع مطلقا ولا يخفى سماجته لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى
لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضي والتسهيل لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقي المجرد
عن العلامة الا سماعا فلا يقال قدرات وعقربات ونارات ويقال سموات
وكائنات وشمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضي لما يجمع من الاسماء
هذا الجمع قياسا انه لا يجمع هذا الجمع قياسا مؤنث غير حقيقي مجرد عن العلامة ايضا
فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علما لمؤنث ويكون التاء فيها ظاهرة او يكون
فيه الف تانيث ولا يكون اسما لمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة
ابن او ذو ونحو ابن عرس وذي القعدة وفيما سوى ذلك سماعي الا انها غالبة
في جنس مذكر لا يعقل ولم يات فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الخماسي
الاصلي الحروف كسنو جلات وجعلة القوا قياسا والجموع التي لا تكسر كرجالات
وصواحبات وبيوتات فلا يقال الكلبات لمجيء الكلاب ومن المباحث المهمة

ل سوالها

جمع التكسير

احد...

المصدر

في هذا الباب معرفة جمع فعلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها كما في غدة وهند وانما فانها
في التقدير غدة وهندة وانه وقد استوفاها المصنف قسم التعريف ويستوفيها الشارح
جمع التكسير من قبيل اضافة المسبب الى السبب ان الجمع حصل بالتكسير ما تغير بناء واحده
كرجال للعقلاء او للكثرة وافراس لغير العقلاء او القلة تنبيه بالمثالين على انه
لا يختص بالعقلاء كالجمع الصحيح ولا يختص بالكثرة والقلة جمع القلة اي الموضوع للقلة
فما فوقها الى العشرة دون ما فوقها افعل وافعال وفعلة وافعلة كاكلب
وافراس وازغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة ككملة بدليل ثم الكلمة راس في مقام
التقليل والدليل انه لا يكون فيها لو افيد القلة مع اطلاق الاكلة من غير اضافة
الى الراس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء وجمعا الصحيح وتردد فيهما الرضي
وصوب كونهما لمطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة
ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة اذا وجد للكثرة
جمع فاذا لم يوجد فهي مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما جاء فيه جمع قلة والا فهي
مشتركة واذا وجد فقد يستعار احدهما للآخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل
متصلة بالفعل لشدة التناسب فلذا اخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية
والبواقي فرعه فقال المصدر اسم الحدث اي ما قام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر
وجميع اسماء المعاني كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول اسم التفضيل والصفة
المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون تمام معناه الحدث والا لخرج عنه
الصبوح والغبوق بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له وجوده فاخرج ما عدا المصدر
بقوله الجاري على الفعل مريدا به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على
انه مفعول مطلق على ما هو حد معانيه الاصطلاحية وبهذا تبين انه يكفي في التعريف الجاري
على الفعل وهو معدود من الثلاثي سماع اي مسموع لا يحصل الا بالسماع ومن غيره
في تقديره وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمولي عاملين مختلفين من غير تقدم
المجرور فانه لا يصح عنده ومن غيره قياس تقديره لكل باب قياس فتقول كل ما هو مصدر
افعل افعال تقول اخرج اخراجا من غير توقف قولك على سماع العرب واستخرج
استخراجا كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة وليس القياس ان كان
فعل من غير الثلاثي مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحركان
كسرت الاول فقط وان كان ثمة متحركات كسرت حرفين من اوله لانه على هذا

القياس لا يكون مصدر تفعلل وتفاعل وتفعل ونظائرها كما سيأتي ويعمل عمل فعله
المتعدي واللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يندرج فيه عمله عمل الفعل المجهول
اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبني اخراج زيد بان يكون زيد مفعول
ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا
على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله ماضيا او غيره بيانا للتفاوت في العمل بينه وبين اسم
الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكون بمعنى الماضي ولك ان تقول صرح به للرد على من
قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل وان مع الفعل لا يكون
بمعنى الحال لان ان تخص المضارع بالاستقبال وان لا تغيره الماضي وعبارته اوفق
بالقصد الاول حيث لم يقل حالا او غيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع
عدم دلالته على الزمان ان يكون الحدث الدال عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في
غيره من الاسماء فاحفظه اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في حضرة من هو اصل في العمل
لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا باس بابهام العبارة ان التقييد لعموم العمل لا لاصله حتى ان كونه
مفعولا مطلقا لا ينافي عمله في عمل ماضيا او غيره لانه تداركه بقوله وان كان مطلقا
الخ ولا بد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء المتصلة بالفعل وكانه لم يذكره
اعتمادا على ما سيقول في قسم التصريف ان الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف
حسن الترتيب لان مقتضاه اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول
وتأخر قوله ولا يتقدم معموله عليه لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول الموصول لا يتقدم عليه
وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر
وذلك تكلف لا يساعده الوجدان ربكره لا تمام هذه الدعوى الناشية
من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل تصحيحا لعمله فلذا خالفهم الرضي في الظرف لكثرة
تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف في ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رائحة الفعل
ولا يجب ان يكون المأول في حكم المأول به من كل وجه ولا يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع
فيه لان معمول المصدر يكون مظهرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق
بين الاضمار وبين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا
في الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف لبحث تنازع الفعلين حيث قال فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا يخفى ان الاستتار
لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تاخيره عن قوله

ولا يلزم

ولا يلزم ذكر الفاعل والمفعول ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر ايضا وقوله ذكر الى عمل
لا يفيد عدم تقديره ايضا ويجوز اضافته الى الفاعل مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع
المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل فضلة
في التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد للتحقيق بهذا المعنى
الى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على كل
وقال الاندلسي ظاهر كلام سيبويه المنع واعماله باللام قليل وقالوا اكثر عمله مع التنوين
وخالفهم الرضي وجعل اكثره مع الاضافة الى الفاعل فقيل لم يوجد في القرآن اعمال المعرف
باللام الا بالتقوية بحرف الجر فان لا يحب الله الجهر بالسوء والسر في كون عمل المعرف
باللام ضعيفا في المصدر قويا في اسم الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليهما موصولة
فكانهما بمنزلة الفعلين واللام في المصدر تمنع تأويله بان مع الفعل وهو مدار عمله فان
كان مطلقا يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق فالعمل للفعل اي حق الفعل فهذا
للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق والمعنى انه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل
ليس له بل للفعل وان كان المفعول المطلق بدلا منه اي من فعله والمراد بالبدلية كون فعله
محذوفا وجوبا فوجهان اي شئت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل

اسم الفاعل

اسم الفاعل ما اشتق من فعل هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين بفعل
بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وعند الكوفيين بمعناه المشهور وكانه
لجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر لمن قام به بمعنى قام به
على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه
في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل
والناهق والعاوي لا يقال يشكل بنهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به يلزم المجاز في
هذا التركيب لانا نقول وضعه لما قام به لا يمنع اسناده مجازا الى من لم يقم به والمتبادر
من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل والماضي مع انه مجاز في الاول
اتفاقا وفي الثاني عند بعض بمعنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت
عند المصنف واعم من الثبوت والحدوث كما حقق الرضي بخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه
على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت والاعتبار بمعنى الحدوث فيه يعدل
من صيغ الصفة الى الفاعل اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وضايق وهذا مطرد
على ما قال الرضي ويحكم بان المستعمل في الثابت مما هو على وزن الفاعل كالرازق والعالم فيه

في اسماء احمد تبع مجاز وصيغة من مجرد الثلاثي اي غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة
ويحبب من حب لما في التسهيل وبيان الصيغة من تتمة التعريف لانه يتضح بمعرفتها
اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد
بالثلاثي ما يكون ماضيه على ثلثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي لتحصيص صيغة الفاعل
في الثلاثي او ما يكون لحروف الاصول من ماضيه ثلثة فقوله من مجرد الثلاثي احتراز عن
الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
قال المص ولكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمي اسم الفاعل ولم يقولوا اسم
المفعل والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء
والمفعل والمستفعل لم يات لهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل من لم يفعل الفعل كالمتكلم
والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والضارب
والمستخرج لكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه بان المص لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم
على وزن الفاعل بل اراد انه اختير هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه
طالب الفعل جاعل شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل
باعتبار انه كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له اختيار اظهر
منه وهو ان معنى الفاعل اكثر وجودا في افراده من سائر امور آخر وبناء التسمية على
الاغلب بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة الى ما له
نسبة الى الفعل ليشتمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل النسب بالتسمية باسم المفعول
ومن غيره اي غير الثلاثي او غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد
فيه والملحق على صيغة المضارع بميم مضمومة متعلق بالظرف اي حاصل بوضع ميم مضمومة
موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدخل ومستغفر وفي بعض النسخ كمخرج ومستخرج
فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل الآخر بعينه ما كان في المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل
الآخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ما قبل آخر اسم الفاعل
كثيرا كان في المضارع وتنبيه على ان الكسر يتحقق في كل اسم فاعل كرر مثال اسم فاعل كان ما قبل
آخره في المضارع مكسورا ولم يات بما كان ما قبل الآخر في المضارع مفتوحا لظهور
على الكسر فيه مضموما وغير مضموم ومن قال لو كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا وغيره مكسور
مذكورا لكان اولى فقد غفل ولا خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله
بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر تنافيا اذ الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا

المقصود

المقصود واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا بهذا وما ذكره يعود الى قياس
ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا مسهب من اسهب وارق من اورق
على ما في التسهيل ومليح اي مفلس من الفح وطائح من اطاح ولاقح من القح ومنتن
بكسر الميم وضم التاء من انتن شواذ ويعمل جميع عمل فعله من رفع الفاعل ونصب
ما ينصب فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما
واما اذا افتقد شرط معنى الحال او الاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا افتقد الاعتماد
لا يعمل في الفاعل والمفعول به والعامل في الظرف والجار والمجرور يكفيه ادنى رائحة الفعل
والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضي فعبارة
المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد في العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه
ما سوى اللام لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال او الاستقبال وما سواه المبتدأ وذو
الحال والموصوف وسميت صواحب لقيامه بها في الاغلب واما قلنا ليدخل نحو زيد
ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام
وما بالنفي كما في عبارة الجزولي قال الرضي اشتراط معنى الحال او الاستقبال مع
الاستفهام والنفي ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضي في الهمزة
اعم من ان يكون مذكورا نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح وغيره
نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله وعمل نظائره شيئا فان كان
للماضي وجبت الاضافة معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق معمولا
هذا في المفعول به كما نقل الكس عن الرضي فانه يرفع الفاعل مطلقا خلافا للكسائي
وهذا الخلاف مبني على خلافه في اشتراط معنى الحال او الاستقبال وكذا قوله ان
كان له معمول آخر فبفعل مقدر فيه خلاف الكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله
بشرط معنى الحال او الاستقبال نحو زيد معطي عمرو درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح
عمل المعطي فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطاه فاجيب بدرهما اي اعطى درهما ولا يخفى انه
تكلف لا يساعده الفهم فلذا قال الكسائي بعمله مطلقا والسيرافي بعمله عند امتناع
ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لا يختص وجوب الاضافة معنى
بانتفاء شرط معنى الحال او الاستقبال بل يشترك بينه وبين الاعتماد فالتخصيص بلا
مخصص فان دخلت اللام اي اللام الموصولة والتي الحقيقة لانها المتبادر من اللام
الداخلة على اسم الفاعل لشيوعها وقلة غيرها والاولى الحاق اللام والمعدود في الموصول

لجف واللام وفيه خلاف المازني لانه تنكسر اللام الموصولة ولا يجب الا حرف
التعريف استوى الجميع اي جميع الازمنة لاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد
حينئذ على الموصول وفيه خلاف ابي علي والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله اللام
الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضي ذلك النقل
وهما لكون ماخذه محتمل ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل بالحال او الاستقبال
في امثلة النحاة حتى قال الرضي هذا مثال مصنوع لا اعتداد به وما وضع منه اي
من اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل
لكن الرضي صرح في بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله
بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية
لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثمه لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال
وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي والحال
والاستقبال كضراب وضروب ومضراب قال الرضي هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من
البصريين وعليم وحذر مختلف فيه فعند سيبويه يعمل ومنعه غيره مثله اي مثل ما سواه
من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة
لا تصح عند غير ابن بابشاذ والمثنى والمجموع لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة مثله
اي مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما فرع الواحد ومن قال لعدم
تغير نيابة بالحاق علامتي التثنية والجمع لم يات بوجه تام ويجوز حذف النون
مع العمل في المذكور فلا يقال الضاربا بتقدير المفعول والتعريف تحقيقا وفي قوله
والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس مع قابل المعرف بل هو موصول لا شائبة   اسم المفعول
للتعريف في اسم الفاعل في الاولى ويجوز حذف النون مع العمل في اللام اسم المفعول
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه لما لم يحتج الى اخراج شيء بذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف
اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة به لم يذكر بمعنى الحدوث لا لانه فرق بينه وبين
اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحو اعذر والوم واشغل واشهر
ولئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول وصيغته من الثلاثي اي ما كان ماخذه
على ثلاثة على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر هذا هو القياس
وما عداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من اضعف بمعنى ضاعف والمجنون
من اجن وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل شرحه وجرحه وهو الحق فيه لا يخفى عليك

وان كان

صفة المشبهة

وان كان مما فصلناه لك حاضرا لديك مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة
اي المعتبر مشابهتها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا اهملت ولم يعتبر
ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود
معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة
ما اشتق من فعل لازم يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدي
واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة
الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل
اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد
فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكره الرضي ان اسم المفعول المشتق من
اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا يخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين
مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله لمن قام به اسم الزمان
والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم بقوله على معنى الثبوت خرج اسم
الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة المشبهة موضوع
لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق
الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى
كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فيصح ان يقال
زيد ضارب غدا او الان او امس وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل الصيغة
ما هو على وزن الفاعل لهذا يعتبر حسن عند قصد الحدوث حاسن على سبيل الاطراد
على ما في الرضي وكان الاوضح الاخصر وصيغتها لا يكون على فاعل على حسب السماع او
مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس كحسن وصعب وشديد وقد نبه بايراد
الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك هي
من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان وقال
الرضي هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور وادعج وتعمل عمل
فعلها مطلقا قال الرضي لا يصح الحاق الا عن شرط معنى الحال او الاستقبال في اعمالها الاعتماد
من بدلها ايضا منه بل هو اولى باشتراطه لضعفها ونحن نقول المراد بيان الحاق
العمل لا كيفيته والا فيلغو لانه سيجيء تفصيل كيفية عملها فينبغي ترك قوله عمل
بلغنا   فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما ياتي اذ لا ينصب فعله على التشبيه بالمفعول في تقسيم

المسئلة من الحكم الكلي للصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة غير معرفة تكون كذلك تختلف في امتناعها وهكذا او عدد ذلك وقد بين تلك المسائل بيانا مختصرا مشتملا على التنبيه على وجه القبح ومقابليه ومن لم يعرف هذا مسئلة قال يسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسئلة لغة ان يكون اي يحصل بيانا ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما اي اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثي المعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر والمعمول كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم حمل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الانتظام والمعمول كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون في حيز ان يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام فيه قدم في باب النعت بل يكون بالحالة ايضا بان يكون خبرا او حالا اولى لان الكلام فيه قد مر في المعربات ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه مفعول يدور على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد والمتعدد يدور على كون المعمول مضافا الى الضمير او غير مضاف اليه صارت الاقسام ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة لانكار البصري تعرف التمييز والكوفي عندي انه على التشبيه بالتمييز او المفعول على التمييز وعلى التمييز في النكرة ولما لم يشترط نكارة التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز والجر على الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية باعتبار ضمير في الصفة وهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية انه الحسن وجوها حيث لم يؤنث الصفة فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العمل فانا قلت قد استعار الضارب الرجل الجر عن الحسن الوجه فارادوا استعارة الحسن الوجه النصب عن

معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة ح

الضارب

الضارب الرجل بالنصب ليصير كالمتعارضين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك وتفصيلها اي الاقسام ثم من قال اي المسائل فعد منها حسن وجهه ثلثة منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى فاعل التفصيل كانه قيل تفصيلها حسن وجهه ذا ثلثة اوجه وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى ثلثة حال من الخمسة قدمت ليعلم انها حال من الجميع اثنتان منها ممتنعان هما الحسن وجهه الحسن وجه بالجر والتركيب من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين ولا ضمير بارز والاتيان بمستتر كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف بقي الصفة بلا فاعل اعتبر ضمير الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمتنع الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم استغني عن البارز في وجهه تحصيل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجه فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه يتبادر ان الاختلاف في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في السعة فيجيء في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة تكون لحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير على منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه الجواز حصول التخفيف في حسنا وجهيهما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان متحركان الا ان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين في حكمه والبواقي من الاقسام وهي ثلثة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا صفة كان فيها ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير وخصه بالواحد وصف تاكيد ليجيء مقابلة ضميران احسن مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن في القبيح لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير وبراءته عن المستغني عنه من الضمير فيه وما كان فيه ضميران الاولى اكثر ولعل التثنية لمجرد التعدد حسن يتفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرتها فزيد حسن وجهه وقائمته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستغني عنه وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير نصب

علامة يعرفان بها فقال ومتى رفعت على صيغة الخطاب بها اى الصفة فلا
ضمير فيها فهي كالفعل فنحو مررت برجل حسن غلمانه ويضعف حسنون وتجوز
حسنان غلمانه والا فيها ضمير الموصوف مبتدأ كان او حالا او مفعولا فتؤنث
على صيغة الخطاب كما تقتضيه قوله ومتى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهي ارجح لانه
معرفة المفعول بها اهم من الفاعل في الاحتمال لا دل حذف المفعول بها حذف
الفاعل وذكر المفعول لانه اهم وتثنى وتجمع لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين
الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكها بينهما وذلك فيما لا يستوى فيه المذكر و
المؤنث كذلول ولم يقل بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع فتطابقه اى الصفة
الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا واسما
الفاعل والمفعول غير المتعديين اخصر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان
وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع وعدم التجاوز
الى المنصوب مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه قيده به لانهما
ليستا مثل الصفة مطلقا اذ اللازم فيهما الاسم الموصول دون الصفة اسم التفضيل
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اى وضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام
به الشيء الى انه جعله كون ذلك القائم الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول
لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمتصف بالطول
الا من له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات
او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا ازكى منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم
من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه وهو اى المفرد المذكر افعل
فلا يرد افعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما خصه بالبناء لانه لا يتوقف قوله
وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن الا على خير وشر في الاكل اخير واشر اذ
لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير القياس اذ لا يسمع افعل اكثر من ثلاثة لو
من مصدره فلو حذف الزائد على الثلاثة لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان
الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي لان
امكان البناء متحقق شرطا ولم يشترط فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة
في اشتراطه انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بل التباس
فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف المص سيبويه

اسم التفضيل

حيث

حيث جعل سيبويه مجيئه من باب الافعال قياسا وغيره سماعا مع الكثرة وما نقل
من الاخفش والمبرد انه يجي من جميع الثلاثي المزيد فيه قياسا فغير موثوق به وليس بلون
ولا عيب صفة ثانية لثلاثي مفصول منها بالتعليل ولا فساد فيه لان الجملة معترضة او
هذا الاشتراط لئلا يكن والجملة المعترضة لا تمتنع في موضع ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون
فاقد التفضيل لا يشتق من الجبلية وتخص بافعل الصفة وزاد الرضي ان يكون تام
المعنى احترازا عن مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون
مصدرا اشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون
قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتوقيف يغني عن الشرط الاخير
واورد نحو اجمع وابلد واربن عنه مما لا يحصى فقيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر
ومع ذلك يشكل بما اشتهر ان فلان احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضي يدل على
عدم التوقف بالحكم بشذوذه لان منهما افعل لغيره اى لغير التفضيل نحو احمر واسود
واعرج فلو بني اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضي انه جاء عن التفضيل فيقال
اعرج عشاء واله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد منهما افعل لغيره قياسا مطردا فيحترز
عن الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا تنتقض القاعدة بما جاء
في الحديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود
في عيني من الظلم وبهما احتج الكوفيين بتجويز اشتقاقه من السواد والبياض لانهما
اصلا الالوان مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اى غير الفعل الثلاثي المجرد
الخارج من اللون والعيب او لما امتنع التفضيل فيه بان يقصد المزيد فيه او الرباعي
المجرد او المزيد فيه او اللون والعيب والجامد لان التفضيل فيه لا لان التفضيل كما
توهم شارح توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة
او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه
بالتمثيل فقال مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وحمقا يعني يجعل ذلك المفضل
فيه تمييزا عن نسبة اشد الى ذلك المفضل قال تعالى انا اكثر منك مالا وولدا
والظاهر انه لا يختص الموصلة بصيغة افعل حتى يصح هو زايد عليه استخراجا بل هو
اوفق بالمقصود او المقصود جعله زايدا في الاستخراج لا زائدا في الزيادة والاستخراج
ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير يختص بالتوصل بقصد الغير لكن لا يختص
التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل او اعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما

وقياسه اي مقيس افعل للفاعل اي لتفضيل الفاعل وقد جاء لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية واشهر اي اكثر مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية واحب اي اكثر محبوبية واذا قصد في هذه الامور التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني لم يقل احب لله لان احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله فان غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الكلام ايضا ليتعلق به ايضا وليستعمل على احد ثلثة اوجه قوله على احد ثلثة اوجه حال من مرفوع يستعمل ابدال منه قوله مضافا لفظا او بمن لفظا او معرفا باللام العهدية والا لاستعماله بمن لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا بمفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه فلا يجوز الافضل من عمرو لان التصريح فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند المخاطب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهد مع من الا نادرا نحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر وربما يؤولون بان من ليس للتفضيل والمعنى الاكثر من بينهم من العبر حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اي هذا اي اظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء وله نظائر لا تخفي فاعلم ذلك تعلم الجميع ولا زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا بل تقدير المفضل عليه بمن نحو الله اكبر اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شيء كما قال الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو بين ذراعي وجبهة اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد نعم يصح ذلك في مثل زيد اكرم واجل بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل اذا لم يعلم فما قيل ذلك ان يجعله استثناء من قوله ولا زيد افضل وتقدير في القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والجلل يستعمل بدون احد الوجوه لفظا او تقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلل الخطة العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد

هذا اظهر من ان يخفى

وسماع

وسماع عند غيره وهو الاصح فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه من مشاركيه في مفهوم المضاف اليه فيشترط ان يكون المفضل منهم اي من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يوهم ضميرهم جمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل رجلين مثل زيد افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه ولو صرحت بالمفضل عليه قلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة ويعين ان يذكر من فتقول زيد افضل مما عداه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة ببعض ما عداه فيريد الزيادة على كل ما عداه اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه ويضاف للتوضيح اما اي ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قريش واما اي ما لا يدخل نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن لم يشترط في الاضافة الى ما هو داخل فيه ان لا يلتبس بالمعنى الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه اي يوسف عنهم باضافتهم اي الاخوة اليه ويجوز في الاول اي في المضاف الاول الافراد ذكر الافراد هنا بدون التذكير مع تقييده في من بالتذكير يوهم ان لا تذكير هنا لكن في بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا فنقول زيد افضل الناس وزيدان افضل الناس وهند افضل الناس وهكذا في البواقي والمطابقة لمن هو له منفردا كان او مبتدأ او ذا حال واما المضاف الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة وذلك ان لا تجرد فيهما وربط الجملة بالمبتدأ تعريف المطابقة لانه في قوة فلا بد من مطابقتهما والذي يمضي بمن مفرد مذكر لا غير وما جمع فيه معنى التفضيل اول م قد استوفى المص اشتقاقه والاقوال فيه في قسم التصريف فان استعمل مع موصوف او بمن صار غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا لخفاء الوصفية فيه فتقول ع ما اول م هذا اذ م فعلت ولا اولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا بخلاف نصب التمييز والظرف وربما شبهه بالحال فانه ينصب هؤلاء كما صرحوا به والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى في حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعدين وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل باللام التقوية في المفعول به انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما يزاد في مفعوله الباء في افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا اجهل بزيد و

وتعلق به حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امرّ منك بزيد وارمى منك بالسهم
واذا تعدى باول مفعوليه بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين
فتقول انا اكسى منك لزيد الثياب في التقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين
الثاني منصوب للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرفي جر بمعنى
واحد بعامل فلا تقول جلست في الدار في الارض الا على سبيل البدل واما جلست
في الدار في يوم الجمعة فليس حرفي الجر فيه بمعنى احدهما للظرفية الزمان والآخر للمكان
ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالى نحو انت احب الي والعمل اللغوي له
العمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والاخير اقوى وليس العمل الاخير
اتفاقي واذا وجد مفعول به فعل يقدر له الفعل كما في قوله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله اي يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا اي نضرب
واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه
ولم يشتهر ذلك والمشهور ما ذكره المصنف وهو انه لا يعمل في فاعل مظهر بخلاف الضمير فانه
لاستتاره غالبا في حكم العدم فيسهل العمل فيه ولا يحوج الى شرط والقرينة على ان
المراد بالمظهر الفاعل في المستثنى كذا قيل وذلك ان زيد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر
فنستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس له عمل في المفعول الا اذا كان
افعل لشيء بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضيه كونه صفة له في الواقع ان
لم يجز له المسبب ولهذا لم يقل صفة لشيء لئلا يوهم التخصيص بالنعت مثاله الخبر ما زيد
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد وهو في المعنى لمسبب على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكونه افعل شيء
في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة رجلا واختار المسبب على السبب مع ان
المشهور في عباراتهم تنبيها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل
المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه المسبب لان عين زيد وعين
الرجل سببان للكحل ولا يخفى سماجته واما قال وهو في المعنى لمسبب نفيا لكونه في المعنى
للفظ واشارة الى كونه لشيء في اللفظ لا النفي كونه في اللفظ للمسبب لانه في اللفظ
ايضا للمسبب لا في المسند اليه ورافعه مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي اول ما له
اسم التفضيل وهو الشيء ولو قال باعتبار الشيء لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي غير
الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتعرف غيره

الى غيره ولو قال باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتامل منفيا
خبر ثان لكان او حال من فاعله او فاعل الظرف فتامل اه من معمول على المفضل
وهو منسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كون التغاير بين المفضل
والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رأيت رجلا احسن في داره زيد من عمرو لانه
قولنا ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين
لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه كالتغاير في المثال المذكور بالتفاوت
على انه صرح الرضي بالمماثلة حيث جعل قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل من عين
زيد بتقدير من كحل عين زيد نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لانه بمعنى حسن علة لمفهوم الاستثناء يعني عمل في المظهر في هذه الصورة
لانه بمعنى حسن في المثال المذكور او تحسن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فبقي اصل الحسن فصار
المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة ينفيه مقام
المدح ولان النفي جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او دونه
وبهذا القدر استحق العمل وان خفيت لعرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد
ولما كان توجه عليه انه ينبغي ان يعمل في ما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه
دليل سيبويه على العمل وقال مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية للكحل لفصلوا بين
احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن تح والفصل بالاجنبي
بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منعه في تفسير البيضاوي
وبين معمول افعل وافعل لا يجوز [illegible] كما في الرضي حيث صرح الرضي
بجواز زيدا ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله [illegible] وقد عرض في ذلك
لسيبويه بشيء وحاصله انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه بعد انه
يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه
منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
مذكور وفيه ان المرجع وان اخر لفظا يقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام
خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق
العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن
التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل حمل العرب في تركيبه على الوجه

المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان
يقال لو رفعوا لم يبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة لرجلا والحق
ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رأيت رجلا الكحل في عينه احسن منه
في عين زيد وقد سنح اشكال قوي وهو ان يكون بيان القاعدة فاسدا واما
ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رأيت رجلا احسن في عينه
منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول
لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جار في قول ما رأيت رجلا افضل
منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه
فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة
اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله
لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت اليس العمل للتحرز عن
الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالتحرز عن السجاج بالميزاب قلت
لا لان عمله واقع في تصغير بعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون
من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي وذلك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد
اي جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين
ان المراد من كحل عين زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين
زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة
هذا النوع من التقدير ممنوعة فان قدمت ذكر العين اي ذكر العين المفضل
عليه قلت اي وجوبا ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا الاختصار
وجب في الاستعمال لم يأت غيره وذلك يستفاد من ذكر اختصار الاول بقوله
وذلك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم
العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اي ما رأيت مثل عين زيد
وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف
الى المعرفة لا يتعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين
زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن
ويصح قوله كعين زيد حالا متقدما على المفعول مثل اي قولا مثل قول الشاعر
ولا ارى اوله شعر مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادي السباع

[illegible]

حين

حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
والمماثلة ظاهرة واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه
اذا اقل مرور الانسان بالوادي لكثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار
الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه الآية استئناف لبيان السبب لقلة الركب
به وهو اتيانهم اياها على سبيل التأنية اي التوقف والتلبث في الشروع في اتيانهم
اياها واخوف بمعنى المفعول اي اخوف الا وقت وقاية الله الساري من خوف
ان يعنيه بما منه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء * ونعم خارجة عن حد الاحصاء
نسألك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال حسن الاداء الفعل ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة قد خرج معرفة هذا الحد من القوة
الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في
العقل الهيولاني وصرت من اصحاب ملكة العلم الانساني ومن خواصه دخول قد
لان وضعها لتقريب الماضي الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا ولتقليل المضارع
والسين وسوف الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل والجوازم الموضوعة
للمضارع الفعل وانما دخل الماضي مع عدم العمل لانها كدخول الجار المبني مع عدم عمله
وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم
لوجوده في ان يضرب وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار
فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص وهنا الجازم ولحوق تاء التأنيث ساكنة
لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا ونحو الظاهر انه عطف على تاء التأنيث
تاء فعلت الا ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يختص بالمتحرك وان تبادر منه
ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل
الفعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم
والفعل ويختص الفعل الماضي والمضارع والامر عند النحاة فينبغي ان يقسم الفعل
بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم انقسامه
الى الماضي والمضارع والجحد والامر الغائب والحاضر ونهيهما كما عند الطرفين
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى
بالماضي اولا لكان ان زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمانا ترقبه مستقبل سمى النحاة
الافعال الدالة عليها بها تسمية بالدال باسم المدلول كما اعتدوا ونصب قبل

الفعل

بالظرفية يوهم ان للماضي زمانا هو فيه ولا بد فعه ان المراد التقدم الذاتي لا
الزماني ولاجزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشأ الاشكال
ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولا ان ظرفية الزمان السابق لزمان يصحح
ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس لذلك لا ان الظرفية ظرفية الكل للبعض لان
قبل ليس لها على انه لا يصح في جميع ازمنة الماضي بحيث لا يشذ عنه شئ والجميع فرد ما
ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شئ ويكون اوفق بتعريف الحال
بزمان انت فيه والمراد بما فعل يخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب
الوضع الافرادي لانه المعتبر في التعريفات فخرج ما دل على الماضي بالوضع
التركيبي نحو لما يضرب ولم يضرب ولو يضرب ولم يخرج ما انقلب الى
المستقبل فما دخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما نفي بلا
وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لا في النفي
كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا قعدت ما لا يقال لا قمت
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو ولم يقل مبني على السكون مع
الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر وانفع اوفر لان البناء على الفتح اصل وما عداه
عارض فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برمى ودعا ولا بد فعه انه في الاصل
مبني على الفتح والسكون لعارض لانه ح لا يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك
لان الاصل في الكل الفتح والسكون والضم لعارض المضارع اسم فاعل
من المضارعة وهي المشابهة ماخوذة من الضرع كان المتشابهين ارتضعا
من ضرع واحد ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي بسبب احد حروف
نأيت لانه اذا دخل على الماضي انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث
لان زيادة حروف لتخصيص اللفظ زيادة حروفا من سبب وجود اللفظ
دون اشتراكه واشتراكه بسبب وضعه للمعنيين فمشابهته الاسم بالاشتراك
والتخصيص ليس بسبب احد حروف نأيت وكان الاولى باحد حروف انيت
كربت اورضيت بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع
بما كان يترقب من تعريف الماضي من قولك ما دل على زمان يترقب
هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال
وقوله لوقوعه مشتركا في بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب الثلثة

ثانيها

ثانيها كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال ورجحه الرضي بدعوى انه يتعين عند
عدم القرينة وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين او سوف كما ان الاسم
قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص بالتاء
بالواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد وقد يتخصص بالكلمة المنقطعة
عنه كما في غلام زيد فان الغلام تخصص بزيد وكما في تمر واحد ولا ينبغي ان يخفى
عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا شان رفيع فان تلك المشابهة
بالاشتراك والتخصيص مشترك بين الماضي والمضارع لان عسعس مشترك
بين اقبل وادبر وله غير نظير قلت ليس التخصيص على ما قررنا مشتركا بل الاشتراك
في الافعال الا المضارع واشتراك امثال عسعس عائد الى اشتراك الاسم
لانه اشتراك في المصدر فتأمل ومما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخصص
المضارع باحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين وبليس عند
بعض وهو المرجح عند المص كما سيجئ وبما النافية وكذا بان خلافا لابي علي
وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر او لا للنهي او بجعله دعاء او تمنيا
وبدخول حرف التخصيص وجعله للترجي وجعله للوعد او مؤكدا بالنون او لام
القسم وبدخول كل اداة شرط سوى لو وبصيرورته منصوبا وبلو المصدرية
وبلا النافية عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك فالهمزة للمتكلم مفردا
المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسما العدد
والنون له اي للمتكلم مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث وللمؤنثين
غيبة اي وقت غيبة فغيبة مصدر حيني وقيل حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام
والياء للغائب غيرهما بالجر صفة الغائب لان غير المثنى والمجموع متعين فالغير
تعرف بالاضافة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على
اربعة احرف مفتوحة فيما سواه سواء كان على ثلثة احرف او اكثر من اربعة
احرف وبيانه في الحروف وكانها كالتتمة من التعريف لانه يتضح به المضارع
كمال اتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تصريفية ذكرت استطرادا ولا
يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة
وما ذكره لا يتم في المضارع المجهول ولا يعرب من الفعل حال قدم على صاحبه وهو
غيره والظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد الخ تقييد له بقيد ان عدم

اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به
وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا أول بانه قيد لما يفهم
من الكلام وهو انه يعرب فعل المضارع والاعذب ان يقدر له عامل اي يعرب
اذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع المؤنث ومن قال تعلق بنفس هذا
الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع لم يأت بشيء لانه يلزم ان يكون
تقييد للحصر فلم يرد الا تنقيح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون تأكيد لئلا
يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا ورد
بانهم جعل فلتفرحوا امرا لانه مضارع مجزوم عند النحاة وليس بامر واعرابه المشابهة
المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند
الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لها غير والحجة
غالبا لولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما في الاسماء
فان لا تضرب عند قصد النفي مشتبه بالنهي وبالعكس فاوضح باعرابها ولا تأكل
السمك وتشرب اللبن بالعطف على المنفي ملتبس بالعطف على مصدر النهي وكون
الواو للجمع بتقدير ان اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن ولا
يتضح الا باعرابها وليضرب معناه بالجزم ملتبس بقولنا ليضرب بالنصب
فاوضح باعرابها فاطرد الاعراب في يضرب ولم يضرب ولن يضرب في آن
لم يلتبس واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية ونصب لا بمعنى علم المفعولية وجزم
مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظي بين اعرابي الاسم والفعل
ولم نجد قدرا مشتركا بين افراد الرفع والنصب جعلوه معنى للفظ الرفع
والنصب في كلا منهم ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية
ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص
فالصحيح اي الذي ليس آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المستتر مرفوع
احترازا عن المنصوب نحو يضربك للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احتراز
عن نحو زيد عمرو يضرب به هو ولا يرد انه لو اخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث في المتصل به ذلك وان قيد
بالمذكر يدخل جمع المؤنث في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة
والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لا انتقض بالمضارع

المؤكد

المؤكد باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا بالضمة والفتحة والسكون
نحو يضرب مثال للصحيح المجرد لا للكون بالضمة والفتحة والسكون حتى
يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضمة الخ والمتصل به ذلك
ظاهره العطف على المجرد والاولى جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص
الحكم اعني قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان حال المعتل متروك
بالمقايسة بعيد مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين الاوضح مثل
يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين فافهم والمعتل بالواو والياء
المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل
ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف اي حذف
حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضمة والفتحة تقديرا والحذف الاظهر
الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون
وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء
الخ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم كان الاولى تأخيره بان الارتفاع
عن الانتصاب والانجزام لتوقفه عن معرفة الناصب والجازم الا انه راعى كون
الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجازم ولم يقل لوقوعه
موقع الاسم مع ان مذهب البصري ان عامل الرفع وقوعه موقع الاسم وكون
العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفي اما لان التجرد عن الناصب
والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم فهو احق
لضبطه مواضع الرفع لا للاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه
لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بان وينجزم
بلم واما الترجيح مذهب الكوفي لما يرد على البصري من نقوض يحتاج دفعها
الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم
حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقائم
ومنها الذي يضرب فانه لا يصح الذي ضارب ومنها كاد يقوم فانه
لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد في التمثيل على زيد يقوم
اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفي بقي ان التجرد عن الناصب والجازم
حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظي حاصل للكل في الاسم

قبل التركيب مع ملطر فلابد من قيد يخرج غير المركبات كما قيد تعريف العامل المعنوي
للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي بقولهم للاسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن
التعريف فضابطة الارتفاع لتعريف عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال
لم يقيد والان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن
مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسيأتي تميز مواقع ان المخففة
عن المصدرية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية و
الثلثة ولن ومذهب سيبويه انه مفرد كلا وليس فرع لا وعند الفراء ان
اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما وقال الخليل
اصله لا ان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولورود الظاهر
ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد مضارع لن واذن
وجعل الرضي اصله اذ والتنوين للعوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون
على صورة الظرف وانما بني في يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه
وسيأتي مزيد تحقيقه وكي اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة مطلقا
ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهي حرف جر وكذا مذهب
الخليل اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام
الجارة فهي الناصبة واذا وقع بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين
يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو
واو فان وقد لا ينصب حملا على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد
ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن على اسماء وتحكما مني السلام وان
لا تشعرا احدا اي قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله عليه السلام كما تكونوا
يولى عليكم في رواية مثل اريد ان تحسن الي ونحو ما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله
فالتقدير عند الجمهور ما لنا في ان لا نقاتل الا يكون ان زائدة لكنها تعمل
عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد اليقين وصار متعلق اليقين سواء كان
الواقع قبله لفظ العلم والرؤية او الاعلام او الوجدان او التبيين والظهور
او الانكشاف وغير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى
يخرج علمت ان لا يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت فهي المخففة من المثقلة لا

لان

لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضي ايضا ينافي الرجاء
ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء فان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف
ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين الماضي مع ان وبين ان مع العلم بل
لان العلم بان المخففة التي للتحقيق انسب فالتزم رعاية تلك المناسبة
والتزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المتصرف بالسين او سوف او قد
او حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله الا الفصل بلا وتاكيد
الحكم المستفاد من تعريف الخبر بقوله وليست هذه اي المصدرية مبالغة
للرد على الفراء والانباري حيث جوزا كونها مصدرية اذ اشارة الى الحصر
بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة اذا كان ما يفيد العلم
متضمن معنى القول ايضا كما في قوله تعالى ونادي واوحي فان فيهما معنى الاعلام والقول
معا ويحتمل قوله تعالى نودي ان بورك من في النار كونها مخففة اي انه
بورك من في النار وان يكون مفسرة اي ان بورك مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وقد نزل الخوف منزلة العلم لبس المخوف خلافا للمبرد كما في قوله
اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها ولا
تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا مت ان لا اذوقها والتي تقع بعد الظن
فيها الوجهان ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير
متصرف نحو ظننت ان عسى ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف
ولا مانع عن كونها مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم
فانها ناصبة لا غير فما فيه وجهان نحو ظننت ان لا تقوم وفي الهندي ان التي
تقع بعد غيرهما فهي مصدرية لا غير فلا يقال اعجبني ان سيضرب زيد وفي الرضي
انه لا يكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا
والاكثر فلا يقال علمت بان سيخرج لان الامتناع في مثاله يجوز ان يكون
من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا ينعدم
معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا
واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه
سيبويه والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحياني ان الجزم
بها معروف في لغة بني صباح وهو يمنع ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى

ان الناصبة ولن مثل لن ابرح في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
ومعناها نفي المستقبل مطلقا من غير تابيد لكن مع تاكيد بدليل هذه الآية
فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الجملة
لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف
النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها واذن هكذا كتب بالنون في جميع
النسخ وينبغي ان يكتب بالالف لما روي عن الفراء انه قال اذا اعملتها فاكتبها
بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اعملتها فالعمل
يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد
واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان القياس
ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والنداء
والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلثة اقسام
كون ما بعده جزاء لما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه خبرا
له نحو ان يكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لاخرج
وكان الفعل مستقبلا احترازا عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك حديثا
اذن لاخرج واذن اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك
اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه
وبنحو اذن زيدا تضرب فانه يصح لا يجعل للفصل بغير الاشياء الثلثة المذكورة
والصحيح ان يقال و اذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلثة
وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء
فالوجهان مثل اذن تدخل الجنة واذن تع جواب وجزاء فانه جواب لمن
قال اسلمت كانه سال عنك جواب ما قال فعلك هذا اجزاء للاسلام لانه كانه
قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يحصل ما بعد اذن جزاء له في كلام
المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضي بما اذا
لم يكن فعلا حالا لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضي قال صاحب
الكشاف في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ما كان معه من اله اذن

لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان قلت
اذن لا تدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جوابا وجزاء
ولم يتقدمه شرط ولا سوال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه
آلهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة
قال الرضي اذا كان فعلها ماضيا جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه
واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جوابها كما في جواب ان وقد يستعمل
بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن
ازرك فلانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع
بعد اذن وان وجه ثلثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تاتني اتك
واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة
على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اي واذن انا اكرمك كما قاله
الرضي على ما لا يخفى واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
يعني الرفع والنصب اذ جعله معتمدا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة
له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر
الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها وقح المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج
سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها
باعتبار تصوره سبب لما قبله او المعنى سببية كل من ما قبلها وما بعدها للآخر
الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن
وقد يجتمع كي واللام فان تقدم كي فاللام بدل عن ان تاخر فكي بدل ان وقيل
تاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي
ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال ان بدل من كي وبدل هذا على ان كي يجعل
المضارع مصدرا وقد يدخل عليها ما فيقال كيما يضرب بالرفع فيقال ما كافة
وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى للمضربة وحتى يقدر بعدها ان
اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا او حالا
بالنسبة الى زمان التكلم بمعنى كي انما اطلق كي مع انه قد جاء لغير السببية

بمعنى ان اذا كان بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل
يجمع السيفان ويحك في غمد لانه لا يتبادر منه الا كي السببية لان الشايع
والانسب في هذا المقام اولى ان وفي التسهيل والا ان وانما اختاره
على حتى ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها
فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لا
ان ان داخل في معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى
بمعنى كي او الى ان يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فلا حاجة
الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال
الحقيقي واظهار كفاية مطلق الاستقبال في كون حتى بمعنى الى ان نظرا لانه
بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التامل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير
ذكر ان كما لا يخفى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل
الحقيقي وكنت سرت حتى ادخل البلد لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد
لئلا يتوهم كون سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان
الذي هو نص في الماضي حتى ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا
بدخول ان الشرطية عليها لهذا مثال حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل الغير
الحقيقي واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي
فذكر مثالين للمستقبل الحقيقي ومثالا للمستقبل الغير الحقيقي محتملا لكون
حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كي فلا يقال اسلمت
حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت
حتى غيبة الشمس فان اردت الحال او فرع على اشتراط الاستقبال في نصب
المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار به الى فائدة تقييد
النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع لتم الغرض
الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد حينئذ الا الحال والاشارة الى فائدة
التقييد بكون الفعل مستقبلا تحقيقا اي حال كون الحال محققا بان يكون
زمان التكلم او حكاية اي حال كون الحال محكيا بان تحكيه مع وصف
الحالية وتجعله متنزلا منزلة الحال بان تجعله نصب العين بحيث كانك فيه
كانت حرف ابتداء اي حرفا هي علامة ابتداء الكلام وفراغ عن الكلام السابق

وزعم

وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير
حتى هم لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف في تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع
ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
وفيه ان له ان يقول التقدير حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من
الرضي انه يكفي للحال المحكي ان يجعل الفعل الاستقبالي للجزم بتحققه بمنزلة
الحاصل المتحقق او الذي مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم
النصب كما في قول الشاعر ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا حيث رفع تضبعون
مع كونه مستقبلا لانه مع لزوم الجزم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل
وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه فهو على صيغة المجهول والضمير للمضارع
او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف وتجب السببية سواء كان
مطابقا للواقع اولا ولا يكفي السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها
يتدرج حتى انتهى الى ما بعدها نحو مرض حتى لا يرجونه اما للحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه
بالاول من غير مخصص ومن ثمة اي ومن اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية
امتنع الرفع تارة لامتناع كونه حرف ابتداء ولامتناع السببية واشار الى
الاول بقوله في كان سيري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان
ابتداء الكلام لبقي كان بلا خبر فمنشأ الامتناع كان الناقصة فلذا قال في كان الناقصة
اي لاجل كان الناقصة ففي للتعليل كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة والى
الثاني بقوله وفي اسرت حتى تدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستانفا
كان مقطوعا به مع الشك في السير الذي هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب
مع الشك في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب
لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول المسبب
عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع
الشك فيه وجاز في كان التامة كان سيري حتى ادخلها لتحقق الشرطين وايهم
سار حتى يدخلها لتحقق الشرطين لان الشك في السائر لا يوجب الشك في السير
الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيري حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام ان
جوازه مقيد بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز
بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الايهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التي يقدر بعدها

ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل
المنصوب بالشرط الجزئي او الظرف وقال ابن السراج الفصل بالشرط الجزئي قبيح و
بالظرف اقبح ولام كي مثل سلمت لادخل الجنة وقد يزاد لام كي للدلالة على كون
الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود او نحو اجزت لاعدل اي الامر بالعدل للعدل
لكون العدل كالاق نفسه مطلوبا لا لجلبه وسيلة او اثر مما يترتب عليه من المنافع
ونحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس اي يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب
عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اي يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب
وتحريضه على اعتنا ما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولام كي شامل لتلك اللام
فلم يغنه شيء من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام لجواز حذف الجار عن ان
وان يعود ان المقدرة فتقول سلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط
بان لا يكون مع لا وسيظهر ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان اي لمدخول كان
ونفي مدخول كان اما بدخول حرف نفي عليه او بدخول لم اولما على المضارع فلام الجحود
مختص بما كان ولم يكن واللام في قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي
لضعف عمل المصدر سيما المعرف باللام مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه
الرضي افادة زيادة هذه اللام التاكيد انه لام المناسبة واللياقة كما في قوله تعالى
انت لهذه الخطة اي تليق بها وتناسبه فزيادته بجعل نفي الشيء نفي ملايمة
والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في نفيه وفي جعل
ان يعذبهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتاويله من وجوه
لا يخفى وادعى العصام انه لا حاجة الى التاويل مع الفعل مع ان كان المصدر
وان كان مؤولا بالمصدر رد مقالة السيد في حواشي الرضي في شرح عبارة
المتن في دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود يعود ان وجعل منه قوله
وما كان هذا القرآن ان يفترى اي ليفترى والفاء بشرطين احدهما
السببية بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا او لم تكن فيكون
كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر ولام
امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند النحاة فادرجه
في الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو
على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته

وان يستعمل

وان يستعمل في معناه من الخبر نحو رحمه الله واسم الفعل نحو عليك ولا باس بعدم دخول
لانه لا ينصب بعده المضارع الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو نزال
لانه في حكم الامر في الاطراد وان لم يكن الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب
المضارع في نحو الاسد والاسد فتنجو خلافا للكسائي وقد ينصب بعد الامر من غير
ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه قراءة ابن
عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه
بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء
النصب بعد الحصر بانما لما فيه معنى التحقير القريب من النفي او نهي نحو لا تشتمني
فتندم او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا
او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي الصريح ويجري مجراه نحو قلما تكرمني
فتشكر واقل رجل يكرمني فيسرني وكذا اقل ونحو غير مضروب الزيدان فاضرب
بخلاف انت غير امير فيضربني ونحو قد يجيئني فيكرمني بجعل تقليل قد في المضارع
في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد قد في التسهيل قليلا واثبت
الرضي النصب بعد الشرط ما قبل الشرط والجزاء وبعده بجعل الشرط والجزاء لكونهما
مفروضين في قوة المنفيين او تمن سواء كان بلفظ الترجي ولو وبلفظ
التمني نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب ونحو لو تاتينا
فتحدثنا بالنصب وعرض ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان
بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر
في النصب فيما ذكره نظرا لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء الستة
لانه يكون بعد التخصيص ايضا نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا
ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما لم يعده داخله في النفي لو كان
الاول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكر الرضي انه قياس لا سماعي
وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا
لكن ما ليس بمطرد وليس نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء
من هذه الامور يوجه بضرورة الشعر نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا له احتمالان آخران اذهبها ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لاترك
ولالحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون

الخفيفة موقوفا ويكون للضرورة الشعرية في تأكيد المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو واو هو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تع تقاتلونهم او يسلمون اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرني فاكرمك في معنى ان تزرني اكرمك فعدل عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاءات السابقة وفي النفي السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة مندرجة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له توجيهان المشهور معطوف على السابق عطف مؤول على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا وعند الرضي الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرامي ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق في العطف بالفاء السببية مع فلتة لا غير وهو المناسب لجعلهم بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك لكنه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقبل الفعل وان يكون جوابا بلا امر وقال في ان يكون قبلها امر هذا قال الرضي لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فيجوز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل فتعطيني فيأتيك زيدا وتتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزرني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فتقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا ايجاب لشيء واحد بجوابين انتهى واعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن والواو بشرطين الجمعية اي قصد اجتماع

المعطوف والمعطوف عليه في زمان واحد والمعية لان الجمعية في المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكانه اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا يخلو عن المشهور فلا معنى للاقتصار عليه وان يكون قبلها مثل ذلك كلفظ مثل مخرج الاخفش له وكان ان لا انحصار الواو بالشرط الثاني والمعية مثال النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم واو لتنبيهها بمعنى الى ان او الا ان اي شرط تحقق معنى الى ان معه لا اشتراط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر اشتراط معنى الى ان لا ان ليس في حقه معناها واختار كونه بمعنى الى او بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعدها وتقدير المستثنى منه قبله نقوله لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي وعند سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطيني حقي ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وقال سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا خلاف على شيء من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه وان ما بعد او في محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التامل وكفى شاهدا على صدقه ما قلنا انه لم يعد او من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندي ان او بمعنى اللام لان المال لالزمنك لتعطيني حقي والله تعالى اعلم والعاطفة اي بان مقدرة بعد حروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف عليه اسما فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى هنا جملة معترضة مقصودة بالفاء الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في الاجمال في مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان ليصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا او شتمه خير من اكرامه وكانهم لم يجدوا السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فيتبادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار ويجب مع لام في

ای لام کی علی ان اللام للعهد ویمتنع بها سوی ذلک وینجزم لم یقصد المص
ان المتعارف فی الفعل لم تقع والمنتصب والمنجزم وفی الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور
بل تغییر التعبیر بمجرد التفنن وفی التسهیل فیرتفع وینتصب وینجزم بلم ولما ولام
الامر ولا فی النهی ولا فی النفی وکلم المجازات وهی ان ومهما وهی بمعنی ما لا یختص
متی وقد انکر الزمخشری کل الانکار علی من جعلها ظرفا فی تفسیر قوله تعالی مهما تاتنا
به من آیة وحکم التسهیل بانه قد یکون ظرفا متمسکا بابیات لکن لیست
نصا فی ظرفیتها وکانه زعم المیزانیون انه مثل کلما ومتی حیث جعلوها سور القضیة
الکلیة مثلها واذ ما قال السیرافی ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سیبویه
واصحابه وهی حرف عنده غیر مرکبة من کلمتین بل هی فعلی کما ان مهما فعلی وقال
المبرد هی اذ الظرفیة کفتها ما عن طلب الاضافة وهیأتها للشرط کما فی
حیث وجعلها بمعنی المستقبل وجازمة وحیثما فما فیه کافة عن الاضافة لتصییر
مبهمة فی باب ان الشرطیة المحتملة للوجود والعدم فی الابهام وتحسن تضمینها
ایاها واما ما فی غیر اذ وحیث فلیست کافة بل زائدة ولذا لیست لازمة فی ای
ومتی مع ما دونهما وذکرها بدون ما لان الجزم مع ما یثبت بطریق الاولی
وما فی التسهیل انه قد یجیء ظرف زمان ومنه قوله وما تک یا ابن عبد الله فینا
فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومن ای مع ما ودونها واما انجزام المضارع
مع کیفما وکذا المجازاة والانجزام مع اذا فشاذ وکذا مع ایان ولم یذکره
سیبویه وحفظه اصحابه کقوله ایان نؤمنک تامن غیرنا ومتی لم تدرک
الامن منا لم تزل حذرا او الجزم باذا للحمل علی متی کما ان اهمال متی للحمل علی اذا
اما الجزم باذا فکقوله استغن ما اغناک ربک بالغنی واذا تصبک خصاصة
فتجمل واما اهمالها فکما ورد فی الحدیث ان ابا بکر رجل اسیف وانه متی
یقوم مقامک لا یسمع الناس وقد تحمل ان حملا علی لو کقراءة طلحة فاما ترین
من البشر بسکون الیاء وفتح النون والاصح امتناع حمل لو علی ان خلافا لجماعة
منهم ابن الشجری بقوله لو تشا طاربه ذو میعة لاحق الاطال نهد ذو
خصل وبان مقدرة عطف علی قوله بلم ولو لم یذکره واکتفی بما یاتی بعد من
قوله ان مقدرة لکان اعذب فلم لقلب المضارع ماضیا ونفیه وقیل
لقلب لفظ الماضی مضارعا ولا یلغی ولا یفصل بینه وبین فعله الا للضرورة

ولی

ولما مثلها فیما ذکر وتختص بالاستغراق والامتداد من حین الانتفاء الی آن
التکلم ولا یستعمل فی غیر الاستغراق بخلاف لم فانه لا تختص والغالب فیه نفی
التوقع وفیه رد علی الاندلسی حیث سوی بینهما فی عدم الاختصاص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل عند القرینة بخلاف لم فانه لا یجوز حذف فعلها الا فی الضرورة
ولم مختصة بالاجتماع مع ادوات الشرط فیقال ان لم یضرب ومن لم یضرب
ومتی لم یضرب بخلاف لما قال الرضی اذا دخلت همزة الاستفهام علی لم ولما
فهی للاستقبال علی سبیل التقریر کقوله تعالی الم نربک الم نشرح لک هذا وفیه
نظر اذ المعنی علی المضی وبه فسر فی التفاسیر ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل
من ما اسند الیه الفعل غائبا او متکلما فاعلین او مفعولین او من طلبا مفعولا
او فاعلا علی سبیل الندرة والاقوی فی امر الفاعل المخاطب باللام ان یشارکه
غائب فیکون اللام لتغلیب الغائب وحرف الخطاب لتغلیب الحاضر وربما
تحذف اللام فی امر غیر الفاعل المخاطب فی النظم نحو قوله محمد تفد نفسک کل
نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها فی النثر بعد القول
وجعل منه قل لعبادی الذین آمنوا یقیموا لانه فی تقدیر لیقیموا وله عند الجمهور توجیهان
اخران وهی مکسورة وفتحها لغة وتسکن مع الواو والفاء وثم نحو ثم لیقضوا
ونحو فلیصلوا ونحو فلتات طائفة اخری لانه حصل من اجتماع الواو والفاء
واللام المکسورة وحرف المضارعة ما هو کلتف واما ثم فحمل علیهما ولا النهی
ضدها ای یطلب بها ترک الفعل وعدمه علی اختلاف وفی بعض النسخ المطلوب
بها الترک ای ترک الفعل الذی دخل علیه لا وان کان ترکا وهی اعم من لام
الامر بدخل علی جمیع صیغ المضارع بلا شذوذ ولکن دخولها علی المتکلم اقل من دخول
اللام علیه وقد یفصل بینها وبین معموله بمعموله فیقال لا زیدا تضرب وکلم
المجازات المجازاة هی الجزاء علی ما فی القاموس ای کلم تقتضی الجزاء فاضافة
الکلم الی المجازاة کاضافة الادوات فی قولهم ادوات الشرط تدخل علی الفعلین
ای یجوز دخولها علی الفعلین کما سیظهر من بیان ان الجزاء قد یکون حکمة سببیة
السببیة الاول مسببیة الثانی ای معلولیة الثانی لا علیة علی قیاس
استعمال المسبب فی السبب فی مسئلة الکحل وکان المسبب الذی الحق به الیاء
المصدریة کان بمعنی مسبب علی سبیل الحذف والایصال ولم یقل لسببیة الاول

لشاني مع انه اخصر تنبيها على ان لكلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة
الى الجزاء يعمل فيه وبها بين النسبتين اقتضيتهما كما ان كان عامل الاسم والخبر
وما ولا يعملان فيهما لاقتضائه مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط ضعيف
فلا يستطيع عملين لم يات بشيء وان بنى عليه الحكم بان كلمة الشرط عاملة في الشرط
والشرط في الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم
من قال انهما مبنيان فان قلت لاخفاء في ان السبب هي النسبة التي في الشرط
والمسبب هي النسبة التي في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت
النسبتان جزءا مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثاني لان وضعها لذلك بل لانها وضعت لسببية الفعل لامر سواء كان
فعلا او جملة اسمية ويسميان اي الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل ان الشرط
والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة
الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد
بسببية الاول الشيء اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما في قولك ان تشتمني
اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشتهر بين النحاة حتى اذا انتفى السببية
يؤولها بان المحكوم بها هي السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء و
حقق الرضي ان مدلول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون
الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة وفيه
ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال سواء كان لزوما او لا بل يكون الاتصال على
سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم العرف والمحاورات من اللزوم الا الاتصال
وللتفوق علم اخر ولم يذكره المصنف هنا الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نستوفيها
في اثناء شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى ونقدم لك هنا ما هو من خصائص
ان التي هي ام الباب فاعلم ان ان تنفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها
على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما بارث
سرت بخلاف من يوما سار اسير ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان
زيد ضرب وان زيدا ضربت ولا تقول من زيد ضربه الا في الضرورة ولا يجوز
دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل
المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو اينما الريح تميلها

نحو

نحو اذا كان الفعل مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء
نحو ان تقم زيد يقم فقوله يقم مفسر فعل محذوف والاصل ان تقم زيد وكذا ان تضربني
زيدا اضرب واضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه
استغناء عن تقدير الفعل مع لا يجزم المضارع لان الفاء يمنع عن الجزم وتنفرد ايضا
بجواز حذف الشرط والجزاء معا في الشعر خاصة مع حذف شرطها القرينة نحو قوله
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وبجواز
حذف شرطها فقط في السعة اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا
اضربك فان كانتا اي الفعلان مضارعين غير مقرونين بلم او الاول مضارعا
كذلك فالجزم اي جزم كلمة الشرط واجب او انجزام المضارع واجب وكون
الاول مضارعا والثاني ماضيا يستقبح لتاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه
عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب لهذا لم يوجد في الكلام القديم بل قيل المضارع
لم يجئ الا في ضرورة الشعر والقياس يقتضي ان يقبح عطف الماضي على المضارع
الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الثاني مضارعا
كذلك فالوجهان جائزان اعمال الاداة والغاؤها او انجزام المضارع ورفعه
والشيخ الكثير والماضي في الشرط والجزاء اي في محل الجزم فان قلت ينتقض الرفع الخ
بقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع حيث
رفع تصرع اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتاخير بتقدير
انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من
قبيل توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الغاء الشرط بين المبتدا والخبر لا يجوز الا
للضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه
مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس برفع
مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين انما هو جزاء
عند الكوفي والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء على الشرط او
بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربني زيدا فالمتقدم على الشرط والمتوسط
بين اجزائه دال على الجزاء عند البصري ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء
وجزاء عند الكوفي وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع
تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بالجزاء من الشرط كقولك

اكرمه وان شتمني فاشتمه بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام
ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجملة اعتراضية والواو للاعتراض
وفيه انه لا يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال
انه يشتمني رضا وتقديرا واذا تقدم ما دل على الجزاء فلا يكون الشرط
الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجيء مضارعا الا في الشعر ومما يلتبس باداة
الشرط ويقع فيه الخطأ ما ومن واي الموصولات فللمتعلم النحو ان يجتهد في ضبط
مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث جملتان فهي موصولة
بلا لبس وان كانت فان تقدم احدى الجملتين نحو آتي من اتاني او ياتيني
فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لاغنائه عن اعتبار حذف جزاء وفي
سيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع في هذه الصورة لا يخفى زعمه فيه لو كان
الفعل بعدها المضارع لا يحمل في السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان
ما قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه لا تجعل شرطية في السعة
مع انه جاء في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها وقد
اورد عليه اشكالا لان احدهما لا جاء غلام من تضربه اضرب ولم يبطل بهذا التقديم
صدارة الشرط فلم لم يجز اتذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية وثانيهما انه لا جاز
زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ ولم
يبطل بتقديم المبتدأ صدارته في جملتها فلم لم يجز هذا التركيب في كلمة الشرط في صدر
الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها واجيب
عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط فصار معه كالكلمة الواحدة
بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط
وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتاويل المصدر فان قولك اذ من اتانا
اكرمناه في تاويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبقى كلمة الشرط في صدر الجملة بخلاف
خبر المبتدأ فانه ليس في تاويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل
اذ يسند الجملة بلا حاجة الى تاويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم
شيء من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا تقول ما ان ضربتني
ضربتك والا من ضربني ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذا حذف يجب

ما ان ضربتني ولاما من ضربني ضربته

جعل

جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها
في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة
الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه
لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولك ان
يضرب يضرب اضرب تاكيد وفي ان تعلم تجز ارض عنك بدل وفي ان تضرب
يذهب ضرب حال لا يصح جزمه وان لا يبقى الماضي الداخل عليه ان وما تضمن
معناها على المضي بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على
المضي وان كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضي وقد يبقى غير كان على
المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه
الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي وان كان كان فقولك ان
كنت احسنت الي فقد احسنت اليك ماؤل بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر
كوني كذلك ولا تذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء
غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح
به التسهيل واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي
وتصريح بعمومه للمضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود
سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيلا له خلاف
المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر بالمعنوي لم يجز الفاء ولا يخفى ان القاعدتين
منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد
هو الماضي المثبت لانه الدائر بين كونه بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي
لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا ينتقض القاعدتان بالماضي الانشائي دعاء كان
او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب فيه الفاء وبالماضي
الذي مع قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به
الرضي وان كان مضارعا مثبتا يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب مع
انه يجب فيهما الفاء وان تضرب مع انه ممتنع فينتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه
او منفيا بلا احترز به عن المنفي بلم فانه يجب دخوله في قاعدة امتناع الفاء
وعن المنفي بلن وما وان فانه يجب دخوله في قاعدة وجوب الفاء فالوجهان
الفاء وعدمه والا فالفاء او ما ينوب منابه من اذا للمفاجاة بدليل قوله

ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء، وقد دخل في الجملة الاسمية برمتها مع ان
المصدرة بهل و بما تضمن الاستفهام تجوز فيها الوجهان فانتقض بها قاعدتان
الوجوب والجواز، واعلم ان القواعد الثلث مذكورة بعبارات هي امثلتها
اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة
فلان قوله والا فلا، بتقدير فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة فنميز
له ما حفظ عن الاختلال بعون الله الملك المتعال فنقول الجزاء الذي يصح وقوعه
شرطا وتقلبها حرف الشرط الى الاستقبال او يحدث فيه الاستقبال يمتنع فيه الفاء
وما فيه معنى الاستقبال مع الاحتمال يصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال
يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث معنى الاستقبال او لا يصير قرينة ارادة الاستقبال
فيه يجب الفاء واذا ان مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان
بصيغة الامر او اسم الفعل او الخبر على خلاف اعتبر في تقدير ان صحة بعد الفاء
فنفي بانه اغلاق والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم
هو نفس الاشياء الخمسة مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية
مجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول في الجنة ان تريد باسلم الاسلام
المستمر ولانه تكون تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان الواجب
تقديرها بما يلايم ذلك الشيء المذكور قبله ان نفيا فنفي وان اثباتا فاثبات
خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان
التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائي والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي
اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت لمجرد وقوعه بعد المنفي والكسائي اثبتها عند
قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط
بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق المنفي لا يستدعي تقدير المثبت والظاهر ان
الخلاف قائم في اسلم تدخل النار ايضا مثال الامر هكذا في كثير من النسخ وفي
بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب
والمتكلم لشذوذ لان الامر في اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص بالامر
بغير اللام وكانه قصد تعريف حقيقة الامر وصيغته دون الامر بجوهره وصورته
فلذا قال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطلب مدلول

الهيئة

الهيئة من غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا تشمل لام الامر ولا تخصه
وانما تشمل نحو طلبة الصيغ والهيئات فلما قيل يطلب بها الفعل خرج صيغ
لا يطلب بها الفعل وقوله من الفاعل لاخراج للاوامر التي طلب غير يتضح
بهذا البيان ضاع ما في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول
وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف
المضارعة لاخراج نحو ضرب زيد ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة
ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني
طارئة على الوضع فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل
ليكون شموله للاباحة والتهديد في غاية الظهور ليس بشيء على انه لم يعتبر في
التعريف قيد الحيثية يشمل قوله يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور وان
اعتبر لا يشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر
بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف المضارعة اي حاصل
بحذف حرف المضارعة ونبه بقوله وحكم اخره حكم المجزوم على كيفية اخره ورد
قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد
ان حكم اخره حكم اخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا اخره والاخصر الاوضح
وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة
وقوله فان كان بعده ساكن لانه من تتمة تعيينه اولا الا انه دعاه الى جمعه مع
قوله بحذف حرف المضارعة انهما يشتركان في الحذف لانه حذف حرف المضارعة
حذف في الاول لكون الاخر حكم المجزوم بيان حذف في الاخر او انهما يشتركان
في جميع الاوامر وبعد قوله فان كان بعده ساكن فانه يختص ببعض الاوامر وقيد
قوله فان كان بعده ساكن بقوله وليس برباعي احترازا عن الرباعي اي ما كان
ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزاد فيه همزة وصل وذلك ليس الا مضارع باب
الافعال فالاوضح ان يقال ليس من الافعال ولا يذهب عليك ان بيانه يوهم
انه يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل اخره في حكم المجزوم
وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن
مع انه لابد من الاعادة في قوله تقيم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم
من الساكن في الحال او في الاصل اذ في تقيم ما بعد حرف المضارعة ساكن في الاصل

قلت فيلزم زيادة همزة الوصل مع تعدد تقول في لاولى ان يقال فان لم يكن
رباعيا وكان بعده ساكن آه فتأمل زدت همزة وصل تثبت في الابتداء
وتسقط في الدرج ليمكن الابتداء به مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا سواء كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا كان تكرم او متحركا كان تقيم فمفتوحة اي ذكرت
همزة مفتوحة مقطوعة والمتبادر ان مراده زدت همزة مفتوحة مقطوعة
لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة لا زيادة فعل ما لم يسم فاعله الاضافة
بيانية لان ما لم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل كما ان الفعل اعم مما لم
يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة
وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة لامية ومن
جعله على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام الى
الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد وهو اي فعل
حذف فاعله نسيا فلا يرد اضربن جميعا واحدة ونظايره واسمع بهم وابصر
مما حذف فاعله تقوية ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى
آخر الباب وقيل لم يذكر تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على
انسياق الذهن اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال
التعريف مبني على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القايم مقامه
الا انه لا يتم فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ليس قوله ومعتل العين
مستثنى عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع
همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك ما يغيره فاراد بيان تغيره لكنه ينتقض
بما فيه همزة الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله بل سبق ساكن ولا
يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة وصل حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة
الوصل مقدرة لانها يأتي بها في ابتداء الكلام ولا يؤتى بها لانها يؤتى بها
وتحذف من اللفظ منوية ويضم الثالث مع همزة اي حال كونه مع همزة
الوصل واما ضم همزة الوصل فعرف من قولهم ضم اوله والثاني مع التاء
خوف اللبس في الاولى حال الدرج والوقف بالامر من بابه وفي الثاني
بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه تخصيص هذه المسئلة ببيان

البنية ومعتل العين مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للفيف المقرون
المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لان نحو
طوى فالصحيح العين الافصح فيه اي في ثلاثية المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في
مقابلته وقيد الرضي معتل العين بالثلاثي واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون
جميع ما ذكر في معتل العين تحت قوله ومعتل العين انسب كما لا يخفى وورد
عليه ما لم يعل عينه كعود وصيد ولا نقض للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعل
عينه لم يتجه شيء مما ذكر قيل وبيع اي خلاص الكسر في الواوي واليائي وجاء الاشمام
اي جعل الكسر بين الضمة والكسرة وامالة الياء نحو الواو لا مجرد ضم الشفتين كما
في الاشمام في الوقف على ما قاله البعض او ان يأتي بضمة خالصة قبل ياء ساكنة
على ما قال البعض الآخر فانهما خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير ضم الفاء
المذكر لكون الكسرة قبل اللام احضار الصيغة المبني للمفعول ولذا قيل الصحيح
انه لا بد في مقام الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص الكسر في الواوي او الاشمام
ومن اخلاص الضم او الاشمام في اليائي كما اذا قلت بعت وعدت وانما جاز
الوجوه فيما يلتبس كقولك عدت يا مريض وبعت يا عبد والواو في الواوي و
الثاني باسكان العين وانقلاب الياء واوا لضمة ما قبلها ونبه بترتيب
ذكر العين على مراتبها فان الياء الاكثر هو الاولى والاقل الادون هي الاخيرة
ومثله اي مثل الثلاثي في مجي الوجوه الثلاثة ماضيا باب انفعل وافتعل
فيقال اختير وانقيد بالوجوه الثلاثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة
بالمثال صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب في قوله باب اختير وانقيد
بل كان الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي لكسر حرف العلة وضم ما قبلها
فيهما دون استخير واقيم اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه
عليه بالاشمام وان كان فعل ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
آخره مطلقا اذ المبني للمفعول كالمبني للفاعل مأخوذ من المصدر وليس المبني للمفعول
مأخوذا من المبني للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اوله ما كان اوله مضموما ولا لفتح
ما قبل آخره ما كان ما قبل آخره مفتوحا فيحتاج الى تأويل عبارته كما احتاج اليه
القاصرون ولما كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل آخر يباع ويقال دفعه
بقوله ومعتل العين ينقلب ما قبل آخره فيه الفا وقيل الضمير للعين وما ذكرنا

منقضي المسوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل آخره الا انه انقلب
الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما صح عينه نحو
يقوم ويقاوم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عينه استغنيت عن التقييد
ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدي وغير المتعدي على فعل ما لم يسم
فاعله لانه يختص بالمتعدي فيحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف
على المتعدي بمعنى بنيته بل يجيء من اللازم المتعدي بحرف الجر المتعدي وغير
المتعدي يعني هذا باب المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم
ليظهر الحصر فيهما ولا يخفى ان المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل بل
قيدين لقسميه لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشتق منها من
الاسماء والتعريفان المذكوران لقيدي القسمين والمتعدي تعارف في
المتعدي بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق
بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي
ذكر متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك بل حدثت من مقارنة
حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء
متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صحح الرضي بان
العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل
ويتعلق بالمفعول بهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل المسند اليه
فقوله المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف
فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على كان واخواته
لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف
بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع
ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على
اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب لا يتوقف على
متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدي اصلا لان
اضرب واعطى لم يعتبر في مفهوم النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب المفعول
اصلا ولا على القرب لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب
الداخل في مفهومه يقتضي متعلقا اجمالا وقد اشكل ذلك على الرضي لعدم التدبر

الوفق

الوفق وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي او بخلاف ما يتوقف فهمه
على متعلق في الاول اقرب كقعد وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه
لم يلتبس عليك عرفت ان ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة
حرف جر ويأتي بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك
في غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعي او لا بد من تضمين ذلك الفعل
معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي وان ما يكون
المتعلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جر فاحد الامرين فيه عدول عن الظاهر
او المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه على ذلك المتعلق او حرف الجر
زايد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه وبحرف الجر مسامحة للتشبيه
على كلا الاستعمالين وما يتعلق به شيء بحرف الجر مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب
المحل مع ذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا ينصب
اذا اقدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار و
المجرور في محل النصب مسامحة بجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما اللازم
يصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف العين وقيل الاحسن فيما عينه حرف حلق
لا سيما الهمزة ولا يتعدى به الشيء الى ثلثة والاخيران موكول على السماع صرح به
الرضي ولم يعرف حذف الباء المعدية للفعل الا في قوله تعالى ايتوني زبر الحديد
على قراءة ايتوني بهمزة الوصل وفرق المبرد بين التعدية بالباء وغيره بانه يقتضي
معية المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لا فرق بين
ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون الى واحد
كضرب والى اثنين وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلافه اشار الى
الثاني بقوله كاعطى ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله وعلم وضبطه في التسهيل
ونحن ذكرناه في الفريدة والى ثلثة كاعلم واري نقل علم وراى بالهمزة الى ثلثة
مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلثة الا اعلم واري
وقول الاخفش بمجيئه في جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس في مثله
وقد يصير المتعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعديا الى
واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول في علمت زيدا قائما علمت قيام
زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدي الى ثلثة متعديا الى اثنين فتقول

اعلمت زيدا قيام عمرو وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد حدث
بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما
بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد او اخبرتك بخبر قال الله تعالى
انبئونى باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم
فقبل تعديتها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعدية
الى ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمين فهى ملحقات بالمتعدى
الى ثلثة ولم يلحق سيبويه الا نبأ والحق البواقى غيره وجعل البعض ارى
الحلمية سادسها السماع نحو ارانى احمد فى النوم عمرا سالما ولقوله تعالى
اذ يريكهم الله فى منامك قليلا فى وجه وانما خصت بالالحاق لكثرة
استعمالها ناصبة للثلث كانها وضعت للمعنى المتضمن ويدل تخصيص
سيبويه بناء على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخوات من المتضمنات
وجعلها ملحقة بالمتعدى الى الثلثة قال الرضى لم يوجد ثلاثى لواحد من الخمسة
الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان خبر ايضا ليس فى خبر بمعنى
علم بل من الخبر كنبأ من النبأ والا لم يفارق اعلم فى التعدى الى مضمون
الثانى والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كاعلم وتردد المصنف فى كون الخمسة
متعديات الى ثلثة وقال بل هى متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران
موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما فى معنى اخبرتك
هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت هذا المقول المخصوص ولا يخفى
انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيدا قائما وانه يجرى ذلك فى
علمت زيدا قائما اى هذا العلم المخصوص فالحق ما ركن اليه فى هذا الكتاب
حيث جعلها متعديات الى ثلثة حتى عد ما ذكره مغالطة منه فهذه الخمسة
مفعولها الاول بالنسبة الى الثانى والثالث كمفعول اى كالاول مفعولى
اعطيت بالنسبة الى الثانى فسرها الشارحون بانه يجوز الاقتصار على الاول
وحذفه بدون الثانى والثالث وكذا فسروا قوله والثانى والثالث
كمفعولى علمت بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى
علمت كما يجىء وفى هذا متابعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول لهذه العبارة مضامين سوى

ماذكره

ماذكره احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفى واللام بل لا يجوز
اعلمت زيدا انه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا عمرو قائم وقال الله تعالى
ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد وثانيها انه يجوز الغاؤها اذا
توسطت ونقل ذلك ممن يوثق به البركة اعلمنا احمد مع الاكابر
وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثانى والثالث والثانى والثالث متحدان
ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثانى والثالث بمنزلة
المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميرى الثانى والثالث
اليه مع تأخره افعال القلوب كل ما يتعلق بالقلب من المتعدى الى مفعولين يسمى
بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف هما تعلم
بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر وهب
بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرنى ابا مالك والا فهبنى امرءا هالكا والبواقى متصرفة
فللظن فقط حجا يحجو وعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا وللعلم الغى ودرى نحو دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف فى خصايص
ذكره المصنف ومن هذا ظهر ان ما فى بعض الشروح ان حصر افعال القلوب فى السبعة
اصطلاحى او استقرائى لا يوثق به وما يتوهم ان ترك المص غير السبعة لان
للسبعة خصايص ليس لشىء وخالفه الرضى فجعل تعلم ودرى مختصين بجملة اسمية
مصدرة بان المفتوحة واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين تحرزا
عن ايهام ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن
والظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين
ظننت جعله الرضى للظن فى الظاهر مع مجيئه فى بعض المواضع لليقين وجعله
التسهيل للظن واليقين وحسبت وخلت جعلهما الرضى للظن فقط و
التسهيل للظن واليقين وزعمت جعله التسهيل للظن فقط والرضى للقول
بان الشىء على صفة قولا غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال قد يستعمل
فى التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعما وعلمت وهو لليقين اتفاقا
ورايت جعله التسهيل للظن واليقين كليهما والرضى للاعتقاد الجازم سواء
كان مطابقا اولا ووجدت جعله التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشىء

على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به تجوز ان تدخل على الجملة الاسمية ولا تقع
بعدها الفعلية الا نادرا فيقدر ضمير شان لتصير اسمية بل اذا علقت جاز
دخولها على الفعلية كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم
رأيت لبيان ما هي عنه اى لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني
هذه الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني
تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة
لها وقيل المعنى لبيان ما هي اى تلك الجملة ناشئة عنه اى لاخبارها ناشئة عنه من
العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزئين لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة
من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجرى اعرابه عليهما
نصبا للتحكم ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يحذف الا مع
قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما
بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا
تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين بخلاف
باب اعطيت انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة
الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لا مطلقا فانه يجري في كل ما كان مفعوله الثاني
عين الاول سواء كان امرا من المذكورات او غيره من افعال القلوب وغيرها صرح
به في التسهيل واما حذف مفعوليها معا لقرينة فلا باس به لانه بمنزلة حذف كلمة
بتمامها ومنه من يسمع يخل اى يظن مخيلة قال باى كتاب ام باية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب قال الرضي وكثيرون ولا يجوز حذف مفعوليها نسيا
لانه لا فائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقول ظننت او علمت اذ كل احد يعلم
انه لا يخلو انسان في الاغلب عن ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان
يعطي فهذا ايضا من خصايصها هذا وهذا وفيه نظر اما اولا فلان فلان يعطي يريد كثرة
الاعطاء فالانسان كما لا يخلو في الاغلب عن علم او ظن لا يخلو عن اعطاء شيء فلا يعلم بهذا
المعنى مفيد اى كثير العلم على انه لا ينحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل
فائدة معتد بها بقيد آخر فيقال علمت الآن او ظننت الآن فيعلم حدوث علم او ظن

في الآن

في الآن او تقول علمت علما نافعا او ظننت ظن السوء اى غير ذلك ومنها
اى من خصايصها جواز الالغاء الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع
فلا بد من قيود ليتم القاعدة وهو ان يكون المتنازع مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون
ما توسط فيه او تأخر عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد ظني قائم غالب اى زيد
قائم ظني غالب اذ المعنى ظني زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل
فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم وسوف اظن يضرب زيد وجاء في زيد احسب
وعمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب السيرافي ان
الالغاء في ضرب احسب زيد عمرو واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا عمرا على ما في التسهيل
كما في بعض الشروح ان المراد المتوسط بين مفعوليه ليخرج عنه ضرب احسب زيد
لان الالغاء فيه واجب من قبيل التصحيح على انه ينتقض بمتى تظن زيد قائم اى فيما
يتوسط بين معمول المفعول الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز
على ضعف وذلك ان يريد بجواز الالغاء ما يعم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغني
عن التقييد اذا توسطت اى بين اجزاء الجملة او تأخرت عنها بخلاف ما اذا
تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه بالتأخر وقيل جائز لان
الفعل القلبي لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح جاء في الشعر ومن لم يجوزه
باول ما ورد بتقدير ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعولا ثانيا او بتقدير
اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جاء
في الضرورة ورجح التسهيل الثاني وابو الرضي الالغاء لاستقلال الجزئين اى جزئي
ما توسطت فيه كلاما اى حال كونه كلاما بخلاف باب اعطيت وبخلاف غير افعال
القلوب مما كان مفعوله الثاني عين الاول بخلاف غير متصرف من افعال القلوب
على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين كلاما لا يفي بتصحيح الالغاء فيها
لانها مشتركة بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثاني عين الاول فلا بد من
ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال
القلوب بخلاف الغير المتصرفة فانها لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل القلبي يحتاج
الى نصب مفعوليه لبعد قصد الفعل منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى
ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال
الرضي ان معناه زيد في ظني قائم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في

قايم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب ومنها اي من خصايصها
انها تعلق اي تجعل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما قبل الاستفهام الداخل
على الجملة او الجزء الثاني ويلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول وبالنظر الى
الثاني في الثاني فتقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا من هو ولا يجوز تعليقه
بالنسبة الى الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها
لان النفي يسري مع انه لا يلغى الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت
زيدا ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام كما في بعض النسخ اولى مما في بعض النسخ تعلق
بحرف الاستفهام لشموله علمت ايهم عندك وعلمت غلام من ضرب نحو ما
والنفي بما او ان او لا فيلغى فيما بعد النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط
واللام اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا
لقائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة وتاخرت
الى الخبر لمجيء ان حتى لو لم يكن اللام لقيل علمت ان زيدا قائم بفتح ان فلا يكون
علمت معلقا فلا يبعد دخول هذه الصورة في قوله واللام والاظهر تقييد اللام
لان اللام المطلقة في كلامه كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقه موهم وقد
اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم
في الدار مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص الاستفهام بالتمثيل واختيار هذا
المثال مشعر بانه مال الى ما قاله البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه
نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم وعلمت هل زيد قائم بل لا بد من وقوع ما يكون
جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذه قيل خص الدخول بالهمزة
ولا يقع هل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من
الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد
قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا
الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما
ليس صحيحا بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي اذ كل احد
يعلم ان جواب ازيد قائم ليس بصحيح ونعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قائم ردّه الرضي
واختار دخول فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتبر ما يشعر به التمثيل
ويقال اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه والتمويه

لان

لان المقصود تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه لما كان
محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فاي شيء يدعو العاقل
الى هذا التركيب اي ادخال الاستفهام المفضي الى التكلف في الابهام والجواب
ان الداعي اليه هو من دواعي الابهام مع امر مختص به وهو افادة ان مفهومه امر
يستفهم عنه ويسال تفهيمه وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى ومنها
اي من خصايصها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لا بد من قيد متصلين
لانه مدار الاختصاص ولا قيد كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد مع ان
احدهما صرح به الرضي قيد في التسهيل لكن لم يخصصه التسهيل بالافعال المذكورة
في هذا الكتاب بل جعله من خصايص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية
والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضي وجعله من خصايص المذكورة ولفظ حسب
من غير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصايصها كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لكون احدهما بعضا من الآخر صرح به الرضي
نحو ما ورد في الحديث رأيتنا مع رسول الله صلعم ولا يبعد ان يستبيح في قوله
لشيء واحد بحيث يدخل فيه امثاله فتامل مثل علمتني منطلقا وهذا البحث اشتمل
بما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدين اللفظ والمعنى
فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس جوازه في فعل القلب فيقال ظن زيد
زيدا قائما ولا يجوز في شيء من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول
الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيدا ظن
قائما ويجوز في افعال القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها
فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه زيد ومما يتمسك ان تعرفه هو ان افعال
القلوب تدخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فتقول علمت ان زيدا
قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثاني قليل والكثير فيه ان قولك ان
زيدا قائم وان كان في تاويل قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل نسبة المتعلق للعلم
واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثاني بالتصور وقع تلك الافعال متعدية
بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لا ينصب عنده
بالتحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج
الى المفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون الجملة

مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا في تقدير علمت ان زيدا قايم حاصلا وكذا علمت
قيام زيد و اعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام
سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يجري مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا
في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا مخاطبا وقال
الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر
لا بد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو قد اتك
تقول زيدا قائما وابا السوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين نحو اجهالا
تقول وبعضها بمعنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت او همت
في حقه شيئا وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
لا احبه على صفة ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدي به الى المفعولين
لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان بمعنى الاصابة الا انه
في المتعدي الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشي
وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودين به نبه على ان المتعدية الى
المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى آخر لئلا يتحير في التعدي الى المفعولين تارة
والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال بل لها
معنى آخر لا يتعدى به الى مفعولين بل يكون لازمة او متعدية الى واحد الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل
على صفة والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء
معنى الفعل فلا يمكن ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكلما عرف
الفعل ينبغي باعتبار الوضع من غير تعرض لزمان ليس القصد الا الى التعريف
باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بان يكون غير مصدره كما ذكر الرضي
لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب ذاتها للتقرير بل للحدث
والتقرير كالزمان مدلول هيئتها وهذا التحقيق تم ما ذكره السيد في بعض تعليقاته
انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشي لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع
للتقرير والصفة لكن في قوله بل للتقرير والصفة نظر لان التقرير ليس مدلول المادة
بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بمادتها للتقرير بل التقرير والزمان
وبعد فيه نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس الشيء

الافعال الناقصة

على صفة

على صفة فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتملة على اوقات مخصوصة
الا ان يجعل الكلام بالعرض ويراد بما وضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على
صفة فيحتمل وقد نبه المص على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما نبه فيما بعد حيث
قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه يسمى اسما وقال الرضي تسميته
اسما اولى ولذا كثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا
لتيمم قولهم ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال السيرافي
ويسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا
ناقصة لنقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفسها لان معناها النسبة
بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وشيء منهما لا يفهم بدون الاسم
والخبر لكن ما ذكره النحاة في توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق
فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف
سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا
الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة بان تجعل افعالا ناقصة
وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص
بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذي هو
المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو عارض او بحسب اصل الوضع حتى تكون
حروفا تحدث افعالا لكونها في هيئتها ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا
الا في ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو علي
في احد قوليه انه حرف والحاق الضمير لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلثة احرف
وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا وهي ثلثة اقسام ما هي ناقصة مطلقا وما هي
ناقصة بشرط مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم يقتضي
جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا يبتني عليه قوله فيما بعد في تقسيم تقديم
الاخبار عليها الا انه ينبغي ان يجمع اضحى وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع
غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظايرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول
على الملحق والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة غير واضح
لالتزام كون منصوبها نكرة فيشبه ان يكون حالا حتى نقل ابن مالك كونها
ناقصين لذلك كما نفي كون اسحر وابجد واظهر من الافعال الناقصة لانه

من النوادر من غير حجة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد كلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل اي رجع وحار واستحال وتحول
وارتد وصار مع هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار زيد الى القوم
اي رجع اليه وغدا بمعنى كان في الغداة وراح بمعنى كان في الرواح وهما يكونان
تامين كقوله صلعم اغدوا على حوائجكم اي امشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته
اي رجع في الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المص غدا وراح وما زال
لا يستعمل الا ناقصا وما برح قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه وما فتئ
ما زال ناقصا وهو مهموز وقيل بالياء ولم يساعده كتب اللغة وما انفك
وجاء ما انفك من هذا الامر وجعل ما زيل كما زال في هو في الاصل اي حول بخوف الا
انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل ما فتا او فتئ كما فتئ وما دام
بمعنى ما برح وما ونى كما برح الا ان ما ونى اذا كان ما يتعدى بفي تقول ما ونى
في امره وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك برفع حاجتك على ان الخبر ما
الاستفهامية قدمت للاستفهام ونصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع
الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة بمعنى قد يجئ جاءت ناقصة لا مطردا ولا
يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المص جاء البر قفيزين من هذا القبيل
وقعدت كانها حربة ولا يجوز قعد كاتبا بالاتفاق وتردد المص في تجويز قعد كانه
سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من
اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد تدخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية التي لم يكن مبتداه واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد
ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كان زيدا ولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط
فلا يقال كان من اباك ولا عادم التصرف كما التعجبية فلا يقال كان ما احسن
زيدا ولا لازم الابتدائية لكونه في المثل نحو الطعن يظار او لكونه بمنزلة الفعل
نحو قولك ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان ينبغي
او لكونه بعد اما زيد فقائم او اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا
كان السبع واقفا او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة
طلبية اذ لو كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لزم التناقض على ثبوت
الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان الطلب

الافعال

الافعال منافية للطلب لان الاخبار يلزم اجتماع طلبين مخالفين على امر واحد وان كان
مساويا بالذات لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضي قوله • وكوني بالمكارم ذكريني
ضرورة الشعر والتسهيل نادرا لا تعطى الخبر حكم معناها كالبيان ما هي عبارة
عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع للاخبار يذكر
لتحصيل حكم في الاخبار وتفصيل الاحكام المفادة للاخبار بها فتصير تلك الافعال
ترفع الاول اي الجزء الذي حقه ان يكون اولا وتنصب الثاني مثل كان
زيد قائما فيها مسئلة للدخول في الاعطاء والرفع والنصب فكان تكون ناقصة
لثبوت خبرها ماضيا دائما كان الاستمرار به او منقطعا اي قابلا للانقطاع
لان كان لا يدل على الانقطاع بل على الماضي مطلقا وقد يكون للاستمرار في جميع
الازمنة الماضية قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي المراد
انه لثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت في الوقوع او منقطعا
وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها
لانه بصدد بيان احكام تعطى هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة
او امرا ولذا لم يقيد ما سواها بالماضي وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد
لافادة ان كان يكون للاستمرار او لرده وبمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب
يستدعي تقديم بيان صار على كان ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في
كان بكلا معنييه ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اي لا يكون في كان الناقصة
ضمير الشان لانه لا يوجد ضمير الشان الا مبتدا في الحال او في الاصل وفيه رد
على من جعل ما فيه ضمير الشان تامة وتكون تامة بمعنى ثبت والمتبادر منه
ثبت ثبت في نفسه والا فكان الناقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة
لا تدخل الجملة بل المفرد وزائدة اي كان فقط دون باقي تصريفاته تكون
زائدة لا في اول الكلام بل في الوسط وقيل قد يكون في الاخر وهو قسمان لم يفد
شيئا سوى التاكيد لتجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهرة وما يفيد الزمان
وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بالزائدة في كونها غير [illegible] تزاد
مع الحال قال ابو علي لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق
اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام • ويجاب بان قوله لنا
خبر مقدم والجملة جيران كانوا لنا كرام وفيه ان عامل الظرف اذا كان من

افعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان في الدار وكاين في الدار وصار
للانتقال اي حكمه الذي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه وليس المراد ان مدلول
صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضي ان هذا مدلول صار التامة ومدلول
الناقصة كان بعد ما لم يكن واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها الاظهر لاقتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهرا
والمراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم
المشترك بين الماضي وغيره وبمعنى صار مجردا عن الدلالة على الاوقات
بقرينة المقابلة بافادة اقتران مضمون الجملة باوقاتها وتكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم
والليلة بمعنى ظل زيد نائما كان في تمام اليوم نائما وبمعنى صار مجردا عن بابيهما
لما مر قال الله تعالى ظل وجهه مسودا قال الرضي المجي بات بمعنى صار محل نظر وقال
ابن مالك يجيء كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاءت بات
في الحديث بمعنى صار وهو اين باتت يده وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال
تامة قال الرضي العهدة عليه وقال وبات بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضي
بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم بتر وبت وما زال وما
برح كفرح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله القول بالفتح
الاخذ كذا في القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضي ويلزمها النفي
المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل تقول لا تزال قائما وذلك النفي يكون
ولا في الدعاء وفي المضارع لن وما ولا والا ان لا يفصل بينها وبين النفي
الا ما بالظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا امس ويجوز
حذف النفي عن المضارع وتقديره ويكثر في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف وما دام ما مصدرية فما دام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة و
المضاف وهو الوقت محذوف نحو قولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه اجلس
وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييد اجلس
للتوقيت امر اي لتعيين وقت شيء بمدة اي الزمان الطويل بثبوت خبرها لفاعلها
فما دام يقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل
ودام ما دام حرف مصدر وما في الصحاح واما قولهم ما دام فمعناه الدوام لان

ما اسم

ما اسم موصول بدام لا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا تجب ماوليه
تامل تعرف وفيه انه لم يتبين بما ذكره حكم الكتبة الخبر من دام على التسبه
الشيء من التوقيت فينبغي ان يقول ما دام لثبوت خبرها لفاعلها مدة و
ومن ثمة اي ومن اجل انه للتوقيت احتاج الى كلام لانه ظرف وليس جاء بعد
كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لنفي مضمون الجملة حالا الاولى لنفي خبرها عن فاعلها
ليظهر اعطاء الحكم للخبر وقيل مطلقا وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسي
لا تناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا قيد
بالغير وفيه نظر لان المراد بكونه للحال او لغيره معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا
فهم منه الحال اذا اطلق فهو للحال ويجوز تقديم اخبارها كلها اي الكل الافعال
او كل الاخبار ويرجح الشيخ ان الكلام في الاخبار بالذات والاولى ان
التصريح بالشمول لا لفهم تقديم الاخبار على نفسها فالظاهر ان يكون التعميم
الافعال المقابل لنفسها مع اسمائها ولا يخفى ان هذا الحكم اعادة لانه سبق
في خبر كان ان حكمه حكم خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدأ لعله لم يلتفت
الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم
الاخبار من حيث انها اخبارها بمعنى لا تمتنع هذه الافعال من التقديم ولا توجبه اما
لو عرض لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك وما يوجب التاخير نحو كان
عدوي صديقي فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز على الامكان
الخاص لانتقاضه بالوجوب في الامتناع ولا على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود
لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب وهي اي هذه
الافعال في تقديمها اي الاخبار عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى
راح مع راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما غير الاسلوب وهو من زال الى ما دام
لا المجرد الاختصار بل لانه لا يجري في لا يزال ولن يزال لان معمول فعل لا ولن
يتقدم عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة كما يقتضيها ما وان فالمراد بقوله
ما في اوله ما في اوله ما وفي حكمه من ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا
كان في اوله ما او ان لا يجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت
مع ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال
الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانهما لا يمنعان الفصل بخلاف لم ولن واما امتنع

الفصل في هذا القسم لشدة الامتزاج وصيرورتهما بمنزلة فعل مثبت
بقي انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الاختصار
فالاخصر الاحصر فقسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما خلافا لابن كيسان من البصريين
حيث وافق الكوفيين في الحكم بالجواز في غير ما دام لانه لبطلان النفي و
صيرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع النفي من التقديم واما لم يجعل هذا القسم
من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه
لا يجوز بخلاف المختلف فانه لا حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز
او عدمه فليس بواضح عنده وليس في ذلك لان ابن كيسان متفرد في الخلاف فلم
يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي كل جانب كثرة
لان ليس جوز التقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد
للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فانهم
لا يخص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا ادخل عليه حرف مصدر
فتقول جلست ما كان زيد جالسا او ان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم
الخبر على كان اصلا فلت ما يلزم ما دام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول
فلذا افترقا في الحكم لجواز التقديم وعدمه وقسم مختلف فيه وهو ليس ويحذف
خبر ليس كثيرا ومنه انما يجري الفتى ليس الجمل جاريا وقيل ليس هنا للعطف
لجعله في حكم لا ويكون في ليس ضمير الشان وليس بمشهور اضمار الشان
الا في كان وليس من هذه الافعال الا انه كاد من افعال المقاربة ويجوز
الاخبار عن النكرة المخصصة في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة
بالمعرفة فيهما نحو ولا يك موقف منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه
الزمخشري اذ بنا في الشعر ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قاله ابن و
للزمخشري ان يقول مراد الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك
موقف الوداع اشارة الى انه لا تجعل احد وداعك ولا يستفاد ذلك من
موقفي ونحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة والا وجعل ان
مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة ما كان جعلهم
الا ان قالوا فانهم حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا يشبه
المضمر في انه لا يوصف فهو اعرف من غيره بهذا الاعتبار وهذا وان كان وجهه

غير قوي

غير قوي لكنه امضاه ارباب التفسير في التفاسير وقد يحذف لام يكن في
الجزم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه
سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعدها فلا يجوز عنده الحذف في لم يكن الذين
كفروا افعال المقاربة اي الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها افعال المقاربة
لوضعها لنفس القرب والمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد
واوشك وكرب كعلم وضرب والم يقال الم الغلام اي قارب البلوغ
وولي والذي يستلزم القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق كعلم
وضرب وطبق كعلم وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام واقبل وقرب
فان الشروع في الفعل يستلزم القرب من الحصول للفاعل وما يستعمل للرجاء
وهو عسى وحرى كعلم واخلولق فان رجاء المتكلم ينبئ عن قرب حصوله وبهذا
ظهر ان ما ذكره الرضي ان عسى واخواته لا تدل على القرب ولا ما يستعمل للشروع ولا
يوصف الشارع في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشارع في الخروج انه قرب
خروجه ليس بشيء وقد اوضح وجه التسمية تو بيضه بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء
هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى في الاشفاق وقد جمعهما قوله تع عسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقيل استعمال عسى في كلامه
تع بمعنى اليقين لانه احد استعماليه وقال الرضي انا لا اعرف مجيئه بمعنى اليقين
في غير كلامه تع وبالجملة لا بد من ضم او اشفاقا مع قوله رجاء ليصير التعريف جامعا
والتقدير دنو رجاء او حصولا اي دنو حصول بان لا يظهر باعتبار اسباب حصوله
سوى الشروع دنو الحصول او اخذا فيه اي شروعا فيه اي دنو شروع فيه بان يكون
الشروع فيه حاكما بدنوه فالاول عسى ونظيرته وهو غير متصرف ولذا زعم
الزجاج انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يزيفه كما ان اتصال الضمير المنصوب
يقويه وجاء كسر سينها ان كان لمتكلم او مخاطب او غايبات واتصل به الضمير
المرفوع نحو عسى زيد ان يخرج فالمشهور على ان ان يخرج منصوب المحل خبر
عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولا يظهر لمعنى بطلب فاعلا وخبرا فعسى زيد
بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب
زيد الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان
عسى لم يجئ بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالمعنى

يتمنى زيد خروجه وفي ماذكره المتأخرون جعل تلك الافعال على نحو واحد فالمقصود
من الكل قرب الخبر فالمراد بتيرجى زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج
خبر عن عسى بتضمينه معنى كان فكانه قيل يتمنى زيد كائنا ذا خروج فيفيد الحكم
بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من
الخروج كائنا يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كائنا يخرج ولو
ضمن معنى صار لكان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل مثالين تنبيها على
استعمال عسى كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان
يخرج زيد فاعل عسى لايكون له منصوب وقع لايجوز حذف ان فيكون قوله وقد
يحذف ان من احكام المثال الاول كان المناسب تقديمه على المثال الثاني
او تنبيها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لايجوز تقديمه على
الفعل كما يجوز في باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر لبيان
تضمين كان وقوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على
تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يتبادر قال الرضي يحتمل عسى ان يخرج زيد
ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثاني كمذهب البصريين وان
يكون للاول على مذهب الكوفيين لكن في قولك عسى ان اضرب زيد عمرا يتعين
اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لوقوع الاجنبي وهو زيد بين اجزاء صلة ان وفيه
انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح انه يكون من باب التنازع لانه انما يكون
فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع ثبوته في مكانه فلا يجوز هذا التركيب
للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع وان في كاد تقول كاد زيد يجي
وقد يجي ان تدخل ان تشبيها بعسى ويلزم هذه الافعال لفظ الماضي الا كاد واوشك
فانه يستعمل مضارعها وندر اسم فاعل كاد واوشك وفيه ثلاث لغات اوشك بالضم
ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال
في انه يصير منفيا وقد يكون المقصود به عسر وقوع الفعل الذي وقع وقد يكون
المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون ومن الثاني قوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون للاثبات
مطلقا اما في الماضي فلئلا يكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها
اذ لايمكن تحقق الذبح بدون الفعل منه واما في المضارع فلتخطئة الشعراء

قول



قول ذي الرمة لم يكد لدلالته على انه يزول حب رسيس الهوى وقبول ذي الرمة
ذلك وتغييره لم يكد بقوله لم اجد وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال الاولى في المضارع ليشمل الحال تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي وفي
رواية التنائي المحبين لم يكد رسيس الهوى اي راسخ الهوى يريد نفسه
من حب مية يبرح اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب مية مع بعدها
عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف لا دليلا
واحدا على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادة الباء في قوله وبقول ذي الرمة
ذلك ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا اذ
البعد عن الفعل في وقت لاينافي الفعل في وقت اخر وكان شعر ذي الرمة دليلا
على بعض ما رجحه من قوله فهو كالافعال لم يشتغل بدفع تمسك بمخالفة وما يقال
ان ذي الرمة غير تشعره بعيد لايعارضه صدور التغيير عنه لانه من اهل اللسان
ولايكاد يخفى عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج في معرفة فساد استعماله الى
تنبيه من غيره له على انه روي انه خطأه بعض البلغاء في التغيير وقال بريته
كانت خيرا من تامله ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد عسر وقوع المفارقة
كما هو حد معنيي النفي في كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الايهام
ودفع تخطئته في التغيير والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل
كاد دنيا ومنه الاستعمال الشايع لكاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد
كاوشك واوشك هو مثل عسى مع ان في وجهه تقول اوشك زيد ان
يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد في الاستعمال الشايع وانما صرح بقوله
في الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بهما في المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لابد ان
يكون فاعل هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم
غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى
زيد ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو
قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه فعلا
التعجب يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها
عند ادراك امر خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب الى رد من قال

كان الشعراء يجتمعون في مربد البصرة ويعرضون قصائدهم
فلما عرض ذو الرمة قصيدته خرج عليهم مستدركوا عليه
هذا البيت وقالوا انه قد برح فتوقف ساعة ثم
قال لم اجد مكان لم يكد فبلغ ذلك خلفا الاحمر فقال
اصاب طبيعته فاخطأت رويته لم السمع نعم لم
لم يكد براحا سبح تعصل
مكانا ان ينبغي لم اجد

فعلا التعجب

هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منها ما وضع اى فعلا وضعا لانشاء التعجب
وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس لانشاء وليس فعل
التعجب كليا منحصرا فى فردين كالشمس المنحصر فى فرد بل منحصر فى نوعين ومن
قال بعد انحصاره فى فردين لو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر
اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة المتعسرة الضبط فقد غفل
لانه لو كان كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن زيدا مرا بتصييره
حسنا فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو
ناهيك به ولله دره ويا ما له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا ويلمه رجلا ولفظ
ما وان كان يعمهما لكن بحث الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر
وقولهم لا شل عشره ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء
التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة
عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله وهما صيغتان اوله صيغتان لا يقتضى
حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين غيره كما عرفت
والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتاخيرها وزيادة
الزايد والحركة والسكون ومقارنته كلمة ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار
الصيغة فى تعريف العدل حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من فى اخر جملة
الصيغة ما افعله وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا فى الخير والشر فيقال
ما خيره وما شره وما اخيره وما اشره كما يقال فى افعل التفضيل خير وشر لكن
الاخير والاشر فى التفضيل نادر وخيره وشره فى هذا الباب نادر وهى غير
متصرفة بجعل الماضى مضارعا والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد الى احد مقابليها
وتبديل كلمة ما الى ما يراد فهما وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما
اقوله لا ما اقاله وبالادغام فى افعل به فيقال اشدد به لا اشد به لكنه يتصرف
بالادغام فى افعله ونبه بقوله مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد على ان الضمير
غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ولما جوز تغيير الضمير بعد
الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتاخير والفصل
فصرح بنفى هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل
بين المثالين بقوله ولا يتصرف فيهما بقوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل

التفضيل

التفضيل وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفصيل ثم نقل ولا حذف لانه
يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس فى المتعجب منه
ان كان معلوما فيقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد واكرم ولا يخفى
انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس كذلك لانه لا يبنى
الا من فعل ماضوى مستمر ولا يخصه افعل التفضيل ومن اعتذر بانه قصد ما
يبنى منه على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فما قصر فى بيانه لا يلتفت
اليه والاكثر بناؤه للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما احذره وما اشهى الطعام
ويتوصل فى المبنى للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول مصدرا بالحرف المصدرى
منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيد واشدد بما ضرب زيد ولا يقال
ما اشد ضربه ويتوصل فى الممتنع مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
وقد نبه بالمثالين على وجوب الادغام فى افعله وتركه فى افعل به وذلك
التوصل واجب فى الممتنع ويرشد الى الوجوب الامتناع فاغتنم هذه الجائزة
ويجوز التوصل فى غير الممتنع بل بما يجوز بالتوصل عن هذا افعل وافعل فيقال
ما اشد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه او قابليته ولا يقال ما اقعده
وما اشكره وما اجلسه وما اقبله ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب
بتقديم وتاخير يغير فى وقوع كل جزء من موقعه واجب فباخراجه عن موقعه يلزم
محذوران تقديم وتاخير وليس تقديم احسن على ما قيل احسن ما زيدا
ممنوعا لاستلزامه تاخير ما يجب تقديمه بل لانه تقديم ما يجب تاخيره وبهذا
اندفع ما قال الرضى ان كلا من التقديم والتاخير يستلزم الاخر فينبغى ان يغير
بعض ما جاء ولم يحتج فى دفعه الى الاضعاف الى من قال بدفعه ما نشاء ولا فصل
واجاز المازنى والفراء والجرمى وابو على الفصل بالظرف والمنع مذهب
الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية ما احسن لولا
كلفه زيدا ويفصل بكان الا غير من افعال الناقصة بين ما والفصل نحو
ما كان احسن زيدا وهى زايدة وفائدتها التنبيه على انه لم يدم الحسن
المتعجب منه الى الآن والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ
نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وما ابدا

اى مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز في التعجب كون المبتدأ نكرة كما يجوز
في الدعاء وقد يقال سوغ قبيل شر اهر ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا
اى شئ مجهول لا شئ معلوم ويزيفه انه يمتنع كون ما التامة مبتدأ في غيره وموصولة
عند الاخفش والخبر محذوف واجب الحذف قيل التقدير ما احسن زيدا شئ عظيم
وتقول ما احسن زيدا شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سيبويه ويزيف بان
وجوب حذف الخبر من ما يسد مسده لم يوجد في غيره وقال الفراء وابن درستويه
ما استفهامية ويزيفه الرضي بانه نقل من الاستفهام الى التعجب فنقل الى الانشاء
انما الكلام في نقله الى التعجب مما لم يثبت في يرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير
ويدفعه انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عن التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام
مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافي كون الفعل للتعجب لان
التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتامل وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل
ومعنى احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في
هذا الباب وفي جواب الشرط نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمدد
الرحمن له مدا ويزيفه ان زيادة الباء في الفاعل قليل كهمزة الصيرورة في افعال
مفعول به عند الاخفش جعل الرضي والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء
والزمخشري وابن خروف والباء للتعدية او زائدة جعل الرضي زيادة الباء
مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية مما اجازه الزجاج
لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صيره زيدا حسنا ويشكل على التقديرين انه
كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة
التعجب غير متصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب لحسن اى
يا حسن احسن بزيد قال الرضي فيه تكلف في سماحة واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب
المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كجامد لا مصدر له ولا يذكر للمتعجب
فيه شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل
افعال المدح والذم اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى
تعريفه ولولا مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على
ضبط آحادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان
فعل المدح بهذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير ما وضع لانشاء

مدح

مدح او ذم فخرج ما يمدح به نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار
عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فمنها نعم بكسر النون وسكون العين
وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنها القراءتان في نعما هي
بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون
ومنه زاده ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة
في بئس على ما في التسهيل لكن لم يات في القرآن الا مكسور الفاء ساكن
العين على ما في الرضي والاظهر الاخصر ان يقول فمنها نعم وبئس وساء وشرطها
مكان وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها
بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونحو غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم المعرف
باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او
مضافا الى المعرف بها واختلف في التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث
هي وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المص
ورد الرضي كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح
ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك يصح التصريح به ثلث ما ذكره مشترك
بين الثلثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح
الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء
انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن فرد ما باعتبار
انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض
فهو هو او مضمر مميز بنكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى
والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والاتيان
اهون من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولي ولما لم يكتف
بقوله او مضمر مميز بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا
ليفيد ان ما في نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز الضمير مبهم فيه ردا لما
ذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ المعرف باللام
ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير
هذا الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشئ شئ يعظكم به فيلزم حذف
الموصوف بالجملة وهو قليل وجعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الثناء

المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشري واحد قولي ابي علي الفارسي قال لا
اي ما نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به وبئسما
اشتروا به انفسهم او غير موصوفة نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شيء من التوابع
لهذا الضمير ولا يجوز ان يؤكد المعنوي لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا وفي
النعت خلاف وقيل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله ام من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجيء التمييز مع
الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابي علي قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا
ونظيره التمييز في قوله تع ذرعها سبعون ذراعا وفي صدق تعريف
التمييز على زادا نظر وقيل نعم خليل زيد قال نعم وزيد فارس حامل قال نعم
صاحب قوم لا سلاح لهم وجوز المبرد والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما
لا يقيد صلته تعيينا شخصيا فاعل نعم وندر الفصل بالمخصوص بين نعم
وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا وندر نحو مر بقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما
بزيادة الباء في فاعل نعم تشبيها بافعل به من فعل التعجب لان في المدح
تعجبا وجاء زيادة الباء في المخصوص تشبيها له بالمتعجب منه ومنه الحديث
نعما بالمال الصالح للرجل الصالح وندر نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا
بجعل العلم فاعلا وقد يؤنث نعم وبئس مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص
فيقال نعمت الانسان هند وبعد ذلك المخصوص لانه للتعيين بعد الابهام
فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه بعده ليس كونه بعده بلا واسطة لينتقض
بنعم رجلا زيد قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل وفي التسهيل ويذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او
لبعض نواسخه نحو اذا ارسلوني عند تقدير حاجة اسارس فيها لست بنعم
المسارس وبعد فاعلهما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او اول مفعولي فعل ناسخ نحو
يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم فقوله وهو مبتدأ
ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف على الاطلاق غير صحيح كما ان قوله وبعده المخصوص
كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ او لا وسواء
كان مقدما او مؤخرا اذ رابطة الجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعله ضميرا مبهما
كان او معرفا باللام باحد المعاني الثلثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف

قائم

قائم مقام الضمير ليس بشيء لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد وجاء على الكلام
الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح في الضمير وشرطه مطابقة الفاعل في الظاهر
ان المطابقة مضافة الى الفاعل الاظهر مطابقة الفاعل المضمر للضمير وتمييز
الضمير لئلا ينتقض نعم رجلين الزيدان وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه
متاول اما بحذف المضاف عما يتوهم مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل
وتقدير المخصوص فيكون التقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين
هذا ما اتحد كلمهم فيه وههنا بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص
مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بتعيينه فلا مانع ان
يكون السؤال عنه ولو قلت المخصوص مبتدأ ما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة
كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال معنى
هؤلاء المذكورين ليس مثل القوم الذين كذبوا لانه اذا ادعي كون القوم
المكذبين عين هؤلاء المذكورين كان المآل مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم
وقد يحذف المخصوص لم يقل وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة
لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغني عن مخصوص
حبذا بدليل التمييز نحو باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا
وحب دينا اي حبذا ربا الاله او بدليل غيره كقوله الا حبذا لولا الحياء
وربما اي حبذا حالي ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال في المخصوص
مبتدأ ما بعده خبر ليستغني عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان انسب اذا
علم اما بلا سد شيء مقامه نحو نعم العبد اي ايوب لان الكلام فيه ونحو فنعم
الماهدون اي نحن واما بجعل صفة مقامه نحو نعم الصديق حليم كريم ونحو نعم
الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت وساء
مثل بئس لم يقل مثل نعم تنبيها على انه فعل الذم كبئس لكن انما يكون
حسنا لو فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل حسن اصليا
او منقولا كرمو وقضو مستعملا في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد
ورمو اليد يده وقضو الرجل زيد ومنها حبذا وهو مركب من حب وذا
اسم اشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم لنقله من حبب على
حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم

باسكان الباء الاولى ما يحذف حركته او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا
مفتوح الحاء صرح به التسهيل وفائدة الا المرفوع بعد ذا المخاطبة قوم الشرهم ان
حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلهما كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم
على الاسم وازال اسمية ولا يتغير يستوي فيه المؤنث والمثنى والمجموع مع
خلافها وبعده المخصوص بعد بئس مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا ارأسا واعرابه
كاعراب مخصوص نعم في انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا المخاطبة المبرد
وابن السراج ومن وافقهما لظن ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلهما اسما
لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ ولا يدخل النواسخ مخصوصة ويدخل لا
على حبذا فيصير كبئس ويجوز ان يأتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق
مخصوصه وفي كلا الحالين متعلق بذا لا بالمخصوص بهذا آخر شرح قسم الافعال من
مواهب من اعان البال وايده في حل الاشكال وحرك السنة بجيد البيان
واحسن المقال ان نسأله وهو جدير بالسؤال ان يجعل صدرنا لجميع المعاني من احسن الظروف
ويوفقنا ختم كتابنا باحسن شرح لبحث الحروف اللهم كما انعمت اديم وكما
رزقت اتمم الحروف ما دل على معنى في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب
وصدره ومن ثمة اي ومن اجل عدم الدلالة الا على معنى في غيره احتاج في جزئيته
لما يفاد به شيء كلاما كان او غيره كما يذكر في مقام التعداد فيقال زيد عمرو وغلام
لزيد غلام مع عمرو رجل على السطح ولهذا لم يقل في جزئيته للكلام كما من قيده فقد
بعد عن تحقيق المقام الى اسم او فعل على سبيل منع الخلو والا فربما يحتاج اليهما
لانه ربما يدل على معنى في الكلام كحرف الشرط والتخصيص فانه يدل على معنى
متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل فيحتاج في جزئيته الى اسم وفعل
يعني ان احتياج الحرف ليس امرا اتفاقيا كاحتياج الفعل في جزئيته الى اسم
دون فعل لانه احتاج في جزئيته الى اسم لانه اخذ مدلوله ابدا منسوبا فلا بد
من منسوب اليه لا يكون الا اسما والاسم لم يحتج في جزئيته الى شيء من الاسم
والفعل لان الاسم يكون منسوبا ومنسوبا اليه فلا يحتاج في جزئيته الى الفسير
الاخرين وقد رتب المصنف رزقه اسعد مراتب الخواص اقسام الحروف ترتيبا انيقا
بالتنبيه عليه حقيقا لكونه خفيا دقيقا فقدم العوامل في الاسماء ومنها الجار
بالاصالة ثم ما يشبه العوامل في اقتضا كون ما بعده مشاركا لما قبله في

في الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم ما يشبه ذلك
القسم من حروف النداء ثم ما يشبه كلا الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه
وبعضها في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها
في اللفظ من حرفي التفسير ثم ما يوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف
المصدر ثم ما يوافق بعض حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض
ثم حرف التوقع الذي لا يناسب حرف التحضيض في التوقع لان من يحضض
احدا يتوقع منه الفعل ثم حرفي الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى قد في
الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام له صدر الكلام ويخرج الجملة عن
كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن اما ثم تاء التانيث
التي لا تختص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الآخر لكن التانيث
الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التاكيد التي تلحق آخر الفعل ويشبه بعضها
التنوين وقد اعجب حيث جعل في آخر الكتاب امورا تكون في الآخر وختمه
بما هو للتاكيد لان المتعلم يحتاج حين التوغل الموجب للاعراض عما قاسى
مشقة في تحصيله الى تاكيد في المحافظة عليه والعجب من الكل انه ختم على قوله الفا
وهو على صورة الالف المذكر لما اشتهر من ان السبق يجب ان يكون حرفا في التكرار
يجب ان يكون الفا حروف الجر لم يعرف في هذا القسم الا حروف الجر والتنوين
لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد ولا يظهر وجه تخصيصها
بالتعريف ما وضع للافضاء بفعل اي لغرض ايصال الفعل وشبهه او معناه
اي معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه وانه كثيرا ما يكتفى
بذكر الفعل عن ذكر شبهه وذلك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع
في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا اللام تعليلا
لا صلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها
وفسرنا الافضاء بالايصال مع انه معنى الوصول لتعديته هنا بالباء اي ما يلجئه
ضمير الفاعل الى ما الموصوفة والمفعول الى ما الموصولة وذلك العكس اولى بالفطنة
ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى
عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع
ايصال الفعل او معناه الا يرى انه لا ايصال في عطف الجملة على الجملة

وهى من ومنذ وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاءه وعن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما كان تحجه على تعداد المص
تلك الحروف فانه حسن الترتيب اذ بين جميع الوحدانيات والثنائيات
ثم ما زاد وجه فى شرحه بان العشرة الاولى فى اصل وضعها باعتبار ما تناسب المعنى
الحرفى لم تكن الا حروفا والخمسة التى بعدها مشتركة بين الاسم والحرف والثلثة
الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله فى اصل وضعها عن على فانه مشترك
بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا
الفه اصلية واسما وفعلا الفه فى الاصل واو فلم يكونا فى الاصل على لفظ على واحترز
بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفى عن نحو من فانه امر من مان يمين وعن لفظ
فى فانه امر من وفى يفى وبعد تنقيح كلامه على هذا الوجه لا نجد محصلا لما قال الرضى
وفيما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى المضمر تنقلب الفه ياء تشبيها بعلى
الحرفية نعم يتجه عليه ان حاشا وعدا وخلا الفعلية لا تشارك الحرفية فى اصل الوضع
لاصالة الف الحرفية وانقلاب الف الفعلية عن واو او ياء الا انه بالغ فى
فى التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء اشبهت الحرف
فى عدم التصرف فصارت كأنه لا اصل لالفاتها قال الرضى هذا عذر بارد اقول
ومع ذلك يتجه عليه لما اشبهت نزلت منزلة ما اختص بالحرف فانتقض ذلك
جمعها مع ما لا اشتراك فيه يعنى اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيلها من ومن
للابتداء اى لابتداء الغاية اى الامر الممتد فان الغاية كما تاتى بمعنى النهاية تاتى
بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذى من مبتدا ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا
بنفسه او منشا لامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان ليس ممتدا لكن
يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك وعند بعض البصرى انه لابتداء
الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب
مذهب الكوفى ولقد احسن المصنف حيث قال للابتداء فحذف الغاية لاشتهار
الغاية فى النهاية فيلتبس المقصود ولقصد تعميم الابتداء واصل من عند الفراء
منا لما راى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى على من بحث القسم المكسورة
الميم ومضمومها على انها مخففة ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها
وهى للقسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وتتلقى

ورب

ورب الكعبة ومن للتبيين اى لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون
الا مستقرا وعلامته صحة وضع الذى مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان وتنقض هذه العلامة بقولك
عندى ثوب من خز حيث لا يصح وصف النكرة بالذى من ضيق العطن لان
المقصود صحة وضع الذى مقامه واداء مؤداه بكلمة الذى وذلك لا يقتضى
ان لا يعطى مقتضاها الا ترى انه لا يصح المفرد بعد الذى فيذكر مبتدا بعده لم
يكن بعد من ولا يصح تقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الاوثان الرجس
اذ المقصود ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا فانه اوقع فى النفس فلا حاجة لتقديم
التفسير فيحمل المقدم على المبهم ما امكن على التبعيض كما فى اخذت من المال ما يكفى
او يقدر مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المتأخر عنه عطف بيان للمحذوف فيقال التقدير
اخذت شيئا من المال ما يكفى كذا قال الرضى فما قيل ان من فى قولنا علم من
البيان ما لم نعلم للبيان ما لم نعلم لا يصح فان قلت قد شاع مثل انا من حيطة
فى روضته وانا منه وفاته من حوم قلت جعل الرضى من هذه تجريدية تعليلية
اى انا من اجل حصة حيطة فى روضته لئلا يلزم تقديم البيان على المبين وللتبعيض
اى بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئا من الدراهم
او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك
البعض اقل من النصف لانه يرده ما ذكره وعلم انه يصح رد جميع معانى من الى
الابتداء بتكلف ويستدعى فى الاجتناب من التكلف ثبوت معان اخر لها
والتعليل نحو من اجل ذلك كتبنا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
اى بدل الاخرة والمجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن
ذكر الله والاستعلاء نحو نصرناه من القوم اى عليهم وللفصل وهى الداخلة
على ثان من المتضادين نحو والله يعلم المصلح من المفسد وبمعنى الباء نحو ينظرون
من طرف خفى وبمعنى فى نحو اروني ماذا خلقوا من الارض وزائدة عطف
على خبر من فى غير الموجب اى فى الكلام غير الموجب على طبق قوله فيما سبق
ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب اذ فى غير الكلام الموجب
والداخلة على نكرة اما لعموم النفى ورفع احتمال عدمه كما فى ما جاءنى من رجل فانه
بدون من يحتمل نفى الكنه من رجل احتمالا راجحا وسهوا لا يحتمله واما لتاكيد العموم

نحو ما جاءني من احد فان ما جاءني احد نص في العموم وزيادة من لتأكيده
وزيادته في المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد زاد في الحال كقراءة زيد بن
ثابت ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة المبني للمفعول
خلافا للكوفيين والاخفش في اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى
دفعه بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بما يخرجه عن زيادة من
في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير النكرة بجعل من للتبعيض وبيانا
لمبهم محذوف اي قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم
وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه جواب عن
قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب
حقيقة او حكما ونحن نقول لو لم يتأول هذه التركيب لم يرد نقضا لان
قاعدة الحذف لا ينتقض بما لا يطرد والى للانتهاء الغاية في الزمان والمكان
وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء في الحكم وقد يدخلان بقرينة
وبمعنى مع قليلا والاشبه ان المعية مآل تقدير الانضمام فقوله تعالى لا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم في تقدير منضمة الى اموالكم ويكون للاختصاص نحو الامر
اليك اي لك كذا في التسهيل والاظهر انه في تقدير مفوض اليك وفيه ويجئ
في نحو هل لك الى ان تزكى اي هل لك رغبة في ان تزكى ولا يبعد ان يقدر
هل لك ميل الى ان تزكى ونحوه الفراء باثبات الزائدة وحتى وجاء في لغة
هذيل عتى بالابدال وقرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين كذلك اي كالى في معنى
انتهاء الغاية يرشد اليه اسم الاشارة للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه
ينتهي به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهي عنده ولا يصل اليه والاول اكثر على عكس ما في
الى وجعل الرضي الكثرة للاول منشأ لتوهم المص ما ذكره بقوله وبمعنى مع كثيرا
والا فهو لا يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلا ايضا
موهوما من دخول ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضي ويختص بالظاهر
ولا يدخله المضمر بخلاف الى وحتى العاطفة والاستئنافية فتقول جاءني القوم
حتى انت وركب القوم حتى انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمر
قوله والكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق ارحتى هو
اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو فنبتاه سرى البيت والبيت في البيت جاره

كما وهو

كما وهو المبرد ونخالف كما اشار اليه بقوله خلافا للمبرد والا لم يكن لرفع لاحق
وجه ومن يشبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد
فهو شاذ فقد قيل تصحيحه وحتى يكون بمعنى كي بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع
وما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن
مالك وكانه مذهب المص وفي الرضي انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل
فيقال قيم اليه دون المجرور بحتى فلا يقال قيم حتى زيد وفي للظرفية اي لجعل
الشيء مستقر الشيء ومحلا اما حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او
تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة
احاطة الظرف بالمظروف وجريان هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر
الرضي مجيء في لغير الظرفية لكن المص لما لم يسلك ذلك المسلك وقال وبمعنى
على قليلا والمشهود له قوله تع لاصلبنكم في جذوع النخل لم يجب الاكتفاء بما
ذكره اذ يكون للتعليل نحو لمسكم فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما متاع
الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم اي معها
وبمعنى الباء نحو فلان بصير في القضاء وبمعنى الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم
والباء للالصاق الاظهر للصوق فان قولك بزيد داء معناه لصوق الداء
به لا الالصاق ولو جعلت الالصاق مستعملا في افادة اللصوق ليصح في مررت
بزيد فانك لم تلصق بزيد المرور لكنك تفيد كمال قربك في المرور بجعل مرورك
او نفسك ملصقا به والاستعانة هذا اخص من السببية فانه لا استعانة
في ابرد الماء بالمبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما فعبارة التسهيل
حيث قال للسببية اسد وقد يكون للسببية للعلة وهي التي عبر عنها بالتعليل
نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو بعت
هذا بهذا قال الرضي اي اشتريته به بدلته به وجعل التسهيل البدل غير
المقابلة ومثل له بالماثور ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها
والظاهر انه تحت المقابلة والتعدية اي لجعل الفعل متعديا وتغييره باحداث
التصيير في مفهومه من اللزوم الى التعدي وقد عرفت اختلافا في مفهومه
بين المبرد وغيره في بحث المتعدي وهذه التعدية تفرد بها الباء من بين حروف
الجر والتعدية بمعنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر يعم

حروف الجر كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالبا وبالهمزة والتشديد
فيقال طار به واطاره وطيّره وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن
في الرضي ان التعدية بالزيادة موكول على السماع والظرفية اختاره على ان
يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها او جعله بمعنى حرف في لفقد التجوز ولم يذكر
القسم لئلا يتكرر وبان بمعنى عن نحو فاسئل به خبيرا او بمعنى على نحو ومنهم من ان
تامنه بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية نحو عينا يشرب بها كذا في
التسهيل وجعله الرضي في هذه الآية بمعنى من لكن قال قيل جاءت للتبعيض نحو
قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل
يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى المجرور بنفسه هذا
كلامه فكانه اراد بمعنى من لا ابتداء وزائدة كزائدة سبقت بلا زيادة في الخبر
في النفي بما وليس ودون ان اختلف في لا التبرئة تمسكا بقوله لا خير بخير بعده
النار وقال الرضي والاولى انها بمعنى في والاستفهام بل اي صورة الاستفهام
من غير ارادة الاستفهام بل لارادة التقرير بوقوع الكلام في معنى النفي فان هل بمعنى
قائم للتقرير في معنى اما زيد بقائم لتقرير المخاطب بما يعلم قياسا فاطلاق التقابل
لا يخلو عن الباس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب
في اصطلاحهم المشهور تكلم بالهندي وتحولنا ممن نعرفه وفي غيره اي في غير
الخبر المذكور سماعا وفيه ان كثيرا منه قياسي مرفوع كفى ومنصرفاته ومفعول علمت
وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وحسبك مبتدا ثم السماعي ما هو
كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ونضرب بالسيف ونرجو بالفرج
وما هو قليل مرفوع بهي اي مع ما يتعلق به نحو الا اهل انها ها واطردت حجة بان
امرأ القيس بن تملك بيقرا وخبر لكن ويطرد كثيرا مع احد في القسم فيقال
احد تعالى لافعلن بالجر اي بالمد وشذوذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير بالجر
لمن قال له كيف اصبحت نحو بحسبك زيد قد عرفت حاله والملقى بيده الى القي
نفسه واللام للاختصاص كلما هو على حرف واحد معها الفتح وعدل عنه في نحو اللام
الجر اي الكسر لموافقة معمولها الا الكاف فجعلها موافقة لكان والا الواو والقسم
لثقل الكسر عليها والا التا لانها بدل كالواو فجعلهما متوافقين والا اللام
الداخلة على المظهر الذي هو غير يا المتكلم والداخلة على المنادى ويكسر معه في لغة

خزاعة وقد يفتح قبل ان المضمر ونقل الفتح مع جميع المضمرات والاختصاص عبارة
عن اضافته وارتباط للشي المجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او
التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو
الابن لزيد فيدخل في هذا المقام لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب
وليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام
الاختصاص والتعليل اي جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتاديب ونحو جئت
لمحبة فيه وزائدة ومنها اللام المقوية للعمل تاديبا في المفعول المقدم على العامل
نحو للرؤيا تعبرون وشرط التسهيل ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول
الاسم نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن وفي مفعول المحذوف نحو بالزيد هذا
عند التسهيل وعند الرضي انها لام الاختصاص قال والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع
القول نحو قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اذ لو لم يكن اللام
بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت لا معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة
قلت جعل الزائدة في سلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة
فانه مقيد وبمعنى الواو في القسم قيد الواو وبمعنى الواو للتعجب اذ وقت التعجب ولو قال
او للقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازي وانه مشارك الواو
في اقسام القسم دون البا او التا وفي التسهيل جعله لمجرد التعجب قال الرضي اراد
بالتعجب الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا في القسم
وقول من قال انه في لايلاف قريش للتعجب ضعيف وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اي استمع الى من حمده انتهى وفي التسهيل ويكون بمعنى في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة اي في يوم القيمة وبمعنى عند نحو كتبت لخمس خلون
وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها وبمعنى على نحو يخرون
للاذقان اي عليها وبمعنى من نحو قوله شعر لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم
ونحن لكم يوم القيمة افضل اي منكم ورب ولغاتها وهي ثمانية على ما في الرضي
ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة مع التا المفتوحة وبدونها وفتحهما مشددة
ومخففة وضمها مخففة مع سكون الثاني وروى في التسهيل سكون الثاني في
حو اشبه بسكون التا مع تخفيف البا ورب ساكنة البا بوجهين فهذه اثنى
عشر وكون رب حرفا مذهب البصري والمعنى لا يساعده ولان افضا رب عامله

الى مجروره لانفصل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته عاملا
رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعولا بنفسه وان جعل
صفة رجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدره المص بان التقدير رب رجل لقيته
حصل لانه بما يظهر تقديره ان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب
بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفى ذهب انه اسم مضاف كما ان نقيضه وهو
كم كذلك فهو اما مرفوع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضي لانه نظير اقل
رجل يقول كذا في التقليل كما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد صرح اقل
رجل يقول كذا في بحث المبتدأ واما على نحو كم في الاعراب ففي رب رجل لقيته
منصوب بلقيته وفي رب رجل لقيته مرفوع مبتدأ للتقليل اى لانشائه
وهو جواب لسؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فيقول رب
رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القائل ان
المخاطب ينكر ملاقاته رجلا لكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون فعله الا ماضيا
هذا اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتنزيل الكثير منزلة القليل لنكتة
كان يستعمل في الصفات الحميدة لممدوح بجعل المدائح الكثيرة له بالنسبة
الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية في التكثير ومجازا في التقليل
فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله
للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيستوفي معنى رب بتمامه لها صدر الكلام
لانها للانشاء فهو مثل كم يستحق للصدر وقيل كما ان النفي له صدر الكلام كذلك
الدال على القلة بمنزلة النفي مختصة بنكرة او ما في حكمها لان الضمير المبهم كالنكرة
ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص بالنكرة اشارة الى ان المحتملة للقلة والكثرة يحتاج
الى التقليل موصوفة لان الوصف معين له في التقليل على الاصح وهو مذهب المبرد
وابن السراج وابي على الفارسي وخالفهم الاخفش والفراء وجماعة والصفة
قد تحذف لقرينة وهي اما جملة فعلية او اسمية او ظرف وصفة منفقة
وفعلها يعني لا يكون متعلقها الا فعلا ماضيا لما عرفت محذوف لانه لكونه
جوابا لسؤال محقق او مقدر يتعين فعله لذلك السؤال غالبا قيد المحذوف
وقد تدخل على مضمر مبهم خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السؤال
والتزموا المطابقة والاولى بارداد التمييز اعتبار البصري مميز بنكرة منصوبة

مطابقة

مطابقة للمعنى ولا بد من ذكره هذه الصفة لتصحيح قوله في مطابقة التمييز الضمير
مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما الكافة فيدخل
الا على الجملة فقوله فتدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلقا فاذا كانت
كافة فتدخل على الجمل وان كانت زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو قوله ربما
ضربة بسيف صيقل فقوله فتدخل على الجمل بيان للجواز والجمل التي تدخل عليه ربما
فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية شاذ والتزموا ابو على في قول ابن السراج
كونها ماضوية ولكنما وقع مضارعا يأول بالماضي والمشهور عدم تأويل
المضارع وهو قول لابي على والجزولي يقول تدخل ربما على مطلق الجمل ولكن الاطلاق
المص لاختيار قوله وواوها تدخل على نكرة موصوفة يعني لا يشاركها رب في
الدخول على مضمر مبهم سبق وفي انها تشاركها فلا يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا
من احكام واو رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله
على الاصح يشعر بان وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف
جر مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب
فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل والفاء
الجزائية لكنها محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف
فباس برونها شاذ واختار المص مذهب الكوفي لان حذف حرف الجر مع بقاء
عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحتاج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا تدخل
على هذه الواو حرف العطف رعاية لاصلها وتدخل على واو القسم لانها لم تكن في الاصل
عاطفة وواو القسم كان انحطها عن ذكر باء القسم في بيان الباء وذكر الواو والتاء مع الباء
الا انه ادعا جمع الواوين الى تاخيره الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه اى ذكره بعد
الواو وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعو
الى الجمع بينهما انما يكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم كثر فيه اصلها
مما يستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم لغير السؤال فلا يقال والله اخبرني وقوله
لغير السؤال خبر مبتدأ محذوف اى هي لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والا
لكان او جز الكلام دخل عليه ثم فيصير التقدير لا يكون عند حذف الفعل الا لغير
السؤال وهو فاسد مختصة بالظاهر والتاء الذي ذكر في التعداد متناها في الاختصار
بحذف الفعل وبغير السؤال مختصة باسم الله وانما خصصنا المراد بالمماثلة لان

بتنا الاختصاص باسم الله مغن عن بتنا الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله تعالى
اسم هو الله فمعنى قوله تعالى على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين وذلك
ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم العلم وقع قوله تعالى بمعناه المتعارف في الباء
اعم تحققا منها في الجميع اى في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه
يكون الاسم الظاهر وغيره وفي الجواب فانه يكون للسؤال وغيره وليس المعنى انه اعم
في حذف الفعل والكون لغير السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية في حذف كون
حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال في الجميع لان الاعمية لا تفيد كونه
اعم في الجميع بل يتحقق بانتفاء اختصاص واحد وكان يكفي ان يقول اعم من التاء ولو
قال اى لا اختصاص فيها لكان اوضح وتيلقى في الصحاح تلقى استقبله اى
يستقبل الجواب القسم باللام اى مع اللام وفي القاموس تلقاه الشئ
القاه اليه اى تلقى الجواب لى القسم مع اللام والمآل انه يجاب القسم
باللام اى لام الابتداء وهي اللام المفتوحة وبكسره بعض العرب مع المضارع
في جواب القسم وهي تكون في الجملة الاسمية المثبتة والفعلية التي فعلها مضارع
مثبت ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي الا نادرا
ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في الضرورة والتي فعلها مضارع حالي تكون باللام
من غير النون لانه لا يجمع الا المستقبل والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم
واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو لالى الله تحشرون
ونحو ولسوف يعطيك وان كان فعلها ماضيا غير متصرف او في معنى التعجب او
في معنى المدح يدخلها اللام وان فلا بد مع اللام من قد او ربما او بما بمعنى ربما
واذا اكتفى باللام فقد مقدرة لان اللام لا تدخل الماضي المجرد عن قد اذا كان
متصرفا لا في معنى المدح او التعجب ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم وكان في
ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها لم يأت باللام لطول القسم وان
في الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام في نحو والله ان زيدا لقائم
ولا يستغنى الاسمية عن اللام وان من دونه استطالة الا نادرا كقول ابن
مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت فيه سورة البقرة اى
لهذا الحذف اللام للطول وقع والله زيد قايم وحرف النفي اى ما وان ولا
في الاسمية والفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن ما في

ينقلب

ينقلب في الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما يجب
تكريره في الماضي الباقي على مضيه في غير الشعر ومنع الرضي وقوع لم ولن
في جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وحكى
الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة
ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن التاكيد كثيرا مع ثبوت القسم
وقليلا مع حذفه وقد يحذف مع الماضي عند القرينة ويكثر عند تقدم النفي
على القسم نحو لا والله ضربتني اى لا ضربتني ويحذف من الاسمية عند
القرينة كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف عن الماضي والجملة الاسمية
هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو ولولا نحو
قوله فوالله لو كنا الشهود وغبتم اذا لملأنا جوف جيرانهم دما ونحو
والله لولا الله ما اهتدينا او طلبا فانه يصدر في الطلب بفعله او اداته
او بالا او لما بمعنى الا ويحذف جوابه الجواب معروف وهو مقابل السؤال
وانما سمي المقسم به اما لان القسم كالسائل يطلب منك المقسم به فتجيب
بذكره سواله واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا او مقدرا
فلذا تؤكده بالقسم ازالة لشكه او انكاره ولهذا اعلم او اذا اعترض
القسم اى حال بين اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشئ في الطريق اذا وقع
فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفي الطريق او تقدمه اى القسم ما يدل عليه
تنازع فيه اعترض وتقدم والامر بيدك في العمل وهذا مع كونه بيانا قاعدة
لحذف جواب القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه تخلف في مثل زيد والله قائم
فانه لم يتلق القسم بان واللام وكذا في زيد قايم والله فدفعه بان الجواب
هنا محذوف وما توهم انه جواب دال على الجواب اذ القسم لا يعترض
ولا يتاخر عن الجواب ولهذا اخص هذا الحذف بالبيان مع ان لحذف الجواب
مواقع منها تقديم بعض حروف الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق قالوا
بلى وربنا ومنها ان يجيء بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو والفجر
وليال عشر فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة الم تر كيف فعل
ربك الآية ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف الراجفة اى

لتبعثن ولحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل معمول القسم على القسم
كعوض فانه لاشتماله على التاكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال
لاتينك عوض ولكونه والا على القسم ربما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم
فيقال عوض لاتينك مع ان معمول الجواب لايتقدمه وكذا معمول المؤكد
بالنون ومنها ان يقوم جير مقام القسم تقول جير لافعلن ومنها ان يكون
الجواب مؤكدا بالنون ولايكون لايراد النون جهة صحة سوى كونه جواب
القسم نحو لاتينك فانه لابد من تقدير القسم ومنها الاغناء ابلا جرم عن
ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به فيقال لا جرم لافعلن ولما وقفنا بجعل هذا
المقام ذا خط كامل رأينا ان ننبه بتذييل ذا ذيل مملو من بيان ما القسم به
اغناء لكل سائل وبالله التوفيق فانه معنى كل حائل اعلم انه مما جعله سيبويه
من حروف القسم من مكسور الميم ومضمومها وهي مختصة بلفظ الرب وقد يجعل
اسم الله مضموم الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون الميم في
الاولين وبالعكس في الثالث بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض
الكوفيين جعل مضموم الميم مقصور ايمن الله ومكسوره مقصور يمين الله وبرتجه
ان ايمن مختص بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب ويمين غير مختص وانه لاوجه
لبنائه لان اختصار المعرب لايوجب بناءه كما في يد ودم وايمن لايخلو ما قيل
فيه عن اشكال فقول سيبويه انه مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة فمعنى ايمن الله
بركة الله قسمي وهمزته للوصل مكسورة في الاصل ولذا قد يكسر انما كثر فتحه تخفيفا
لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم يات افعل بالانتقال من الكسرة الى
الضمة ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحه اصليا يشكل ايضا ان افعل لم يات
مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت
قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لايكون الا مرفوعا سماعا
فهو مبتدأ كلما يقع واليمين روي مرفوعا ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين
والنصب والجر لحذف حرف القسم وههنا يستعملان في القسم ايم مضموم الميم مكسور
الهمزة ومفتوحها ويقال هيم بقلب المفتوحة هاء وكلاهما مختصة باسم الله تعالى
وقد جاء م الله بالضم والكسر فعند سيبويه هما مقصورا مُن ومِن وعند
الكوفيين مقصورا ايمن ويمين وقيل هما بدلا الواو كالتاء وبالجملة مختصا باسم

الله

باسم الله ومما يجعل قسما علمت وانقت تقول علمت لتاتين او وانقت
والعهد والنذر تقول عهد على كذا لافعلن او عهدت لافعلن واذا حذف
حرف القسم ولايحذف الا الاصل اعني الباء ينصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم
يعوض من الجار الا لفظ الله فانه يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله
بقطع همزته وبهاء التنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام او للانكار وفي نحو ها
اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء
الساكنين وثانيها وهو الكثير حذف الف لالتقاء الساكنين وثالثها وهو دون
الثاني قطع همزة الله لدفع التقاء الساكنين ورابعها وهي اقلها تحريك
الفها كما جاء في ولا الضالين ودابة ولا بد مع ها التنبيه من ذا فيقال ها الله
ذا واختلف في بيانه فقيل صفة الله وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا
او ليكونن ذا او لايكون ذا وقد جاء ها الله ذا لافعلن او لا افعل فقيل جواب
ثم الجواب ولالتباس عليه في تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله
الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف وجعل همزة
الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض بقطع
همزة الله اذا كان قبله فاء نحو افالله لقد كان كذا او فالله لقد كان كذا
وكون الفا مع الهمزة اكثر واذا انتهينا الى بحث ابقاء الجر مع حذف الجار
فلنتمم لك ان كنت حريصا بجزء المقاصد غير شاك من التطويل فنقول قد
عرفت حذف رب مع بقاء الجر في مدخوله فاعرف ما بقي منه بهذا التفصيل
الذي يروى لك من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله في جواب ما
تضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد او في مقرون بالهمزة
او هلا او ان او الفاء الجزائيتين كما اذا قلت بعد ما سمعت مررت بزيد ازيد
بن عمرو وبعد ما سمعت جئت بدرهم هلا دينار نحو مررت برجل صالح الا
صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح فقد مررت بطالح ويجر بمن المحذوفة
غير مميز كم نحو بكم رجل مررت وبالمحذوف عن جر لبيس نحو بدا لي اني لست
مدرك ما مضى بجر مدرك وعن اسم لا النفي الجنس نحو الا رجل جزاه الله خيرا اي
الا من رجل اذا تكرر المقسم به بالواو فمذهب سيبويه والخليل ان الواو
الثانية وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل

القسم متعدد اذ بين امرين مختلفين والاصل اما حذف الجواب بقرينة ما ذكر من
الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد للمتعدد من القسم ولهذا اشكل قوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى عند من لا يجوز عطف معمولين على معمولي
عاملين مختلفين ولو تقيدت طالب العلم فعليك بتفسير فالجزء عم يتساءلون
فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نزد اياه في هذا الكتاب لانه يفضي الى الاطناب
ضد الاسهاب وعن للمجاوزة اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد
مجاوزة السهم عن القوس واما توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة
العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة
الدين عن المديون ووصوله الى الدائن فتوهم ان ما ياخذه الدائن من مثل
الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو فلا تك وانيا عن هذا الامر
والاصلاح كقوله تعالى ولا تنيا في ذكري وللتعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن
قولك وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا
افضلت في حسب عني اي علي وللاستعانة نحو وما ينطق عن الهوى اي بهوى
وتزاد عن وعلى والباء عوضا فيقال بدل لم اجد من اتكل عليه فزيد على عوضا
عن حذف عليه ويقال ما نظر بمن تثق به موضع انظر من تثق به وانظر عمن
تثق به موضع انظر من تثق به هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن
بمعنى بعد اسما وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كانه
ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كان على ربك حتما مقضيا وفي التسهيل و
للمصاحبة نحو اتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضا نحو قوله اذا
رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وللتعليل نحو لتكبروا الله على
ما هديكم وللظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في
ملكه وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وبمعنى الباء نحو حقيق على ان
لا اقول وفي الرضي ان رضيت على محمول على ضده اي سخطت ولا نعرف له
محصلا لانه ان لم يجعل على بمعنى عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس نحو لا على ضده
لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت مؤول بلم اتسخط لكان له وجه
وقد يكونان اسمين بدخول من اي يكون عن وعلى اسمين في وقت دخول من عليهما
والكاف زائدة فقد لا تشهد وانما يكونان اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب

وعلى

وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن الجر فهو لازم للاضافة وعلى قد يكون على المجرور
نحو بانت تنوش الحوض نوشا من علا وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان
للضابطة لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال
بعيد اسم والكاف للتشبيه اي لتشريك شئ لمجروره في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل
نحو اذكروه كما هديكم ولا لكونه بمعنى لعل كما في نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم
اي لعلك لا تشتم ولا للقران نحو آتيك كما طلع الفجر لان كلامه في معاني الكاف
الجارة والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن اقتضاء الفعل ومعناه
الى ما يليه لان اقتضاء الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله
عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به الرضي والكاف
الحرفي غير مقطوع المنسوب لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعتبر فوائد مشابهته لما
هو اسم وهو على ما قيل ان قولهم الذي كزيد شائع الاستعمال فلو قيل ان
الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدأ في الصلة وهو في غير اي قليل حتى اذا
لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زائدة والحرف اولى بالزيادة وزائدة
قدم بيانه على الكاف الاسمي ليعلم ان الزائدة هي الحرف لان الحرف بالزيادة
اولى ولهذا احكم بزيادة الكاف في ليس كمثله مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة
نشات من ذكر المثل ومنشأ الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته
في قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول فان قلت لا بد للمثل من مضاف اليه يجر به
والعصف مجرور بالكاف الزائدة فكيف يجر بالمثل قلت التزم الرضي جواز انجرار
المضاف اليه بكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة اخرى ويختص بالظاهر
سواء كان اسما او حرفا ولذا اخره عن بيانهما وقليلا ما يدخل على الضمير الغائب
واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا في التسهيل ومذ ومنذ وقد يكسر
ميمهما للابتداء اي لابتداء الغاية في الزمان الماضي اي مدخوله الذي مضى نحو
ما رأيته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب
الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتداء وجعلهما اسما والظرفية في الحاضر ان كان
لم يمض تمامه وانت في بعض اجزائه نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ عامنا
ومذ حيوة ومنذ يومنا ولقد نبه بالسكوت عن المستقبل انه لا يستعمل فيه
ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما حرفين ولم يثبت الكتاب الا المعنى

وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر الكلام دخل عليه هذه الحروف فيشكل بستثنى
ان المفتوحة لانها ايضا لا بد ان يكون صدر الكلام وخلفه وان اريد صدر الكلام
مقصودا له انه يشكل بقال زيد ان عمرا قائم وجاءني زيد وانه قائم سوى ان خبر
بعكسها اي بعكس لها صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء لانه لا يفيد الا انه لا يجب
لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهي بعكسها لكن في
في افادته الامتناع خفاء ولا يكون خبر ليت ولعل وان وكان ولا لكن اخبارها
متضمنة بمعنى الطلب مفردات كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبرها المفرد
متضمنين له وفي كون خبرها جملة طلبية نحو انك لا رجاءك وان زيدا هل
ضربته واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه وتلحقها ما فتلغى على الافصح المتبادر منه
انه جاء في السنة مع الحاق ما الاعمال والالغاء واستعمال الاكثر دون الالغاء
وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره
وروى ابو الحسن وحده في انما وانما اعمالها قلة وضعف وعدم السماع في غيرها
وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فقوله على الافصح معناه ان الاعمال انما
لمجي غير الافصح كما في ليتما والقياس على غير الافصح والمقيس على غير الفصيح غير الفصيح
فاذا الغي فما كافة واذا اعمل فزائدة وما الكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن درستويه
مبهم كضمير الشأن يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة الضمير الشأن ينبغي
ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب
الالغاء وبقوله وتدخل حينئذ على الافعال جواز الدخول فنفي البيان الغاز فان لا تغير
معنى الجملة بل تؤكدها ولزوم صدر الكلام اباها لان الجملة في تأويل مضمونها
لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل
وان مع جملتها اي جملة دخلتها واضافة الجملة الى داخلها اضافة حقيقية
لا لادنى ملابسة لان ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة في حكم المفرد
لانها تصير مع جملتها مصدرا ماخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما في الخبر المشتق
فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قائم اي اعجبني قيام زيد واما
في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا انسان فيجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق
ياء مشددة وتاء التانيث المتحرك به نحو اعجبني انسانية زيد كذا في الرضي
وتفصيله ليس بالوفي لانه لا يتم في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يتم

الا في الظاهر مع المص قال الزجاجي ذهب النحاة الى ان منذ غالب في الاسم
ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجب لانه
لو لم يغلب منذ في الاسماء كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز
ان يغلب المخفف في الاسماء بعد التخفيف والاصل في الحروف وليس منع المحل استبعاد
وحاشا للاستثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اساء القوم حاشا
زيد ولا يقال احسن الناس حاشا زيد وعدا وخلا للاستثناء وبعض النحاة
لم يجعل خلا مع الجر لما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا
لامتناع ما حاشا والفعل يمتنع عن دخول الموصول عليه كذا في الصحاح ولم ينقل
الصحاح في حرفية عدا وحاشا الحروف المشبهة بالفعل لا عمالها النصب والرفع ولمشابهتها
لها في الانقسام الى ثلاثي ورباعي وخماسي وفي الوزن فان كان وان كفر وان
كان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد ولعل في بعض لغاتها
وهي لعن كقطعن ولا يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان
كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان المشابهة الحاصلة من مشابهة سابقة
يصح ان تكون منشأ لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل لتشبيهها بها للاعمال
وكذلك حفظ حركات اواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل كما قال الرضي ومن
ان جعلها حروفا مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن تحققهما فيها للمشابهة فزيف
قيل كان الظاهر احرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة
والحروف العاطفة قلت التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب
وليس في الوزن لجمع الفعل الاله ولطف فانه يجمع على طلل على ما في القاموس والحرف
بمعنى حرف التهجي يجمع على حروف والحرف بمعنى اللغة على احرف فالنحاة لما
اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم تعد وجمع
التكسير لشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة
مع فروعها تستحق جمع الكثرة يزيفه انه لم يخبر عنها الا بالستة ان وان وكان
ولكن جمع بين اربعة لا تخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين يخرجانها الى الانشاء
حيث قال وليت ولعل والا فلكونها ثمانية ورباعية وخماسية يستدعي
خلاف هذا الترتيب لها صدر الكلام هذا الحكم يجب ان يخص منه ما وقع بعد اما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا القائم فان يوم الجمعة معمول قائم على ما هو مختار المص

المصدر من الخبر بل من صفته ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدر ان
احد سما مضافا الى الاسم والاخوا الى ذلك المصدر فيجعل لها في ذلك بانتفاء
نفعها هنهم ولا في مثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكر ابوه فانه لا يؤخذ المصدر
من الخبر بل من جزاء الخبر ويضاف الى الاسم ولا في مثل بلغني ان زيدا ابوه
قائم فان المصدر لا يؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم
ومن ثمه وجب الكسر في موضع الجمل الاولى في مواضع الجمل او في موضع الجملة على
طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت جبر في موقع الاخر وهو ابلغ من اللفظ
الآخر لكمال تقرر في محله ابتداء اى في ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن ما يتغير من تتمة
الكلام قبلها بان لا يكون قبلها لفظا او كان ولكن ولم تجعله متعلقا به بل استانفت
في التكلم به نحو ان زيدا قائم ونحو قوله لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
ووجوب الكسر ابتداء كما يتفرع على وجوب الفتح في موضع المفرد يتفرع على امتناع
كون المفتوحة في صدر الكلام ولا بد في تفريع هذا الحكم وما بعده على وجوب
الكسر في موضع الجمل من ضميمة ما علم من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان مع جملتها
عليه واجب والا فيرد ان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في مثل
انك قائم عندي والفتح بعد القول في مثل قال زيد انك قائم عندي والفتح وبعد
الموصول في مثل الذي انه قائم عندي وبعد القول بمعنى التلفظ لان تعلق
القول لبيني لحكايته فلا يتصرف القول في مضمون الجملة مع انها مفعوله
لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها لانها
لم تصر باعتباره مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعوله
لان المراد بوقوعها مفعوله وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله
فيما بعد بما سوى مفعول القول كما يلقيه لواهمه وانما قيدنا القول بكونه بمعنى
التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المص لانه المتبادر
وبعد يشكل بقولي اى قلت زيد قائم فانه يجب فيه الفتح فالاحضر الاصح فكسرت
ابتداء ومقوله وصلة والموصول قال نعم ما ان مفاتحه لتنوء ولذلك يجب الكسر
في جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك وانك
راكب او وانك راكب لا يصح في اثنا الفتح لجعله مصدر بمعنى اسم الفاعل لان في ذلك
لاتيانا في المصدر الصريح دون غيره صرح به الرضي وفي جملة فيها لام الابتداء لاتيانا تي

ونحت

ونحت فاعله جعل ان فاعلها وغيرها مما ذكر مسامحة سبق مثلها في بحث المبتدأ
والخبر حيث قال او خبرا عن ان ومفعوله نحو سمعت ان زيدا قائم وتأملت
اني ما فعلت وقعدت عن الحرب اني جبنت ولكن ان تجعل مفعولا ما لم يسم
فاعله داخلا في ما سنت من قوله فاعله ومفعوله ومبتداة وخبرا عن الجثة
نحو زيد انه قائم ومضافا اليها لوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض بما يضاف
اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم وحيث يوم انك قائم لانه ايضا واجب
الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخلها ان
يفتح لا محالة صرح به اللباب والرضي وكذلك ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا في ما سنت
من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق وقالوا لولا انك
لانه مبتدأ ذكره ردا على الكسائي والفراء حيث جعلاه فاعلا اي لولا وجد انك
ولو لا انك لانه فاعل فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط
على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ وما في الرضي ان قوله لولا انك جواب انه فتحت في
موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام الجملة مبتدأ لوجوب
الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه لا يجري في قوله
ولو انك فان جاز التقديران اي تقدير الكلام جملة وكونه مفردا ولبس المعنى
تقدير المفرد والجملة كما في الشروح والمراد بالجواز الجامع مع ترجح احد الطرفين لان
الخلو من الحذف ارجح جاز الامران فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه
يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما ينوب منابها من اذا المفاجاة نحو من يكرمني
فاذا اني اكرمه وذلك ان تدخل هذه الصورة في قوله اذا انه عبد القفا واللهازم والاول
ادق واعذب فالكسر ظاهر والفتح لتقدير احد جزئي الجملة لان الموضع موضع
الجملة والتقدير فاني اكرمه ثابت على ما ذكر الرضي وفيه ان تقديم الخبر ههنا
واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب
لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لانه يفوت
غرض التقديم بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه اني اكرمه فالكلام
محذوف المبتدأ ويرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشيء
جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك بل يقال
ان ضربتني ضربتك وفي اذا انه عبد القفا واللهازم يريد به ما بعد اذا المفاجاة

فانه يقتضي جملة اسمية فمع الكسر تحصيل مقتضاه ومع الفتح تحصين بتقدير الخبر
اى ذا انه عبد القفا واللهازم ثابت واللهزمتان العظمان الناتيان
في اللحيين تحت الاذنين جمعها المشاعر كما يجمع الذكر في قولهم حب مذاكيره
لادخال ما حوله في الحب ومعنى البيت على ما في بعض الشروح انه لئيم يخدم
قفاه ولهزميته بالكل وينعطل لسمن قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لحرز القفا
ولا اللؤم فوقه ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه
وانا اذكره بهذه العبارة من كان همته ما يدخل في فاه فقيمته ما يخرج
من معاه وفي الرضي ان المعنى انه لئيم صفعان يعني يضرب في قفاه ولهز
فكانه عبد القفا واللهزمة ويصلح ضربها والله اعلم وفي بعض النسخ وشبهه
بالجرد الاظهر وشبهها لانه لم يرد به ماله مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل
اشار الى مواضع يجوز فيها التقديرين وهي اول قولي اني احمد الله فانه يجوز ان
يراد اول مقولاتي فتح ليكون الجملة مقول القول وخبر المبتدا وان يراد
ظاهره فيكون حمد الله خبرا اول القول بالمعنى المصدري فانه حمد الله قول خاص
وقولهم هذا وان زيدا قائم بان يكون هذا تقدير الامر كما ان التقدير
الامر هذا فيجوز في المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع
الجملة على ما في الرضي ونحن نقول بالعطف على الخبر عطف على الخبر المفرد قال
الله تعالى ذلكم وان الله موهن وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما روى
سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان اما انك ذاهب حرف
تنبيه يدخل الجمل واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير حق حقا
انك ذاهب او في حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدا قال أحقا ان
اخطلكم هجاني وقال الى حق موافق اخاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح
اى في حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف التنبيه وجب الكسر لكونه في جواب
القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فالكسر لكون حتى ابتدائية
والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لا جرم انك نائم فالفتح لكون لا جرم
بمعنى لا بد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب الاول وعند الكوفيين
في لا جرم لغات لا جَ بحذف الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جد ولا ان
ذا جرم بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين لك نكتة الصور

بجس

بجس التدبير والفكر فاسأل العون من خالق القوى والقدر ولك اى
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان في حكم العدم فيكون النصب
لاسمها كالنصب بحرف زايد ويكون المقصود والمنظور رفعه جاز العطف على
اسم ان المكسورة لفظا اى كسرا لفظيا او حكما اى كسرا حكميا بان تكون مفتوحة
في حكم المكسورة وهي المفتوحة النائبة مناب مفعولي علمت بالرفع واما
العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا لمشترك بين الكل فمتفق
الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة
من قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله
برئ من المشركين ورسوله برفع رسوله وقوله الا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح
منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم المطلق
المفتوحة كذلك وكانه جعل قول سيبويه على محل المكسورة قولا على سبيل
التمثيل بقرينة التمثيل بالمفتوحة فالمص فسر المكسورة في قوله بما هو اعم
منه حقيقة او حكما وجعل نائب علمت في حكم المكسورة لانه في موقع الجملة
لان علمت طالب الجملة والرد على توهم البعض قال دون المفتوحة والا فلا
يخص النفي بالمفتوحة عند الجمهور بل يعم ما سوى لكن ولم يساعد ابو سعيد السيرافي
سيبويه ومنع العطف على اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير
بان يكون رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ما بقينا في شقاق خبر
ان وانتم بغاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجرمي
على ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما لئلا يلزم كون اسمها مرفوعا
لان المرفوع هو المجرد ولا تجرد له ويرده ان اعتبار رفعه لالحاقها بالعدم
لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو المجرد وان المبتدا هو الاسم
والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب
خلاف القياس فيقتصر على المورود ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء
جوزوا ذلك في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا وسكت عن غيرهما
وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم لم يشاركه المعطوف
مع الاسم في كونه مسندا اليه المسند فما معنى العطف الا ان يتكلف ويقال افاد

المشاركة في مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصيته وانه مسند ذلك المعطوف
وايضا يجب ان يكون معطوفا على مسند اسم ان والا لكان معربا بالاصالة
بالابتداء قائم باسم ان مع انه ليس كذلك والحق انه لم يجعل الجملة عطفا على الجملة حتى
يصفو عن هذه التكلفات وكيف ثبت العطف على محل اسم ان مع قيام
هذا الاحتمال عموما والعطف على محل المعرب خلاف القياس مثل ان زيدا قائم
وعمرو وان زيدا وعمرو قائم ويشترط في العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر
لفظا بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن او تقديرا را
بان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان ويكون لكونه متقدما رتبة في حكم المضي نحو
اني وقيار بها لغريب ويكون خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا عن
مثل ان زيدا وعمرا ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيدا يكون مرفوعا بالابتداء
ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا بان فيلزم اجتماع عاملين
على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قائم خارج
على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك مضي الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضي الخبر
تقديرا خلافا للكوفيين حيث لا يشترطون المضي ولا اثر لكونه مبنيا في جواز
العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد
ذاهبان يوهم تخصيص خلافهما بالمبني الضمير فالاولى ان يترك انك وزيد ذاهبان
ويترك ويبان التسهيل يخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على ان ولكن
بعد الخبر باجماع وقبله مطلقا خلافا للكسائي ولا يشترط خفاء اعراب الاسم خلافا
للفراء هذا المجمل ما ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب
المبرد والكسائي مذهب الفراء ولم يخص لا اثر لكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكوفي
مبنيا ومعربا باعراب تقديري وصوبه الرضي وقال هو المذكور في كتب النحو لكن
كذلك في العطف على اسمه بالرفع ولذلك اعاده ولم يكتف بالعطف على جائز
العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان حكم من غير التعليل اي لاجل ان
الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها دخلت اللام التي كانت تدخل الجملة
قبل دخول ان على اول جزء اما من المبتدا والخبر او معمول الخبر لا غير لان لها صدر
الكلام كان مع المكسورة دونها اي دون المفتوحة على الخبر كراهة اجتماع ان
واللام اللتين كلاهما للتاكيد والتحقيق سواء او على الاسم اذا فصل بينه اي

اي

اي بين الاسم وبينها اي بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم
والخبر او الى ان واللام وهو وان كان صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على ما بينهما
هذا على ما شرحه المص رحه ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل
بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد للدخول على احد الامرين لا لمجرد الدخول على الاسم
فالصواب جعل ضمير بينه الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان
لفي الدار زيدا او على ما بينهما لكن لا مطلقا بل يشترط ان يكون ما بينهما معمولا
للخبر فلا يجوز في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ان
الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المص موجب للاطلاق
وايهامه موجب للاخلال وليس كل خبر يصح دخول اللام عليه بل لو كان اسما
او مضارعا او ماضيا مع قد او غير منصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر في
اوله اداة شرط ولا على جزء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو
القصص الحق اما لجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او لكونه في صورة
مبتدا الخبر وقد دخل على خبر الخبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المص نحو ان
زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتاكيد نحو اني لبحمد الله لصالح
وقد تدخل على ان بعد قلب همزتها هاء الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق علي كريم وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل
بين المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لاحدى من تلك الستة وبين احد من هذه
الستة نحو ان عندي او ليت عندي انك قائم الى غير ذلك وتقع ان
المكسورة مع جملتها خبرا للستة نحو ان زيدا ان اباه قائم الى غير ذلك وفي
لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وهو مذهب الكوفي وجه
ضعفه انه لكونه خلاف القياس فان لا يقاس عليه وما تمسك به في لكنه
لقلته شاذ مع انه يحتمل التاويل بل هو لكنني من حبها لعميد اي كيف على
ما في الصحاح والتاويل ان لكنني معيد لكن انتهى وفي التسهيل واللام
زائدة وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها فتلزمها اللام
المتبادر هي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن
مسعدة والاخفش علي بن سليمان وغيرهم خلافا لابي علي الفارسي وابن ابي
العافية والشلوبين زعما انها لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام

مطلقا ذكره المص هو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر النحاة حيث خصوا
لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال
وقال ابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم ح لكن اللزوم
مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام فيقال ان زيد لن
يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على
الاسم وما بينهما ايضا ويجوز الغاؤها وهو الغالب وجعل التصريح بالالغاء اشارة
الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ احترز به عن فعل لا يدخل على
المبتدأ فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على
هذه الافعال فلا يخفى عليك ان اعترض الرضي ان قول المص ليس بوجه والاولى
ان يقولوا اذا دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء خلافا للكوفيين
في التعميم الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيون
عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في
للتعليل اي خلافا لهم لتعميم الفعل وبعد فيه نظر لان الكوفيين لم يعتبروا دخول ان
المخففة على الافعال مع اللام اذ الكسائي جعل ان في امثالها نافية واللام بمعنى
الا فان كان زيد لقايما عنده بمعنى ما كان زيد الا قايما وغيره من الكوفيين
جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا دخول
ان المخففة على الافعال مع اللام بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ومن العجب انه
خفي هذا النظر على الرضي مع ارادة هذا التفصيل وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا لان ضمير الشان وان لا يكون
مفسره الا جملة اسمية لكنه اذا دخله شيء من النواسخ تدخل على الفعلية
وشذ اعمالها في السعة في غيره لكن في الشعر يعمل في المظهر مطلقا نحو فلو انك
في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب واما مع
الاسمية فلا يلزم شيء نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكان
للتشبيه قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيدا

قايم

قايم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كأني امشي ولو كان الخبر صفة
مشبه به محذوف لقيل كاني رجل يمشي اي رجل يمشي وذلك قوي ودفعه
بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير
راجعا الى المشبه به لا الى الموصوف ضعيف والمص اكتفى بالتشبيه متابعة لغير
الزجاج او بيانا لاصل وضعه وجعل استعماله في الشك على السعة وقيل
قد يجيء للتحقيق نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك
بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم تكن وكونك في الدنيا
محقق قلت المعنى كانك في الدنيا في حال العدم مبالغة لكونها في معرض
العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيريه و
تخفف فتلغى على الافصح ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا لا انها تعمل في ضمير
شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا داعي الى اعتبار ضمير شان مقدر
له كما كان في المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته بالفعل
اقوى فلم يقدر لها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم
الفعل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا يقوي جعلها في العمل كان على ما ذهب
اليه ابن مالك ولكن للاستدراك في القاموس استدرك الشيء بالشيء
حاول ادراكه به يعني لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته
في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته مما بعد لكن
وشارح قال هو لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان
المستدرك هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراكه فافاته لا من يطلب
ادراك غيره ما فاته قال الرضي الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام
السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر المستثنى المنقطع بلكن
نحو ما قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسط بين كلامين متغايرين
معنى في الرضي ان نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما
بوجه ما كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون
الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله ان ربك

لذ ونفض على الناس بؤسهم شكر جميع الناس و تخفف فتلغى خلافا ليونس
والاخفش ولم يتفق لي خلافهما بضعفه قال الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز
معها اي لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضي هي عاطفة وجعلها اعتراضية
اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة المعترضة لدفع التوهم
في اخر الكلام اظهر لكن المرجح في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم
ولا يكون في الاخر وليت للتمني قال الرضي معنى التمني محبة حصول الشيء
سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المرتقب وغير المرتقب
وفي المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما اقول اجازة هذا التركيب لا
يخص الفراء بل تجوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول الفراء لا
حذف في الكلام وليت ناصبها تاويله تمنيت ولهذا جوز ليت ان
زيدا قائم وقال الكسائي التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره
ليت زيدا لنا قائما ولعل للترجي قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه
والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي يستحيل على
الله تعالى فيحتاج استعماله في القرآن الى التاويل فقال قطرب وابو علي
معناه التعليل قال في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه انه
يصح حمله على القرب في النظر اي ما يدريك لقرب الساعة في نظرك فيكون
فائدة هذا الادراك حضورها عندك وقال بعضهم هو لتحقيق مضمون
الجملة كان ورد عليه لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه ان
المتوقع احد الامرين ويحتمل انه خشي والحق ما ذكره سيبويه هو الرجاء المعنى للمخاطبين
او الاشفاق كما في الواقعة للشك فانه للتشكيك فهناك لا ايقاع في
الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقيل
قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر لها الرضي احد
عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعن بمهملة ومعجمة وجاء رعن على الوجهين ولان
وان تقلب العين همزة ولعا بالمد ولعلت كربت وعل مكسورة اللام
ومفتوحتها وفي التسهيل وغيره ولعل بالكسر ايضا وشذ الجر بها وعلى
الوجهين وهي لغة عقيل وعلى هذا لا يصح توقيف حرف الجر بالمرة لان لعل

لم يفض

لم يفض بفعل او معناه الى ما يليه ويشكل رفع خبره والظاهر انه في هذه اللغة
ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا اشتغل المصنف بتاويل بيت
نقل وهو قوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب بانه على سبيل الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار
بالياء فلا يغير لئلا يشكل الجر المشكل على سبيل الشذوذ ايضا لكنه
لا يصح شيء من تاويله فيما رواه ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا
من زهير او اسيد بجر اسعد اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف في
السعة الا اذا كانت ضمير الشان وحذف خبرها في الشعر قليل ضعيف
وحده فيها كثير وقيل لا يجوز في السعة حذف ضمير الشان ايضا ومن جوز شرط
ان لا يليه هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد ويجوز ان في الدار
يجلس اخوك والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتبتني ام لا والاستفهام
في المعنى مفعول شعري قال الرضي ويجب تاخير الاسم في مثل ان لنا محلا
وان مرتحلا كما يجب تاخير المبتدا في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ
عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا وجه لوجوب
تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وثمت بفتح الفاء وسكونها وتختصان بعطف الجمل وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل عما
قبله ولا بدل في الكلام الفصيح الا مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت
مع الواو اتفاقا بل مخففة واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا
ليونس وان وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري ليست
بها في مذهب الجزولي وزاد بعضهم اي المفسرة والاصح ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها وليس عند الكوفيين والا عند الاخفش والفراء لكونهما ن
عاطفتين فالاربعة الاول للجمع اي تستعمل له اما الاستعمال لوضعه
واما الاستعمال لوضعه لما لا يخلو عنه فالاول الواو والثاني الثلثة الباقية
فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها نفي جنس الترتيب فيتناول نفي
المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب
بمهلة او الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شيء منهما قال صاحب القاموس

هي لمطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة
وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد
يكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان والراجح
المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج على افادة الجمع الى معنى
او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه التسهيل
في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي اعلم ان الواو مرة تجمع الاسمين
في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين في اسم نحو
قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين
الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو خارج
عن معنى الواو ومنافيه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فعلين في اسم
وبين اكثر من مضموني جملتين وذلك لنظر ان الواو لا تجمع الا بين المعطوف
عليه والمعطوف وهما اثنان ابدا فان قلت ما فائدة عطف الجملة على
الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ما لا يفاد بالدلالة
القصدية ربما لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوائد على جعل الشيء
ملتفتا اليه للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد
القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية اضرابا عن الاول
فعطف دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي ففائدة الواو
في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو وكما يجي فكانه زائد
للتنصيص وان لم يعده النحاة في الزوائد والفاء للترتيب بلا مهلة فيفيد
مما فات المصنف وما قيل من انه اكتفى باستفادته من قوله وثم مثلها بمهلة
يرد انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص مع الترتيب اعني الجمع
الخاص فلا تنافر بين قوله فالاربعة الاول للجمع وبين جعل الكل للترتيب ولا
حاجة الى تفسير قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر
في الفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله تع جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في المهلة
بين خلق النطفة علقة بعد جعله في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة

نحو قام زيد وقعد عمرو هذا والفرق
بين الثاني والثالث غير ظاهر لان
كليهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى
العطف ليس الا جمع مضموني الجملتين
صح

بعد خلق

بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء موضع ثم قلت حقق الرضي ان
عدم المهلة المعتبرة في الفاء يكتفى فيه بعد المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء
المعطوف عليه والمهلة المعتبرة في ثم يكتفى فيها بان يكون بين تمام المعطوف
وانتهاء المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع
لكن استعمال منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم ينبه المص لهذه الدقيقة
وجعل الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد
يجي الفاء لكون المعطوف جملة متضمنة لان تكون عقيب المعطوف عليه في
الذكر نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ولهذا
يدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد
يكون في عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد
يحذف بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرنا فقدما
وقد يحذف ما ايضا نسيان فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع
والغالب في عطف الجمل والصفات قصد السببية وثم مثلها اي مثل الفاء
في الترتيب لكن بمهلة اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثم للترتيب
بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد يستعمل لبيان
عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل
خاصة كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
وقد يجي لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى
في الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب
درجات الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه
اخص من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول همزة
الاستفهام عليها فتقول اوضرب زيد وفضرب واثم ضرب فيقول الرضي
انه معطوف على متقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف
عليه ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف عليه مقدرا لصح وقوعه غير مسبوق
بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون
وقدروا الكل ما يوهم الزيادة معطوفا عليه وجوبا على ان الزيادة لا يصار

اليها ما تم بلجا اليها وحتى مثلها اي مثل ثم قال الجزولي المهملة في حتى اقل مهلة
في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم ومعطوفها جزء من متبوعه
حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى عبيدهم ولا يجوز
بالاتصال بالجزء كما في الجارية فلا يقال فيها كما يقال في الجارية نمت البارحة
حتى الصباح لتفيد قوة او ضعفا اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء
في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك اما لكماله او نقصانه
والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة او النقصان
لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب ذهني وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب
الخارج واو واما لاحد الامرين اي لافادة احد النسبتين من النسبة
الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد لثبوت الحكم لاحد الامرين من
المعطوف والمعطوف عليه الاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله
احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه مبهما احترز به عن احد
الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك
رايت زيدا او عمرا وقولك ما رايت زيدا او عمرا لان معنى كل منهما رؤية
احدهما وعدم رؤية الآخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد
ترديد النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المردد بينهما حتى
يكون نفي رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة المقيدة المقابلة للتعدد فالمعنى
نفي رؤية الواحد لثبوت رؤيتهما ويصح ان يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة
المطلقة المجتمعة مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان او لاحد الامرين مبهما
لان نفي احد بهذا المعنى ينفي التعدد ايضا ومع ذلك او لاحد الامرين مبهما
والفرق اثر المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات بحسب
اصل الوضع فيما اذا كان الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق
ثابت اذ معنى ضربت زيدا او عمرا او خالدا ضرب احدهم وعدم ضرب الآخرين
ومعنى ما ضربت زيدا او عمرا او خالدا عدم ضرب واحد منهم وضرب الآخرين
وهذا الكلام حق وتوهم العباب منه ان افادة النفي العموم ايضا مختص بما اذا
كان الترديد بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت اليه
عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين مبهما ربما يكون للشك وعدم التعيين عند المتكلم

وربما

وربما يكون مع تعينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فتقول
الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما وكون الحكم لاحد الامرين مبهما
انما يصح بان يجعل قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان
الفرد المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان الممكن
جامع للقسمين غير خارج عنهما وكذلك في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن
سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم
اباحتهما لان زيادة الفضل ازيد اقتضاء للاباحة لا ان اباحتهما مفهوم او
وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا كونها لاحد الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع
ووجهه ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما وتجويز واحد من امرين لا فضيلة لهما لا يقتضي
تجويز كليهما ولما كثر استعمال او في الاباحة التي لا تنافي الجمع جاز استعماله بمعنى الواو
نحو وكان سيان ان لا يسرحوا نعما ، او يسرحوه بها واغبرت السرح ونحو
سيان كسر رغيفه ، او كسر عظم من عظامه ، وقالوا قد تجيء بمعنى الى والا وقد تستعمل
والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك
او تعطيني حقي معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم
ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء ونحو بل او يجيء
بل للتخصيص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف وعلامته ابتداء الكلام فاذا
دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين الاستئناف فمن الاول قولك انا اخرج
اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا في اول الامر فيقصد الترديد ويحتمل ان يكون
جازما بالخروج ثم يندم فيبتدئ الاخبار بعزيمة الاقامة ومن الثاني كل ما لم يسبقه
شيء يصح العطف عليه كما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
او انت في العين املح فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس
وجعل منه قوله تعالى فارسلناه الى مائة الف او يزيدون ولما بين الفرق المشترك
بين الثلاثة اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا انه
ابتدأ بالاخير على عكس ما تقدم تفننا فقال فام المتصلة وسميت متصلة
لانها بذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر فنحو ذلك
ضرام جنة الخلد اكثر من نحو اقريب ام بعيد ما توعدون على ما في التسهيل
بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم المعتبرين بلفظ واحد اذ قولك ازيد

عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك لازمة لهمزة الاستفهام ان تابعة لها
لا توجد بدونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك
قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل وفي اللازم بمعنى التابع مما وقع في عبارة الكشاف
ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة
توجد بدون ام فلا تكون ام لازمة لها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم
يليها احد المستويين في الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قعد ازيد
قام ام عمرو وازيد قائم ام عمرو قاعد على مذهب الشيخ الاندلسي واما عند
غيرهما فام المتصلة لا تكون بين جملتين غير مشتركتين في عمدة وقالوا المراد
المستويين في علم المتكلم وهو لا يصح في ام المتصلة للتسوية نحو سواء اقمت ام
قعدت وفي حكمه لا ابالي بجميع متصرفاته فان ام بعدها للتسوية فان ام
للتسوية بحسب الواقع لا في العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء سواء قيامك
وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة
وعند الرضي ان سواء خبر محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء اي قولك
اقمت ام قعدت مستغنى المعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرف
الشرط والاستفهام يدخل على مجهول وايده بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم
للشرط وبلزوم مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضي المنقلب الى معنى المستقبل
ادل على اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى المستقبل بدا وبان
توجيهه لا يجري في لا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم جعلوا الفعل
مفعولين لقولك لا ابالي اي لا ابالي قيامك وقعودك والاخر الهمزة اما للاستفهام
او للتسوية بعد ثبوت احدهما فيما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما فيما اريد
به التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف او فانه لا يلتزم فيه شيء من ذلك وليس في
الاستفهام معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو معناه اثبت عندك
احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين ويجاب بنعم او لا ومن
ثمه لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الا انه لم يليها احد المستويين وانكر الرضي عدم
الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين في الاخر الهمزة وجعل
ذلك شرط الاحسنية ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الاجابة
ليس مطلوب المستفهم والا لكان في تحصيل الحاصل لا التنقح والا لكان طالب

ما يمتنع

ما يمتنع عنده والجواب ايصال المطلوب الى الطالب وذلك ان تقابل كلام
المستفهم بنقيض كليهما تنبيها على خطائه في اعتقاد ثبوت احد الامرين لكنه
تخطئة لا جواب ومن لم يعرف بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب
في التعيين والمنقطعة الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف
الكلام بعده كبل مع الهمزة غالبا اما للاستفهام او للانكار وقد يكون كبل
فقط بان يقصد بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار كقوله
تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين او بذكر اداة الاستفهام كقوله تعالى ام
هل تستوي الظلمات والنور وكقوله تعالى ام هذا الذي هو جند لكم مثل
انها اي القطع التي ظهرت من بعيد لابل ام شاة اي ام هي شاة بمعنى بل اهي
شاة اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستانفت الاستفهام
قبل هذه حرف استئناف فلا اشكال بعطف الانشاء على الاخبار وانما حذف
المبتدأ في المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد ام المتصلة المنقطعة جائز
اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة خبرا كان ما قبلها او استفهاما
بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضي لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام
بكون ما بعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال
من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف
من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد استئناف
فيما رده ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه السائل بل
بان يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام
عندك عمرو ليعلم ان مطلوبه معرفة حال عمرو واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
جائزة مع او وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهو ان وضع اما للتردد
الذي من اول التكلم الى تمامه فالتزم في اول الكلام اما تنبيها على ان الشك
من اول الامر واو اعم فربما كنت جازما في اول التكلم قاصدا للاخبار فيحدث
الشك في اثنائه فتزيد في الكلام معطوفا باو فاو في افادة التردد الاول احرى
الى اما منها وكيف لا ولو لم يذكر اما قبل اما لم يعرف بذكر اما ان التردد كان
من اول الا لا يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر واما التزم مع
الثانية الواو تنبيها على انها عاطفة وليست كالاولى ولو لم يذكر الواو لاوهم البراءة

مما سبق ولا ابتداء الكلام بها ولا او بل و لكن لاحدهما معينا هذا هو الحكم المشترك
بين الثلثة وعقبه بما به الفرق فقال و لكن لازمة للنفي وكان الاولى ان يقول
ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بلا اكثر من
واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف به على المنادى فيقال يا زيد لا
عمرو صرح به في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح او المعنوي صرح به
الرضي وكذلك المراد بالاثبات في لا اعم من الاثبات اللفظي او المعنوي
لانك تقول ما زال زيد عالما لا جاهلا وكان المصنف اختار مذهب الجزولي ان لكن
اذا دخلت على الجملة مخففة من المثقلة والا فهي لا تلزم النفي بل يجب ان يكون
بين متغايرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين
المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت
مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم يكن معها الواو فاذا كان
معها الواو فهي مخففة اتفاقا والعاطفة هي الواو ومذهب يونس انها
مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف
بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح في نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجر
وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار و
التقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهي تقع مطلقا بعد الاثبات
والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد
الاثبات حملا على بل ممن قال لا تقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات
عند الكوفيين فقد وهم واما بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي
نفي الاثبات لا اثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه يجعله كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا الا انه غير
مطابق للواقع فتقول جاءني زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتفيد
الندم عن ذكر زيد اما لانه خطأ سبق به اللسان او غير مطابق او لم يكن
ذكره مهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا بعد النفي والنفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك الجمهور فان المعطوف عليه في حكم
المسكوت لكن ما بعد بل اثبات لا نفي ولذا لم يجز ما زيد شيئا بل
شيء بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد بل مع النفي منزلة الاثبات

سواء

سواء ويرده عدم جواز ما زيد شيئا بل شيء وقال الرضي وعند المص ان ما
جاءني زيد بل عمرو كما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل
عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي ذكره ابن مالك
فان قلت ذكر الاحتمال في كلام المص يجامع كون النفي في حكم المسكوت
عنه ولا يدل على ان تحقق النفي مقطوع به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى
انه يحتمل نفي المجيء عن عمرو كما هو مذهب المبرد لا لان النفي لما جعل في حكم
المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يخص النفي بل في الاثبات ايضا كذلك
فتخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضي
وكذا اذا كرر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو ولتقرير
نفي المعطوف عليه المنفي نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجملة
على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجيء لحفظ الغلط قال الرضي
ويجيء لا ولي بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاول لان الغلط
بسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلثة بلا مزيد
عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلثة لثبوت الحكم الذي في
المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون الاربعة
للجمع انها لجمع المعطوف مع عليه في حكمه نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم
للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع توهم نشأ من سابقه واما بل
فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل
مع لا ليس لاحدهما معينا بل يفيد ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني
زيد لا بل عمرو نعم لو كان لا مع بل بمعنى لا اتكلم به لكان مؤكدا لبل في جعل السابق
في حكم المسكوت عنه ويتم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع
بل كما جاء من مقارنة لا حرف التنبيه الا واما جعلهما حرف التنبيه مذهب
بعض والمشهور انهما حرفا استفتاح اي حرفا ابتداء يبتدأ الكلام بهما وجعلهما
علامة للابتداء وفيهما مع ذلك تحقيق وفسر التحقيق بان الجملة دخلا عليها كائنة
والصحيح ان يجعل الا حرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق بانه على الحقيقة
دون المجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم فجعل اعلم
للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضي ان لا يكون الجملة مفعول اعلم ويكون المقصود

بالافادة الخبر وآن يجب ان بعد علم مكسورة كما بعد لا وقد يغير ان تقلب الهمزة
هاء وعينا ويحذف الف اما في الاحوال الثلث وتدخلان الجمل مطلقا اسمية وفعلية
انشائية وخبرية لهما صدر الكلام ولا يمتنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام وها وهي
حرف تنبيه اتفاقا لازالة الغفلة في تعقل معنى مدخوله لانها لا تدخل في الاكثر الا على
ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة فهمها تقتضي فريد تيقظ وقيل لا يدخل الا على اسم
الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل بينها وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله ها انتم
هؤلاء وبالقسم نحو ها الله ذا وبغيرهما قليلا وليس لها صدر الكلام الا
اذا انفصل بينها وبين ذا وعند ابن مالك موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه
وقال اكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمني نحو يا ليتني او
تقليل نحو يا رب ساريات ما توسدا وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فتغني
عن القول بحذف المنادى في هذه المواضع حروف النداء يا اعمها وعند الزمخشري
للبعيد واستعماله للقريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم المعاني وايا
وهيا للبعيد وكذا آا بالف بين همزتين ثانيهما ساكنة ووجه اعتبار
التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آي بالف ممدودة ويا ساكنة واي والهمزة
للقريب قدم اي مع الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اي بالبعيد
وجعل التسهيل للبعيد حروف الايجاب وسماه التسهيل حروف الجواب
لانها في جواب احد لا محالة والمراد بالايجاب اثبات شيء فهذه الحروف
علامات لاثبات شيء سبق اما كما هو واما بازالة نفيه ممن قال ان اريد
بالاثبات ايجاب النفي لم يشمل نعم وان اريد اثبات ما سبق كما هو
لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليبا • لم يكن بابع فكره رحيبا • نعم بالسكون
وفيه اربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسر النون
والعين وبلى كمتى واي كفي واجل كنعم وجير بالكسر كفلس وان نعم
مقررة لما سبقها اي جعله ثابتا محققا في ذهن المتكلم والتقرير ما يزاد على اصل
الاثبات وذلك في نعم بعد الخبر كقولك لمن اخبر بقيام زيد او نفيه نعم ظاهر
باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا وبعد
الاستفهام عن الاثبات والنفي باعتبار ما بعده وكذا في جواب الامر نحو نعم في
جواب زرني اي نعم ازورك والنهي ويكون التقدير نعم لا افعل وفي جواب

التحصيص

التحضيض والعرض ويكون التقدير الايجاب لا النفي فلو قيل في جواب الست بربكم
نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى
في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل التقرير الحمل على الاقرار فلا
كفر في نعم جوابا لقوله الست بربكم وقد تعارف هذا حتى قال الفقهاء
لو قيل في جواب اليس لي عليك دينار نعم لزم الدينار قال الرضي لا منافاة
بين الحكم بالكفر كما روي عن ابن عباس و الحكم بعدم الكفر لان ابن عباس
حكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ظاهر ما هو بعد الاستفهام ونفي غيره الكفر لو كان
لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير
ما سبقه بعينه يكون كفرا لا محالة ولو ثبت العرف لم يتمش قول ابن
عباس وبلى مختصة بايجاب النفي ولا يكون الا بعد النفي سواء كان مجردا
عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا او يكون المقصود
منه الاثبات كما في الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص في بلى دون
نظايره اشارة الى ان ما ذكر في نظايره اغلبي كما عرفت في نعم وستعرف
في البواقي بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب النفي ووقوعه بعد الاثبات
شاذ في الشعر ولا ياتي نعم وبلى بعد استفهام يطلب به التعيين وهو غير
خفي فلذا لا يأتيان بعد اسماء الاستفهام واي اثبات بعد الاستفهام
في الرضي هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يجي لتصديق المخبر وجعله ابن مالك
كنعم ويليها القسم بحذف الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله ولا يكون
الاسم ربي او الله او لعمري وقد يحذف واو القسم من الله بعده
فيلتقي ساكنان فلا يبالي به او يحذف ياؤه او يفتح واجل وجير وان
تصديق للمخبر وفي بعض النسخ للخبر قال الجوهري نعم احسن من اجل
في الاستفهام فقد دل كلامه على تجنبه للاستفهام وجاء ان للدعاء وقال
الجوهري قولهم جير لا اتيك بكسر الراء يمين للعرب حروف الزيادة اي
حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها لا انها لا تكون الا زائدة
والا لم تقع حروفا لان الحرف لا بد له من الوضع لمعنى وتسمى حروف الصلة
ايضا لانها تتصل بحرف به الى معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية
كان فيه يمين والتاء ولا وان للنفي او لفظية هي زيادة فصاحة او اقامة

وزن او سجع الى غير ذلك ولولا فائدة في زيادتها لما زيدت في كلام البلغاء
سيما الكلام المعجز وانما حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لما فات اصل
المعنى لا معنى وضعت له بخلاف إن والفاظ التوكيد فانها لو حذفت فات
المعنى الموضوع هي له وان بقيت اصل معنى الكلام إن ولم يبينوا اهي ان
الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة والاحتمال قائم وان يحتمل ان تكون
هي المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة وبيان التسهيل يشعر
بانها الناصبة حيث قال لم يحفظ ان الناصبة وقد يزاد ان بعد لما وما
يحتمل ان تكون النافية والمصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة بعد جعلها
اسمية ولا ومن والباء واللام الجارة واللام المفتوحة الفارقة بين ان
المخففة والنافية وقد تقدم كلاهما كل في بحثه بتخصيص الشارحين بالجارة
مبني عن الغفلة فان تزاد مع ما النافية والاوضح بعد ما النافية ويبطل
عملها كما تقدم فان قلت لم يعد واما الكافة زائدة لان لها تاثيرا قويا
حيث تمنع العامل عن العمل وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد
حيث زاد فيما بين ما زاد معه ما وان تكف ما عن العمل فينبغي ان لا تجعل
زائدة مع ما قلت ليس مبطل العمل ان بل الفصل بين ما ومعموله او ايهام
بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك الصورة
وقلت مع ما المصدرية والاولى مع الموصولة ليشمل الحرفية والاسمية
نحو ان نظرا ما ان جلس القاضي ونحو ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا
يزاد بعد الا من حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد وبعد لما نحو لما ان جلست
جلست وان مع لما كثير اي الصحاح ان ان قد تكون صلة نحو فلما
ان جاء البشير وقد تكون زائدة كقوله تع وما لهم ان لا يعذبهم الله
اي لا يعذبهم الله هذا المحمل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ووجهه خفي
وظهر من بيانه موضع اول زيادة ان لم يذكروه فاحفظ وبين لو والقسم
الاولى بين القسم ولو ليشعر بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكأنه
اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع لو
كاللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد
تزاد مع الانكار نحو أأنا انيه وقلت زيادة ان مع الكاف نحو زيد

كأن

كأن عمرو وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا اي ذوات شرط
والا وشرطيات ليصفو عن التسامح وليصير نصا في كونه متعلقا بالخمسة
وليس ما نحو متى ما مفيدة للعموم حتى لا تكون زائدة لان العموم فيه فرع العموم
في متى ممن انكره في متى انكره فيه ومن اثبته له اثبته فيه وقلت
بعد ايان وبعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما
خطيئاتهم كما ان عمرا اخي وزيادة ما بعد الكاف مع ان المفتوحة
لازمة لئلا يلتبس بكأن كما انكره وزيادة ما بعد حروف الجر وجعلها نكرة
والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك لاحتمال زيادتها مع المضاف وقلت
مع المضاف نحو لا سيما زيد ومن ما جرمهم ومثل ما انكم تنطقون وفي الكشاف
في تفسير سورة يوسف في بيان قوله تع ومن قبل ما فرطتم في يوسف
من وجوه هذا النظم كون ما زائدة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو بعد
النفي الصريح نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او غير الصريح نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين ولا بد من استثناء ما بعد الا عما بعد النفي فانه لا يجوز
جاءني القوم الا زيدا ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء
واو المعية التي لم تكن معه تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاءني زيد ولا عمرو و
والمراد ما جاءني زيد مع عمرو واما اذا كان تفهم المعية معه نحو ما استوى
زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل وبعد ان المصدرية
او تزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما تزاد
بعد ان المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال للا يعلم بتقدير لان
لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية
ولا يزاد بعدها وقلت قبل القسم كذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثير
مثل لا واحد لا افعل لا ابتدا ان من اول الاعراب جواب القسم منفي وفي
بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ويجب ان يراد اقسم المذكور
والا فلا واحد ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسم مع انه كثير وانما زيد
قبل اقسم لابرازه في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه
الى القسم لظهوره وتشذ مع المضاف نحو في بير لا حور سرى وما
شعر ومن والباء واللام فقد تقدم ذكرها والقذفات المصدر كالكاف

حرفا التفسير اي وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين
امرين لها اعراب على ما في التسهيل ويفسر غالبا ما لا يفسره ان وانّ
وهي مخففة بما اي مبهم مفعول لما هو في معنى القول متضمن لمعناه نحو
وناديناه ان يا ابرهيم اي ناديناه بلفظ او بشيء هو يا ابرهيم قال
الرضي وقد يفسر بها مفعول ظاهر لما هو في معنى القول كقوله تع اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدرا
وقد يفسر بها مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدرا لان
تقدير القول يجعل القول كغير صريح القول نحو قوله تع ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فان مفسرة لضمير به وهو في تقدير الا ما
امرتني بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مامورا به
وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة وتجعل المدخول نهيا ونفيا
ففي المدخول ثلثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا تفعل بالجزم او النصب او
الرفع ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناصبة
على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان في قوله تع وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين للتفسير لانه انما يكون له اذا لم يكن
ما بعده الا للتفسير ولا يصلح لما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح ان
يكون خبرا عما قبله حروف المصدر ما وان وانّ مخففة ومشددة وكسر
مخففها مذكورة بذكر ان وان فلا يصح قوله فالاولان للفعلية لان المخففة
من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية وان للاسمية مشددة
ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت فلو المراد بالفعلية الفعلية
التي فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يؤول الفعل به ويتجه عليه
انه لا مصدر ليقولنا ان زيدا انسان مع انه يتاول بالمصدر ولا ولى ان يقال
من غير المتصرف ما هو للانشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التاويل
بالمصدر وحمل ما ليس للانشاء عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدري لا يدخل
على الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان قم وان
لا تقم ان تكون ان مصدرية وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول
ما على الاسمية وخص شيابتها الظرف الزمان وصلتها غالبا ماض مثبت

اومنق

اومنفي بلم والمعنى على الاستقبال في الاغلب من حروف المصدري اذا دخلت
عليه لام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمني نحو ودوا لو تدهن وبمعنى
اراد ما نك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمني نحو لو كان لي مال فاحج بالنصب
اي اتمنى ان يكون لي مال فاحج حروف التخصيص هلا والا ولولا ولوما
لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيتين
تلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيتين
مؤول بتقدير ان وتاويل الفعل بالمصدر وقيل بتاويل لو لا بلو لم تقول لولا يكون
زيد لكان كذا اما بتاويل لولا كون زيد لكان كذا او بتاويل لو لم يكن زيد لكان
كذا فتقول هلا ضربت زيدا او هلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا ضربت الا
بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل لاتساع في الظرف
فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره والتخصيص هو التحريض
فهذه الحروف في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان يمكن تدارك
ما فات مثله يستفاد منه التحريض ايضا والاغلب في استعمالها اللوم على الترك
وقد تخلو عن اللوم فهي حينئذ للعرض ويستعمل في العرض لا بالتخفيف واما لو كذلك
ولو التمني ايضا نحو نزلت فاكلت حرف التوقع الدال على ان مدخوله
كان متوقعا للمخاطب قد وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه
يضاف اليه اذا دخل الماضي في بعض المواضع التقريب من زمان الحال في التوقع
منه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط
تقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكروا انه يكون مع التحقيق التوقع
فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار
للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع من الناصب
والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى ولكنه
اكتفى بوضوح لزوم الفعل فلم يقل ويلزم الفعل وتجوز تقدير فعله بقرينة ولا
يفصل من فعله الا بالقسم نحو قد والله ضربتك وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل
على غير المتصرف فلا يقال قد عسى ونعم وقوله وفي المضارع للتقليل حال
عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال حرفا الاستفهام الهمزة هذا اسم لحرف

للالف المتحرك وسمه الهمزة واسم الف كن لا او الالف مشترك بينه وبين الساكنة
وهل ومغيرتها أل تقلب الهاء همزة ولكونها مغيرتها قال حرفا الاستفهام
الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وال لها صدر الكلام هذا دليل
على انه لم يفرق بين الكلام والجملة وان لها صدر الجملة اذ يجوز زيدا قام ابوه
تقول هل زيد قائم وا قام زيد وكذلك هل يعني هل مثل الهمزة في الدخول على
الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع موقعا لا تقع فيها هل واشار اليها بقوله
فالهمزة اعم تصرفا اي تصرفها اشمل لانها تتصرف في جمل بالنفي منها اخبار لطلب
الاستخبار لا تتاتى هذه التصرف من هل وهذا اغرب من تفسيره بان التصرف
فيها اكثر من التصرف في هل حيث تستعمل فيما لا تستعمل فيها هل فتامل تقول
ازيدا ضربت اي تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء قدر بعده
مثل الفعل الذي بعد الاسم او لم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم
مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فدخل في هذه الصورة ازيد
قام فمن قيد قوله وهل كذلك بان المماثلة فيما اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية
فقد اعتنى بما لا يعنيه واتضرب زيدا وهو اخوك يعني يكون الهمزة للانكار
دون هل والانكار اما للوم اي لا ينبغي ان يكون او ما ينبغي ان يكون واما التكذيب
اي لا يكون او لم يكن وازيد عندك ام عمرو يعني لا تقع هل الاستفهام المعادل بام
المتصلة الا بهذه وتخصص ذلك بالهمزة وانما اذا ما وقع وانما كان واو من
كان يعني من خصائص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخول هل عليها
والمراد بالفاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضي وقيدنا بحث حروف العطف
الهمزة الداخلة على الثلثة بكونها للانكار فالاسئلة الثلثة يصح ان يكون من قبيل
اتضرب زيدا وهو اخوك فنبه بالفصل بينهما وبينه على ان ايرادها لغرض آخر
دون هل متعلق بقوله تقول الجملة في قوة تقول الهمزة في هذه المواضع دون
هل واعلم ان للهمزة خصائص اخر فاتت المص وهي انها تدخل على النفي تقول الم
تضرب قال الرضي الهمزة اذا دخلت على النفي فهي للانكار ويكون انكار النفي
اثباتا يؤدي الى محض التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجيء بعد ام
فلا يقال ازيد عندك ام اعندك عمرو ويجوز مجيء هل فتقول ام هل عندك
عمرو وانها تجوز مجيء المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام

متكلم

متكلم آخر فيقال ازيد في جواب من قال جاءني زيد وازيدا في جواب رأيت
زيدا وابزيد في جواب مررت بزيد ولا يقال هل زيد ولا يقال هل هذه الا ما
ذكره المصنفين انه لا تقع هل بفعل مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا يقال
هل زيدا ضربت قلت بل يفارقه في انه يقال ازيد في جواب من قال زيد
قائم ولا يقال هل زيد اعلم ان لهل ايضا خصائص وهي كونها للتقرير في
الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم ثوب ولا يقال اثوب الكفار
بل لم ثوب ومجيئها بمعنى النفي حتى يستثنى بعده للايجاب نحو هل جزاء
الاحسان الا الاحسان ودخول الباء على خبر مبتدا بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها
بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وثم عليها نفي قول المص والهمزة اعم تصرفا نظر
وحمله على الاعم من وجه تكلف وحروف الشرط اي حروف تفيد تعليق او ما هي
ان ولو واما ومغيرتها ايما تقلب الميم الاولى ياء وجعل اما من الحروف
يرد ما قيل ان اصله مهما قلب الهاء همزة وجعل مقلوبا فصار اما لها صدر
الكلام ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد والا لما كان في تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف لصدارتها
في جملتها وفيه نظر تامل فان تجب في ضمها للاستقبال وان دخل على الماضي
فيه مثال المسئلة ولو عكسه اي للماضي وان دخل على المستقبل نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم وعبارة النحاة ان لولا امتناع الثاني لامتناع الاول
ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل يتوهم انه لنفي الاخرين وتعليل النفي
الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليل لانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثاني
والاول فانهم عنوا بهما الشرط والجزاء لا يشتغلان عن التعليق ومنع توهم
هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق
شيء منتف بامر في الماضي فيحصل منه ان الثاني منتف لانتفاء الاول وذلك
لان الثاني مسبب وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب آن لكان
له اسباب وذلك لان الثاني مسبب وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء
وبذلك اندفع ما اعترض به المص من ان الاول سبب الثاني والمسبب
اعم فلا يكون انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء
المسبب يدل على انتفاء كل سبب ما اجاب به المحقق التفتازاني من ان

معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لا انه يستدل به على انتفاء
الاول لا يغني ولا يسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على
ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء
المسبب لجواز كون المسبب اعم فما لم تنفض عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما
ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لا يساعده قوله
تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
قلت اجيب عنه بان هذا استعمال نادر للوحي يراد به مجرد الدلالة على لزوم
الثاني للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا
فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والاغلب في اللغة
الاستعمال الاول ونحن نقول فلا يمكن في الآية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع
الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقق المسبب على تحقق السبب
لا يقال كون انتفاء الفساد لانتفاء الآلهة اول المسئلة لانا نقول لا بل
يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضه
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يفيد ان عدم العصيان
منتف لانتفاء عدم الخوف اذ من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا
استعمال ثالث للو ولكن لا يخصها بل يعمها وان كالاستعمال الثاني قال الرضي
وقد يجي جواب ان ولو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية
ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه انسب
واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير
لانك تحكم انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما
للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه
الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يعم
قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان من يحبني الان عو
اغتاظ لغا فانه يدل على ان الجزاء لازم الان والان وليس فيه قصد الاستمرار
ويلزم ان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط والجزاء قد
يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعليين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا
للزمخشري والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر بلام مفتوحة وحذفها

قبل

قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته لشكرك
او طال الشرط بذيوله كقوله تع ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت
فيحذف اللام لكثرة الطول ومن ثمة قيل لو انك بالفتح لانه فاعل
والتقدير لو ثبت انك فان لولا للتنبيه على التحقق مفسر لثبت المحذوف
وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب
فتح ان لانه مبتدأ ودفعه بان ما يدخل على المبتدأ يدخل على ان المكسورة
لان اسمه مبتدأ في الاصل نحو اذا انه عبد القفا وانطلقت بالفعل اي باعتبار
الفعل موضع منطلق ومن قال اي بصيغة الفعل فقد جعله لغوا لا فائدة
فيه الا ان يقال نبه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا المتكلم وانما
اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي هو الماضي
ليكون كالعوض اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان
معناه وجد له عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل كالعوض عما فاته المفسر
من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للعوضية ولا يتعلق
به امر آخر وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع
اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد واما لان صيغة الماضي مستغني عنه
بدلالة لو على المضي واورد عليه يود لو انك منطلق واجاب عنه الرضي بانه
لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدري كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل
كان فينبغي الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض في غير حرف
الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم في اشعار العرب
ومن اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشي لان وضع الفعل موضع
الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة واذا كان الخبر
جامدا جاز اي صح الجامد لتعذره اي لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز
ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام
مرفوع صفة للقسم اي قسم لم يتقدمه شي والشارحون ظنوه منصوبا
فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من صححه
بتضمين التقدم في الدخول حتى كان حالة واذا تقدم القسم واخلا اول
الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم ومنز

هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم على الشرط وهذا البحث لا يختص ان ولو
بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضي ولذا قال علم الشرط ولم يقل عليهما
لزمه الماضي اي الشرط والقسم والاول اقرب لفظا نحو ضرب او معنى
نحو لم يضرب وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى فيراعى فيه شرائط جواب القسم
دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام
المقيد بالشرط اذ من البين ان القسم كتاكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع
الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى
جزاء للشرط ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون صحيحا في جواب القسم
المقارن بالشرط الذي مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب
للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال لفظا تعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل
ان كون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح
الرضي بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قبيل نحو لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا اسلي وواعد ان اتيتني او لم تاتني
لاكرمنك وان توسط بتقديم الشرط ان توسط بتقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط
مع ذلك جاز ان يعتبر القسم وان يلغى فقوله وغيره جاز ان يعتبر والغاء
يلغى يرد به ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط
اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب
جواب الشرط فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه لتقدمه
بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا
له وجعل المجموع جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يغب
رعاية ما يراعى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الواو وبدونها
فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم والمراد بتقديم غير الشرط تقدم ما يطلب
خبرا صرح به التسهيل والرضي لكن قال التسهيل يجب ترجيح الغاء القسم
وجوز الرضي الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضي والتسهيل على انه لو
تقدم لو او لولا وجب الغاء القسم فتقول لولا زيد والله لكان كذا ولو
اتيتني والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب

لتقدمه

لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطها الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل
على الجملة القسمية الانشائية فقس اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر
نحو قولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني والله لا اتينك
وقد عرفت ان الشرط في المثال الثاني معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغاء
ليعلم لزوم المضي مع الالغاء في صورة تاخر القسم لزومه معه في صورة
تقدمه كان ذلك منه لقلة تصفحه وقوله وان اتيتني والله لا اتينك يحتمل
العطف على قوله انا والله ان تاتني اتك ويحتمل العطف على والله ان
تاتني اتك والشرط واجب الاعتبار ايضا لتقدمه على القسم فان قلت
كيف حكم بالغاء الشرط في قولك والله ان لو اكرمتني لاكرمتك واللام
في قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون
لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع الحذف مع القسم ولو كان
لام جواب لو لجاز حذفها لانها ربما تحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام
في والله لو جئتني ما جئتك ولو لم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب
وتقدير القسم كاللفظ اي كالملفوظ لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم
يعم القسم لفظا او تقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على ذكره ونحو لئن
اخرجوا وان اطعتموهم لكفاه واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما
اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا يكون الا بعد القسم لفظا
او تقديرا صرح به اللبيب واما الثاني فلانه مع تقديم الشرط لا بد من اعتباره
فلو كان الشرط متقدما لوجب الغاء في الجواب مع ان الجواب انكم
لمشركون نعم يقال في كلما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاستشهد في المثال
توهم واما للتفصيل فلا بد له من متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد
يكتفى بواحد اما للظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضاده بينهما كقوله تع
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه به فانه ينتقل من سماعه
الى قولك واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات واما كثيرا ما يصلح ان يكون عديلا لذلك
الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد من اول الامر التفصيل وانما
قصد ثانيا فجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل مع اما لانه سبق احد

مع اما تنافي شئ يصلح عديلا بدون اما وكون اما للتفصيل قول بعض
وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضي ان اما لاستلزام
شئ لشئ مع التفصيل في الاغلب وقد تجرد عن التفصيل فقول المصـ
اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض ولم يبين كونه للاستلزام
لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على عمومه لجميع الازمنة بعدم
تخصيصه بزمان كما فعل في اخويه ونبه على لزوم الفاء في جوابها بقوله
والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا
فتنبه ان كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ والمقدر
ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول
عليه كقوله تعـ فاما الذين كفروا الم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن
ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه يكتفي بقدر الضرورة
في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما في حيز الفاء عليها فالكناية في حيزها
للفاء لا لاما لانه لا تقابل حينئذ بينه وبين قوله وقيل هو اي العوض معمول
المحذوف مطلقا وعند الرضي والتسهيل قد يقوم شرط في حيز الفاء مقام
المحذوف ومنه قوله تعـ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
وجنة نعيم وقال الاخفش جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغني به
عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل عليه انه لا يعمل حرف الشرط
في الجزاء فلا يقال اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب
ضربتني لكان الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب
الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء كسائر ما تقدم على الفاء حيث
لا يتغير نسبة ما بعد الفاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حرف الشرط فيمكن
ان يستند الى دخول الفاء صورة على الجزاء ولكنه الوجه عند من يجعل
التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين مع عدم عمل حرف الشرط
في جوابه والمقابلة بين هذا القول وبين القول السابق بان العامل
فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وفي
المقابلة باعتبار ان العامل فيه ما هو في حيز الفاء لانه لا يصح في نحو
اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وليس في حيز الفاء واعترض

الرضي

الرضي بان كونه معمولا ينتقض بقوله تعـ فاما ان كان من المقربين
ويدفعه ان التقدير اما المتوفى وتتجه عليه انه يجب حـ ان يكون الجزاء
ان كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا
ينكشف من القول الذي بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا
فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا مقدما ومع المرفوع مجهولا يجعل
تقديرا اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما تذكر يوم الجمعة وتقديرا اما يوم فمنطلق
بها يذكر على صيغة المجهول الغائب ورد بانه يطرد في الكل تقدير الكون
فالتقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه
بحث لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابط في شئ من التقديرات
سوى مهما يكن من شئ يوم الجمعة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد
عرفت انه مردود او قيل وقد لا يصح تقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ايضا
ولا تقتضي عنه الا بجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب
بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على
ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمول المحذوف بانه لو
كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد في اما زيد فمنطلق ولزوم النصب
في اما يوم الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما و
امكان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور
بعد اما معتبر بعد الفاء لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء
مرفوعا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان
منصوبا يلتزم نصبه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان جهة الرفع
والنصب مختلفة وان كان جائز التقدم فمن الاول يعني ان جزء ‏ قيل صح
مما في حيز الفاء والمراد بجائز التقدم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء
نحو اما زيد فمنطلق والا فمن الثاني نحو اما زيدا فانا رجل ضارب فان
زيدا لا يصلح ان يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم
على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني منطلق فان ما في حيز ان لا يتقدم
عليه وله غير نظير ولم يلتفت اليه المصـ كما لم يلتفت الى الثاني لان فاء خاصة
تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اما

وهو كثير نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله
وبذلك فليفرحوا وهو قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا
لما بعد الفا وقوله نعم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا
وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة محتملة للفا فيهما
احتمال آخر وهو تنزيل الظرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير
اما حكى سيبويه زيدا حين تلقيته فانا اكرمه وقبل هذا في اذ مطرد حرف
الردع اي حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع
او لبس فيه فتمنعه عن المعاودة الى مثله وقول الرضي كقولك لمن تقول
لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك ينبغي ان يؤول بان مراده
انته عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والا لكان حرف انكار لا ردع
يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انته لا تفعل وكثيرا ما يجاب
به كلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلام هو للردع عن مضمونه واحدا
فيأتي به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه حتى يتضح احدهما
اسم فعل والآخر حرفا كلا وقد جاء بمعنى حقا هذا يقتضي ان يكون اسما كما
ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب هذا التفسير
بمعنى ان وكانهم اختاروا حقا تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذي
هو تاكيد لغيره وعلى انه لا يختص بالجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون حرف
استفتاح وقد يجيء مقام اي فيلزمها القسم تقول كلا والله اي اي
والله تاء التانيث الساكنة لا وجه للاقتصار على بيان السكنة في ضبطها
الحروف بل بيانها ايضا من علامات التانيث تلحق الماضي لتانيث المسند
اليه العبارة تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقي بقوله
فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير والتحقيق ان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل
بين الفعل والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقي ما يعمه وما في حكمه من ظاهر
الجمع غير المذكر السالم الا انه اجمله اعتمادا على ما سبق من التفصيل في بحث
المذكر والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف فيه بقوله
علامة التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا او هي يلحق الفعل المذكر قائله
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق فيه علامة لا ضمير فلا [illegible]

قيد

قيد المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلة وفيه ايضا تنبيه
على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا لا يندفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر
الالحاق بالماضي والمسئلة غير مختصة فالاوضح واما الحاق علامة التثنية
والجمعين بالفعل فضعيف فيه بعد ان المسئلة لا تختص بالفعل بل يضعف
قائمون الزيدون ايضا فالتحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور
الفاعل ضعيف في العبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين
بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف التنوين في الصحاح نونته تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء ظاهره ان التنوين متعد الى مفعولين وهو في اللغة
ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا
كما في بعض الشروح نون ساكنة في الرضي يدخل فيه نون نحو من ولدن فلم
يكن ويخرج بقوله تتبع حركة الآخر ومنهم من تبعه وزاد فقال لا ينتقض
التعريف بالنون في يا رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة الكلام
لان المراد بالتبعية التوقف عليها في الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل
ذلك ليس بشيء لان توهم دخول حرف الكلمة في قوله نون كتوهم دخول
ان في انسان ولون لون واما في امارة في قوله حرف الشرط ان ولو
واما في الادخال والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاصل فقوله
نون ساكنة جنس يشمل نون التاكيد ايضا فقوله تتبع الآخر اي في الحدوث
لا في البقاء ولذا لم يحذف من قاض وغني مع سقوط حركة تبعها في الحدوث
يخرج نون التاكيد فانه لا تتبع حركة الآخر بل يلحق ساكن الآخر ويحدث
لاجله الساكن كما في اضربن واضربن او يحرك كما في اضربن فقوله لا
لتاكيد الفعل لمزيد توضيح وبيان فرق معنوي بينه وبين الخفيفة وبهذا
ظهر ضعف ما في الشروح انه لاخراج الخفيفة وهو للتمكن والتنكير والعوض
عطف على التمكن او التنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين
كالتمكن والتنكير وكذا المقابلة والترنم الا ان يجعل اللام للعوض ويقدر
في التمكن والتنكير مضاف فيكون التقدير وهو لافادة التمكن والتنكير
ويعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او في حكم المنصرف
ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضي وقيل تنوين

التنكير تختص بالصوت واسم الفعل فتقول صه بدل اسكت الآن وصه
بدل اسكت وقتاما ودج بالسكون لصياح مخصوص للدجاج ودج لصياح
بالدجاج وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فيكون تنوين رجل لكليهما فاذا سمي به خص بالتمكن هذا كلامه وتنوين العوض
يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اي حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
وعوض التنوين ونحو عرفات بكل تمامه وتنوين المقابلة ما هو في الجمع بالالف
والتاء فانه لما كان في الجمع بالواو زايد على علامة الجمع وهو نون تحذف
بالاضافة جعل في الجمع بالالف والتاء في مقابلته الذي شانه ذلك وعند
جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث
غير منصرف ولا يعترف بالتانيث في جمع المؤنث ويقول التاء فيه
علامة الجمع وليست لمحض التانيث فلا تؤثر في منع الصرف ولا يصح
تقديرها فيه للتانيث لان وجود هذه التاء يمنع تقديرها اخرى والا
لاجتمع علامتا تانيث فلا يكون عرفات وجود التنوين فيه علامة
انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين لكن بكسر في النصب
والجر وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح قال الرضي والاشهر
في عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع
الفتحة وتنوين الترنم ما يلحق اخر الابيات والمصاريع اما عوضا
عن حرف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروي
المتحرك واما لا عوضا عن شيء وهو ما يلحق الروي الساكن ويخرج به
الشعر عن الوزن ويكسر معه الروي دفعا لالتقاء الساكنين او يفتح
تشبيها بالنون الخفيفة اثبت الثاني الاخفش وانكره الزجاج والسيرافي
قال الرضي سمي تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك لان حرف
الاطلاق يناسب الترنم ففي حذفه بايراد التنوين ترك الترنم وصرح
التسهيل ايضا بانه للاشعار بترك الترنم ولا يخفى ان قول المصنف دل
على انه للترنم فالاولى ان يقال ان هذا التنوين يستعمل لتزيد الصوت
في الخيشوم وهو من اسباب الترنم وهذا التنوين لا ينافي اللام ويدخل
في الافعال قال الرضي لم يوجد في الحرف والآن ليس وجوده فيه خارجا عن

القياس

القياس وعدم وجوده في الحرف يستفاد من التسهيل ايضا قيل عد
تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد ساير الزوايد قوله ويحذف
اي التنوين فظاهره انه اي تنوين وان اراد وجوب الحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم وفي بعض النسخ اخر والمراد بالعلم اعم من الكنية
واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بزيد
الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف
بابن غير مفصول بشيء مضافا الى علم آخر وهذا اذا لم يستثن مع التنوين
حتى لو جعل التنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا
البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما
عدم الحذف وفلان وفلانة وضل وطامر وهي وبي في حكم العلم فيقال
ضل بن ضل وطامر بن طامر وهي بن بي وبي بن بي بل بن زيد
والمراد الوصف النحوي فلا يحذف من زيد بن عمرو جملة وكما يحذف
التنوين يحذف الفا ابن خطا فيهما دون ابنة وقد يترك الحذف في
ضرورة الشعر كقوله وجارية من قيس بن ثعلبة كما يحذف من غير العلم
المذكور فيها نحو حاتم الطائي وناب الماي وقوله فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا نون التاكيد خفيفة ساكنة حاصلة بحذف
المتحرك عن المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين كالثقيلة هي
اصل في ثقيلة مفتوحة هي كذلك اصل في الوضع اجماعا ولا يخفى انها يحتمل
ان يكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد من غير الالف فانها مع الالف
مكسورة كما سيذكر تختص بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والمراد بالامر
ما هو المصطلح حتى لا تشمل ما دخله لام الامر بل المعنى المصدري والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض نحو هلا تفعلن ولقد جمع الكل عبارة التسهيل
بلحاقها جوازا فعل الامر والمضارع التالي اداة طلب وقلت في النفي
الا والنفي قليلا ليكون في حيز قوله تختص ولا ينتقض به الاختصاص والقلة
في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جني
قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح ولعله اراد بالنفي ما يشمل
بدخول لم قال سيبويه ويدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال

يجمعه اي اجابهن بالم يعلما شيخا على كرسية معمما وكرمت عن نبت القمم اي في جواب المنبت القمم وشارح قال التركيب من باب جود قطيفة اي بكلمة ضعيفة والاولى ومنبت القمم لرد ما اعرفت وذلك منتقض بقوله تع ولسوف يعطيك ربك وبقوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون والصواب في منبت القمم الخالي من حروف تنفيس وعن جار متقدم عليه متعلق به وكثرت في مثل اما تفعلن اي شرط زيد في اداته ما من غير لزوم كما نبها درس اما وهو المطابق للتسهيل حيث قيدنا الزايدة بالجايزة الحذف لكن في الرضي سواء جاز حذفه كما في اما تفعلن ومنها تفعلن وايهم ما تفعلن وانما تكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كادوما وحيثما ويدخل التقليل المكفوف بما ايضا نحو قلما تفعلن وربما تفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله من يثقفن منكم فليس بايب ابدا وقد يلحق جواب الشرط منه غير ضرورة نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وانما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما لحقت المضارع الخالي من الشروط وما قبلها اي نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة المضمومة وفي ما لم يحذف للاطراد ومع المخاطبة مكسور ليدل الكسرة على الياء والاطراد وفيما عدا ذلك المذكور مفتوح يستثنى منه التثنية وجمع المونث من قال عدا ما قبل الف التثنية والف الفصل ما قبل النون لان الالبس حاجزا حصينا فقد تركت طرقها مبنيا وتقول انت والعرب في التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان ولا تبالي لالتقاء الساكنين كما كانت تتحاشى عنه في اضربون واضربين لانها احف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس في التثنية واجتماع النونات في جمع المونث فجعل النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا تنقل الكلمة بجعلها جزءا بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعند الكلمتين ولا تدخلهما الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوزه فيهما كما يجوزه في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر وعليه يحمل قوله تع ولا تتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضي الكوفيين مع يونس فان قلت يزول التقاء الساكنين في اضربا في بنون الخفيفة مع الوقاية واضربان نعمان

بادغام

بادغام الخفيفة في نون نعمان قلت منع سيبويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم وبهما اي النونان في غيرهما بهذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور اذ لا تكون الا في غيرهما مع الضمير البارز وهو واو الجمع ويا المخاطبة كالمنفصل من الكلمة وفي حكم كلمة لغوية فيعامل مع المدة في الا فواذ الا فيها معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ساكنة الاول فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما تحركه مع الكلمة المنفصلة فان لم يكن اي ان لم يكن البارز في غيرهما وهو ثلثة اقسام ان يكون البارز فيهما او يكون مستترا في غيرهما ولا يكون ضمير نحو هل يرين زيد فكالمتصل وبهذا ظهر وجه مساغ اضربان واضربنان دون اضربون واضربين واخشون نخلوا عن مقصود فجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط في الا حرف العلة في غير الا فلم يسقط في اغزون واو اذا ثبت ينفتح لان ما قبل النون مفتوحة في الواو تثبت في هل ترين رعاية للاطراد وهذا معنى قوله ومن ثمه قيل هل ترين واغزون دون اغزن بحذف الواو كما في اغزن لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل وترون كما قيل تروا القوم وترين كما قيل ترى القوم واغزون لا اغزن واغزن كما يقال اغزوا الكفار واغزن كما قيل اغزى الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي ان كون النون كالمتصل لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل ولا يبقى معه المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية لا يصح بجعل بقاء المدة في اغزون محمولا على بقائها في اغزوا لانه ينتقل الكلام الى اغزوا فتحمل ما يقال في اغزوا ويجري في اغزون فليس الحمل الا تطويل المعافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا قلنا لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا والمخففة تحذف للساكنين ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين لا يكون الا للكلام على حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول لا يحرك كالتنوين وفي الوقف كما نه



التنوين نبر وما حذف لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد وما حذف لاجله اذا
سقط بالوقف فيقال في قاض قاضي لا قاضي والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بهذا
مستغني من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كما افتتح
به آلهي كما انعمت علينا بشرح الفن في هذا الكتاب • واتممت نعمتك باتمامه
على وجه الصواب • والشافية بما لا يعد ولا يحصى من فصل الخطاب • وفقنا
بشكر يكون به حفظ للعتيد وللجديد مزيد استجلاب • واجعله دافعا للعقاب •
ومقتضيا لحسن المآب • وموجبا لجزيل الثواب • وهداية لمن اقتدى
من العلماء والطلاب • واجعله سببا لشفاعتهم دون المخاصمة يوم الحساب •
آلهي ليس في الاستغفار به معذرتي • الا انه لم يكن تحت مقدرتي • فلم اكتف
الا ما وهبتنيه كما تفيض المطر السحاب • اللهم اجعله غيثا منبتا المعارف كلامكه
في قلوب الاحباب • انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب •
آلهي ارض الجنة قيعان وهذه زراعتي • فربها رب واجب مسئلتي في تقبل
ضراعتي • وصل على خير الوسائط بعدد
المركبات والبسائط • صلوات
تدعوه الى شفاعتي • وعلى آله
وصحبه الذين بعبودتي •
لهم افتخاري
وبراعتي
تم

قد استراح من كد تنميق هذه النسخة المرغوبة المسماة بالعصام الكبير العبد المذنب •
الى رحمة ربه الجليل حسن بن مصطفى القسطموني في شهر جمادى الاولى في وقت
الضحى وقد مضى في الهجرة النبوية
سنة تسع وثمانين والف
عفا الله لهما
ولجميع
المؤمنين



